المملكة المغربية
وزارة الثقافة
والشباب والرياضة
قطاع الثقافة

Royaume du Maroc
Ministère de la Culture de la Jeunesse et des Sports
Département de la Culture

أبحاث في الكتاب العربي المخطوط

تنسيق
عبد العزيز الساوري

4
الجزء الرابع

أبحاث

في الكتاب العربي المخطوط

تنسيق

عبد العزيز الساوري

الجزء الرابع

عنوان الكتاب: أبحاث في الكتاب العربي المخطوط

التصفيف: دار الحديث الكتانية – طنجة

الناشر: وزارة الثقافة والشباب والرياضة (قطاع الثقافة) – الرباط المملكة المغربية

الطباعة : مطبعـــة دار المنـــاهـــل Tél :+212 537 77 15 16
Email : contact.idam@minculture.gov.ma

رقم الإيداع القانوني: 2020MO2352

الرقم الدولي المعياري للكتب (ردمك): 1 -15 -692 -9920 -978

الفهرس

المجيزون من علماء الصحراء الشيخ العارف سيدي المصطفى ماء العينين (ت1910م) أنموذجًا

محمد علي أمسكين 5

قواعد الاستنباط عن ابن الفرس الغرناطي (ت597هـ) من خلال كتابه أحكام القرآن

عبد الإله الصالح..... 9

Las formulas de tratamiento de las epístolas cancillerescas andalusíes de IBN ʿAMĪRA Almajzumi.

ظاهر مطر الشمري 51

المحور الخامس مصاحف المغرب..... 103

المصحف الشريف من التشكيل إلى الشكل «المتطلبات الفنية والتقنية لطباعة المصحف الأثري» المصحف المحمدي أنموذجا

محمد الصالحي 105

المحور السادس تحقيـق التراث 149

عناية المسملين بتحقيق النصوص

عبد العزيز فارح 151

المدرسة المغربية في تحقيق التراث المغربي الأندلسي أعلام خالدة ومناهج رائدة
جمال القديم..... 171

الكتاب المخطوط بالمغرب، لمحات من تاريخ تحقيقه ومناهجه
المهدي السعيدي 107

المحور السابع نصوص محققة 299

زوائد الحافظ الأستاذ أبي جعفر أحمد بن إبراهيم بن الزبير الثقفي الغرناطي (ت708هـ) على كتاب طبقات الأمم لأبي القاسم صاعد بن أحمد الطليطلي (ت462هـ)
رضوان الحصري 301

المجيزون من علماء الصحراء

الشيخ العارف سيدي المصطفى ماء العينين (ت1910م) أنموذجًا

محمد علي أمسكين

الحمد لله وكفى وسلام على عباده الذين اصطفى.

من العلماء المُسندين بهذا الصُّقع الحبيب، الشيخ العارف العلامة الشهير بماء العينين، صاحب التصانيف الكثيرة والمؤلفات الفريدة، في جميع مجالات المعرفة بالدِّيار الصّحراوية المغربية، واشتهر الشيخ بمكتبته العظيمة التي ملأ صِيتها القطر الصحراوي والسّوسيى وباقي مكتبات المغرب.[1]

وكان الفقيه يجيز كلّ مُريديه وطلبته ومُحبيه، أينما حل وارتحل ببقاع الإسلام بأنواع الإجازة، في الحديث والبيان والتصوف، منها: إجازته للكتانين، حيث ذكر الدكتور يوسف الكتاني إجازته لصحيح البخاري أوردها في كتابه: مدرسة الإمام البخاري بالمغرب. وهي كالآتي: «فأقول أوري صحيح البخاري أنا يُوسف عن والدي الشيخ حفظه الله عن الشيخ عبدالحي الكتاني، عن الشيخ العارف محمد مصطفى ماء العينين الشنجيطي

---

(1) ينظر بحثنا المطبوع بعنوان: مكتبة الشيخ ماء العينين بين الماضي والحاضر ضمن أعمال، مناهج تحقيق المخطوط الشرعي المغربي الأندلسي، دار الخزانة الأزهرية للدراسات والنشر القاهرة (ص:500).

دفين تزنيت رحمه الله عن أبيه الشيخ محمد فاضل (...) عن الحافظ السيوطي إلى الإمام البخاري رحمه الله».[1]

ومن الإجازات أيضا التي أجاز بها الشيخ ماء العينين بعض مريديه، إجازة في التصوف بمكة المكرمة.

والإجازة التي بين أيدينا أجاز بها الشيخ العالم الشريف عبد السلام بن أحمد العلمي المشيشي المغربي القاطن بمكة، حيث أجازه في الأوراد.

والإجازة من ثلاث ورقات، في كل ورقة مابين20 و25 سطرا، وفي كل سطر ما بين 8 كلمات إلى 10 كلمات.

كاتب الإجازة: كتبت من قبل الشيخ ماء العينين 14 جمادى الأولى عام 1312هـ، بخط مغربي صحراوي مقروء.بقوله: «كويتبه عبيد ربه ماء العينين بن شيخه الشيخ محمد فاضل بن مامين غفر الله لهم وللمسلمين آمين»

ناسخ الإجازة: هو أحمد بن الشمس الحاجي الشنقيطي (ت1342هـ)،[2] أحد تلامذة الشيخ ماء العينين المشهورين، صاحب كتاب: النّفحة الأحمدية في بيان الأَوقات المحمدية، جاء ذكره في الإجازة بقوله: «عبيد ربه أحمد بن الشمس خديمه».

---

(1) يوسف الكتاني، مدرسة الإمام البخاري بالمغرب (ص: 302).

(2) عبد الحفيظ الفاسي، معجم الشيوخ (ص:97).

والإجازة جاءت بطلب من المريد عبد السلام، حيث أثنى عليه الشيخ ماء العينين بما هو أهله، فقال في مقدمة الإجازة: «هذا وإني أيه الكويتب (...) إن شاء الله لما تفضل علي بقدوم السيد الهُمام، العلامة العلام البَحر الحِبر، الفهّام الشَّريف السَّني السّري السُّني عَلم الأعلام، الموسوم في الأنام بالشّريف، عبد السلام بن أحمد العلمي المَشيشِي المغربي، المشرقي الشامي اليمني طلب مني أنْ أُجيزه وأُحَلِّي إبريزه بما أمكنني من الأوراد فقلت لما لمراده علمت».

كما مدحه بأبيات جاء فيها:

وأجازه قوم سُراة عدلت ... فقفوتها من طيبة مَعْ مكة
وأَجَزته بإجازة دَوراتها ... صار على أقْطَابها كالفَلكة

موضوعها: أما مضمون الإجازة، فهو كما ذكرت آنفا، في الأوراد بقوله: «فقد أجزته ولله الحمد، لحسن طويته وطهارة سريرته، فيما بيده من الأوراد أن يعطيه لمن شاء ويفيده لمن أراد من جميع العباد، ونسأل الله أنْ ينفعه وينفعَ على يَديه».

واشتملت إجازته على تذكير مُريده بالفضائل والخصال التي يجب أن يتحلى بها المريد. منها: السخاء والضيافة والتواضع، ثم شرع في تبيان الوِرد للمُريد من الأذكار التي يجب المداومة عليها منها قوله: «ومما أوصيك على ملازمته من الأوراد مع ما عندك، مائتان من يا حي يا قيوم».

وعلى هذا النهج سار الشيخ ماء العينين في تبين الوِرد للمُريد في سائر الإجازة. الذي يتبن من خلالها مدى اهتمام علماء الصحراء بالإجازة

والسّند، في نقل معارفهم وعلومهم، واهتبالهم بها في سائر أحوالهم ورحلاتهم العلمية، وما هذه القالة إلا نفثه مصدور في هذا المجال.

* * * *

قواعد الاستنباط عن ابن الفرس الغرناطي (ت597هـ) من خلال كتابه أحكام القرآن

عبد الإله الصالح
باحث في القراءات

بسم الله الرحمن الرحيم

الحمد لله رب العالمين، وأفضل الصلاة وأزكى التسليم، على سيدنا محمد وآله وصحبه ومن تبعهم إلى يوم الدين.

وبعد: فإن كتاب الله أصل العلوم النافعة؛ لذا كان أعز ما يطلبه الباحثون، وأشرف ما يتنافس فيه المتنافسون، وخير ما تصرف إليه همم العلماء الربانيين، وللمكانة التي حظي بها كتاب الله في قلوب المسلمين، عني العلماء بخدمته من جميع جوانبه، ووجوهه، منها العمل على فهمه، والاستنباط منه.

وإن علم التفسير علمٌ حاضر بقوة بالغرب الإسلامي منذ بداية فجر الإسلام مع أول الفتوحات، ففسَّر المسلمون الفاتحون – وعلى رأسهم العلماء منهم – آياتِ القرآن الكريم مشافهةً، وإن وجدوا عناءً في ذلك في بداية الأمر؛ لعدم اعتياد أهل المغرب على اللسان العربي، فاحتاجوا لتحقيق هذا المقصد إلى وقت ليُفهموا أهلَ البلد العربيةَ، وبعدها يستوعبون أحكام القرآن وأسراره.

فعملية التفسير كانت في البداية ممارسة وتعليمًا في حلقات التفسير، ثم بعدها انتقلت إلى مرحلة التأليف، فظهر مفسرون كبار برعوا في التفسير، وأضافوا إضافة نوعية لهذا العلم، وخدموا القرآن الكريم، وتركوا أثرهم في هذا العِلم المبارك، خاصة فيما يتعلق بتدوين قوانين التفسير وضوابطه، واستطاعوا أن يبلوروا آراءَ مَن سبقهم من العلماء، ويصوغوها الصياغة التي تناسب منهجَهم وتخصُّصهم، مع تفرد كل واحد منهم بإتقان جانب معين إما اللغة أو الأحكام أو القراءات، فظهرت مجموعة من الاتجاهات التفسيرية، منها الاتجاه الفقهي.

وتفسير ابن الفرس يصنف ضمن التفاسير المهتمة بالاتجاه الفقهي، فيكون امتدادا للاتجاه التفسيري الفقهي في المدرسة الأندلسية المالكية، وقد اهتم في تفسيره بآيات الأحكام مستنبطًا منها الأصول، والفوائد المتنوعة، والفروع الفقهية، مستعينًا بالأصول المرعية عند العلماء؛ لاقتناعه بأن كتاب الله أصل كل معلوم.

وإني أود في هذا البحث المتواضع تسليط الضوء على هذه الشخصية العلمية المتميزة، وعنونته:

بـ«قواعد الاستنباط عن ابن الفرس الغرناطي (ت597هـ) من خلال كتابه أحكام القرآن»

أبتغي بذلك:

- التعريف بابن الفرس، وتفسيره، ومنهجه فيه في الاستنباط.
- الوقوف على بعض القواعد، وكيفية استثماره لها في الاستنباط.

هذا: وقد جعلت هذا البحث في مقدمة، ومبحثين، وخاتمة.

المبحث الأول:

التعريف بابن الفرس، وبكتابه «أحكام القرآن»

أولا: التعريف بابن الفرس[1].

1) **اسمه ونسبه وكنيته:** هو عبد المنعم بن محمد بن عبد الرحيم بن محمد بن الفرج بن خلف بن سعيد بن هشام الأنصاري الخزرجي – من ولد سعيد بن سعد بن عبادة – الغرناطي المالكي، المتفنن في علوم كثيرة، الفقيه النحوي المفسر الشاعر، يعرف بابن الفرس، ويكنى أبا محمد، وقيل: أبا عبد الله.

2) **مولده ونشأنه:** ولد أبو محمد بغرناطة سنة (524هـ)، وقيل: (525هـ)، في بيت علم وصلاح وديانة، ونشأ في بيئة علمية حظي بسببها

---

(1) مصادر ترجمته: التكملة لوفيات النقلة للمنذري (404/1)، التكملة لكتاب الصلة (127/3-128)، وتحفة القادم كلاهما لابن الأبار (ص114-118)، ورايات المبرزين وغايات المميزين لابن سعيد (ص148-149)، والذيل والتكملة لكتابي الموصول والصلة للمراكشي (46/3-50)، صلة الصلة لأبي جعفر الغرناطي (194/3-196) وتاريخ الإسلام (1115/12)، وسير أعلام النبلاء كلاهما للذهبي (364/21-365)، والوافي بالوفيات للصفدي (151/19-154)، والإحاطة في أخبار غرناطة لابن الخطيب (415/3-419)، والمرقبة العليا فيمن يستحق القضاء والفتيا لأبي الحسن المالقي (ص110)، والديباج المذهب في معرفة أعيان علماء المذهب لابن فرحون (133/2-135)، والبلغة في تراجم أئمة النحو واللغة لأبي طاهر الفيروزآبادي (ص190)، وغاية النهاية في طبقات القراء لابن الجزري (471/1)، وبغية الوعاة في طبقات اللغويين والنحاة للسيوطي (116/2)، وطبقات المفسرين للداوودي (362/1-365)، وشجرة النور الزكية في طبقات المالكية لمخلوف (218/1)، والإعلام بمن حل بمراكش وأغمات من الأعلام للمراكشي (382/8-385).

بالعناية الفائقة من والده وجده؛ بيته عريق في العلم والنباهة، وله ولأبيه وجده رواية ودراية وجلالة، كان كل واحد منهم فقيهًا مشاورًا، وعالماً متفننًا[1]، وكان له تحقق بالعلوم على تفاريقها، وأخذ في كل فن منها، وله تقدم في حفظ الفقه وبصر بالمسائل مع المشاركة في صناعة الحديث والعكوف عليها، وتميز في أبناء عصره بالقيام علي الرأي والشفوف عليهم[2]، وكان يحضر التدريس والإلقاء عند أبيه فإذا تكلم أنصت الحاضرون لجودة ما ينصه وإتقانه واستيفائه لجميع ما يجب أن يذكر في الوقت[3].

3) **طلبه للعلم ورحلاته**: درس الحديث، والفقه، وأصوله، وعلم الكلام على أبيه، ودرس القرآن برواية نافع على جده، وأسمعاه ممن أمكن إسماعه إياه من شيوخ زمانه، واستجازا له من لم يتأتّ له سماعه منهم[4]، ولم يكتف بالأخذ من منبعهم الصافي، بل طفق يجوب أرض الأندلس بحثًا عن رجالاتها المتميزين في العلم، رواية ودراية، فسمع ببلنسية من خطيبها أبي عامر محمد بن الفرج المعروف بابن شرويه، وحدث عنه[5]، وسمع أبا الوليد بن بقوة وأبا محمد بن أيوب وأبا الوليد بن الدباغ، وأجاز له طائفة كبيرة من أعيانهم[6]، تلا بالسبع على أبي الحسن بن هذيل، وسمع غير

---

(1) التكملة لكتاب الصلة (128/3).

(2) التكملة لكتاب الصلة (127/3).

(3) التكملة لكتاب الصلة (128/3).

(4) الذيل والتكملة (46/3).

(5) التكملة للمنذري (404/1).

(6) التكملة لكتاب الصلة (127/3).

ذلك، وبحرف نافع على أبي بكر بن الخلوف[1]، وأجازه عامة علماء الأندلس، كما أجازه من سبتة القاضي عياض، ومن المشرق أبو طاهر السلفي، وغيرهم.

وكان فقيهاً حافظاً مبرزاً وإليه كانت الرحلة في وقته[2]؛ ولي القضاء في جزيرة شقر، ثم بمدينة وادي آش، ثم بجيّان، ثم بغرناطة، ثم عزل عنها، ثم وليها مرة أخرى بظهير من المنصور، وجعل إليه النظر في الحسبة والشرطة، وغير ذلك، فقام بذلك أحسن قيام، وحمدت سيرته، وشكر عدله[3].

4) **شيوخه**: إن مرتبته العلمية التي وصل إليها تنم عن كثرة شيوخه في فنون مختلفة، وفعلا فقد قرأ على جلة من علماء عصره، وأجازه منهم طائفة كبيرة، قد ذكرنا مجموعة منهم في الفقرة السابقة ما يغني عن إعادة ذكرهم أو ذكر الكثرة الكاثرة التي أخذ عنهم واستجازهم.

5) **تلاميذه**: رغم تقلده لمنصب القضاء، واشتغاله بالحسبة -كما نص على ذلك المترجمون له- لم يشغله ذلك عن العطاء العلمي، والعناية به، وبأهله، فانتصب للتدريس والتأليف، وتحلق عليه عدد من طلبة العلم؛ لوجود ضالتهم عنده؛ حيث كان متمكنا من العلوم المتنوعة، وتخرج على يديه عدد كبير من التلاميذ، يقول المراكشي في الذيل والتكملة[4]: «روى عنه ابنه أبو يحيى عبد الرحمن، وأبو أحمد جعفر بن أبي الحسين بن

---

(1) الذيل والتكملة (46/3).

(2) تحفة القادم (ص114).

(3) صلة الصلة مطبوع آخر كتاب الصلة لابن بشكوال (195/3).

(4) صلة الصلة (195/3).

زعرور، وأبو إسحاق ابن عبد الله بن قسوم،... وأبو الربيع بن سالم، وأبو سليمان بن حوط الله، وأبو عبد الله التجيبي...».

ويقول أبو جعفر بن الزبير في صلة الصلة[1]: «حدث عنه الحافظ أبو محمد عبد الله بن الحسن القرطبي، وأبو علي الرندي،... والجماء الغفير».

6) **مكانته العلمية وثناء العلماء عليه:** لقد تبوأ ابن الفرس مكانة علمية سامقة في علوم شتى، وحظي بذلك لعناية أسرته به منذ صباه، بالإضافة إلى أخذه عن عدد من الشيوخ، والذكاء الذي حباه الله به، وقد أثنى عليه بعض تلامذته، ومن ترجم له، فمن ذلك قول ابن الأبار: «سمعت أبا الربيع بن سالم يقول: سمعت أبا بكر بن الجد – وناهيك به من شاهد في هذا الباب – يقول غير مرة: ما أعلم بالأندلس أحفظ لمذهب مالك من عبد المنعم بن الفرس بعد أبي عبد الله بن زرقون»[2].

وقال عنه صاحب صلة الصلة[3]: «كان فقيهًا حافظًا جليلًا، عارفًا بالنحو والأدب واللغة، كاتبًا بارعًا، شاعرًا مطبوعًا، شهير الذكر، عليّ الصيت».

7) **آثاره العلمية:** ألف تواليف كثيرة منها: «كتاب الأحكام»، ألفه وهو ابن خمسة وعشرين سنة، واختصر «الأحكام السلطانية»، وكتاب «النسب» لأبي عبيد القاسم بن سلام، و«ناسخ القرآن ومنسوخه» لابن شاهين، وكتاب «المحتسب» لابن جني، وألف كتابا في المسائل التي اختلف فيها النحويون من أهل البصرة والكوفة، وكتابا في «صناعة الجدل»،

---

(1) صلة الصلة (195/3).

(2) التكملة لكتاب الصلة (127/3-128).

(3) صلة الصلة (195/3).

ورد على ابن الغرسية في رسالته في تفضيل العجم على العرب، وكتب بخطه كثيرا من كتب العربية واللغة والأدب والطب، وغير ذلك[1].

8) **وفاته**: توفي من مرض أصابه آخر عمره، صلاة العصر من يوم الأحد الرابع من جمادى الآخرة سنة (597هـ)، ودفن خارج باب البيرة، وحضر جنازته بشر كثير، وكسر الناس نعشه وتقاسموه[2].

ثانيا: التعريف بكتابه «أحكام القرآن»

يعد كتاب ابن الفرس أحسن ما ألف في أحكام القرآن، وقد حظي بهذه المكانة؛ لاستفراغه فيه خيرة وقته، حيث ألفه في وقت الفتوة والقوة والنشاط، وقد أثنى عليه ثلة من العلماء، فقال صاحب الذيل والتكملة[3]: «وله مصنفات كثيرة ومختصرات نبيلة ونظم ونثر،... ومن أجلها: مصنفه «أحكام القرآن»، فإنه أجل ما أُلف في بابه، وهو الذي قال فيه الناقد أبو الربيع بن سالم: وهو كتاب حسن مفيد جمعه في ريعان الشبيبتين من طلبه وسنه، فللنشاط اللازم عن ذلك أثره في حسن ترتيبه وتهذيبه»، وقال ابن الأبار: «من أحسن ما وضع في ذلك قد رأيته ورويته عن بعض أصحابه»[4]، وقال لسان الدين ابن الخطيب «ألّفه وهو ابن خمسة وعشرين عاما، فاستوفى ووفّى[5].

---

(1) التكملة لكتاب الصلة (3/127-128).

(2) التكملة لكتاب الصلة (3/128).

(3) (3/46).

(4) التكملة لكتاب الصلة (3/127).

(5) الإحاطة (3/416).

وللتعريف بهذا الكتاب أكتفي بالإشارة السريعة إلى منهجه من جهات متعددة:

أولا: المنهج العامّ للكتاب: حيث بَيَّن أهدافه الكبرى التي يروم تحقيقَها، ورسم المنهج العام في مقدمة كتابه، فجاء كالتالي:

1. وجَّهَ المستنبطَ للأحكام من النص القرآني أن يجعل أولى أولوياته قبل معرفة أي أمر آخر التعرف على المنسوخ من المحكم في القرآن الكريم، ثم بعد معرفته لذلك يشرع في عملية الاستنباط، فبين الجواب عن سؤال مضمن في كلامه، وهو: ما هو الأمر الذي ينبغي أن يبدأ به المفسر المجتهد الذي يريد التعرف على أفعال المكلفين حين اشتغاله بآيات الأحكام؟

قال: «وبعد، فإنه لما كان كتاب الله تعالى الأصل لكل معلوم، وجب على من اتصف بصفات المجتهدين، وأراد تعرف أفعال المكلفين، أن يبدأ أولا، فيعرف المنسوخ منه من المحكم، فإذا عرف ذلك، أخذ في استنباط الأحكام منه»[1].

2. **سبب تأليف الكتاب:** الذي دفعه إلى تأليف هذا العلق النفيس اهتباله المبكر بمعرفة الأحكام الشرعية، وتمنيه أن يوجد كتاب يجمع هذه الأحكام، ويكون مرجعًا سهلًا لطالبيها، فبدأ بالاطلاع على كل ما وقعت عليه عينه من كتب التفسير وكتب أحكام القرآن، فلم تشف غليله، ولم يجد

(1) أحكام القرآن (33/1).

فيها مبتغاه، كونها لا تهتم بمآخذ الأحكام من الألفاظ القرآنية الذي هو معتمد صاحبنا في أحكامه.

فجاء كتابه سدًّا للفراغ الذي ظهر له، فكمَّل ما غفَلَ عنه سابقوه ممن ألفوا في أحكام القرآن، فقال عن ذلك كله: «وإني لما تشوفت في عنفوان الطلب، ومبدأ التعلم إلى معرفة الأحكام الشرعية، تاقت النفس إلى هذه الطريقة، فنظرت في كتب أحكام القرآن المؤلفة في ذلك، فلم أجد فيها ما يَشْفي نَهْمَةَ متعطش، ولا يقر عين طالب؛ لأني وجدتها قليلا ما نُبه فيها على مآخذ حكم من ألفاظ الكتاب إلا في اليسير النزر، وأَجَل من اشتغل بذلك أبو الحسن كياه رحمه الله، فإنه سلك في ذلك الغرض المراد، لكنه ألم به إلمام الطير يحسو الثماد، ولما رأيت الأمر كذلك عنيت بالبحث عن ذلك، وطلب المسائل التي تستند إلى شيء من أدلة الكتاب العزيز، فاجتمع من ذلك كثير، فرأيت أن أجمعها في كتاب؛ ليسهل على الطالب معرفتُها»[1].

3. **أسباب الخلاف، مع الإشارة إلى فائدة معرفته في المسائل الفقهية بين العلماء**: بين أن أسباب اختلاف العلماء في المسألة الواحدة قد يكون ناتجًا عن تعارض أدلة الأحكام، أو يكون ناتجًا عن احتمالاتها، كما بين مسلك المجتهد عند تعارض الأدلة، أو احتمالاتها؛ ليكون طالب العلم على بصيرة من أمره فقال: «... ولا شك أنه إذا أخذ ذلك، علم من الأحكام ما تعارضت فيه أدلة الكتاب، واحتمالاته، ووجد من السنة الواردة عن النبي

(1) أحكام القرآن (34/1).

ﷺ ما يعارض معنى الكتاب أيضا، فيجب أن ينظر في أقوى الأدلة، وأظهر الاحتمالات، فإذا سلك هذه السبيل، أمكن أن يسدد ويوفق، وكثيرا ما يوجد من الأدلة والاحتمالات ما يكون أقوى عند قوم، وأضعف عند آخرين، وبحسب ذلك يقع اختلاف العلماء في المسألة الواحدة»[1].

كما امتاز الكتاب أيضًا بذكر مواطن الخلاف والاتفاق بين الفقهاء؛ ليقف الفقيه على حقيقة، وهي: أنهم لم يختلفوا عن هوى، وإنما لتعارض الأدلة، والاحتمالات التي تحتملها النصوص الشرعية، مع الاطلاع على معرفة أدلة كل مذهب.

وبهذا المنهج أزال الإشكال الذي يطرأ على بعض العقول الضعيفة، وهو كيف ساغ للمجتهد أن يفتي بقولين أو أكثر في مسألة واحدة، وفي وقت واحد أحيانا؟

فقال: «وما عَرَضَ من اختلاف لأهل العلم في شيء من ذلك ذكرته؛ ليعرف الناظر في كتابي ما اتفِقَ عليه من الأحكام، وما اختُلِف فيه، وهذه إحدى فوائد معرفة الخلاف، والفائدة العظمى في معرفته أن يعرف الإنسان منها أدلة الشرع واحتمالاته، فإن أهل العلم ما اختلفوا في شيء إلا عن أدلة تعارضت، واحتمالات تخالفت، فقوي عند أحدهم دليل واحتمال لم يقو عند الآخر؛ ولهذا كان الشافعي يقول بالقولين في السؤال عن مسألة واحدة في حال واحدة، ومالك وإن كان لم يقل مثل هذا، فكثيرا ما كان يقول قولا في مسألة، ثم يقول قولا آخر في المسألة بعينها، وكذلك أبو حنيفة وغيره

(1) أحكام القرآن (1/33-34).

من العلماء، فإذا انحصر لك خلاف العلماء في مسألة، علمت أن احتمالات الشريعة منحصرة؛ لأنه لو كان هناك احتمال له قوة لقيل به»[1].

ثانيا: منهجه في الاستنباط: جعل الإمام ابن الفرس كتاب الله تعالى مصدرا للاستنباط، وأكتفي هنا بالإشارة السريعة إلى استنباطه على مستوى الأصول، وعلى مستوى الفوائد الحديثية، وعلى مستوى الفروع الفقهية.

1- **استنباطه القواعد الأصولية:** جعل كتاب الله مصدرًا لاستنباط الأصول والقواعد:

كسد الذرائع: من ذلك قوله عند تفسيره لقوله تعالى ﴿وَلاَ تَقْرَبَا هَـٰذِهِ ٱلشَّجَرَةَ فَتَكُونَا مِنَ ٱلظَّـٰلِمِينَ﴾[2]: «نهي عن القرب، وجعله كناية عن الأكل؛ لأن المعنى في الآية ولا تقرباها بأكل، قال بعضهم: إن الله تعالى لما أراد النهي عن أكل الشجرة نهى عنه بلفظ يقتضي الأكل وما يدعو إليه وهو القرب. وهذا أصل جيد في سد الذرائع»[3].

والاجتهاد: أشار إليه عند تفسيره لقوله تعالى ﴿لاَّ فَارِضٌ وَلاَ بِكْرٌ عَوَانٌ بَيْنَ ذَٰلِكَ﴾[4]: «لا يعلم إلا بالاجتهاد، فهو دليل على جواز الاجتهاد»[5].

---

(1) أحكام القرآن (1/34-35).

(2) البقرة: 35.

(3) أحكام القرآن (1/58).

(4) البقرة: 68.

(5) أحكام القرآن (1/77).

والأمـــر: فعنـــد شـــرحه لقولـــه تعـــالى ﴿مَا مَنَعَكَ أَلاَّ تَسْجُدَ إِذَ اَمَرْتُكَ﴾[1] قال: «استدل به بعضهم على أن الأمر إذا تعرى عن القرائن محمول على الوجوب؛ لأن الذم علق على ترك الأمر مطلقا، وهو مذهب الفقهاء»[2].

وغير ذلك من القواعد.

2- استنباطه الفوائد الحديثية: كما جعل كتاب الله أيضا مصدرا لاستنباط الفقه والأصول جعله أيضا مصدرا لاستنباط الفوائد الحديثية، واعتمد في ذلك على اللفظ القرآني[3] كعادته، وعلى السنة النبوية[4]، وغيرهما.

3- استنباطه للأحكام: اعتمد في هذا المنهج على قواعد ستأتي في المبحث الثاني.

---

(1) الأعراف: 11.

(2) أحكام القرآن (41/3).

(3) كقوله أثناء تفسيره قوله تعالى: ﴿يومئذ تحدث أخبارها﴾: «انتزع بعضهم من هذه الآية أن: حدثنا وأخبرنا سواء، وهو قول مالك وغيره، خلافا لمن فرق بينهما وقال: أخبرنا يجوز أن يقال في المسموع على العالم من غير لفظه، وحدثنا لا يقال إلا فيما سمع من لفظ العالم، وهو قول ابن وهب». أحكام القرآن (624/3).

(4) ومن اعتماده على اللفظ القرآني والسنة مسألة رواية الحديث بالمعنى، هل تجوز أولا؟ فاستنبط من قوله تعالى: ﴿فبدل الذين ظلموا قولا...﴾: «يدل على أنه لا يجوز تغيير الأقوال المنصوص عليها، ويؤخذ من هذا أنه لا تجوز قراءة القرآن بالفارسية وغيرها من الألسن؛ خلافا لأبي حنيفة، وكذلك نقل حديث الرسول عليه السلام بالمعنى يمكن أن يتعلق في المنع منه بهذه الآية. وقد روي أن النبي ﷺ قال: «رحم الله امرءًا سمع مقالتي هذه فأداها كما سمعها». أحكام القرآن (66/3).

ثالثا: منهجه في تفسير الآيات، وتقرير المسائل الفقهية:

1. رتب آيات الأحكام حسب ترتيب سور المصحف سورة سورة، مبتدئا بالفاتحة، ومنتهيًا بالناس، وأول ما يبدأ به ذكر اسم السورة، وإن وجد لها اسمين[1] أو أكثر[2] نبه على ذلك، ثم يذكر هل هي مكية، أو مدنية؟ ثم يذكر أقوال العلماء إن كان فيها خلاف[3]، ثم يبين ما فيها من أحكام، ونسخ من عدمه، فإن لم يكن فيها أحكام ولا نسخ نبه على ذلك[4]، وإن كان فيها أحكام فقط، أشار إلى ذلك[5]، وإن كان فيها أحكام ونسخ أشار إلى ذلك أيضا[6]، كما يتعرض تارة لذكر فضل السورة[7].

---

(1) كما فعل في سورة آل عمران بعد ما ذكر اسمها الأول قال: «واسمها في التوراة طيبة، كذا ذكر بعضهم». أحكام القرآن (5/2).

(2) كما فعل في سورة التوبة فقال: «ولهذه السورة أسماء، قال حذيفة: تسمى سورة التوبة، وقال ابن عباس: تسمى الفاضحة، وتسمى أيضا الحافرة؛ لأنها حفرت عن قلوب المنافقين، وقال حذيفة أيضًا: هي سورة العذاب، وقال ابن عمر: كنا ندعوها المقشقشة، وقال ابن زيد: كانت تسمى المبعثرة، ويقال لها أيضًا: المثيرة، ويقال لها البحوث». أحكام القرآن (113/3).

(3) كما فعل في سورة الحديد: «اختلف فيها، فقال الجمهور: إنها مدنية، وقال قوم: إنها مكية». أحكام القرآن (520/3).

(4) كما فعل في سورة النمل فقال: «وليس فيها أحكام ولا نسخ». أحكام القرآن (404/3).

(5) كما فعل في سورة الروم فقال: «وفيها من الأحكام». أحكام القرآن (412/3).

(6) كما فعل في سورة القصص فقال: «وفيها مواضع من الأحكام والنسخ». أحكام القرآن (405/3).

(7) كما فعل في سورة ق فقال: «وروي عنه عليه الصلاة والسلام أنه قال: من قرأ سورة ق هون الله تعالى عليه الموت وسكراته». أحكام القرآن (455/3).

2. طريقة عرضه لآي الأحكام: يبدأ بذكر الآية أو الآيات المراد شرحها، ثم يذكر اختلاف العلماء فيها، هل هي منسوخة أو محكمة إن وجد، وإلا اقتصر على ذكر الحكم أو الأحكام المستنبطة منها، ثم يذكر آراء الفقهاء المختلفة فيها، وأسباب اختلافهم، وأوجه استدلالهم، ثم يناقش ذلك، مع ذكر أسباب النزول إن وجد.

3. اهتم كثيرًا بتقرير المسائل الفقهية وترجيحها وفق مذهب الإمام مالك، وأصحابه، باعتباره مالكي المذهب، مع التحلي بالإنصاف، والتأدب بأدب العلماء مع المخالف، يتجلى ذلك في عدم استعمال العنف مع المخالف، والتلطف في العبارة[1].

4. عدم تعصبه لمذهبه مع رده على القول المجانب للصواب: رغم كونه مالكيًا، إلا أنه لم يكن متعصبًا له، بل كان باحثًا عن الحق، فمتى بدا له في رأي ما عمل به، ودافع عنه، ورد على المخالف وإن كان إمام مذهبه مالكًا رحمه الله، وصرح أحيانًا بأن هذا الرأي المخالف مجانب للصواب[2].

---

(1) كما فعل عند تفسيره قوله تعالى: «وأتموا الحج والعمرة لله... »[البقرة: 196 – 203] «اختلاف العلماء في الأفضل في الحج، هل الإفراد، وهو قول مالك وأصحابه، أو التمتع، أو القران، أو لا يقال في أحد من هذه الأقوال إنه أفضل من الآخر، فهذه أربعة أقوال، ثم قال: والأصح من جهة الخبر عن النبي ﷺ أنه أفرد، ويعضده تأويل من الإتمام في الآية على أنه الإفراد». أحكام القرآن (1/230–231).

(2) كما فعل في رده قول الإمام مالك حين تعرضه لمسألة، هل الحامل تحيض أم لا؟ أثناء تفسيره لقوله تعالى: ﴿والمطلقات يتربصن...﴾ [البقرة: 228–299] فقال: ... والظاهر من هذه الآية أن الله تعالى جعل الآية براءة للرحم من الحمل، ولهذا =

رابعا: منهجه في اختياراته: إن ابن الفرس من العلماء المبرزين الذين يذمون التقليد، ويدعون للاجتهاد؛ ولذلك من تتبع كلامه في كتابه يلمس منه تدخله في كثير من المرات عند تقرير مسألة؛ لاختيار رأي معين على آخر، معتمدا على مجموعة من الضوابط، يمكن إجمال بعضها فيما يلي:

1) اعتماده على تفسير القرآن بالقرآن: من ذلك قوله أثناء تفسيره لقوله تعالى ﴿أَتَأْمُرُونَ ٱلنَّاسَ بِٱلْبِرِّ وَتَنسَوْنَ أَنفُسَكُمْ﴾[1]: «هذا تقريع وتوبيخ، ومعنى قوله تعالى ﴿وَتَنسَوْنَ أَنفُسَكُمْ﴾: تتركون، كما قال تعالى ﴿ٱللَّهَ فَنَسِيَهُمْ﴾[2]»[3].

2) اعتماده على السنة النبوية: عند تفسير قوله تعالى: ﴿فَٱقْطَعُوٓاْ أَيْدِيَهُمَا﴾[4] استدل بالسنة النبوية لترجيح القطع من الكوع وقطع اليمين، قال: «اليد عند العرب من الأصابع إلى المنكب، وبحسب ذلك اختلف في القطع من أين يكون، فالجمهور على أنه من الكوع، خلافا لمن قال من الأصابع أو من المرفق أو الإبط؛ لأن اليد وإن كان يقع على ذلك كله، فإن

= قال جماعة من أهل العلم: إن الحامل لا تحيض، وإن الدم الذي تراه لا يعد حيضا؛ خلافا لقول مالك وأصحابه من أنه حيض إلا رواية عن ابن القاسم في «كتاب محمد» أخذ منها اللخمي أن الدم على الحمل ليس بحيض». أحكام القرآن (319/1).

(1) البقرة: 44.

(2) التوبة: 67.

(3) أحكام القرآن (65/1)

(4) المائدة: 40.

فعل النبي ﷺ أزال ذلك الاحتمال وبين القطع من الكوع،... وإذا قلنا: إنه يقطع من الكوع، فبأي يد يبدأ اليمنى أو اليسرى؟ فذهب الجمهور إلى أنه يبدأ باليمنى، وذهب بعضهم إلى أن الابتداء باليسرى، والآية محتملة للقولين، إلا أنه قد جاء عن النبي ﷺ في ذلك ما بين المراد بذلك، وذلك أنه عليه الصلاة والسلام ابتدأ بالقطع باليمنى[1].

3) **اعتماده على القراءات القرآنية**: مما يدل على ذلك فعل النبي عليه الصلاة والسلام في المثال السابق، بترجيحه لقطع اليد اليمنى للسارق على اليسرى بقراءة ﴿فاقطعوا أيمانهما﴾[2]، قال: «وذلك أنه عليه الصلاة والسلام ابتدأ في القطع باليمنى، ويزيد هذا وضوحًا قراءة من قرأ ﴿فاقطعوا أيمانهما﴾[3].

4) **اعتماده على تقديم الشرع على العقل**: من ذلك قوله في تفسيره قوله تعالى: ﴿لَّا تُدْرِكُهُ ٱلْأَبْصَٰرُ وَهُوَ يُدْرِكُ ٱلْأَبْصَٰرَ﴾[4]: «وقوع رؤية الباري تعالى مما يستند فيه إلى الشرع، فأما العقل فلا مجال له في ذلك، لكنه يعطي إمكان الرؤية، فأما القطع بوقوعها فإنما ذلك يستند فيه إلى الشرع»[5].

---

(1) أحكام القرآن (2/418-419)

(2) قراءة ابن مسعود، وهي قراءة شاذة.

(3) أحكام القرآن (2/419).

(4) الأنعام: 104.

(5) أحكام القرآن (3/13).

5) **اعتماده على الإجماع**: مما يدل على ذلك قوله أثناء تفسيره قوله تعالى ﴿أَتَأْمُرُونَ ٱلنَّاسَ بِٱلْبِرِّ وَتَنسَوْنَ أَنفُسَكُمْ﴾[1]: «وفي هذه الآية حجة لمن يرى من المعتزلة أن من كان على معصية فليس له أن يحتسب في رفع المعاصي، والحق أن له أن يحتسب، والمستند في ذلك الإجماع، والآية إنما وردت على التمام والكمال، وما هو الأكمل والأفضل والمندوب إليه»[2].

6) **اعتماده على القياس**: من ذلك قوله عند تفسيره قوله تعالى ﴿إِن تُبْدُواْ ٱلصَّدَقَٰتِ فَنِعِمَّا هِيَ...﴾[3]: «تضمنت هذه الآية أن إخفاء الصدقات مطلقًا أفضل، واختلف هل المراد بها الفرض أم التطوع؟ أم جميعًا؟، فذهب الجمهور إلى أن المراد بها التطوع، وقال ابن عباس: صدقة التطوع في السر أفضل من صدقة العلانية بسبعين ضعفًا، وصدقة الفريضة في العلانية أفضل من السر بخمسة وعشرين ضعفًا، وعلى هذا القياس تجري جميع الفرائض والنوافل»[4].

7) **اعتماده على عمل أهل المدينة**: من ذلك قوله عند تفسيره قوله تعالى: ﴿يَٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُوٓاْ إِذَا قُمْتُمْ إِلَى ٱلصَّلَوٰةِ...﴾[5] وقد اختلف في أمره تعالى بالوضوء عند القيام إلى الصلاة، هل هو مخصوص بمن كان

---

(1) البقرة: 44.
(2) أحكام القرآن (65/1).
(3) البقرة: 271.
(4) أحكام القرآن (392/1).
(5) المائدة: 07.

على غير طهارة، أو عام لمن كان على طهارة، أو على غير طهارة؟ فذهب قوم إلى أنه مخصوص بمن كان على غير طهارة، واختلفوا بعد ذلك في تأويل الآية، فقيل: المأمورون بذلك المحدثون خاصة؛ كأنه قال تعالى إذا قمتم إلى الصلاة وقد أحدثتم، وإلى هذا ذهب الشافعي، وقيل: المأمورون بذلك القائمون من النوم، والمعنى: إذا قمتم إلى الصلاة وقد نمتم، وهو قول زيد بن أسلم، وهو مذهب جميع أهل المدينة، وهذا القول أولى من الأول، لأن الإحداث مذكور بعد هذا، فأغنى ذلك عن ذكره هنا، وأما النوم فلم يقع له ذكر، وليس بحدث، وإنما هو سبب للحدث على الأصح في ذلك، فحمل الكلام على زيادة فائدة أولى من حمله على التكرار بغير فائدة»[1].

8) **اعتماده على قواعد متعلقة بالنسخ**: ومنها قاعدة: «إذا تعارض النسخ والتخصيص فالقول بالتخصيص أولى»، وهي أولى القواعد التي بدأ بها المؤلف كتابه، ووظفها في تفسيره.

من تطبيقاتها قوله أثناء تفسيره لقوله تعالى ﴿ٱلذِينَ يُومِنُونَ بِالْغَيْبِ...﴾[2]: «واختلف في هذه النفقة ما هي؟ قيل: هي الزكاة، وقيل: هي نفقة الرجل على أهله، وقيل: هي كل نفقة، وهذا هو الصحيح،... وقول من قال: إن هذه الآية وكل آية تضمنت النفقة في القرآن منسوخة بالزكاة غير صحيح؛ لأن ذلك ليس بنسخ، وإنما هو تخصيص»[3].

---

(1) أحكام القرآن (2/354-355).

(2) البقرة: 02.

(3) أحكام القرآن (1/37-38).

9) **اعتماده على الإعراب**: من ذلك قوله أثناء تفسيره لقوله تعالى: ﴿وَأَرْجُلَكُمْ إِلَى ٱلْكَعْبَيْنِ﴾[1]: اختلف في قراءتها فقرأها قوم بالنصب، وقرأها قوم بالجر، وقرأها قوم في غير السبع بالرفع، وبحسب هذا اختلف الصحابة ومن بعدهم، ثم ذكر المعنى على قراءة النصب والرفع، ثم قال: «وأما القراءة بالخفض فعلى العطف على رؤوسكم، واختلف في الذين رأوا ذلك، فمنهم من حمل الآية على ظاهرها، فرأى أن الرجلين يمسحان ولا يغسلان، وأن المسح فرضهما؛ خلافًا لقول الجمهور الذي ذكرناه، وممن روى عنه ذلك ابن عباس... وأكثر من قرأ ﴿وَأَرْجُلِكُم﴾ بالخفض لم يروا المسح على الرجلين، بل رأوا أن فرضها الغسل كما يأتي على قراءة النصب»، ثم قال: «وعندي في قراءة الخفض وجه آخر لم أر أحدًا من أهل العلم تكلم عليه، وهو أن يكون التقدير وجميع أرجلِكم، أو نحو ذلك من الكلام مما يكون منصوبًا معطوفًا على أيديكم، ثم حذف ذلك، وبقي المضاف إليه على جره لما في قوة الكلام من الدلالة عليه»[2].

10) **اعتماده على قواعد متعلقة بأسباب النزول**: إذا تعددت المرويات في سبب النزول اقتصر على الصحيح، كما في قوله تعالى ﴿ٱلشَّهْرُ ٱلْحَرَامُ بِالشَّهْرِ ٱلْحَرَامِ وَالْحُرُمَٰتُ قِصَاصٌ﴾[3]: «نزلت في عمرة القضاء عام الحديبية، أو نزلت حينما سأل الكفار النبي عليه الصلاة والسلام هل يقاتل

---

(1) المائدة: 07.

(2) أحكام القرآن (2/373-374).

(3) البقرة: 193.

في الشهر الحرام؟، فأخبرهم أنه لا يقاتل فيه، فهَمُّوا بالهجوم عليه وقتل من معه حين طمعوا أنه لا يدافع فيه، والقول الأول أكثر»[1].

هذه هي أبرز الأمور التي أردت أن أقف عندها في التعريف بالمؤلف، وبكتابه؛ لأنتقل إلى المبحث الثاني؛ لأبين فيه بعض الأسس والقوانين التي وظفها إمامنا ابن الفرس لاستنباط الأحكام الفرعية من اللفظ القرآني، ومدى اهتمامه بذلك.

المبحث الثاني:
قواعد استنباط الأحكام عند ابن الفرس

المقصود بقواعد الاستنباط؛ أصول التفسير عند المفسرين التي هي: «هي الضوابط والكليات التي تُلتزم كي يُتَوَصَّل بها إلى المعنى المراد من كلام الله تعالى»[2]، أو هي: «الأحكام الكلية التي يتوصل بها إلى استنباط معاني القرآن العظيم، ومعرفة كيفية الاستفادة منها»[3].

وقد ركز ابن الفرس على آي القرآن الكريم في استنباطه للأحكام، جاعلًا قواعد التفسير وأصول الفقه عمدته في ذلك، مما يدل على امتلاكه مدارك قواعد التفسير، وأصول الفقه.

---

(1) أحكام القرآن (262/1).

(2) قواعد الترجيح المتعلقة بالنص عند ابن عاشور في تفسيره التحرير والتنوير (ص120).

(3) قواعد التفسير جمعا ودراسة (30/1).

وقد ركزت في هذا البحث على القواعد المتعلقة بمبحث الألفاظ، باعتبار أن اللفظ القرآني هو الأمر الذي ركز عليه ابن الفرس أكثر من أي شيء آخر، وتتجلى هذه القواعد فيما يلي:

القاعدة الأولى: تخصيص عموم القرآن بالقرآن.

قال ابن جزي (ت 741هـ): «التخصيص هو إخراج بعض ما يتناوله العموم قبل تقرر حكمه»، ثم قال: «وتحرزنا بهذا القيد من النسخ، لأنه بحد تقرر الحكم الأول»[1].

من تطبيقاتها قوله عند تفسيره قوله تعالى: ﴿وَالْمُطَلَّقَٰتُ يَتَرَبَّصْنَ بِأَنفُسِهِنَّ ثَلَٰثَةَ قُرُوٓءٍ﴾[2]: «أولها عام، وآخرها خاص، وذلك أنه عم أولها كل مطلقة مدخول بها، رجعية كانت أو بائنة، ثم خص في آخرها الرجعية، فقال تعالى: ﴿وَبُعُولَتُهُنَّ أَحَقُّ بِرَدِّهِنَّ فِي ذَٰلِكَ إِنْ أَرَادُوٓاْ إِصْلَٰحًا﴾[3]، وهذا لا يكون إلا في الرجعي»[4].

القاعدة الثانية: تخصيص عموم القرآن بالسنة. أو تخصيص القرآن بخبر الآحاد.

هذه القاعدة من القواعد المختلف فيها، وقد اعتمدها ابن الفرس، وعمل بها، ونص عليها فقال: «وقد جاءت أخبار آحاد تقتضي التخصيص،

---

(1) تقريب الوصول إلى علم الأصول (ص158).

(2) البقرة: 22.

(3) البقرة: 22.

(4) أحكام القرآن (322/1).

وفي هذا التخصيص خلاف بين الأصوليين، والمختار جواز تخصيص عموم القرآن بخبر الواحد»[1].

من تطبيقاتها قوله عند تفسيره قوله تعالى: ﴿وَالْمُطَلَّقَاتُ﴾ «لفظ أيضًا يعم الحرائر، والإماء، فكان يجب على قول من يقول بالعموم أن يكون تربص الإماء كتربص الحرائر ثلاثة قروء، ولكنه قد جاء عن النبي ﷺ ما خصصهن من عموم الآية، وهو قوله ﷺ: «طلاق الأمة تطليقتان، وقُرْؤُهَا حيضتان»[2]. [3]

القاعدة الثالثة: العام يبقى بعمومه حتى يرد ما يخصصه[4].

وقد وظف ابن الفرس هذه القاعدة كثيرا في استنباط الأحكام الفرعية.

والعام هو: «اللفظ الموضوع لمعنى كلي، بشرط شمول الحكم لكل فرد من أفراده»[5].

---

(1) أحكام القرآن (130/1).

(2) ذكر ابن الفرس الحديث بهذا اللفظ، وأحال في تخريجه على الإمام الترمذي وأبي داود، أما أبو داود فأخرجه في سننه بنفس اللفظ، أول كتاب الطلاق، باب في سنة طلاق العبد، برقم 2189 (512/3)، أما عند الترمذي فأخرجه في سننه بلفظ «طلاق الأمة تطليقتان، وعدتها حيضتان»، أول أبواب الطلاق واللعان، باب ما جاء أن طلاق الأمة تطليقتان، برقم 1182 (479/2).

(3) أحكام القرآن (322/1-323).

(4) صيغة القاعدة مأخوذة من كتاب «قواعد التفسير عند مفسري الغرب الإسلامي خلال القرن السادس الهجري» (ص447).

(5) تقريب الوصول إلى علم الأصول (ص158).

من تطبيقاتها قوله عند تفسيره قوله تعالى: ﴿يَٰبَنِيٓ ءَادَمَ خُذُواْ زِينَتَكُمْ عِندَ كُلِّ مَسْجِدٍ﴾[1]، مستنبطًا منها فرعًا يدخل تحت هذه الآية، وهو: هل ستر العورة واجب في الخلاء والملأ سواء، أو لا؟.

«واختلف هل يجب على الإنسان ستر عورته في الخلاء كما يجب في الملأ؟، فلم يوجبه الجمهور، ورأوا أن المنع من الكشف إنما هو من أجل الناس، وإذا لم يكونوا جاز، وذهب قوم إلى أنه يجب، ومن حجتهم ما يقتضيه قوله تعالى: ﴿يُوَٰرِي سَوْءَٰتِكُمْ﴾[2]، وسائر الآيات نزلت بستر العورة، وذلك على العموم حتى يدل دليل على التخصيص»[3].

القاعدة الرابعة: العبرة بعموم اللفظ لا بخصوص السبب.

هذه من القواعد التي اعتمدها كثيرا في تفسيره، فنجده في كثير من الأحايين يذكر سبب النزول، ثم يشير إلى أن العبرة بعموم الآية لا بخصوص سببها.

من تطبيقات ذلك قوله في قوله تعالى: ﴿وَمَنْ أَظْلَمُ مِمَّن مَّنَعَ مَسَٰجِدَ ٱللَّهِ أَن يُذْكَرَ فِيهَا ٱسْمُهُۥ وَسَعَىٰ فِي خَرَابِهَآ﴾[4]، «اختلف في المشار إليهم في الآية، فقيل: النصارى الذين كانوا يؤذون المصلين ببيت المقدس، ويطرحون فيه الأقذار، وقيل: الروم الذين أعانوا بخت نصر على تخريب

---

(1) الأعراف: 29.

(2) الأعراف: 25.

(3) أحكام القرآن (49/3).

(4) البقرة: 113.

بيت المقدس، وقيل: كفار قريش حين صدوا رسول الله ﷺ عن المسجد الحرام، وهذه الآية وإن كانت خرجت على ذكر مسجد مخصوص، فإنها تعم جميع المساجد على مشهور القول في هذا»[1].

القاعدة الخامسة: دلالة النص.

ويطلق على النص ثلاث اصطلاحات كما قال الإمام القرافي (ت686هـ): «والنص فيه ثلاث اصطلاحات، قيل: ما دل على معنى قطعًا ولا يحتمل غيره قطعًا، كأسماء الأعداد، وقيل: ما دل على معنى قطعًا وإن احتمل غيره، كصيغ الجموع في العموم، فإنها تدل على أقل الجمع قطعًا، وتحتمل الاستغراق، وقيل: ما دل على معنى كيف ما كان، وهو غالب استعمال الفقهاء»[2].

وأمثل لكلام ابن الفرس بالإطلاق بالاصطلاح الثاني.

ومن تطبيقاته قوله في تفسير قوله تعالى: ﴿وَالذِينَ يَرْمُونَ ٱلْمُحْصَنَٰتِ ثُمَّ لَمْ يَاتُواْ بِأَرْبَعَةِ شُهَدَآءَ فَاجْلِدُوهُمْ ثَمَٰنِينَ جَلْدَةً وَلاَ تَقْبَلُواْ لَهُمْ شَهَٰدَةً اَبَداً وَاُوْلَٰٓئِكَ هُمُ ٱلْفَٰسِقُونَ﴾[3]، عامٌّ في كل بالغ عاقل، مسلم أو نصراني، إلا أنه اختلف في العبد، هل هو مخصص من هذا اللفظ، أم لا؟.

فذهب ابن مسعود وعمر بن عبد العزيز ومن قال بقولهما: إلى أنه غير مخصص من لفظ الآية، وأن حده في القذف ثمانون جلدة – كما نص في

---

(1) أحكام القرآن (96/1).

(2) شرح تنقيح الفصول (36/1).

(3) النور: 04.

الآية -، وبه قال الأوزاعي، وذهب الجمهور إلى أنه مخصص منها بقوله تعالى: ﴿فَعَلَيْهِنَّ نِصْفُ مَا عَلَى ٱلْمُحْصَنَٰتِ مِنَ ٱلْعَذَابِ﴾[1]، وأن حده نصف حد الحر أربعون»[2].

القاعدة السادسة: الأمر المطلق هل يدل على الفور أم لا؟.

اختلف الأصوليون في هذه القاعدة، وابن الفرس مع الفريق الذي يقول بأن الأمر المطلق يدل على الفور[3]، واستدل على العمل بهذه القاعدة عند تفسير قوله تعالى: ﴿فَٱفْعَلُواْ مَا تُومَرُونَ﴾[4]، فقد قال: «قال المهدوي: هذا دليل على أن الأمر على الفور، وهو مذهب أكثر الفقهاء، ويدل على صحة ذلك أنه استقصرهم حين لم يبادروا إلى فعل ما أمرهم به فقال: ﴿فَذَبَحُوهَا وَمَا كَادُواْ يَفْعَلُونَ﴾[5].

ومن تطبيقاتها كذلك قوله: واختلف في الحج: هل هو على الفور أم على التراخي؟ على قولين: لمالك ما يدل على كلا القولين، لكن الذي عليه رؤساء المذهب، والمنصوص عن مالك، أنه على الفور، لا يجوز تأخيره إلا من عذر.

ومن حجة بعضهم في أنه على الفور، أن الأوامر عندهم على الفور،

---

(1) النساء: 25.

(2) أحكام القرآن (336/3).

(3) أحكام القرآن (383/2).

(4) البقرة: 67.

(5) البقرة: 70.

قالوا: فكذلك الإيجاب المطلق، يعنون أن قوله تعالى: ﴿وَلِلهِ عَلَى ٱلنَّاسِ﴾[1] إيجاب مطلق، فهو على الفور كالأمر»[2].

القاعدة السابعة: الأمر بالشيء نهي عن ضده.

وهذه القاعدة مختلف فيها بين الأصوليين كذلك، وابن الفرس ممن يقول بها.

ومن تطبيقاتها ذكره لفرع فقهي يندرج تحت قوله تعالى: ﴿فَطَلِّقُوهُنَّ لِعِدَّتِهِنَّ﴾[3]، فإن الطلاق في الحيض منهي عنه؛ فإذا طلقها فيه، هل يقع أو لا؟

قال: «فإذا ثبت أن طلاق الحائض منهي عنه بالآية؛ لأن الأمر بالشيء نهي عن ضده، وأن الطلاق ينبغي أن يوقع إذا وقع في طُهر، فإن أوقع أحد الطلاق في الحيض، فهو لازم يعتدّ به؛ خلافًا لابن علية وبعض أهل الظاهر في قولهم: إنه لا ينفذ، وقع على خلاف ما أمر الله تعالى به، والصحيح أنه يعتد به؛ للأدلة القوية في ذلك»[4].

القاعدة الثامنة: الأمر إذا تعرى عن القرائن محمول على الوجوب[5].

اعتمد على هذه القاعدة كثيرا في الاستنباط، وهي من القواعد الموجودة والمبثوثة بكثرة في تفسيره.

---

(1) آل عمران: 97.
(2) أحكام القرآن (33/2).
(3) الطلاق: 01.
(4) أحكام القرآن (570/3).
(5) أحكام القرآن (41/3).

من تطبيقاتها قوله عند قوله تعالى: ﴿وَءَاتُواْ ٱلزَّكَوٰةَ﴾[1]، قال: «والكلام في سائر هذا اللفظ من الأحكام كالكلام في الصلاة، ثم قال: وهذا الأمر في هذه الآية ونحوها، فالصلاة والزكاة أمر وجوب، وقد تسوغ الحجة لمن يرى وجوب صلاة الجنازة، ووجوب زكاة الفطر، ويرى أن وجوبهما بالقرآن، لا بالسنة الخاصة»[2].

القاعدة التاسعة: الأمر لا يقتضي التكرار.

هذه القاعدة كذلك مختلف فيها بين الأصوليين، وابن الفرس يقول فيها بعدم التكرار.

من تطبيقاتها قوله عند تفسيره قوله تعالى: ﴿وَامْسَحُواْ بِرُءُوسِكُمْ﴾[3]، «وبالمسحة الواحدة يقع المسح المأمور به، ويسقط الفرض، لا سيما وقد رجح حذاق الأصوليين أن الأمر لا يقتضي التكرار»[4].

القاعدة العاشرة: النهي يقتضي فساد المنهي عنه.

من تطبيقاتها قوله: واختلفوا إذا وَطِئَ – أي: المعتكف – ناسيًا، فذهب مالك إلى أنه يبطل اعتكافه، وذهب الشافعي إلى أنه لا يبطل، وحجة

---

(1) البقرة: 42.

(2) أحكام القرآن (64/1).

(3) المائدة: 07.

(4) أحكام القرآن (317/2).

مالك عموم قوله تعالى: ﴿وَلاَ تُبَـٰشِرُوهُنَّ﴾[1]، والنهي يقتضي فساد المنهي عنه، كذا قال عبد الوهاب، وهذا أصل يختلف فيه أهل الأصول كثيرا»[2].

القاعدة الحادية عشر: حمل المطلق على المقيد[3].

المطلق: هو الكلي الذي لم يدخله تقيد، والمقيد: هو الذي دخله تعيين، ولو من بعض الوجوه، كالشرط والصفة وغير ذلك.

وخطاب الشرع بالنسبة للإطلاق والتقييد فيه تفصيل، فإن ورد مطلقًا لا مقيّدًا له حُمل على إطلاقه، وإن ورد مقيدًا لا مطلق له حمل على تقييده، وإن ورد مطلقًا في موضع ومقيدا في آخر، فإن ذلك ينقسم إلى أربعة أقسام:

- متفق الحكم والسبب، فهذا يحمل فيه المطلق على المقيد.

- متحد الحكم مختلف السبب، فاختلف هل يحمل فيه المطلق على المقيد أم لا؟

- مختلف الحكم متحد السبب، فاختلف فيه أيضا.

- مختلف الحكم مختلف السبب، فلا يحمل فيه المطلق على المقيد إجماعًا»[4].

---

(1) البقرة: 186.

(2) أحكام القرآن (217/1).

(3) صيغة القاعدة مأخوذة من كتاب «قواعد التفسير عند مفسري الغرب الإسلامي خلال القرن السادس الهجري» (ص458).

(4) تقريب الوصول إلى علم الأصول (ص161).

من تطبيقاتها في اتفاق الحكم والسبب قوله عند تفسيره قوله تعالى: ﴿إِنَّمَا حَرَّمَ عَلَيْكُمُ ٱلْمَيْتَةَ وَالدَّمَ وَلَحْمَ ٱلْخِنزِيرِ﴾[1]: «حرم الله تعالى في هذه الآية الدم جملة من غير تقييد، وقيد ذلك في سورة الأنعام فقال تعالى: ﴿أَوْ دَماً مَّسْفُوحاً﴾[2]، فيوجب رد المطلق على المقيد على أصح الأقوال»[3].

القاعدة الثانية عشر: إضافة الأحكام الشرعية إلى الأعيان، هل هي من قبيل النص، أو من قبيل المجمل؟.

ذكر الأصوليون هذه القاعدة، واختلفوا في كونها مجملة، أو ليست بمجملة، وبناء على ذلك اختلفوا في تفسير بعض النصوص[4].

من تطبيقاتها قوله: «وقد اختلف الأصوليون في قوله تعالى: ﴿حُرِّمَتْ عَلَيْكُمْ أُمَّهَاتُكُمْ﴾[5] هل هو نص صريح أم مجمل؟.

فذهب قوم من القدرية إلى أنه مجمل؛ لأن الأعيان لا تتصف بالتحريم، وإنما يتصف بذلك ما يتعلق بها من الأفعال، وذلك الفعل في هذه الآية لا يُدرى ما هو؟ هل النظر، أو المضاجعة، أو الوطئ، فلا يدرى أي ذلك حرم؟ ولولا تبيينها بغيرها لما علم المراد منها.

---

(1) البقرة: 172.

(2) الأنعام: 145.

(3) أحكام القرآن (145/1).

(4) تنظر هذه القاعدة في «مفتاح الوصول إلى بناء الفروع على الأصول» (ص49-50)، فقد ذكرها ضمن المسائل التي اختُلف فيها، هل هي من قبيل الإجمال أو لا؟.

(5) النساء: 23.

وذهب الأكثر إلى أن هذا نص، لكنه ليس بنص بالوضع، ولكنه نص بالعرف؛ لأن الأسماء قسمان: وضعية، وعرفية.

والوضعية: هي التي وضعت لشيء ما، ولا تقع على غيره.

والعرفية: التي خصصت ببعض موضوعها، أو نقلت عنه إلى سواه، فصارت فيما خصصت به، أو نقلت إليه أعرف وأشهر، وهذه تلحق بالوضعية بعرف الاستعمال فيها، ومن لاحَنَ العرب، ومارس اللغة، واطلع على عرف أهلها، علم أنه لا يستراب في أن من قال: حرمت عليك الدار، إنما يريد الدخول فيها خاصة، أو الطعام، إنما يريد الأكل خاصة، أو النساء، إنما يريد الجماع، وهذا صريح عندهم مقطوع به فكيف يكون مجملا؟»[1].

القاعدة الثالثة عشر: دلالة الاقتضاء.

دلالة الاقتضاء هي: «أن يدل لفظ بالالتزام على معنًى غير مذكور، مع أنه مقصود بالأصالة، ولا يستقل المعنى - أي لا يستقيم - إلا به؛ لتوقف صدقه أو صحته عقلًا أو شرعًا عليه، وإن كان اللفظ لا يقتضيه وضعًا، وسميت دلالة الاقتضاء: لأن المعنى يقتضيها لا اللفظ»[2].

وقد عبر ابن الفرس عن هذه القاعدة بلحن الخطاب أيضًا، وعرفه بقوله: «وهو ضمير لا يتم الكلام إلا به؛ لأن سياق الكلام يدل عليه»[3].

---

(1) أحكام القرآن (2/123-124).

(2) نشر البنود على مراقي السعود (1/92).

(3) أحكام القرآن (1/186).

من تطبيقاتها قوله عند تفسيره قوله تعالى: ﴿فَمَن كَانَ مِنكُم مَّرِيضاً أَوْ بِهِۦٓ أَذىً مِّن رَّأْسِهِۦ﴾[1]: «التقدير في هذه الآية، فمن كان منكم مريضا، أو به أذى من رأسه، ففعل شيئا مما يمنع منه في الحج، وفي العمرة، ثم حذف ذلك اعتمادا على فهم المخاطب، وهذا هو المسمى بلحن الخطاب»[2].

القاعدة الرابعة عشر: دلالة الإيماء.

وهي: «أن يقرن الوصف بحكم لو لم يكن الوصف علة لذلك الحكم عابه الفطن بمقاصد الكلام»[3].

من تطبيقاتها قوله عند تفسيره قوله تعالى: ﴿وَيَسْـَٔلُونَكَ عَنِ ٱلْمَحِيضِ قُلْ هُوَ أَذىً﴾[4] فبعد ما ذكر اختلاف العلماء في سبب نزول الآية قال: «وقوله: ﴿أَذىً﴾ لفظ جامع لأشياء تؤذي؛ لأنه دم وقذر ومنتن، ومن سبيل البول، كذا قال المفسرون. وذكر الصفة على ما ذكره قبل الحكم تنبيه على أن تلك الصفة علة لذلك الحكم، وإذا كان ذلك علة فهم منه تحريم الإتيان في غير المأتيّ؛ لأنها الأذى فيه دائما»[5].

---

(1) البقرة: 195.

(2) أحكام القرآن (242/1).

(3) نشر البنود على مراقي السعود (94/1).

(4) البقرة: 220.

(5) أحكام القرآن (288/1-289).

القاعدة الخامسة عشر: دلالة الإشارة.

وتسمى عند الأصوليين أيضا بدلالة الاقتضاء التلويحي[1]، وهي: «إشارة اللفظ لمعنى ليس مقصودا منه بالأصل، بل بالتبع، مع أنه لم تدع إليه ضرورة؛ لصحة الاقتصار على المذكور دون تقديره»[2].

من تطبيقاتها قوله عند تفسير قوله تعالى: ﴿فَٱلَـٰنَ بَـٰشِرُوهُنَّ وَٱبْتَغُواْ مَا كَتَبَ ٱللَّهُ لَكُمْ ۚ وَكُلُواْ وَٱشْرَبُواْ حَتَّىٰ يَتَبَيَّنَ لَكُمُ ٱلْخَيْطُ ٱلْأَبْيَضُ مِنَ ٱلْخَيْطِ ٱلْأَسْوَدِ مِنَ ٱلْفَجْرِ ۖ﴾[3]: «حجة لفقهاء الأمصار، ومن ذهب مذهبهم في هذه المسألة؛ لأنه تعالى أباح الجماع والأكل والشرب إلى طلوع الفجر، ومن وطئ إلى طلوع الفجر فلا يمكنه أن يغتسل إلا بعد طلوع الفجر، فقد بقي جُنُبًا إلى أن دخل عليه النهار، ولولا أن هذا جائز لما أباح الله له الجماع إلى وقت طلوع الفجر، ولحَرَّمَه عند آخر جزء من الليل بمقدار ما يتسع للغسل.

والدليل القائم من هذه الآية هو الذي يسميه الأصوليون إشارة اللفظ، ويعنون به ما يتسع له اللفظ من غير قصد إليه»[4].

---

(1) إيصال السالك إلى أصول مذهب الإمام مالك (ص151).

(2) نشر البنود على مراقي السعود (93/1).

(3) البقرة: 186.

(4) أحكام القرآن (212/1).

القاعدة السادسة عشر: يجب حمل معنى الآية على الغالب في أسلوب القرآن ومعهود الاستعمال[1].

إذا تنازع المفسرون في تفسير آية، أو جملة من كتاب الله، فأولى الأقوال بالصواب، هو القول الذي يوافق استعمال القرآن ومعهوده في غير موضع النزاع، سواء كان ذلك في الألفاظ المفردة، أو التراكيب.

قال ابن القيم: «للقرآن عرف خاص ومعان معهودة لا يناسبه تفسيره بغيرها، ولا يجوز تفسيره بغير عرفه والمعهود من معانيه... فلا يجوز تفسيره بغيرها من المعاني التي لا تليق به... إلى أن قال: فتدبَّر هذه القاعدة، ولتكن منك على بال؛ فإنك تنتفع بها في معرفة ضعف كثير من أقوال المفسرين وزيفها، وتقطع أنها ليست مراد المتكلم تعالى بكلامه»[2].

من تطبيقاتها قوله عند تفسيره قوله تعالى: ﴿وَالْبُدْنَ جَعَلْنَاهَا لَكُم مِّن شَعَائِرِ اللَّهِ لَكُمْ فِيهَا خَيْرٌ﴾[3]: «اختلف في البدن ما هي؟، فقيل: هي ما أشعر من إبل وبقر، قاله عطاء، وغيره، سميت بذلك؛ لأنها تبدن؛ أي: تسمن، وقيل: بل هذا اسم خاص بالإبل، ولا تكون البدن إلا منها، وهو قول مالك، وهو أظهر؛ لأن عرف هذا اللفظ أن يكون للإبل[4].

---

(1) تنظر صيغة القاعدة مع التصرف فيها وشرحها في: «قواعد الترجيح المتعلقة بالنص عند ابن عاشور في تفسيره التحرير والتنوير» (ص794).

(2) التفسير القيم (ص278).

(3) الحج: 34.

(4) أحكام القرآن (3/308-309).

القاعدة السابعة عشر: لا يجوز العدول عن الظاهر إلا بدليل يجب الرجوع إليه[1].

هذه القاعدة مطردة عند ابن الفرس، وقد عبر عنها بعبارات مختلفة، مؤداها واحد، كقوله: «خروج عن ظاهر القرآن»[2]، وقوله: «إنه خروج عن الظاهر بغير دليل»[3]، إلى غير ذلك من العبارات التي تدل على عنايته بهذا الأصل.

والظاهر: «هو المتردد بين احتمالين فأكثر هو في أحدهما أرجح»[4].

من تطبيقاتها قوله أثناء تفسيره قوله تعالى: ﴿وَمَتِّعُوهُنَّ عَلَى ٱلْمُوسِعِ قَدَرُهُۥ وَعَلَى ٱلْمُقْتِرِ قَدَرُهُۥ مَتَٰعًۢا بِٱلْمَعْرُوفِ﴾[5]، فقد ذكر في هذه الآية حكم مقدار المتعة، واختلاف العلماء في ذلك فقال: واختلف الناس في مقدار المتعة، فقال ابن عمر: أدنى ما يجزي في المتعة ثلاثون درهما، أو شبهها، وقال ابن حجيرة: على صاحب الديون ثلاثة دنانير، وقال ابن عباس: أرفعها خادم، ثم كسوة، ثم نفقة، وقال عطاء: من أوسط ذلك درع، وخمار، وملحفة، وقال أصحاب الرأي وغيرهم: متعة الرجل الذي يطلق قبل الدخول، والفرض نصف مهر مثلها لا غير.

---

(1) صيغة هذه القاعدة مأخوذة من كتاب «قواعد التفسير عند مفسري الغرب الإسلامي خلال القرن السادس الهجري (ص385).

(2) أحكام القرآن (318/1).

(3) أحكام القرآن (239/1).

(4) شرح تنقيح الفصول (ص37).

(5) البقرة: 234.

وهذه كلها أقوال لا يعضدها أصل، والذي تعضده ظواهر الآي أنه لا قدر لها، وأنها على قدر عسر الرجل ويسره.

والدليل على ذلك قوله تعالى: ﴿عَلَى ٱلْمُوسِعِ قَدَرُهُۥ وَعَلَى ٱلْمُقْتِرِ قَدَرُهُۥ﴾ فهذا أقوى دليل على رفض التحديد، وهو مذهب مالك رحمه الله»[1].

القاعدة الثامنة عشر: كل تفسير غير مأخوذ من دلالة ألفاظ الآية وسياقها فهو رد على قائله.

أي: كل تفسير خرج بمعاني كتاب الله عما تدل عليه ألفاظه وسياقه، ولم يدل اللفظ على هذا المعنى بأي نوع من أنواع الدلالة: مطابقة، أو تضمنا، أو التزاما، أو مفهوما موافقا، أو مفهوما مخالفا، فهو مردود على قائله.

والمقصود بدلالة: «اللفظ هي ما ينصرف إليه اللفظ في الذهن، من معنى مدرك، أو محسوس»[2].

وقد اهتم ابن الفرس بهذه القاعدة اهتماما كبيرا.

ومن تطبيقاتها هل اسم المنافق يطلق على الزنديق، أو لا؟ وبالتالي هل الزنديق يستتاب أو لا؟.

---

(1) أحكام القرآن (1/359-360).

(2) صيغة هذه القاعدة مع شرحها من كتاب «قواعد الترجيح عند المفسرين» (ص349).

قال ابن الفرس مبينا الخلاف الوارد في ذلك بين الفقهاء، مع بيان مأخذ الحكم عند كل فريق، وبيان المذهب الصحيح، والمذهب الضعيف في المسألة: «قوله تعالى في صفة المنافقين وإظهارهم الإيمان مع إسرارهم الكفر ﴿وَمِنَ ٱلنَّاسِ مَن يَقُولُ ءَامَنَّا بِاللَّهِ وَبِالْيَوْمِ ٱلْآخِرِ وَمَا هُم بِمُؤْمِنِينَ﴾[1]، قال بعض المفسرين لهذه الآية: عدم الأمر بقتلهم يدل على جواز استتابة الزنديق؛ لأن الله تعالى لم يأمر بقتلهم، وإليه ذهب الشافعي، وأصحاب الرأي، والطبري، وأبو حنيفة في أحد قوليه، وهذا استدلال ضعيف؛ لأن الآية لا تدل عليه بلفظ، ولا بمفهوم لفظ، وغاية ما فيها عدم الأمر، و«عدم الأمر ليس بحكم يقتضي حكمًا»[2].

وقال الشافعي وأصحابه: إنما منع رسول الله ﷺ من قتل المنافقين ما كانوا يُظْهِرون من الإيمان بألسنتهم؛ لأن ما يُظهِرونه يَجُبّ ما قبله، كالكافر لا يصلي، فمن قال: إن عقوبة الزنادقة أشد من عقوبة الكافر، فقد خالف معنى الكتاب والسنة، وجعل شهادة الشهود على الزنديق فوق شهادة الله تعالى على المنافقين، قال تعالى: ﴿إِذَا جَآءَكَ ٱلْمُنَٰفِقُونَ قَالُوا۟ نَشْهَدُ إِنَّكَ لَرَسُولُ ٱللَّهِ﴾[3].

وأما مالك وأصحابه فيقولون: إنه لا تُقْبَل للزنديق توبة، ويُقْتَل، وقال مالك رحمه الله تعالى: النفاق في عهد رسول الله ﷺ هو الزندقة فينا اليوم، فيُقْتَل الزنديق إذا شُهد عليه بها دون استتابة؛ لأنه لا يُظْهِر ما يستتاب منه،

---

(1) البقرة: من 08 إلى 16.

(2) هذه قاعدة.

(3) المنافقون: من 01 إلى 07.

وإنما كف رسول الله ﷺ عن المنافقين؛ ليسن الحكم لأمته أن الحاكم لا يحكم بعلمه؛ إذ لم يشهد على المنافقين.

قال إسماعيل القاضي: لم يشهد على عبد الله بن أبي إلا زيد بن أرقم وحده، ولا على الجلاس بن سويد إلا عمير بن سعد ربيبه، ولو شهد على أحد منهم رجلان بكفره ونفاقه لقتل.

قال بعض المفسرين: وليس في قول عبد الله بن أبي ﴿لَئِن رَّجَعْنَآ إِلَى ٱلْمَدِينَةِ لَيُخْرِجَنَّ ٱلْأَعَزُّ مِنْهَا ٱلْأَذَلَّ﴾[1] صريح كفر، وإنما يُفْهَم من قوته الكفر، وهذا أقوى من الاعتذار عنه بانفراد زيد بالشهادة عليه، وفي هذا وَهْم من وجهين:

أحدهما: أن دلالة المفهوم من اللفظ كدلالة صريح اللفظ فيما يوجبه من الحكم[2].

والثاني: أن الله تعالى قد شهد على قائل ذلك بالكفر، فلو شهد عند رسول الله ﷺ به على عبد الله بن أبي شاهدان لقتله»[3].

خاتمة

وفي خاتمة هذا البحث المتواضع أقول: لقد أسفر البحث عن مجموعة من النتائج:

✓ مفسروا الغرب الإسلامي قاموا بخدمة كلام الله سبحانه وتعالى منذ دخوله إلى بلادهم، فاجتهدوا في خدمته إقراءً، وتدريسًا، وتفسيرًا،

---

(1) المنافقون: 08.

(2) هذه قاعدة.

(3) أحكام القرآن (1/38-40).

واستنباطًا للأحكام الشرعية منه، بناء على أصول وقواعد ساهموا في تأسيسها وتوظيفها؛ بغية الحفاظ على نقائه وصفائه، وإظهار شموليته لكل ما يحدث من الحوادث.

✓ شخصية ابن الفرس تحظى بمكانة عالية، فهو عالم، مفسر، شاعر، فقيه، أصولي، ناقد.

✓ تَنزَّلَ تفسيره منزلة عالية عند العلماء، فاعتنوا به، واجتهدوا في الاهتمام به.

✓ تَفرَّدَ تفسيره عن غيره بوضوح منهجه العام، فلم يُسبق إلى ذلك.

✓ تجلت فرادة تفسيره في اهتمامه الكبير ببيان مآخذ الأحكام، حيث ربط الأحكام الفقهية بالنص القرآني، ووظف قواعد وأصولا لهذا الغرض.

✓ جعل كتاب الله تعالى مصدرا للعلوم كلها؛ لذا استنبط منه الفروع الفقهية، والقواعد والأصول المرعية عند العلماء، والفوائد العلمية في فنون العلم، كعلم الحديث.

✓ اعتمد في اختياراته على أصول متنوعة، كالعمل المدني.

✓ اهتم بالنسخ اهتمامًا بالغا؛ حيث جعله أول شيء ينبغي للمجتهد أن يبدأ به.

✓ اهتم بتخريج الفروع على الأصول، مما يصلح أن يصنف في كتب التخريج بهذا الاعتبار.

✓ اهتم بذكر مواطن الاتفاق والاختلاف في الفروع بين العلماء، مع ذكر أسباب الخلاف بينهم، وفوائد معرفتها، مما يسوغ لنا تصنيفه في كتب الخلاف إذا نظرنا إليه من هذه الزاوية.

✓ اهتم بأسباب النزول، ورجح بعض الفروع بناء على قواعده.

✓ تمكنه في العلوم المتنوعة جعله شخصية بارزة، يرفض التقليد، ولا يتعصب لمذهبه المالكي، بل يبحث عن الحق، ويربط الفرع بدليله لا بقائله، ويرد على المخالف، ويرجح قولًا على آخر.

✓ إن مثل هذا البحث المختصر لا يمكن أن يستوعب جميع القواعد التي استثمرها ابن الفرس في الاستنباط؛ فلذلك انتقيت نماذج من القواعد المنضوية تحت مبحث الألفاظ، تماشيًا مع مبدأ المؤلف الذي بنى كتابه على بيان مآخذ الأحكام من الألفاظ القرآنية.

فهرس المصادر والمراجع

- **القرآن الكريم برواية ورش من طريق الأزرق.**

1. الإحاطة في أخبار غرناطة، لأبي عبد الله محمد بن عبد الله لسان الدين ابن الخطيب (ت776هـ)، دار الكتب العلمية، ط1، 1424هـ.
2. أحكام القرآن، لأبي محمد عبد المنعم بن عبد الرحيم ابن الفرس (ت597هـ)، تحقيق: ج1 طه بن علي بوسريح، ج2 منجية بنت الهادي النفوي السوايحي، ج3 صلاح الدين بوعفيف، دار ابن حزم، ط1، 1427هـ/2006م.
3. إيصال السالك إلى أصول مذهب الإمام مالك، لأبي عبد الله محمد يحيى بن محمد المختار الولاتي (ت1330هـ)، علق عليه: مراد بوضاية، دار ابن حزم، ط1، 1427هـ/2006م.

4. التكملة لكتاب الصلة، لأبي عبد الله محمد بن عبد الله ابن الأبار (ت658هـ)، تحقيق: عبد السلام الهراس، دار الفكر/بيروت، 1415هـ/1995م.

5. التكملة لوفيات النقلة، لأبي محمد عبد العظيم بن عبد القوي المنذري (ت656هـ)، تحقيق: بشار عواد معروف، مؤسسة الرسالة، ط2، 1401هـ/1981م.

6. التفسير القيم، لأبي عبد الله محمد بن أبي بكر ابن قيم الجوزية (ت751هـ)، تحقيق: مكتبة الدراسات والبحوث العربية والإسلامية بإشراف إبراهيم رمضان، دار ومكتبة الهلال/بيروت، ط1، 1440هـ.

7. تقريب الوصول إلى علم الأصول، لأبي القاسم محمد بن أحمد ابن جزي (ت741هـ)، تحقيق: محمد حسن إسماعيل، دار الكتب العلمية، ط1، 1424هـ/2003م.

8. الديباج المذهب في معرفة أعيان علماء المذهب، لأبي إسحاق إبراهيم بن علي ابن فرحون (ت799هـ)، تحقيق: محمد الأحمدي أبو النور، دار التراث للطبع والنشر/ القاهرة.

9. الذيل والتكملة لكتابي الموصول والصلة، لأبي عبد الله محمد بن محمد المراكشي (ت703هـ)، تحقيق: إحسان عباس، ومحمد بنشريفة، وبشار عواد معروف، دار الغرب الإسلامي، ط1، 2012م.

10. رايات المبرزين وغايات المميزين، لأبي الحسن علي بن موسى بن سعيد الأندلسي (ت685هـ)، تحقيق: محمد رضوان الداية، دار طلاس للدراسات والترجمة والنشر/دمشق، ط1، 1407هـ/1987م.

11. سنن أبي داود، لأبي داود سليمان بن الأشعث السجستاني (ت275هـ)، تحقيق: شعيب الأرناؤوط، دار الرسالة العالمية، ط1، 1430هـ/2009م.

12. سنن الترمذي (الجامع الكبير)، لأبي عيسى محمد بن عيسى الترمذي (ت279هـ)، تحقيق: بشار عواد معروف، دار الغرب الإسلامي، 1998م.

13. شجرة النور الزكية في طبقات المالكية، لأبي عبد الله محمد بن محمد ابن مخلوف (ت1360هـ)، تعليق: عبد المجيد خيالي، دار الكتب العلمية، ط1، 1424هـ/2003م.

14. شرح تنقيح الفصول في اختصار المحصول في الأصول، لأبي العباس أحمد بن إدريس القرافي (ت684هـ)، تحقيق: طه عبد الرؤوف سعد، شركة الطباعة الفنية المتحدة، ط1، 1393هـ/1973م.

15. صلة الصلة مع كتاب الصلة لابن بشكوال، لأبي جعفر أحمد بن إبراهيم الغرناطي (ت708هـ)، تحقيق: شريف أبو العلاء العدوي، مكتبة الثقافة الدينية/القاهرة، ط1، 1429هـ/2008م.

16. طبقات المفسرين، لأبي عبد الله محمد بن علي الداوودي (ت945هـ)، دار الكتب العلمية.

17. قواعد الترجيح المتعلقة بالنص عند ابن عاشور في تفسيره التحرير والتنوير – دراسة تأصيلية تطبيقية، لعبير بنت عبد الله النعيم، دار التدمرية/الرياض، ط1، 1436هـ/2015م.

18. قواعد الترجيح عند المفسرين – دراسة نظرية تطبيقية، لحسين بن علي الحربي، دار القاسم/الرياض، ط1، 1417هـ/1996م.

19. قواعد التفسير عند مفسري الغرب الإسلامي خلال القرن السادس الهجري، لمسعود الركيتي، منشورات وزارة الأوقاف والشؤون الإسلامية– المغرب، 1433هـ/2012م.

20. قواعد التفسير جمعا ودراسة، لخالد بن عثمان السبت، دار العثمان، ط1، 1421هـ.

21. مفتاح الوصول إلى بناء الفروع على الأصول، لأبي عبد الله محمد بن أحمد الحسني التلمساني (ت771هـ)، تحقيق: محمد علي فركوس، مؤسسة الريان للطباعة والنشر، ط1، 1419/1998م.

22. نشر البنود على مراقي السعود، لأبي محمد عبد الله بن إبراهيم العلوي الشنقيطي (ت1235هـ)، مطبعة فضالة/المغرب.

❊ ❊ ❊ ❊

Las formulas de tratamiento de las epístolas cancillerescas *andalusíes de IBN ʿAMĪRA Almajzumi.*

Trabajo hecho por Dr. Zaher Matar Alshammari

د. ظاهر مطر الشمري

الكويت

VIDA Y OBRA DEL SECRETARIO DE CANCILLERÍA Y LITERATO ANDALUSÍ ABŪ L-MUṬARRIF IBN ʿAMĪRA AL-MAJZŪMI DE ALCIRA

INTRODUCCIÓN-BIOGRAFÍA

IBN ʿAMĪRA, ABU L-MUṬARRIF: Abu l-Muṭarrif Aḥmad ben ʿAbd Allah ben Muḥammad ben Alḥusayn/Alḥasan ben Aḥmad/Muḥammad ben ʿAmīra Almajzūmī. (Alcira, *Ramadán 582=* 15 noviembre-14 diciembre 1186-Túnez, 20 *ḍu l-hiŷŷa 658=26* noviembre 1260), el literato e historiador valenciano cuando el imperio Almohade empezó a contar sus días soltó las riendas de su carrera política que arrancó en al-Andalus pasando por el Magreb y en Túnez fue el punto final. Ocupó varios cargos y todos le sirvieron a ser uno de la clase elite y tener contacto personal con los gobernantes tanto en el levante español como en el norte de África, secretario, cadí y consejero y por supuesto destacó en su carrera literaria epistológrafo pionero y poeta de gran calidad.

El apellido de nuestro autor fue un dilema que formó dos bandos que intentaron tratar dicho dilema, uno en defensa de la pureza de sus raíces y otro en contra, primeramente fue la confusión con el apellido ¨ʿUmāyra¨, un conocido linaje bereber de un papel importante en la caída del califato Omeya, tal linaje fue asentado en el levante andalusí y concretamente en Játiva. Allí no termina el dilema sino otro problema relacionado con su cadena onomástica no saber claramente el nombre de su abuelo (al-Ḥusayn/al-Ḥasan) y lo mismo pasa con su tatarabuelo (Aḥmad/Muḥammad) pero el verdadero problema de sus raíces consiste en lo que el medico setabense Abu Isḥaq Ibrahim ben Muḥammad Ibn al-Ḥaŷŷ según los defensores de Ibn ʿAmīra, Ibn al-haŷŷ inventó la historia de que el padre o abuelo de nuestro autor era un expósito judío recogido por un hombre de los ʿAmīra de Alcira, e insiste en sus raíces judías. Ibn al-Ṭawwaḥ dice lo siguiente:

No descarto que este cuento desde sus fundamentos es una mera invención por parte de Ibn al-Ḥaŷŷ, tal vez fue por motivos de envidia u odio entre los dos.[1]

Pero Ibn al-Abbar, discípulo y amigo de Ibn ʿAmīra, en su *Muʿyam* lo remonta al general legendario árabe Jalid ben Al-Walíd y dice al respecto:

La casa de los Banu ʿAmīra al-Majzumi en Alcira (*yazirat šuqar)* es la de nuestro maestro el cadí y secretario Abu l-muṭarrif - ¡Dios le conceda larga vida![2]

En otra ocasión Ibn al-Abbar envió a Ibn ʿAmīra felicitaciones por el nacimiento de su hijo Abu l-Qāsim que contuvo un verso que habla del tema:

Bien venido para el hijo mas altivo * Zaid de los Jalid ben al-Walīd.[3]

Abū ʿUzman Saʿīd ben Ḥakam al-Quraší, gobernador de Menorca entonces envió una carta a Ibn ʿAmīra en la cual una frase que dice lo siguiente:

---

[1] Abd al-Waḥid IBN AL-ṬAWWAḤ, *Sabk al-Maqal,* p. 97.
[2] IBN AL-ABBAR, *Muʿŷam aṣḥab al-Ṣadafī,* p. 163.
[3] IBN AL-ṬAWWAḤ, *Sabk al-Maqal,* p.91.

Aún los monumentos de tronos permanecen entre nosotros, y las raíces qurašies nos unen.[1]

J. Ribera (*Disertaciones*, II, 212) dice que nuestro autor pertenece al noble linaje árabe de los majzumies que estaba muy bien representado entre las tribus mas numerosas de la región valenciana (E. Terés, 86, nº 6).

Otro tema de debatir fue su *masqaṭ alra's* o patria chica, la mayoría de los autores árabes están de acuerdo de que su nacimiento fue en aquel pueblo de la provincia de Valencia, Algubrīni (m. 714=1314-15) por ejemplo se contradice en sus versiones en cuanto a este tema al decir una vez que nació en Alcira y otra en la misma capital valenciana, que probablemente tiene sus raíces en el *Ḏayl* de Ibn ʿAbd al-Mālik y mas tarde Ibn al-Jaṭíb en la *Iḥata,* que coincidieron en las dos versiones diciendo los dos: "su nacimiento tuvo lugar en Alcira, aunque también se dice que fue en Valencia", al-Zarkali, al-Bustani, Kaḥḥala e Ibn Zaydan lo ubican con total seguridad en (*Šaqura)* segura de la sierra un pueblo de la actual provincia de Jaén.

No solamente el lugar de su nacimiento fue un tema de discutir sino también el día de su nacimiento tampoco estuvo bien fijado porque faltó la unanimidad del cual, algunos dicen que fue en *Ramadán* del año 582 (=15 noviembre – 14 diciembre 1186), al-Maqqari lo tilda en *Ramadán* del 580 (=6 diciembre 1184- 4 enero 1185).

En cuanto a su familia nos llegó alguna información de ellos y a través de su correspondencia personal (M. Ben cherifa, *Abū l-Muṭarrif*, 52-62). Podemos encabezar tal información por su padre Abū Muḥammad ʿAbd Allah que a su vez llegó a ser nombrado *wazir* (visir = primer ministro) y alfaquí así tal como lo denominó el gobernador de Menorca Ibn ʿUṯman al-Qūraši, el padre de Ibn ʿAmīra era amigo del tradicionista Abu l-Rabí` ben Sulayman ben Musa ben Salim al-Kalaʿí que fue el primer maestro que Ibn ʿAmīra tuvo en Valencia. Otra noticia que hemos conseguido es la del cautiverio de su hermano en Alcira a raíz de la conquista cristiana (639-1242) y que su salvación de la muerte fue a raíz de suplicas y ruegos escritos desde

[1] *Mmss escurialenses*, nº 520 p. 41.

Rabat a un amigo poderoso señor que conservó buenas relaciones con los cristianos que sirvió de mediador para salvarla. De su hermana también sabemos que murió en Orihuela cuando huía con sus hijos pequeños de Alcira recién conquistada entonces y desde Bujía Ibn ʿAmīra envió una carta a su amigo el *raís* de Menorca, Saʿíd ben Ḥakam a desplazar a sus dos sobrinos desde Orihuela a Bujía y finalmente fue un deseo concedido de su amigo gobernador que a raíz de eso le envió una carta de agradecimiento.

El ultimo dato familiar que tenemos son sus dos hijos; el mayor, que consiguió a ser un literato de calidad y un alfaquí, se llamaba Abu l-Qasim, nació en Alcira en el año (629=1231), el otro que nació cuando su padre ya era el cadí de Rabat, se llamaba Abd Allah, este murió antes que su hermano.

Abu l-Rabiʿ Sulayman ben Musa Salím al-Kalaʿí, el celebre tradicionista, historiador y poeta (Murcia 565=1170- batalla de el Puig cerca de Valencia, 634=1237) que dejó varios escritos, él fue el primer maestro de Ibn ʿAmīra y le concedió la licencia *Iŷaza* para enseñar sus obras y entre los dos hubo un intercambio de abundante correspondencia epistolar tanto en prosa como en verso. A la muerte de su maestro le dedicó un poema fúnebre conservado en el *Rawḍ al-Miʿtar* de Al-Ḥimyari. Sus otros maestros mas importantes fueron, en Valencia, Abū l-Ḥasan Aḥmad ben Harún ben Waŷib al-Qaysí (m.637=1239-40) cadí y director de la oración en la Aljama de la misma ciudad, en Játiva, Abū ʿUmar Aḥmad ben ʿÁt al-Šaṭibi, que le instruyó el *Muwatta`* (el allanado) de Malik antes de caer mártir en Las Navas de Tolosa (609=1212; en Denia, Abū Muḥammad ʿAbd Allah ben Ḥawṭ-Allah al-Ansari al-Ẓahirí que enseñaba el *kitab* de Sibawayhi y el kitab el *mustasfa de* al-Gazāli; en Valenica, Abū ʿAbd Allah Muḥammad ben Nuḥ al-Gafiqi (m. 608=1212), que impartió Ḥadiz ; en Valencia y Játiva, el cadí Abū l-Jaṭṭab Aḥmad ben Waŷib (m. 614=1217), en Sevilla, el ilustre gramático Abū ʿAli ʿUmar ben Muḥammad al-Azdi al-Šalawbin (m. 645=1247), y en Murcia, su amigo Abū Bakr ʿAziz ben Jaṭṭab (m. 636=1239) que fue el que enseño a Ibn ʿAmīra las ciencias especulativas (teología dogmática, lógica, filosofía y medicina) siendo el mismo que lo orientó a estudiar *kitab al-Mustaṣfa* de al-Gazāli y del mismo modo a estudiar el difícil *kitab al-Talqiḥat* de al-Suhrawardi, tanto un libro como otro son obras sobre los fundamentos del derecho.

La época en la que Ibn ʿAmīra recibió su información intelectual fue sin duda en la parte oriental de al-Andalus en una ruta que parte desde Valencia hasta Murcia, y también por Alcira, Játiva y Denia, donde aprendió primero la tradición, el derecho y las bellas artes, y segundo las ciencias especulativas (*al-ʿAqliyat* o *al-Maʿqulat).* En cuanto a su estancia en Oriente no existe un indicio de la certeza de esta noticia y menos todavía que tuvo una *iŷaza* o licencia para enseñar libros orientales.

La fama de Ibn ʿAmīra le atrajo un número elevado de discípulos tanto en cantidad como en calidad sin haberse dedicado especialmente al magisterio, al respeto podemos citar unos ejemplos de los mas famosos así como su hijo Abū l-Qasim; su amigo Ibn al-Abbar; Abū Bakr Muḥammad ben ʿAbd Allah ben Dawūd ben Jaṭṭab al-Gafiqi (686=1278), autor de un epistolario propio y fue secretario del primer sultán nazari (v. Ibn al-Jatíb, *Iḥata,* II, 96; *lamḥa, 54/38)*; Abu Isḥaq Ibrahim al-Balafiqi (m.661=1262), autor del resumen (*muqtaḍab)* de la obra *Tuḥfat al-Qadim* (el tesoro del que llega) de Ibn al-Abbar, que era nieto del carismático sufí almeriense del mismo nombre y apellido; Abu ʿAbd Allah Muhammad ben Abu Bakr al-Tilmisani al-Barri (m. 681=1282).

Ibn ʿAmīra tuvo una serie de cargos muy importantes sobre todo en las cortes en el levante de al-Andalus y también en el norte de África, a él se le encargó el servicio en diferentes cortes como secretario del estado (*katib)* y cadí en ambos lados del mediterráneo. Ibn ʿAmīra empezó su carrera como *katib* entre los años (607-608=1210-12) en Valencia cuando estaba la ciudad bajo el mando almohade con el *sayyid* Abū ʿAbd Allah Muḥammad ben Abū Ḥafs, aproximadamente en el año (617=1220) se encontraba en Sevilla sirviendo otros valíes almohades de tareas del mismo estilo, en (620=1223-4) sirviendo el *sayyid* Abū Zayd que es el ultimo gobernador almohade pero esta vez en Valencia, en el año (626=1228-9) con el nuevo gobernador de Valencia Zayyan ben Mardaníš que sublevó contra los almohades, dos años después lo abandona para dirigirse al nuevo caudillo Ibn Húd que pretendía unificar el territorio andalusí dividido por los reinos de los taifas. Allí Ibn ʿAmīra lo encontramos como secretario del *raís* de Alcira su tierra natal entre 628 y 630 = 1232-3, según al-Gubrini mas tarde fue cadí de Játiva entre los años 630 y 633 = 1235-6, y de Orihuela, en el año 633 bajó

para Murcia para realizar una colaboración con su amigo y maestro ʿAziz ben Jaṭṭab para administrar a la ciudad en nombre de Ibn Hūd, en el año 634 el cual le encargó un viaje de inspección en algunos distritos del sureste de al-Andalus a causa de algunas quejas de los súbditos para evaluar el servicio del los gobernantes de algunos pueblos así como Baza, Purchena, los dos Vélez, etc., y de este modo decidir quien sigue y quien destituye[1]. Este tipo de viajes de inspección se considera una especie de la política de Ibn Hūd, un año antes de morir que a través de los cuales incita a los gobernantes a ser justos con los ciudadanos y trabajar para el bien de ellos.[2] Y mientras viajaba desde Almería a Purchena envió una carta a su amigo Ībn al-Ŷannān hablando de aquella zona como estuvo repartida entre hambre y miedo a raíz de duras y continúas batallas que sufría al-Andalus y le dice lo siguiente:

Y llegué a ella por el camino de su campo que estaba lleno de lodo, y un viaje hacia ella es indeseable.

Y cuando iba a salir a Baza escribió una epístola a su amigo al-ʿŪṣbī explicándole la falta de la seguridad en los caminos de esta zona y que los forasteros los evitan por miedo de los cristianos:

Yo si Dios quiere ahora salgo de Baza, dicen que en sus caminos está el infiel. Y cuando murió Ibn Hūd en el año 635 le heredó su hijo al-Waṯiq, pues a este se reveló contra él Ibn Jaṭṭab, tales escenas y sucesos Ibn ʿAmīra las presenció en persona y fue quien escribió la carta de juramento de vasallaje a Ibn Jaṭṭab. En el 636 ʿAziz ben Jaṭṭab se proclama gobernador de Murcia[3], pero las circunstancias de aquellos momentos eran difíciles, y por falta de conocimientos de la guerra fue derrotado por los cristianos fue uno de los motivos de ser odiado por la masa y acercó a su fin[4], la población se reveló contra Ibn Jaṭṭab y lo encarcelaron hasta ejecutarlo en 18 de Ramaḍan 636, entonces Zayyan Ibn Mardaníš el ex gobernador de Valencia lo nombraron gobernador de la ciudad, fue en el año 636=1239, el nuevo gobernador manda a Ibn ʿAmīra a seguir en su cargo pero Ibn ʿAmīra

---

[1] La epístola nº 23 trata el viaje de inspección de Ībnʿ Amīra.
[2] IBN ʿAḎARI, *al-Bayan al-Mugrib*, t. IV, p.385. véase el testimonio de Ībn Hūd a su hermano en *Nafḥ al-Tīb* t. X, p.261.
[3] IBN JADŪN, *al-ʿIbar* t.4, p.365. IBN SAʿĪD, *Ijtiṣar al-Qidḥ*, p.146.
[4] IBN AL-JAṬĪB, *Aʿmal al-Aʿlam*. p. 275.

se encontraba triste y decepcionado y sobre todo sintiéndose en peligro decide embarcarse a Ceuta pasando por Granada.

A Salé llegó Ibn ʿAmīra después de haber partido de Ceuta dónde pudo contactar con el entorno de al-Rašīd el décimo califa almohade (630-40=1232-42) convirtiéndose en su compañero de viaje de vuelta a Marrakech y durante un tiempo pero breve le sirvió como secretario, al este de Marrakech en la localidad de Agmat-Haylana fue nombrado cadí y mas tarde de Rabat-Salé, en el tiempo del reinado de al-Mu'tāḍid Ibn ʿAmīra después de haber ejercido como cadí de Mequinez se une a una caravana para ir a Ceuta disgustado de la política de los últimos almohades, tal caravana fue saqueada por miembros benimerines que le robaron todas sus pertenencias, sus libros incluidos. Después de una corta estancia en protección de su amigo Ibn Jallāṣ gobernador de la ciudad del estrecho embarca para Ifriqiya y allí se junta con un numeroso grupo de andalusíes refugiados, entre los que despuntaba su amigo Ibn al-Abbār. En Bujía se pone al servicio del príncipe hafṣī Abū Yaḥya ben Abū Zakarīyā' (m.647=1249), y luego en Túnez. La situación personal de Ibn ʿAmīra se mejora con diferencia en esta ciudad tanto que llegó a ser nombrado cadí de Gabes y, después, de Lorbeus (*al-Urbus*), también en aquella época ejerció de cadí de Constantina pero sin precisar la fecha, la carrera de nuestro autor concluye después de ser reclamado por el califa al-Mustānṣir bi-Allah (g.645-75=1249-77), permaneció en la corte de dicho califa sirviendo de consejero y contertulio hasta su muerte, Ibn ʿAmīra falleció en Túnez el día 20 de *ḏu l- ḥiŷŷa* del año 658 (=26 noviembre 1260), pero algunos autores posteriores mantienen otras versiones en cuanto a la fecha de su muerte, es el caso de Ibn al-Jaṭīb que lo fecha en el año (656=18 diciembre 1258), y Abū Ya'far ben al-Zubayr al 650 o poco después.

La parte más importante para nosotros de la vida de nuestro autor es su producción literaria, Ibn ʿAmīra perteneció al siglo XIII en el que se veía con claridad que ya no quedaba mucho de la vida de al-Andalus, por lo tanto parte de su mejor producción literaria consiste en la añoranza de la ciudades que tanto amaba Ibn ʿAmīra como el caso de Valencia o Mallorca, Ibn ʿAmīra no tiene mucha producción literaria aunque fue uno de los mas celebres, Ibn ʿAbd al-Malik dice: fue uno de los mejores poetas y en prosa fue su celebre persona, y su único que los tiempos no pudieron engendrar otro. Y en cuanto a su

escasa producción pues se debería a que se dedicó al mundo de la política, y de su poca producción tenemos información de las siguientes obras:

1- *Iqtiḍāb nabīl fī ṯawrat al-Murīdīn* (Noble compendio, que trata la revuelta de los novicios (sufies). Es un resumen de la historia de Ibn Ṣāḥib al-Ṣalāt (m. dp.600=1203) hoy perdida, cuando se reveló el maestro sufi Abū l-Qasim Ibn Qasi y sus seguidores contra los almorávides en el Algarve en el año 539 (=1144).

2- *Jutbas* (Sermones). No se sabe con certeza si existe un volumen que recoge sus sermones. Ibn ʿAbd al-Malik lo menciona dos veces en el *Ḏayl*, I/I, 170-1 (*wa la-hu fuṣūl waʿẓīya ʿala ṭariqat al Imam Abū l-Faraŷ Ibn al-Ŷawzī = tiene textos exhortativos al estilo del ímam Abū l-Faraŷ Ibn al-Ŷawzī) y 170-1 (wa la-hu maŷālis waʿẓīya kana yaṣnaʿu-ha li-l-waʿiẓ al-faḍil al-ṣaliḥ Abū Muḥammad Ibn ʿAli Ibn Juraṣ = tenía sesiones de admonición que celebraba* (al modo) del virtuoso y santo munidor Abū Muḥammad Ibn ʿAli Ibn Juraṣ) una homilía que se ha conservado en el *Ḏayl* es la que tiene como objeto la expulsión de Adán del paraíso; I/I, 170.

3- *Ta'līf fī ka'īnat Mayūrqa wa-tagāllub al-Rūm ʿalay-ha* (Composición sobre la caída y toma de Mallorca por los cristianos).

La obra es una *risala* o epístola en prosa rimada compuesta a petición de un amigo de Ibn ʿAmira, fue escrita entre el año 628 (=1230) que es la fecha de la conquista cristiana de Mallorca, y el 658 (=1260), el año de fallecimiento del autor, es decir el periodo de los últimos treinta años de su vida, que repartió entre el levante de al-Andalus y el el-Magreb (Marruecos e Ifriqiya), y trata de la historia de la Mallorca musulmana desde 606 (=1209) hasta el final, con especial hincapié en las causas y fases de su caída.

La obra completa ha sido editada recientemente por Muhammad b. Mʿammar, *Tarij Mayurqa*, Orán: Manšurat Majbar Majtutat al-Hadara al-Islamiya fí Šamal Ifriqiya-Yami'at Wahran, 2006; Beirut: Dar al-Kutub al-'Ilmiya, 2007, y acaba de publicarse también una traducción al español por Nicolás Roser Nebot y Guillermo Rosselló

Bordoy, bajo el titulo de *Ibn ʿAmira al-Majzumi, kitab Tarij Mayurqa. Crónica árabe de la conquista de Mallorca,* Mallorca, 2009

El códice, un *unicum* de 126 folios, fue descubierto por su editor, el profesor de la universidad de Orán Muhammad b. Mʿammar, en el año 2001. Se encuentra en la Jizanat Zawiyat Sidi Ibn al-Āmas, en la ciudad de Tinduf (Areglia), y lleva el titulo de *Tarīj Mayūrqa,* aunque la obra abraca solamente los primeros 26 folios (55pp.), conteniendo los otros cien diversas cartas de Ibn ʿAmīra. El manuscrito lleva el titulo y el nombre completo del autor en el primer folio, recto y vuelto, pero no consta quien fue el copista, ni tampoco hay indicaciones del lugar no la fecha en que se copió. La tinta es negra, la letra magrebí clara, y su estado de conservación bueno, careciendo el texto de faltas o errores.

Ibn ʿAmīra comienza la obra con la declaración siguiente: *Haḏa ḏikr min jabar Myūrqa wa-tagāllub al-Rūm ʻalay-ha* (Éste es un relato de la historia de la toma de Mallorca por los cristianos). La primera frase es una coincidencia grosso modo con el verdadero titulo de la obra (*Ta`líf fi ka'inat Myurqa wa-tagallub al-rum ʻalay-ha),* que lo manifiestan Ibn ʿAbd al-Malik, Ibn al-Jaṭíb, Ibn al-Qadi, Ibn Farhun y al-Maqqari (*nafḥ,* I, 314) por lo tanto la obra no refleja toda la historia completa de la Mallorca musulmana sino es una descripción de la fase en la que los cristianos la conquistan en concreto.

La obra una vez alcanzada y puesta entre nuestras manos después de largo tiempo de tareas de edición y traducción y sobre todo después de encontrarla no debemos de tratarla como un libro de historia sino tal como la calificó el mismísimo autor de *risala* (=epístola), y aún mas identificada (*sayʾ)* prosa rimada.

4- La poesía: Ibn al-Jatíb lo llama segundo Badi' al-Zaman (= la maravilla del siglo) y eso se debe a que la mejor producción literaria de nuestro autor es la que escribió en prosa, pero Ibn ʿAmīra compuso poemas de un estilo muy elegante que trataron temas panegírico, elegíacos, sapienciales, eróticos, descriptivos, etc. Según Ibn ʿAbd al-Malik, Ibn ʿAmīra tuvo debilidad por las bellas artes que supo utilizarlas y manejarlas hasta que fue considerado uno de los poetas mas grandes en su momento. En una afirmación de Ibn al-Jaṭīb,

Ibn ʿAmīra fue mejor prosista que poeta. En La *Iḥata* se registran algunos ejemplos:

1) Un poema de carácter autobiográfico sobre las ciencias de la secretaría y del cadiazgo interpretado de Ibn al-Jaṭīb como una *tāwriya bi-l-ʿulum* o pieza de doble sentido.

2) Una *risala* de Ibn ʿAmīra va encabezada por un dístico con *tāwriya,* en el que enseña su maestría en la poesía también en la utilización de la figura *Ŷinas al-tamm* (= paranomasia perfecta) cuando acaba los dos versos con una misma palabra.

3) Ibn al-Jaṭīb opina que el dístico siguiente lo compuso para encabezar una epístola suya:

Acaso recibo de tu cara, la superficie

De cuyo papel es un jardín adornado

A maravilla con trazos negros y blancos

En ella se habla de deberes

Que convendría cumplir

Mas los unos son estrechos y los otros anchos.

En el libro *Kitāb al-Siḥr wa al-Ši'r* de Ibn al-Jaṭīb hay una pieza erótica de tres versos que ha sido traducida por J. M. Continente, y en el *Rawḍ al-Miʿtar* de al-Himyari dos tercetos sobre Alcira. Con anterioridad E. Terés pasó al español dos versos "recordando a la ciudad de Valencia perdida, tomada por los cristianos por Jaime I el conquistador" ("Textos poéticos árabes sobre Valencia", 295).

Valencia no era más que un Paraíso

Lleno de hermosura

Por el cual corrían los ríos.

Sus atardeceres estaban perfumados

Por el aroma de los narcisos,

Y sus árboles se embalsamaban con su céfiro.

4- *Rasa'il* (epístolas).

La mayor parte de las epístolas de Ibn ʿAmīra se encuentran en la biblioteca general de Rabat, pues se trata de copias recogidas en dos libros que parece que fueron recogidos por el literato Abū ʿAbd Allah Muḥammad ben ʿAli ben Hani' al-Lajmī al-Sabtī (muerto 733) bajo titulo ¨*būgiat al-musṭārif wa guniyat al-mutaṭarrif, min kalam īmam al-kitabah Ibn ʿAmīra Abi al-Muṭarrif* [1]¨. El primer libro contiene ciento sesenta páginas, truncadas por el comienzo y por el final, le falta la vocalización, existen unas erratas, y el copista parece que no es el mismo que copió los dos tomos del segundo libro. Los dos tomos del segundo libro tienen la letra bonita con falta de la vocalización, los textos truncados tanto en el comienzo como en el final, contiene ciento ochenta y cuatro páginas, en cuanto al segundo tomo pues tiene la letra poco visible que hace que sea de lectura difícil, los textos truncados por el comienzo y por el final y parece ser que el copista es anterior a los de los libros anteriores pues tiene pocas erratas y el numero de las páginas es doscientos cincuenta y ocho[2].

El profesor de la universidad de Alqunaiṭrah doctor Aḥmad ʿAzzaoui publicó en 2008 un libro bajo titulo ¨*Rasaíl Ibn cAmīra al-Diwanīyah, al-Qarn al-Sabiʿ Hiŷrī*¨ algo así, Las epístolas cancillerescas de Ibn ʿAmīra del siglo séptimo de la hégira, en el cual recoge la correspondencia cancilleresca de Ibn ʿAmīra, en al-Andalus, Marruecos y en Túnez.

Dentro de la producción epistolar de Ibn ʿAmīra hay tres grandes ramas de epístolas, son las siguientes:

1) La cancilleresca que comprende cuatro tipos[3]:

a- El primer tipo son aquellas que van dirigidas a los reyes, jefes, gobernantes, etc., hemos conseguido diecisiete cartas.

b- El segundo tipo, las que dirige a los reyes, jefes, gobernantes en ocasiones oficiales, hay treinta cartas de este genero.

c- El tercer tipo son la (*Bayʿa*), o sea, juramento de fidelidad, Ibn ʿAmīra escribió ocho cartas de (*Bayʿa).*

---

[1] IBN AL-JAṬĪB, *Iḥaṭa*, t. 1, p.173.
[2] AḤMAD ʿAZZAOUI, *Rasaʿil Ibn ʿAmīra*, p. 5.
[3] Vease, La correspondecia oficial de Ibn ʿAmīra al-Majzūmī relativa a al-Andalus (s.XIII) Tesis doctoral, Zaher M.Alshammari.

d- El cuarto y último género de la epístola de Ibn ʿAmīra son las que escribió en sentido de decretos o promesas, nos han llegado cuatro en calidad de decreto y ocho de promesas.

2) las *Ijwanīyat*, o Amistosas, parece ser que este género literario goza de ser una parte de la vida de nuestro autor porque hoy en día tenemos una cantidad de epístolas *Ijwanīyat* muchísimo mas que las cancillerescas, por que él donde quiera que fuera hacía amistades y aparte de ser amable con sus amigos y conocidos, procura mantener sus amistades. La vida de Ibn ʿAmīra está llena de amigos notables con los que se relacionaba mandándoles cartas de este género, amigos tan conocidos como al-kalaʿi, Ibn al-Abbār, Ibn al-Ŷannan, al-Ruʿāyni,,,etc., también las utilizó para servir a la gente y para conseguirles sus necesidades en la mayoría de los casos.

3) *Waṣiyat o* Testamentos: es el género de la epístolas mas conservados de la correspondencia de Ibn ʿAmīra por que tenemos a nuestro alcance cuarenta cartas, la mayoría de ellas fueron dirigidas a gobernantes o personas notables de parte de asilos andalusíes de las diferentes clases sociales para asentarlos en alguna ciudad o para ayudar a un necesitado, Ibn Šarífa dice que no ha conocido un caso como el de Ibn ʿAmīra en la historia de la literatura árabe que ha utilizado su prestigio y su pluma en la ayuda de los necesitados, cosa fue reconocida y agradecida por sus contemporáneos [1].

4) *Al-ṯana' wa al-shukr,* que quiere decir alabanzas y agradecimientos: varias cartas envió Ibn ʿAmīra en las que agradece los favores de las personas buenas pero la mayoría de este género de estas cartas fueron dedicadas al sabio noble y gobernador de Menorca Saʿíd ben Ḥakam al-Qūraši que en su momento fue famoso por su bondad y extender a sus manos a sus obsequios tanto a los próximos como los lejanos[2].

5) *Al-Tahānī* o Las felicitaciones, nuestro autor tuvo una especial atención en cuánto a mantener el afecto vivo porque siembre que hay una oportunidad de una felicitación no la echa en perder. Existen cartas de este tipo de Ibn ʿAmīra que dirigió a algún amigo por nombrarlo visir para el califa almohade al-Muʿtāḍid, otra para

[1]IBN ŠARĪFA, *Abū l-Muṭarrif*, p. 192.
[2] IBN SAʿĪD, *Ijtiṣar alqidḥ*, p. 28.

algunos por conseguir altos cargos en la corte del mismo califa. Una de las más famosas fue la que escribió por el motivo de la salida de Muḥammad Ibn Hūd de la prisión en tierras cristianas, de la misma hemos hecho una traducción de algunas frases: *fa hani'an la-hu šamlu bi-intiẓami-hi tantaẓim al-umur, wa yataḍa'af al-iṭṭila' wa al-ẓuhur, wa ya na'ma al-anam, wa bušra al-ayyam, bi-waqtihi al-afḍal, wa Yaumi-hi al-aggar al-muḥaŷŷal.* (Felicitaciones por volverse a reunir que por eso los asuntos se regularizan, y se multiplica la elevación y la aparición, pero que dicha para los humanos, y una nueva buena de los días, en su mejor momento, y su día único).

6) A*l-ta'azi* o las condolencias: nos ha llegado un partido de este género de las cartas de nuestro autor, en las cuales deja un aire de alfaquí y las comienza manifestando la tragedia por el difunto y mencionar sus virtudes y luego pasa a orar y pedir clemencia por él y las concluye con unos versos. A veces sus condolencias las pinta por la asignación del difunto y al mismo tiempo añade recomendaciones y consejos, es el caso de la carta que escribió por la muerte de su amigo el gobernador de Játiva el general Abū l-Ḥasan ben ʿĪsa. Hay una carta muy especial por ser una innovación en este tipo de cartas de condolencias es la que dedicó a la muerte del emīr Hafṣī Zakarīyā', por que se considera una nueva corriente porque en la misma carta de condolencia la mitad de ellas son felicitaciones, por ejemplo: *māta al-maiytu li-yaḥya alḥáy* (el muerto ha muerto para que el vivo viva) o *māta al-maliku fal-yaḥya al-maliku* (el rey ha muerto, y que viva el rey)

7) *Alʿitāb o* Amonestación, Ibn ʿAmīra es como los famosos de todos los tiempos siempre tiene enemigos, envidiosos y calumniadores que enturbian las relaciones amistosas entre él y sus queridos y a continuación se hace la ruptura, en este momento el autor envía una carta reprochadora por si causa en ellos una actitud conciliante. Algunas de las cartas de reproche de Ibn ʿAmīra llevan alusiones del campo de la jurisprudencia y de la lingüística y eso quizá porque escribe a hombres de la jurisprudencia y el cadiazgo. La mayoría de las epístolas de reproche de él giran alrededor de la tardanza en responderle o no responder, tenemos un ejemplo de ellas dirigida a algunos en Rabat: *wa kutb-ika al-lati ʿawwadtanīha, wa kuntu aʿiddu al-nafs bi-ha wa umanni-ha* (y tus cartas que me has acostumbrado a recibirlas, y estaba dándole esperanzas al alma de recibirlas)

8) *Al-Šakwā* o La queja, nuestro autor ha utilizado este campo para expresar su *šakwā* por alejarse de su país o alejarse de sus seres queridos como sus hermanos por ejemplo o la mala suerte y la inestabilidad de la situación.

9) *Al-Hiŷa'* o La sátira, parece ser que nuestro autor es de una pluma castiza y de una moral superior por que hemos encontrado de este tipo muy pocas epístolas.

10) *Al-Waṣf o* la descripción, este género o característica Ibn ʿAmīra lo ha utilizado mucho en sus cartas, hay dos tipos de *Al-Waṣf* en sus cartas:

a- Describe la elocuencia de los escritores o secretarios, las cartas y los poemas.

b- Descripción de las excursiones y los viajes.

Al primer tipo nuestro autor siempre les responde con mucha maestría y elocuencia adornando sus cartas con metáforas describiendo las cartas recibidas como perlas, jardines, agua dulce, flores, magia, la juventud, etc. En una carta encontramos a Ibn ʿAmīra aprovechando de una carta para expresar su opinión en cuanto al elocuencia cuando describió la elocuencia de un escritor diciendo que la elocuencia ante todo es un don. En cuanto al segundo el autor por haber viajado mucho tanto en al-Andalus como fuera. Por tierra firmes como por los mares y por lo tanto ha escrito todo lo que anotar en sus viajes en cartas que envió a sus amigos, dichas cartas a parte de su valor geográfico y histórico su valor literato es de primer grado, en las cuales describe los viajes, los caminos, las ciudades, los habitantes y los monumentos, aquí ofrezco una traducción de un par de frases describiendo Constantina: *wa qaṣanṭīna madínatu-n ʿātīqah, wa ʿaqílatun fī qaṣaʿīrī alqayaṣīrī ʿarīqah* (Constantina es una ciudad antigua, y en los palacios de los cesares una mujer veterana).

11) *Al-Algāz wa al-Aḥaŷi* o Abertijo y las adivinanzas: Ibn ʿAmīra ha utilizado este tipo de cartas pero el primero utilizarlo en la literatura fue al-Ḥarīrī que enamoró a todos que vinieron después. Ibn ʿAmīra nos ha heredado un buen número de cartas de este tipo y quizá escribió este tipo de cartas siguiendo el paso de sus contemporáneos que vieron como un deporte del pensamiento y de la literatura.

El historiador de Bujía al-Gubrini dijo a comienzos del siglo XIV dijo de la obra de los secretarios no he visto nada que me guste tanto como los escritos del alfaquí Abū l-Muṭarrif, en mi opinión son superiores a los de cualquier otro, y en su ʿ*Unwān* dice que la escritura de Ibn ʿAmīra es una escritura ciencia-literata mientras que la escritura de los de mas se limitan a un tipo de literatura, y su escritura reúne tanto la de los sabios como los literatos, y la escritura de los de mas se limitan a la escritura de los literatos, por eso él fue destacado entre todos y ha superado a los demás (ʿ*Unwān,* 179-180*)*. La prosa de Ibn ʿAmīra tuvo todo el reconocimiento por su calidad a parte de él el creador de la prosa cancilleresca almohade en tiempos de ʿAbd al-Mu'min, el primer califa almohade. Tanto dominio y conocimiento de la lengua que el autor presume de dicha ventaja impone requisitos extraordinarios en sus epístola, es el caso por ejemplo la carta que envió al gobernador de Játiva Abū l-Ḥasan ben ʿIsa, donde solo utilizaba palabras que contenían las letras sín y šin, o la que envió al califa de Túnez al-Mustānṣir bi-Allah con la letra *Dal* (d), o la que redactó para el califa almohade al-Rašīd con palabras sin la ra' (r), o la que escribió a base de palabras con *nun* (n) para sus amigos Ibn al-Ŷannan y Abū l-Ḥasan al-Ruʿaini.

Ibn ʿAmira dedica cuatro epístolas a Valencia por haber caído en manos de los cristianos, una de ellas fue dirigida a Ibn al-Abbar y otra a Abū l-ʿAbbas o Abū Yaʿfar Ibn Umayya. Ibn al-Jaṭīb ofrece una epístola en su *Iḥaṭa* la cual fue compuesta en un texto en forma de *tāwriya* (e.d., con palabras de doble sentido) muy conocido, que ha sido calificado de extraordinario (*badīʿ*) (*Iḥaṭa,* I, 176); está también en el *Ḏayl (I/1, 156)* y en el *Nafḥ (I, 307; IV, 506-7), y* de él tenemos una traducción que ofreció Velazquez Basanta:

¡Por Dios! ¿Qué sintaxis (dirección) seguiremos, o qué escrito (acta) confirmaremos o borraremos? La raíz (el fundamento) y la desinencia (el ornamento) han sido suprimidas; el pronombre relativo (el parentesco) y el de referencia (el clientelismo) han desaparecido; se han prolongado el capítulo de la admiración (el estupor), y el complemento circunstancial (el estado) del miserable no recela del cambio (de ser transitorio); la marca del nominativo (la elevación) ha desaparecido; la integridad (el bienestar) del plural (la comunidad musulmana) se ha perdido; el verbo defectivo (el enfermo) ha contagiado el regular (el sano), y el que recela (el cristiano) ha

llevado a la ruina al elocuente (al árabe); la lengua castellana (la comunidad extranjera) no tiene declinación (se niega a marcharse), y su fijo (su aumento) está libre de apócope (merma); se han dejado las reglas de la comunidad (los dogmas de la religión), y hemos llegado a ser plural de pequeño numero (la parte menor de la población); ha aparecido la señal del genitivo (la humillación), y ha venido la aposición (la sustitución) del todo (los musulmanes) por la parte (los cristianos).

Otra *risala* muy interesante que Ibn ʿAmīra compuso para felicitar al califa al-Mustānṣir bi-Allah por la cometida agua corriente en la Mezquita Aljama de Túnez, dicha *risala* la ha conservado el historiador Ibn ʿAbd al-Malik, (*Ḏayl*, I/1, 145-6).

Ibn ʿAmīra escribió un texto sobre el *Muṣḥaf al-Imam* (el códice originario), es un texto breve, que fue redactado con ocasiones del referido viaje del califa al-Rašīd desde Salé a Marrakech en el año 637 (=1239-40) acompañado por Ibn ʿAmīra, el tema del texto es el nombre del ejemplar del Corán personal del segundo califa íntegro "ʿUṯmān ben ʿAffan" que en el momento de matarlo su sangre salpicó a algunas páginas del códice, tal ejemplar que legó a las manos de Muʿawiyah emír de el *Šam* (Damasco) y primo del califa asesinado que luego el ejemplar se paso de los omeyas orientales a los occidentales que finalmente cayó en manos de los almohades que le dieron un respeto de un sumo grado, ellos a su vez lo llevaron consigo en todos sus desplazamientos. El texto de Ibn ʿAmīra levantó un interés especial en Ibn ʿAbd al-Malik que lo amplió con noticias de al-Razi, Ibn Ḥayyan, Ibn Baškuwal, Abū l-Ḥasan al-Ruʿayni y Yaḥya ben Aḥmed ben ʿAtīq.

El egipcio historiador y literato del siglo XV, Ahmad al-Qalqašandi (m. 821= 1418) ha incluido un buen número de cartas de Ibn ʿAmīra en *Subh al-a'ša* (Alba del ciego).

6- *Kitab al-Tanbihat 'alá ma fí l-Tibyan min al tamwihat* (Libro de advertencias, sobre las opiniones falsas contenidas en *La exposición clara).* Que refuta o contradice el *Kitab al-Tibyan fí 'ilm al-bayan al-mutli' 'ala Ī'ŷaz al-Qur'án* (Libro de la demostración sobre la elocuencia, que pone de manifiesto la inimitabilidad del

Alcorán), de su contemporáneo oriental Abū Muḥammad cAbd al-Waḥid ben ʿAbd al-Karīm al-Zamalkani.

7- *Taʿqīb kitab al-Maʿalim fi uṣúl al-fiqh* (Comentario del *libro de las principales características* de los fundamentos del derecho). Es una obra que hoy está perdida y se trata de una glosa del *kitab al-Ma'alim* (Libro de las principales características) del célebre teólogo y exegeta Fajr al-Dīn ben al-Jaṭīb al-Razi. (M. 606=1209).

Tanto Ibn al-Jaṭīb en su *Iḥaṭa* (I, 178) como Ibn ʿAbd al-Malik en el Ḏayl (I/I, 177) concluyen la escasa relación de obras de Ibn ʿAmīra del modo siguiente: "tenía otros comentarios y tratados" *(ila gayr ḏalika min al-taʿalíq wa-l-maqalat).*

En el escorial hay un manuscrito bajo número 296 que algunos autores afirman que pertenece a Ibn ʿAmīra, como Derenbourg (*manuscrits,* I, 182-3, nº 296), Ismaʿil Baša al-Bagdadi (*Hadiya, I, 96,* e *Iḍaḥ,* I, 326), Kaḥḥala (*Mu'yam,* I, 186), al-Zirkili (*A'lam,*I, 159), H. Monés (*El,* III, 726-7) y A. Cano (*Indización,* II, 81, nº 107); pero en realidad no es una refutación de una obra de Ibn ʿAmīra sino de un autor andalusí del siglo V (=XI) llamado Abu Jātim en la cual discute las diferentes opiniones sobre las poesías de Imru' al-Qays y de al-Nābigah al-Ḏubyani, con un señor que coincide con nuestro autor en el (*kuniah*, = sobrenombre) "Abū l-Muṭarrif", un articulo muy importante de Melchor M. Antuña (*Notas sobre dos mss escurialenses mal catalogados)* en la revista *al-Andalus* demostró que no es una obra de nuestro autor.

Ibn ʿAmīra encabezando a los autores de su época dejaron un legado epistolar tan importante y sembraron un terreno fructífero de epístolas y se convirtieron para los autores de épocas más tardías entre tantos Ibn al-Jaṭīb en un ejemplo directo y vivo que su huella e influencia llegó mas tarde de lo que se cree, pues hasta la época de los Saʿdíes en el al-Magreb que se percibe por ejemplo en la obra ʿAbd al-ʿAziz al-Faštali entre otros.

Formulas de tratamiento

Las epístolas cancillerescas de Ibn ʿAmīra las escribió en prosa rimada que están llenas de ornamentos literarios que destacan su producción tanto como las de mas epístolas suyas, pero el objetivo de nuestro estudio en este trabajo es la traducción de las formulas de tratamiento que hemos encontrado en su etapa andalusí como canciller que el profesor Dr. Aḥmad ʿAzzawi editó y publicó en su libro antes mencionado, dichas formulas fueron dirigidas a diferentes categorías religiosas y políticas e incluso algunas fueron dirigidas a Dios y al profeta Muḥammad[1]. A continuación ofrezco una lista de las formulas de tratamientos usadas en las epístolas según el orden de las cartas en árabe y su traducción.

1- Referidas a Dios:

Numero de la epístola	La traducción	La formula
1, 28	Dios inmenso	الله العظيم
2, 4, 5, 8, 11, 13, 15, 16, 17, 18, 19, 20, 21, 32, 33 22, 23, 24, 26,	Dios Altísimo	الله تعالى
2, 3, 4, 10, 12, 14, 18, 20, 22, 27, 29	Dios, ensalzado sea	الله سبحانه
2, 4, 5, 6, 11, 13, 21	Dios, bendito y alabado sea	الله عز وجل
10, 12, 25, 29	Dios nuestro	اللهم
2, 12, 29	Señor de los mundos	رب العالمين
30	Señor que es digno de alabanza	الولي الحميد
12, 20	Todopoderoso	ﷻ
25	Tú que eres la suma misericordia	أرحم الراحمين

[1] ʿAZZĀWĪ, Aḥmad, *Rasā'il Ibn ʿAmīra al-dīwānīya al-qarn al-sābi*c *al-ḥiŷrī,* Rabat 2008.

2- Formulas referidas al profeta Muḥammad:

Numero de la epístola	Traducción	Formula
1	Nuestro señor Mahoma, Su profeta elegido y Su santo mensajero	سيدنا محمد نبيه المصطفى ورسوله الكريم
2, 30	Y de pedir Su bendición para nuestro señor Mahoma	الصلاة على سيدنا محمد رسوله
10, 28	Su noble mensajero Mahoma	محمد رسوله الكريم
10	Su profeta, la paz sea con él	نبيه عليه السلام
12	Nuestro señor Mahoma	سيدنا محمد
12,29	El mensajero de Dios, que Él bendiga y salve	رسول الله صلى الله عليه السلام
12	Nuestro Profeta sobre el cual desciendan las mejores bendiciones	نبينا عليه افضل الصلاة والسلام
12	El Señor de los mensajeros	سيد المرسلين
22	Nuestro noble señor Mahoma	سيدنا محمد الكريم
25	Mahoma es su siervo y su profeta	محمد عبده و رسوله
25	Al mensajero de Dios la paz, las bendiciones de Dios sean sobre él	رسول الله صلوات الله عليه وسلامه
27	Dios bendiga a nuestro señor Mahoma, su mensajero	صلى الله على سيدنا محمد رسوله
11	Sello de los profetas	خاتم الأنبياء

3- Formulas referidas a otros profetas:

Numero de epístola	Traducción	Formula
12	Y Abraham fue el que cumplió	إبراهيم الذي وفّى

4- Formulas dirigidas a los califas ortodoxos:

Numero de epístola	Traducción	Formula
10	los Califas Ortodoxos	الخلفاء الراشدون

4.1- Formulas dirigidas al califa Abū Bakr:

Numero de epístola	Traducción	Formula
10	Su compañero y su amigo	صاحبه و حبيبه
27	Su compañero y sucesor de reconocida clemencia Abū Bakr	صاحبه و خليفته المعلومة رأفته أبو بكر
29	El que extirpó la apostasía	مستأصل الرده

4.2- Formulas dirigidas al califa ʿUmar:

Numero de epístola	Traducción	Formula
10	El más fuerte en manifestar la religión	القوي في اظهار الدين
27	ʿUmar, el que fue fuerte para la causa de Dios	القوي في ذات الله عمر
29	El que narraba los acontecimientos que	المحدث بالأمور يراها قلبه سابقا و عينه تاليا

	primero veía con su corazón y después con sus ojos	
29	El que pregonó desde el almimbar	المنادي على المنبر

4.3- Formulas dirigidas al califa Ùzmān:

Numero de epístola	Traducción	Formula
10	Aquél a quien se le anunció el paraíso con una desgracia que le alcanzó	الذي بشره بالجنه على بلوى تصيبه
27	ᶜUṯmān el más sincero en su modestia	الأصدق حياء عثمان
29	El que se esforzaba mientras sus ojos pasaban la noche desdeñando al desvelo	المتهجد
29	El cual le fue augurado	المبشر

4.4- Formulas dirigidas al califa ʿAlī:

Numero de epístola	Traducción	Formula
10	Aquel que sobrecogió el corazón del politeísmo	الذي راع قلب الشرك
27	[ᶜAlī] el más decidido	اقضاهم علي
29	El león que desjarretó a lobos agresores y a perros ladradores de la infidelidad	اللّيثُ الذي عَقَرَ للكفرِ ذئاباً عاديةً وكلاباً عاويةً

5- Formulas referidas a los califas abasíes:

Numero de epístola	Traducción	Formula
10	El califa el imām al-Mustanṣir bi-Allāh, comendador de los creyentes	الخليفة المستنصر بالله أمير المؤمنين
12	El príncipe de los creyentes y califa del Señor de los mundos	أمير المؤمنين و خليفة رب العالمين
12	Nuestro amo y señor el califa e imām al-Muntaṣir bi-Allāh Abū Ŷa^{c}far, el príncipe de los creyentes	سيدنا و مولانا الخليفة الإمام المستنصر بالله أبي جعفر أمير المؤمنين
13	El califa e imām Abasí, el Príncipe de los creyentes	الخليفة الإمام العباسي أمير المؤمنين

6- Formulas referidas al-Mahdī ben Tūmart:

Numero de epístola	Traducción	Formula
1, 29, 30	El imām infalible, el reconocido Mahdī	الإمام المعصوم المهدي المعلوم
4	El mensaje de al-Mahdī	الدعوة المهدية
27	Imam al-Mahdī	الإمام المهدي

7- Formulas referidas al califa almohade al-Mustanṣir:

Numero de epístola	Traducción	Formula
1	A su Alteza el imām	الحضرة الامامية العلية
1	Nuestro señor y dueño el califa e imām al-Mustanṣir bi-Allah	حضرة سيدنا ومولانا الخليفة (الإمام)
1	Su excelsa persona	مقامها الأعلى
1	[Vuestra] nobilísima y excelsa persona	المقام الأشرف الأعلى
1	Tu excelsa persona	المقام العلي
1	[Vuestra] noble persona	المقام الكريم
1	Su Alteza de deslumbrantes luces	المقام الباهر الأنوار

8- Formulas referidas a los califas almohades:

Numero de epístola	Traducción	Formula
1	Los bien guiados califas que [nos] conducen a Su verdadera empresa y a Su camino recto	الخلفاء الراشدين المرشدين
2	su excelencia nuestro señor y soberano que ha sido escogido como califa al-Murtaḍa, el príncipe de los creyentes	الحضرة الامامية العلية حضرة الخليفة المرتضى أمير المؤمنين
, 43	la excelsa alteza del imām al-Ma'mūn	المقام الامامي المأموني
72	El califa, el imām, el príncipe de los creyentes al-Rašīd bi-Allāh	الخليفة الامام أمير المؤمنين الرشيد بالله
2	Su altísima morada	مثابتها العليا
2	Su alteza nobilísima	المقام الأشرف

2	Su alteza serenísima	المقام العلي
2	Su alteza serenísima	مقامه الأعلى

9- Formulas referidas al príncipe Ibn Hūd:

Numero de epístola	Traducción	Formula
10, 12	El príncipe de los musulmanes	أمير المسلمين
10	El representante del príncipe de los creyentes y su ayudante	ولي أمير المؤمنين وظهيره
10	Su príncipe	أميرهم
10 Bis	la serenísima Alteza del [califa] al-Nāṣir al-Mutawakkil	المقام العلي الناصري المتوكلي
10 Bis	Su feliz mensaje	دعوته السعيدة
11, 14, 18, 21	Su Alteza serenísima al-Muŷāhid al-Mutawakkil	المقام العلي المجاهدي المتوكلي
11	La causa de al-Muŷāhid al-Mutawakkil	الأمر المجاهدي المتوكلي
11	Su Alteza al-Muŷāhid al-Mutawakkil	المقام المجاهدي المتوكلي
11, 14, 18	la alteza serenísima de al-Mutawakkil	المقام العلي المتوكلي
12		مجاهد الدين
12		المقام الكريم
12		مجاهد الدين سيف أمير المؤمنين
13, 14, 24		المقام العلي
13		نظر الأعلى
13		ناصر الدعوة العليّة
13		الإمارة السنيّة
13, 18, 23		المقام العلي الكريم
14		المقام الأميري

16		البركات المتوكلية
16		المحل الأعلى
18		الحضرة العليّة
20		المثابة العليّة المتوكليّة
21		يُمن الدولة
21		اليد العليا
23		النظر الكريم

10- Formulas referidas a Ibn Hūd (hijo):

Numero de epístolas	Traducción	Formula
10	heredero después de él y encargado de sus asuntos	ولاية عهده و القيام بامره من بعده (ابن هود)
10	Heredero del trono del príncipe de los musulmanes	ولي عهد أمير المسلمين
10	Su heredero	ولي عهده
12	Abū Bakr Muḥammad ben Muŷāhid al-Dīn, Sayf Amīr al-Mu'minīn, para que sea el heredero del trono	أبو بكر محمد بن مجاهد الدين سيف أمير المؤمنين على أن يكون ولي عهدهم
12	al-Wāziq bi-Allāh al-Muᶜtaṣim	الواثق بالله المعتصم به

11-Formulas referidas al príncipe ḥafṣī de Tunez:

Numero de epístola	Traducción	Formula
28	El príncipe excelso y apoyado, el refugio de la religión, y el socorro de	الأمير المعظم المؤيد، ملاذ الملة وثِمال أهل القبلة، أبي زكريا أيدَّ الله أمرَها

	la gente que se vuelve hacia la alquibla, Abū Zakarīyā'–Dios apoye su causa	
28	Nuestro protector el príncipe más grande, el refugio del género humano y ornato de los días Abū Zakarīyā'	مولانا الأمير الأجلِّ ملاذ الأنام وجمال الأيام أبي زكرياء
28	Esa feliz morada	المثابة السعيدة
28	Esa bendita morada	المثابة المباركة
28	Su Alteza serenísima	المقام الأعلى
29	El príncipe sublime y bendito, el héroe, el preferido, el apoyado, el feliz, el afortunado, el excelso, el más elevado, el más noble, el más casto, el más sublime, el más alto, el más perfecto, Abū Zakarīyā'	الأمير الأجلُّ المبارك الهُمام الأفضل المؤيّد السّعيد الموفَّق المعظَّم الأسنى الأشرف الأطهر الأعلى الأطول الأكمل أبو زكرياء
29	El príncipe Abū Zakarīyā' –Dios eleve su posición	الأميرِ أبي زكرياء أعلى اللهُ مقامَه
29	El príncipe más excelso, el bendito, el más feliz, el más casto, el apoyado, el de posición más elevada, el noble hijo de nobles, Abū Zakarīyā'	الأمير الأجلَّ المبارك الأسعد الأطهر المؤيّد السامي المُقام الكريم ابن الكرام أبا زكرياء
30	Su alteza excelsa y grandiosa, bendita, sublime y elevada, nuestro señor y dueño el príncipe más ilustre, magnánimo, el apoyado, felicísimo, elevadísimo, bendito, castísimo, altísimo, honradísimo, virtuosísimo y sublime Abū Zakarīyā'	الحضرة العلية المعظّمة المباركة الساميّة السَّنيّة حضرة مولانا الأمير الأجلّ الهُمام المؤيّد الأسعد الأعلى المبارك الأطهر الأطول الأشرف الأفضل الأسنَي أبو زكرياء

30	El príncipe ilustre y magnánimo, apoyado, y bendito Abū Zakarīyā’	الأمير الأجلّ الهُمام المؤيّد المبارك أبي زكرياء
30	Su Señoría el colmo de las gracias	الحضْرة السابغة النِّعم
31	A su Alteza real	الحضرة العلية

12-Formulas referidas a las órdenes del Califa o del Majzen:

Numero de epístola	Traducciones	Formula
1	Esta Noble Puerta	الباب الكريم
1	La suprema decisión	الأمر العلي
4	La caravana feliz	الركاب السعيد
5	El Consejo Supremo	المجلس الاعلى
5	El salón del sultán	الإيوان السلطاني
14	Esta noble dinastía	الدولة العليّة
16	El encargado alto y sabio	المحل العلي العلمي
16	La Noble Puerta	الباب الكريم
16	El Lugar más Alto	المحل الاعلى
16	La Noble Excelencia	الجناب الكريم
17	Mi muy alto y magnifico señor	سيدي المعظم الاعلى
17	Vuestra posición en una situación noble	مقامكم كريما
17	Vuestra majestad	جلالكم
17	La Residencia Altísima	المثابة العلياء
18, 21	Su Alteza sublime (al-hid al-Mutawakkil)āMuŷ	المقام العلي (المجاهدي المتوكلي)
18, 23	Su Noble Alteza	المقام العلي الكريم
18	Su Alteza Serenísima al-Mutawakkil	المقام العلي المتوكلي
20	La elevada dignidad de al-Muŷāhid al-Mutawakkil	المثابة العليّة المجاهديّة المتوكليّة
21	La mano sublime	اليد العليا

23	Esa Noble supervisión	النظر الكريم
24	Su Alteza serenísima	المقام العلي
28	Su alteza el príncipe más grande	حضرة الأمير الاجل
28	Nuestro protector el príncipe más grande	مولانا الأمير الاجل
28	del príncipe excelso y apoyado	الأمير المعظم
28	Esa feliz morada	المثابة السعيدة
28	Esa Noble Alteza	المقام الأشرف
28	Su Alteza serenísima	المقام السعيد
28	Esa bendita morada	المثابة المباركة
28	El jeque más grande	الشيخ الأجل
28	Su Alteza serenísima	المقام الأعلى

13-Referidas a un Magnate de la Corte:

Numero de epístola	Traducción	Formula
12	El glorioso ministerio profético	الديوان العزيز النبوي
11	La alfombra noble	البساط الاشرف

14- Referidas a un gobernador:

Numero de epístola	Traducción	Formula
18	Su Alteza serenísima	الحضرة العليّة
25	Aquel que es el príncipe excelso, bendito, feliz, apoyado [por Dios], virtuoso, puro de corazón, humilde, arrepentido y penitente, el Imām más ortodoxo y el mejor encaminado, la	الأمير الأجل المبارك السعيد المؤيَّد الأفضل، الطاهر اللُّباب، والخاشِع المُنيب الأوّاب، والإمام الأرشد الأهدى، والغَمام الأجوَد الأجدى، سيّد المسلمين، وعصمة الدنيا

	nube más lluviosa y fructífera, el señor de los musulmanes, y la defensa del mundo y de la religión, el ejemplo de los amigos y temedores de Dios	والدين، وقُدْوة أولياء الله المتّقين
28	El príncipe más grande	حضرة الأمير الأجل
28	El arraez Abū al-Ḥaŷŷāŷ Ibn Sa^{c}ad	الرئيس أبي الحجاج بن سعد
28	Su corte excelsa	ناديه الاعلى
29	Este Sultán cuya alteza Dios prolongue	السلطان أدام اللهُ علوَّه
31	Feliz situación	مقامها السعيد

15- Referidas a los funcionarios del estado:

Numero de epístola	Traducción	Formula
1	Su siervo e hijo de su siervo	عبدها وابن عبدها
1, 31	Este siervo	العبد
23	el jefe de la ronda nocturna	محتسب الليل

16-Referidas a un cadí:

Numero de epístola	Traducción	Formula
23	El juez de paz	المسدد
24	juez Abū ^{c}Abd Alllāh ben Abī l-Ḥasan	قاضيهم أبي عبدالله

17-

18-Referidas a un rey o una reina cristiano/a:

Numero de epístola	Traducción	Formula
1, 15	El rey de Aragón	صاحب أرغون
8, 15	El rey de Aragón	ملك أرغون
15	El aragonés	الأرغوني
32	El rey más excelso, el más poderoso, el más honrado, el más elevado, el más perfecto, Don Fernando	الملك الأجل الأعز الأكرم الأرفع الأكمل دون فرانده
33	La reina venerable, piadosa y sublime Berenguela	الرينة المبجلة المبرورة السنية فلنقيرة

19-Referidas a otro personaje cristiano:

Numero de epístola	Traducción	Formula
1	Blasco Artal	أفلاسكه أرطال
3	El maldito Gil Garcés	اللعين جيل كرسيس
3	El maldito hijo del traidor	اللعين ولد الغادر
8, 9	El caudillo	الزعيم

1. FUENTES ÁRABES:

AL-ʿABDARĪ, Abū ʿAbd Allāh, *Riḥlat al'cAbdarī*, ed. Muḥammad al-Fāsī, Rabat,
1968.

ʿAZĀWĪ, Aḥmad, *Rasā' il Ibn ʿAmīra al-dīwānīya al-qarn al-sābic al-ḥiŷrī,* Rabat 2008.

ʿAZĀWĪ, Aḥmad, *Rasā' il muwaḥḥidīya. Maŷmūca ŷadīda*, 2 vols., Casablanca,
1995.

AL-BALAFĪQĪ, Abū Isḥāq, *al-Muqtaḍab min Kitāb Tuḥfat al-qādim* (resumen de
la *Tuḥfat al-qādim* de Ibn al-Abbār), ed. Ibrāhīm al-Abyārī, El Cairo-Beirut, 1989.

AL-ḎAHABĪ, *Siyar aclām al-nubalā',* Beirut 1983-1985, 23 vols.

AL-GUBRĪNĪ, *ʿUnwān al-dirāya fī man ʿurifa mina l-ʿulamā' fī l-mi' a al-sābica*
bi-Biŷāya, ed. ʿĀdil Nuwayhiḍ, Beirut, 1969.

AL-ḤIMYARĪ, Abū ʿAbd Allāh Ibn ʿAbd al-Muncim, *Kitāb al-Rawḍ al-micṭār fī*
jabar al-aqṭār, ed. Iḥsān ʿAbbās, Beirut, 1975[1], 1980[2].

IBN AL-ABBĀR AL-QUḌĀʿĪ, Abū ʿAbd Allāh, *Muŷam fī aṣḥāb al-qāḍī alimām*
Abī ʿAlī al-Ṣadafī, ed. F. Codera, *BAH*, 4, Madrid, 1885.

— ed. Ibrāhīm al-Abyārī, El Cairo-Beirut, 1989.

IBN AL-ABBĀR AL-QUḌĀ·Ī, Abū ·Abd Allāh, *al-Ḥulla al-siyarā'* , ed. Ḥusayn
Mu'nis, El Cairo 1963-1964, 2 vols.

IBN AL-ABBĀR AL-QUḌĀ·Ī, Abū ·Abd Allāh, *Tuḥfat al-qādim*, ed. Iḥsān
·Abbās, Beirut, 1986.

IBN AL-ABBĀR AL-QUḌĀ·Ī, Abū ·Abd Allāh, *al-Muqtaḍab*, ¿???

IBN AL-ABBĀR AL-QUḌĀ·Ī, Abū ·Abd Allāh, *Takmila li-kitāb al-Ṣila*, ed.
·Abd al-Salām al-Harrās, Casablanca s. d. 64

IBN ·ABD AL-MALIK AL-MARRĀKUŠĪ, *al-Ḏayl wa-l-takmila li-kitābay l-Mawṣūl wa-l-Ṣila*, vol. I (2 partes), ed. Muḥammad b. Šarīfa, Beirut, [1971]; vols. IV (final), V (2 partes) y VI, ed. Iḥsān ·Abbās, Beirut, [1964], [1965] y 1973; vol. VIII (2 partes), ed. Ibn Šarīfa, Rabat, 1984.

IBN ABĪ ZARc, *Rawḍ al-qirṭās,* Rabat 1973.

IBN ·AMĪRA AL-MAHZŪMĪ, *Crónica de la conquista de Mallorca*, Palma 2009.

IBN AL-AṮĪR, *al-Kāmil fī l-Ta'rīj,* El Cairo 1301 = 1883, 6 vols.

IBN AL-AṮĪR, *Annales du Magreb et de l'Espagne,* trad. francesa de E. Fagnan, Argel 1898 y 1901.

IBN FARḤŪN AL-MĀLIKĪ, *al-Dībāŷ al-muḏhab fī ma·rifat a·yān ·ulamā' almaḏhab*,
ed. Muḥammad al-Aḥmadī Abū l-Nūr, 2 vols., El Cairo, s. f.
— ed. El Cairo, 1972, 2 vols.
— ed. Beirut, s.f. (y al margen, BĀBĀ, A., *Nayl al-ibtihāŷ*).
— ed. Ma'mūn b. Muḥyī l-Dīn al-Ŷannān, Beirut, 1996.
IBN GĀLIB, *Farḥat al-Anfus*, ¿??
IBN ḤAŶAR AL-·ASQALĀNĪ, *Lisān al-mīzān*, ed. ·Abd al-Fattāḥ Abū Gadda,
10 vols., Beirut, 2002.
IBN ·IḎĀRĪ, *al-Bayān al-mugrib*, tomo IV [almohades], ed. Muḥammad Ibrāhīm
al-Kattānī y otros, Beirut-Casablanca, 1985.
IBN IDRĪS, Ṣafwān, *Zād al-musāfir*, ed. ·A. Q. Maḥdād, Beirut, 1939; reimp.
1980.
IBN JALDŪN, *Kitāb al-·Ibar (Ta' rīj)*, Beirut 1988 (2ª ed.).
IBN JALĪL, *Ijtiṣār al-Qidḥ al-mu·allà fī ta' rīj al-muḥallà*, ed. I. al-Abyārī, El
Cairo-Beirut, 1980[2] (1959[1]).
IBN JALLIKĀN, *Wafayāt al-a·yān*, Beirut 1968.
IBN AL-JAṬĪB, Lisān al-Dīn, *al-Lamḥa al-badrīya fī l-Dawla al-Naṣrīya*, Beirut
1978.

IBN AL-JAṬĪB, Lisān al-Dīn, *Kitāb Aʿmāl al-aʿlām fī man būyiʿa qabla l-iḥtilām*
min mulūk al-Islām, parte II, ed. E. Lévi-Provençal, *Histoire de l' Espagne musulmane*, Beirut, 1956 (Rabat, 1934).
— parte III, ed. A. M. al-ʿAbbādī y M. I. al-Kattānī, *Ta' rīj al-Magrib alʿ*
arabī fī l-ʿaṣr al-wasīṭ, Casablanca, 1964.
— parte III, tr. esp. Rafaela Castrillo, *Historia medieval islámica del Norte de África y Sicilia*, Madrid, 1983.
IBN AL-JAṬĪB, Lisān al-Dīn, *al-Iḥāṭa fī ajbār Garnāṭa*, ed. M. ʿA. A. ʿInān, 4
vols., El Cairo, 1973-7.
— ed. Rafīʿ al-ʿAẓm, 2 vols., El Cairo, 1319 (=1901-2).
— ed. de nuevos fragmentos ʿAbd al-Salām Šaqqūr, Tetuán, 1988.
— ed. Yūsuf ʿAlī Ṭawīl, 4 vols., Beirut, 2003.
IBN AL-JAṬĪB, Lisān al-Dīn, *Kitāb al-siḥr wa-l-šiʿr*, ed. y tr. J. M. Continente
Ferrer, Madrid, 1981.
— ed. Muḥammad Kamāl Šabāna e Ibrāhīm Muḥammad Ḥasan al-Ŷamal, El Cairo, s. f.
— ed. Muḥammad Fu'ād Manṣūr, Beirut, 1998.
— trad. española de J. M. CONTINENTE FERRER, *Libro de la magia y de la poesía*, Madrid, 1981.
IBN AL-MURĀBIṬ, Muḥammad, *Kitāb al-Zawāhir al-fikar*, *¿???*

IBN AL-QĀḌĪ, *Ŷaḏwat al-iqtibās*, 2 vols., Rabat, 1973-4.

IBN ṢĀḤIB AL-ṢALĀT, *AL-Mann bi-l-imāma,* ed. ʿAbd al-Hādī al-Tāzī, Beirut
1987 (3ª ed.).

IBN SAʿĪD, *al-Mugrib fī ḥulà l-Magrib*, ed. Šawqī Ḍayf, 2 vols., El Cairo, 1953-
1955.

— ed. Jalīl al-Manṣūr, Beirut, 1997.

IBN SAʿĪD, *Qidḥ:* vid. IBN JALĪL, *Ijtiṣār al-Qidḥ al-muʿallà…*

IBN SIMĀK al-ʿĀMILĪ, *al-Ḥulal al-Mawšīya*, Rabat 1979.

IBN AL-ṬAWWĀḤ, ʿAbd al-Wāḥid, *Sabk al-maqāl li-fakk al-ʿuqāl*, ed.
Muḥammad Masʿūd Ŷibrān, Beirut, 1995.

AL-IDRĪSĪ, *Nuzhat al-muštāq*, Beirut: ʿĀlam al-kutub, 1989, 2 vols.

AL-MAQQARĪ, *Azhār ar-riyāḍ fī ajbār ʿIyāḍ*, ed. Saʿīd Aḥmad Aʿrāb,
Muḥammad b. Tāwīt y otros, 5 vols., Rabat, 1978-80.

— ed. El Cairo, 1358-61=1939-42.

AL-MAQQARĪ, *Nafḥ al-ṭīb min guṣn al-Andalus al-raṭīb wa-ḏikr wazīri-hā Lisān al-Dīn Ibn al-Jaṭīb*, ed. Iḥsān ʿAbbās, 8 vols., Beirut, 1968[2].

— ed. R. Dozy, *Analectes*, Amsterdam, 1967.

— ed. M. cA. cInān, Beirut, 1968. 66

— ed. Muḥammad Qiṭṭa al-ʿAdawī, 4 vols., Būlāq, 1279=1862.

— ed. Muḥammad al-Biqāʿī, 11 vols., Beirut, 1986.
— ed. Y. ʿAlī Ṭawīl y M. Qāsim Ṭawīl, 11 vols., Beirut, 1995-8.
— tr. ingl. parcial de Pascual de Gayangos, *Mohammedan dynasties in Spain*, 2 vols., Londres 1840.
AL-MARRĀKUŠĪ, ʿAbd al-Wāḥid, *al-Muʿŷib fī taljīṣ ajbār al-Magrib*, ed.
Muḥammad Saʿīd al-ʿAryān y Muḥammad al-ʿArabī al-ʿAlamī, Casablanca, 1978.
AL-NĀṢIRĪ, *Istiqṣā' li-ajbār duwal al-Magrib al-Aqsà*, Casablanca 1954-1965.
AL-QALQAŠANDĪ, *Ṣubḥ al-aʿšà fī ṣināʿat al-inšā'* , 14 vols., El Cairo, 1331-
8=1913-9.
AL-ṢAFADĪ, *al-Wāfī bi-l-wafayāt*, diversos editores, Wiesbaden, desde 1962.
AL-ŠARĪF, Abū l-Qāsim, *Rafʿ al-ḥuŷub al-mastūra ʿan maḥāsin al-maqṣūra*, ed.
Muḥammad al-Ḥaŷwī, 4 vols., al-Muḥammadīya: Maṭbaʿat Faḍāla, 1997.
— El Cairo: Imprenta al-Saʿāda, 1344=1925.
AL-ŠIHĀB AL-JAFĀŶĪ, *Rayḥānat al-alibbā wa-zahrat al-ḥayāt al-dunyā,* (ed.
electrónica al-Warraq).
AL-SUYŪṬĪ, *Bugyat al-wuʿāt*, ed. Muḥammad Abū l-Faḍl Ibrāhīm, 2 vols., El

Cairo, 1964.
— ed. A. Nāŷī al-Ŷamālī y M. Amīn al-Jāriŷī, rev. A. b. al-Amīn al-Šinqiṭī,
El Cairo, 1326=1909.
AL-TIŶĀNĪ, *Riḥla*, ed. Ḥasan Ḥusnī ʿAbd al-Wahhāb, Libia-Túnez, 1981.
AL-ʿUMARĪ, *Masālik* = AL-ʿUMARĪ, *Masālik al-abṣār fī mamālik al-amṣār*, ed.
F. Sezgin, Fráncfort, 1988.
— ed. Aḥmad Zakī, El Cairo, 1342=1924.
YĀQŪT AL-ḤAMAWĪ en el *Muŷam al-buldān,* ed. Farīd ʿAbd al-ʿAzīz alŶundī,
Beirut 1990, 7 vols.__

Bibliografía en árabe y en lenguas occidentales:

AL-BAGDĀDĪ, Ismāᶜīl Bāšā, *Īḍāḥ al-maknūn fī l-ḏayl ᶜalà Kašf al-Ẓunūn ᶜan asāmī l-kutub wa-l-funūn*, 2 vols., Beirut, 1992 (facs. ed. Estambul, 1945).
AL-SHAMMARI, Zaher, *La corespondecia oficial de Ibn ʿAmīra al-Majzūmī relativa a al-Andalus (s.XIII) Tesis doctoral. Cadiz 2014.*
IBN ŠARĪFA, *Abū l-Muṭarrif* = BENCHERIFA, M., *Abū l-Muṭarrif Aḥmad b. ᶜAmīra al-Majzūmī: ḥayātu-hu wa-āṯāru-hu*, Rabat, 1966.
BENCHERIFA, M. "Relaciones entre Ibn al-Abbār e Ibn ʿAmīra de Alcira", *apud* VVAA, *Ibn al-Abbār, 87-98.*

BROCKELMANN, C., *Geschichte der arabischen Litteratur*, 2 vols. y 3 suplementos, Leiden, 1943 (I), 1949 (II), 1937 (SI), 1938 (SII), 1942 (SIII).

BRUNSCHVIG, R., *La Berbérie orientale sous les Ḥafṣides des origines à la fin du XVe siècle*, 2 vols., París, 1940-7.

BUSTĀNĪ, B., *Dā'irat al-ma^c^ārif*, 11 vols., Beirut, 1876-1900.

CASTILLA BRAZALES, J., "Los Banū ʿAmīra de Murcia", *EOBA*, V, 61 (º3).

CODERA ZAIDÍN, F., *Misión histórica en la Argelia y Tunez*, Madrid, 1982, 109-13.

CODERA ZAIDÍN, F., "Los manuscritos árabes de Aben Amira y Aben Bassam en la Biblioteca de la Real Academia de la Historia" *BRAH*, 14 (marzo 1889).

CONTINENTE FERRER, J. M., *Libro de la magia y de la poesía*, Madrid, 1981.

DERENBOURG, H.; RENAUD, H.P.J. y LÉVI-PROVENÇAL, E., *Les manuscrits arabes de l'Escurial*, 3 vols., París, 1884, 1903-41, 1928.

GONZÁLEZ PALENCIA, Á., *Historia de la literatura arábigo-española*, Barcelona, 1928.

— ed. Madrid-Barcelona, 1945.

— tr. H. Mones, *Ta'rīj al-fikr al-andalusī*, El Cairo, 1955.

ḤĀŶŶĪ JALĪFA, M. b. ^c^A. A., *Kašf al-ẓunūn ^c^an asāmī l-kutub wa-l-funūn*, 4 vols., ed. G. Flügel, Leipzig, 1835-58.

— ed. Wikālat al-Ma^c^ārif, 2 vols., Estambul, 1941 y 1943; y reimpr. posteriores.

— 3 vols., ed. Beirut, 1993.

IBN IBRĀHĪM, al-ᶜAbbās, *al-Iᶜlām bi-man ḥalla Marrākuš wa-Agmāt min al-aᶜlām*, ed. ᶜAbd al-Wahhāb Ibn Manṣūr, 10 vols., Rabat, 1974-83.

IBN MANSŪR, *Aᶜlām al-Magrib al-ᶜarabī*, 6 vols., Rabat, 1979-98.

ZAYDĀN, ᶜAbd al-Raḥmān, *Ittiḥāf aᶜlām al-nās bi-ŷamāl ajbār ḥāḍirat Miknās*, ed. ᶜAbd al-Hādī al-Tāzī, 5 vols., Casablanca, 1990[2].

KAḤḤĀLA, ᶜUmar Riḍā, *Muᶜŷam al-mu'allifīn. Tarāŷim muṣannifī l-kutub al-ᶜarabīya*, 15 vols., Damasco, 1957-61.

— ed. Beirut, 1993.

MAJLŪF, M. b. M., *Šaŷarat al-nūr al-zakīya fī ṭabaqāt al-mālikīya*, Beirut, 1930.

— 2 vols., El Cairo, 1931.

— 2 vols., El Cairo, 1950-2.

— (con *al-Tatimma*), Beirut: Dār al-Fikr, s.f.

MARTINEZ ANTUÑA, M., "Notas sobre dos mss. Escurialenses malcatalogados",

AA, VI (1974), 271-97.

MOLINA LOPEZ, E., "Dos importantes privilegios a los emigrados andalusíes en el Norte de África en el siglo XIII, contenidos e el *kitāb al-Zawāhir al-fikar* de Muhammad b. al-Murābiṭ", *CHI, IX* (1978-9), 5- 28.

MOLINA LOPEZ, E., "La Wizāra ʿIsamiya" de Orihuela, el mas prestigioso centro político y cultural de al-Andalus en el siglo XIII", *ACUA*, I (1979) 65-77.

MOLINA OPEZ, E., “Ibn ʿAmīra e Ib al-Ŷannān, fuentes para la historia de al-Andalus en el siglo XIII”, *ACUA*,II (1980) 57-73.

MOLINA LOPEZ, E., “El<Kitāb lubāb al-albāb>, una nueva fuente para la historia del Occidente musulmán”.*A2JCAI,* 365-76.

MOLINA LOPEZ, E., “El gobierno independiente de Menorca y sus relaciones con al-Andalus e Ifrīqiya” *RM,* LXIII (1982), 5-88.

MONÉS, H., “Ibn Amīra”, *EL2 ¿?* ed. Fr., III, 726-7

NYKL, A.R., *Hispano-Arabic poetry and its relations with the Old Provençal troubadours*, Baltimore, 1946; reimp. 1986.

BOIGUES, F., *Ensayo bio-bibliográfico sobre los historiadores y geógrafos arábigo-españoles*, Amsterdam, 1972 (reimpr. de Madrid, 1898).

RUBIERA MATA, M. J., “La corte literaria de Ibn Saʿīd de Menorca (s.XIII)” *RM*, LXXV (1984), 105-38.

TALBI, M., “Les contacts culturels entre l’Ifrīqiya hafside (1239-1596) et sultanat nasride d’Espagne (1230-1492)”, *A2CHT*, 63-90.

TERÉS, E., "Textos poéticos árabes sobre Valencia", *AA*, XXX (1965), 291-307.

VELÁZQUEZ BASANTA, F. N., “Abu (l-) muṭarrif Aḥmad Ibn ʿAmīra, epistológrafo y poeta valenciano del siglo XIII a través de la *Iḥaṭa* de Ibn al-Jaṭīb”, *HPJBV,* I, 393-408.

ZBISS, Slimane-Mostafa, “Brilante carrière en Tunisie de deux grands savants valenciens: Abû al-Mutarrif Ibn Amîra et

Muhammad Ibn al-Abbâr", *apud* VVAA, *Ibn al-'abbār, 99-106*

AL-ZIRIKLĪ, *al-Aclām, qāmūs tarāŷim li-ašhar al-riŷāl wa-l-nisā' min al-carab wa-mutacribīn wa-l-mustašriqīn*, 8 vols., ed. Beirut, 19805; y reimpresiones posteriores.

— 13 vols., Beirut, 1969-19703.

Bibliografía en Árabe.

1- ابن الأبار، محمد بن عبدالله القضاعي البلنسي:

- التكملة لكتاب الصلة، دار المعرفة.

- الحلة السيراء. القاهرة 1963، 1985

- المقتضب في تحفة القادم. ط، 1983

2- ابن أبي زرع، ابو الحسن علي:

- الأنيس المطرب بروض القرطاس (الرباط 1973).

3- ابن الأثير، أبو الحسن عز الدين:

- الكامل في التاريخ، دار الكتاب العربي - بيروت.

4- ابن خطّاب، أبو بكر محمد المرسي:

- فصل الخطاب في ترسيل أبي بكر بن خطّاب

(خ. ح./ 5605، خ. ع./د. 3787)

5- ابن الخطيب، لسان الدين أبو عبدالله محمد:

- اعمال الاعلام فيمن بويع قبل الاحتلام من ملوك الاسلام، الجزء 2، الرباط 1934.

- كتاب الإحاطة في أخبار غرناطة. القاهرة 1972- 1974.

- اللمحة البدرية في الدولة النصرية، بيروت 1977-1978.

6- ابن خلدون، أبو زيد عبدالرحمن:

- كتاب العبرو ديوان المبتدأ والخبر، بيروت 1968.

7- ابن الزبير، أحمد الجياني:

- صلة الصلة، المحمدية 1993- 1995.

8- ابن مخلوف، محمد:

- شجرة النور الزكيّة في طبقات المالكية، دار الفكر.

9- ابن صاحب الصلاة، عبدالملك:

- كتاب المنّ بالإمامة. بيروت 1968.

10- ابن المرابط المرادي:

- زواهر الفكر وجواهر الفقر، مخطوط الاسكوريال، نسخة مصوّرة على شريط بالخزانة العامة بالرباط رقم 1114.

11- لابن عبد الملك المراكشي:

- الذيل والتكملة (لكتابي الموصول والصلة) السفر الأول، بيروت (د. ت)، السفر السادس، بيروت (د. ت).

12- ابن عميرة البلنسي، ابو المطرف:

- رسائل ابن عميرة، ثلاث قطع مخطوطة. (الخزانة العامة بالرباط: د/ 5402 (مصور) وهي قطعة من السفر الأول.

- النسختان ك/ 232، ك/ 233 قطعتان من السفر الثاني.

- تاريخ ميورقة، تندوف 2007.

13- ابن عذاري المراكشي، ابو العبّاس:

- البيان المغرب في أخبار الاندلس والمغرب. ج/1، بيروت 1948

- البيان المغرب باختصار أخبار ملوك الأندلس والمغرب، ج/ 3 تطوان 1963.

- البيان المغرب في أخبار الأندلس والمغرب (قسم الموحدين) ط 1985.

14- ابن غازي المكناسي:

- الروض الهتون في أخبار مكناسة الزيتون، الرباط 1952.

15ـ ابن غالب، محمد ابن أيوب:

ـ فرحة الأنفس (منشور في مجلة معهد المخطوطات العربية، المجلد الأول، الجزء الثاني، سنة 1955).

16ـ ابن قنفذ، بن الخطيب القسنطيني:

ـ الفارسية في مبادئ الدولة الحفصية، تونس 1968.

17ـ ابن سعيد الغرناطي (المغربي):

ـ بسط الأرض في الطول والعرض، بيروت 1970.

ـ اختصار القدح المعلّى في التاريخ المحلّى، بيروت 1980.

ـ كتاب الجغرافيا، بيروت 1970.

ـ المغرب في حلى المغرب، القاهرة 1964.

18ـ الإدريسي، الشريف:

ـ نزهة المشتاق في اختراق الآفاق، ط 1989.

19ـ الحموي، ياقوت:

ـ معجم البلدان م/ 4.

20ـ الحميري، محمد بن عبدالله بن عبدالمنعم:

ـ الروض المعطار في خبر الأقطار. بيروت 1980.

21ـ الزركشي، محمد بن إبراهيم:

ـ تاريخ الدولتين الموحدية والحفصية، تونس 1966.

22ـ المقري، (التلمساني، أحمد بن محمد):

ـ أزهار الرياض في أخبار عياض، المحمدية 1978ـ 1980.

ـ نفح الطيب في غصن الأندلس الرطيب، بيروت 1968.

23ـ الغبريني البجائي، (ت 714):

ـ صبح الاعشى في صناعة الإنشاء، ط. الاميرية، القاهرة.

24ـ القرآن الكريم.

25ـ ابن شريفة، محمد:

ـ أبو المطرّف ابن عميرة، حياته وآثاره، الرباط 1966.

26ـ عزّاوي، أحمد:

ـ رسائل ابن عميرة الديوانية القرن السابع الهجري، القنيطرة 2008.

ـ رسائل موحدية، ج 1، 2 الدار البيضاء 1995ـ 2001.

ـ الغرب الإسلامي خلال القرنين 7، 8 هجري ج 1 الرباط 2006.

27ـ عنان، محمد عبدالله:

ـ عصر المرابطين والموحدين في المغرب والاندلس، القاهرة 1964.

28- البستاني، فؤاد افرام:

- دائرة المعارف ج 3 المطبعة الكاثوليكية، بيروت.

29- ابن بشكوال، أبو القاسم خلف بن عبدالملك:

- الصلة، ط القاهرة 1955.

30- بالنثيا، غونثالث:

- تاريخ الفكر الإسلامي، ترجمة حسين مؤنس.

31- التجاني، أبو محمد عبدالله محمد:

- رحلة التجاني، المطبعة الرسمية تونس 1958.

32- التعارجي، عباس بن إبراهيم:

- الإعلام بمن حل بمراكش وأغمات من الأعلام، فاس 1936.

33- التهانوي:

- كشاف اصطلاحات الفنون.

34- الثعالبي:

- ثمار القلوب، ط القاهرة 1326 هجري.

35- الجرجاني، عبدالقاهر:

- دلائل الإعجاز، ط مصر 1947.

- أسرار البلاغة، ط مصر 1947.

36- ابن حجر العسقلاني، شهاب الدين أحمد بن علي:

- لسان الميزان، ط حيدر اباد 1324 هجري.

37- ابن حزم:

- الدرر الكامنة، ط حيدر اباد 1348 هجري.

- جمهرة أنساب العرب، دار المعارف مصر.

- التقريب لحد المنطق، ط بيروت 1959.

38- الحميدي:

- جذوة المقتبس، ط القاهرة 1952.

39- الحميري:

- الروض المعطار، ط لجنة التأليف والترجمة والنشر، مصر.

40- ابن خلكان:

- وفيات الأعيان ط القاهرة 1299 هجري.

41- ابن خلدون، عبدالرحمن:

- العبر، نشر دار الكتاب اللبناني

- التعريف بابن خلدون ورحلته غربا وشرقا، تحقيق محمد بن تاويت الطنجي، القاهرة 1951.

42ـ ابن خلدون، يحيى:

ـ بغية الرواد في أخبار بني عبدالواد وأيام أبي حمو الشامخة الأطواد، ط الجزائر 1903.

43ـ ابن خفاجة، أبو إسحاق إبراهيم:

ـ ديوان ابن خفاجة، تحقيق د. مصطفى غازي، الاسكندرية 1960.

44ـ الخشني، محمد بن الحارث:

ـ قضاة قرطبة وعلماء افريقية، ط مصر 1372 هجري.

45ـ ابن خير، ابو بكر محمد بن خير الإشبيلي:

ـ فهرسة ابن خير، ط بيروت 1963.

46ـ ابن دحية، أبو الخطاب السبتي:

ـ المطرب في أشعار أهل المغرب، تحقيق إبراهيم الأبياري وآخرون، دار العلم للجميع، بيروت 1955.

47ـ ابن أبي دينار، أبو عبدالله محمد بن أبي القاسم الرعيني:

ـ المؤنس في أخبار إفريقية وتونس، تونس 1967.

48ـ الرافعي، مصطفى صادق:

ـ تاريخ آداب العرب، الطبعة الثانية.

49- الرعيني أبو الحسن علي:

- برنامج شيوخ الرعيني ط دمشق 1962.

50- ابن رشيق، أبو علي الحسن:

- العمدة، مطبعة السعادة، مصر 1955.

51- ابن الزبير، أبو جعفر أحمد:

- صلة الصلة، ط الرباط 1938.

52- الزركشي، أبو عبدالله محمد بن إبراهيم اللؤلؤي:

- تاريخ الدولتين الموحدية والحفصية، تونس 1289 هجري.

53- زيدان، جورجي:

- تاريخ آداب اللغة العربية، مطبعة الهلال، مصر 1902.

54- ابن زيدان، مولاي عبدالرحمن:

- إتحاف أعلام الناس بجمال أخبار حاضرة مكناس، المطبعة الوطنية، الرباط 1931.

55- السيوطي، جلال الدين عبد الرحمن:

- بغية الوعاة في طبقات اللغويين والنحاة، دار الفكر 1978.

56- الشريف السبتي، أبو القاسم محمد بن أحمد:

- رفع الحجب المستورة، مطبعة السعادة، مصر 1344 هجري.

57- صفوان، أبو بحر ابن إدريس التجيبي:

- زاد المسافر، ط بيروت 1939.

58- الضبي، أبو جعفر أحمد بن يحيى بن أحمد بن عميرة:

- بغية الملتمس في تاريخ رجال أهل الأندلس، دار الكتاب العربي، القاهرة 1967.

59- عباس، إحسان:

- تاريخ الأدب الاندلسي، دار الفكر العربي 1998.

60- العمري، شهاب الدين احمد بن يحيى بن فضل الله القرشي:

- مسالك الأبصار في ممالك الأمصار، المجمع الثقافي 1423 هـ.

61- ابن غازي، أحمد بن محمد بن غازي العثماني المكناسي:

- الروض الهتون في أخبار مكناسة الزيتون، مكتبة الثقافة الدينية 2007.

62- الغزالي، أبو حامد:

- المستصفى، دار الكتب العلمية 1993.

63- ابن الفرضي، أبو الوليد عبدالله:

تاريخ العلماء والرواة للعلم بالأندلس، القاهرة 1954.

64ـ ابن القاضي، أحمد بن محمد المكناسي:

ـ جذوة الاقتباس في ذكر من حل من العلماء مدينة فاس، دار المنصور 1973.

65ـ القلقشندي، أبو العباس أحمد بن محمد:

ـ صبح الأعشى في كتابة الإنشاء، دار الكتب المصرية.

66ـ ابن مريم، أبو عبدالله محمد بن أحمد:

ـ البستان في ذكر الأولياء والعلماء بتلمسان، الجزائر 1908.

67ـ الناصري، أبو العباس أحمد:

ـ الاستقصا لأخبار دول المغرب الأقصى، دار الكتاب 1997

❊ ❊ ❊ ❊

المحور الخامس

مصاحف المغرب

المصحف الشريف من التشكيل إلى الشكل
«المتطلبات الفنية والتقنية لطباعة المصحف الأثري»
المصحف المحمدي أنموذجا

محمد الصالحي

باحث في التراث المخطوط

الألوان سر من أسرار الله تعالى وآية من آياته، ونعمة جعلها سبحانه مرتبطة بالعين والإبصار، تؤثر في النفس، حاملة لجمالية أودعها الله في كل لون من الألوان، صبغة الله ومن أحسن من الله صبغة.

ولقد عرض القرآن الكريم مجموعة من الآيات لإعلاء قيمة اللون، ورسم الصور الجمالية التي ترمز إليها بعض الألوان، وكان أول الألوان التي ذكرها ورفع من شأنها اللون الأصفر الفاقع، فذكر أن سرور الإبصار لا يتم إلا على ما تقع عليه العين من نصاعة ورونق، واعتُبر اللون الأسود أشرف الألوان، على اعتبار أنه اختير لكتابة المصاحف.[1]

ويحدثنا التاريخ في رواية للسمعاني، عن يحيى بن أكتم أنهم تذاكروا الألوان في مجلس الرشيد فقال بعضهم: أحسنها البياض لون النهار، وقال

(1) صبح الأعشى 463/2.

آخرون: أحسنها الخضرة لون الجنة، وقال آخرون: أحسنها لون الذهب، ومحمد بن الحسن ساكت، فقال له الرشيد: لم لا تتكلم؟ فأراد رفع السواد فقال: **لو كان صبغ أحسن من السواد لكتبت به كتب الله المنزلة**، فاستحسن الرشيد قوله ووصله من بينهم.[1] وإلى هذا المعنى أشار ابن عبد كان الشاعر إذ قال:

إن المدادَ به تُعَلمُ ما ترى ... وحيَ الإله وعلمَ دِينٍ واجبِ
لولا المدادُ وحسنُ رونق مائه ... ما تم شيء من كتابة كاتبِ
ولما تبينت الأمورُ لعالم ... ولكان شاهدُ أمرهِ كالغائبِ

وقد استأنس بعض الباحثين الشناقطة بدلالة الألوان المصحفية فأسقطوها على عناوين كتبهم، من ذلك ما قام به العلامة ولد بونا، صاحب الاحمرار على ألفية ابن مالك ودرر ابن بري، وعرفات ولد فتى، ناظم الاحمرار على ابن عاشر في الفقه المالكي.

وممن استوحى من ذلك أيضا الشيخ الحسن ولد زين القُناني في الاحمرار أو الطرة على لامية الأفعال، والشيخ الحضرمي بُحرق صاحب الاخضرار، الذي استدرك فيه على منظومة الشيخ ولد الزين المتقدم، ثم مي بن الحسن المستدرك الثالث على احمرار الشيخ القناني، ولك أن تسميه بالاصفرار حتى يتم القصد ويحقق.

وقبلهم كان أبو عبد الله البشاري (ت 380هـ) استخدم نفس الألوان ليميز معالم خرائطه المبتكرة، كي يسهل على الناس فهم مضمونها، «فحرر

(1) أدب الإملاء والاستملاء لأبي سعيد عبد الكريم بن محمد السمعاني ص: 148 دار الكتب العلمية بيروت، دون تاريخ.

طرقها المعروفة بالحمرة، وجعل رمالها الذهبية بالصفرة، ومياهها المالحة بالخضرة، وأنهارها المعروفة بالزرقة، وجبالها المشهورة بالغبرة، ليقرب الوصف إلى الأفهام، ويقف عليه الخاص والعام»[1].

ولعل من أهم ما تسعى إليه هذه الدراسة، رفع اللثام على جانب مسكوت عنه، تخلت عنه الكتابات الإسلامية المعاصرة، ولم تستوعب ماهيته دراسات المستشرقين والبالوغرافيين الذين تناولوه بالتحليل والدراسة،[2] ويتعلق الأمر بالتشوير اللوني في الكتابة المصحفية الذي لم يلق متسعا من المتابعة والتنظير، ولم يلق أيضا العناية ذاتها التي لقيتها الجوانب الأخرى مما له صلة بعلوم المصحف، باستثناء كتاب الأستاذ مولاي محمد الطاهري،[3] الذي يعتبر في نظري أول عمل متكامل سعى إلى رصد فاعلية اللون في المصاحف الشريفة والتأمل في ما أصله الأقدمون، والبحث القويم للأستاذ حسن حميتو، الذي عنونه بالترميز اللوني في المصاحف الشريفة بين اصطلاحات السلف ودعوى التجديد.[4]

---

(1) حسن التقاسيم في معرفة الأقاليم ص: 9.

(2) المدخل إلى علم المخطوط، لفرانسوا ديروش. ص: 196- النقط الحمراء والخضراء والصفراء والزرقاء؛ تأملات في ضبط بعض المصاحف.
المبكرة، للأستاذ ياسين دوتون. مجلة الدراسات القرآنية، جامعة لندن 1999.

(3) استعمال الألوان في اصطلاحات ضبط المصاحف عند علماء الأندلس والمغرب، بين التأصيل الفقهي والتطبيق المنهجي.

(4) مداخلة شارك بها في ندوة طباعة القرآن الكريم ونشره، المنظمة من طرف مجمع الملك فهد لطباعة المصحف بالمدينة المنورة، 25- 27 نونبر 2014.

ولهذا الاعتبار، رأيت أن تكون هذه الدراسة صورة من صور توثيق الظاهرة، بقصد تعميق فهمنا للغة الألوان في المصاحف قديما وحديثا، وقد أطرتها بعنوان يعكس جانبا من اهتمام المعنيين بعلوم القرآن، مستوحى من ثلاثية الإهمال والإعجام والهجاء، باعتبارهم من أهم مفاهيم علم الضبط والنقط، مع حمولته لمعنى لطيف لا يخفى.

والذي مهد لي الطريق للحديث عن لغة الألوان وعلاقتها بالنص القرآني، هو ما راكمته أمهات الكتب والمصادر التي أسست لهذا الموضوع، من قبيل ما تحدث عنه ابن النديم ككتاب الخليل في النقط، وابن الأنباري وأبي حاتم السجستاني والدينوري وابن مجاهد في النقط والشكل،[1] ومن قبيل ما تحقق به السبق في الغرب الإسلامي مع الإمام الغازي بن قيس القرطبي (ت 199هـ)، صاحب كتاب «هجاء السنة»؛ باعتباره أول من ألف من المغاربة في علم المصاحف، وحَكَم بن عمران القرطبي في «دُرَّة اللاقط» وأبي عمرو الداني في «المقنع في رسم مصاحف أهل الأمصار» و«المُحْكَم في نَقْط المصاحف» ثم تلميذه ابن نجاح، (ت496هـ) مؤلف «الترتيل في رسم التنزيل» وذيله «أصول الضبط»، ثم جاء أبو عبد الله محمد بن محمد بن إبراهيم الخراز الشريشي نزيل فاس، (ت 718 هـ) فنظم «مورد الظمآن»، وذليه في الضبط بـ«عمدة البيان» ومحمد بن سليمان القيسي في «الميمونة الفريدة» في ضبط المصاحف، وتلميذه أبو وكيل ميمون الفخار في أرجوزتيه: «الدرة الجلية في نقط المصاحف العلية» و«المورد الرَّويّ في نقط المصحف العليّ» وغير ذلك

(1) الفهرست ص: 53.

من شراح أراجيز الشيخ الخراز والقيسي والفخار كأبي عبد الله المجاصي، وابن أجطا، والتجيبي، والشوشاوي، وابن عاشر، وابن القاضي وغيرهم.

علاوة على ما راكمته هذه المصادر من إرشادات حول مواطن ودلالات استخدام الألوان في المصحف الشريف، فإن هناك عدة بحوث عالجت الموضوع بشكل عام أو بشكل عرضي، من مثل؛ اللون ودلالاته في القرآن الكريم، للأستاذة نجاح عبد الرحمن المرازقة؛ تناولت فيه مفهوم اللون ومدلولاته وصفاته، ودلالاته في القرآن، كما تطرقت إلى وسائل نقل اللون في القرآن الكريم،[1] جمالية التشكيل اللوني في القرآن الكريم للدكتورة ابتسام مرهون الصفار،[2] الألوان ودلالتها في القرآن الكريم للدكتور سليمان بن علي بن عامر الشعيلي،[3] أحكام اللون في الفقه الإسلامي، لوليد محمود قاري.[4]

بيد أن ما يعنينا هنا هو الصنف الذي يؤرخ لظاهرة الرمز والدلالة في الكتابة المصحفية، وعليه سنبني هذه الدراسة، ومن أهم الكتب التي ألفت في هذا الصنف:

---

(1) رسالة جامعية، قسم اللغة العربية وآدابها جامعة مؤتة.

(2) منشورات عالم الكتب الحديثة بالأردن.

(3) جامعة السلطان قابوس، مجلة جامعة الشارقة للعلوم الشرعية الإنسانية، المجلد الرابع، العدد الثالث، السنة 2008.

(4) رسالة جامعية من جامعة محمد بن سعود الإسلامية، وهي في خمسة عشر فصلا، توزعت بين ثلاثة أبواب، الأول في أحكام اللون في العبادات والثاني لأحكام اللون في غير العبادات، والأخيرفي الأحكام الطبية الخاصة باللون- ينظر كتاب استعمال الألوان في اصطلاحات ضبط المصاحف ص7.

- كتاب استعمال الألوان في اصطلاحات ضبط المصاحف عند علماء الأندلس والمغرب، بين التأصيل الفقهي والتطبيق المنهجي، للدكتور مولاي محمد الإدريسي الطاهري، عضو هيأة التدريس بكلية الشريعة في أكادير، وكانت الدراسة السابقة في أحكام اللون في الفقه الإسلامي- كما يقول الأستاذ الطاهري- هي الباعث الرئيس وراء ظهور كتابه هذا.[1]

- النقط الحمراء والخضراء والصفراء والزرقاء؛ تأملات في ضبط بعض المصاحف المبكرة (الأثرية)، للأستاذ ياسين دوتون من جامعة إدنبره، وهي دراسة مطولة نشرت في جزأين في مجلة الدراسات القرآنية اللندنية، الصادرة عن مركز الدراسات الشرقية التابع لكلية الدراسات الشرقية والأفريقية بجامعة لندن1999. والدراسة نشرت باللغة الإنجليزية تحت عنوان:

Red Dots، Green Dots، Yellow Dots and Blue: Some Reflections on the Vocalisation of Early Qur'anic Manuscripts- Yasin Dutton[2].

تطرق فيه صاحبه إلى الغاية من توظيف النقط الملوّنة أثناء كتابة المصاحف في العصور القديمة. وحسب الباحث، فإن الباحثين في الغرب يجهلون حتى الآن،[3] الغرض من استعمال تلك النقط؛ ولذلك حاول

---

(1) صدرت الطبعة الأولى منه سنة 2009 عن مطبعة النجاح الجديدة في الدار البيضاء.

(2) *Journal of Qur'anicStudies*، Vol. 1, No. 1 (1999), pp. 115-140

(3) يؤكد هذا القول ما ذهب إليه المستشرق الفرنسي فرانسوا ديروش، وهو يتحدث =

دراسة أنواع الاختلافات المشار إليها وأهميتها في فهم تاريخ كتابة المصحف.

ويتناول القسم الأول عرضًا للدراسات السابقة عن هذا الموضوع في المصادر الأوروبية والعربية على السواء، ويلي ذلك درس تفصيلي لأنواع الاختلافات التي تظهر في أربع عشرة (من بين إحدى وعشرين) قطعة، من مخطوطات في مكتبة البودليان في أكسفورد.

أما في القسم الأخير من هذا البحث، الذي ظهر في العدد التالي من المجلة نفسها، فإنه شمل تحليلا عاما لأنواع الاختلاف، وتقييما للقطع السبع الباقية.

- اللون وفن الخط في المصاحف المبكرة (الأثرية)، للمستعرب الفرنسي فرانسوا ديروش، الأستاذ بالمدرسة التطبيقية للدراسات العليا في باريس EPHE.

François Déroche ;" Coran ;Coleur et Calligraphie

- الأمدة وهجاء المصاحف في العصور القديمة، للكاتب نفسه.

François Déroche. Inks and page setting in early Qur anic manuscripts.

-الخط والزخرفة في المصحف الأزرق للمستشرق جورج ألان من جامعة إيدنبرة بسكتلندا.

= عن النقط في المصاحف العثمانية يقول: «وما تزال الأسباب الاحتمالية لهذا النوع من التصرف غامضة إلى الآن. - المدخل إلى علم المخطوط بالحرف العربي ص: 196.

Calligraphy، Colour and Light in the Blue Qur'an / Alain George [1].

نشر في مجلة الدراسات القرآنية، مركز الدراسات الشرقية جامعة لندن، تناول فيه كاتبه المواصفات المادية التي تميز المصحف الأزرق، وأبعاد الصفحات، وذكر صفتين مميزتين هما اللون الأزرق الداكن للرق وتقنية التذهيب، كما أحال على مرجع يحوي تفاصيل الوصفات المستعملة، ورجح كون الألوان المستخدمة هي من أصول نباتية، ثم أورد بعض الأمثلة لذلك مع بعض التفصيل في مكوناتها، وذكر مراحل الكتابة بدءا بإعداد الصفحة وتسطيرها ثم رسم الحروف وتحديدها بخط دقيق ثم أعمال التذهيب وضم الصفحات في ملزمة جامعة أسلوب التخطيط والتزيين.

كما اهتم الكاتب بإبراز التشابه ودرجة تأثر المصحف الأزرق بالحضارة البيزنطية، وأنه مستوحى مما درجت عليه الكتابات في الأناجيل القديمة، كما تأثر بكتابات مقدسة لحضارات أخرى في آسيا، مستدلا بذكر أمثلة لذلك وتشابه أسلوب الزخرفة والتذهيب في المصحف مع نسخ قديمة من الإنجيل، من حيث توظيف التذهيب واللون الفضي مع الخلفية الزرقاء، كذا التأثر بالحضارة البيزنطية في الفترة العباسية، حيث كانت الكتابات السلطانية تعكس هذا الأسلوب. حتى على المستوى الرمزي للون

(1) Journal of Qur'anic Studies. Vol. 11, No. 1 (2009), pp. 75-125.

والإضاءة، يؤكد تأثر المصحف بكتابات مقدسة سابقة، مثل رمزية اللون الأزرق الداكن للظلمات، واللون الذهبي المضيء للنور، ممثلا ببعض الآيات لذلك في مقابل صورة المسيح المضيئة على خلفية زرقاء داكنة أو صورة بوذا المذهبة.

الألوان بين منابع الطبيعة والوظيفة العلمية

تذهب طبيعة الإنسان إلى منح الألوان دلالات محددة تختلف باختلاف الثقافات والأجناس، لكل لون معنى ولغة تؤثر في الإنسان، فبالإضافة إلى أنها من اختيار الذوق، فإنها أيضا تكون حاملة للإرث الثقافي، باعتباره مؤسسا لثقافات الشعوب، تؤدي بعض الوظائف إلى جانب الوظائف التعبيرية والتعبدية، فالاحمرار رمز العار عند العرب القدامى، ورمز التضحية عند آخرين، والأسود رمز الشرف والوقار عند بعض الطوائف الدينية، والقِزمري المعتمد في كتابة الأناجيل، مرتبط رمزيا بلون الدم العذري لدى المسيح، واللون الأخضر رمز للسلم عند أقوام ودلالة على الشؤم عند آخرين، كما الأبيض رمز للطهارة والنقاء، ﴿وما ذرأ لكم في الأرض مختلفا ألوانه، إن في ذلك لآية لقوم يذكرون﴾ (النحل:13) ﴿ومن آياته خلق السموات والأرض واختلاف ألسنتكم وألوانكم إن في ذلك لآيات للعالمين﴾[1] (الروم:22).

---

(1) بقراءة الفتح والكسر للامه، الفتح قراءة الجمهور، والكسر رواية حفص عن نافع.

وكان المناطقة ينظرون إلى الألوان ضمن مباحث الجوهر والجواهر كالألوان، وأصولها قيل السواد والبياض، وقيل الحمرة والخضرة والصفرة أيضا، والبواقي بالتركيب.[1]

ويرى الجاحظ أن الألوان كلها هي السواد والبياض، والاختلاف على درجة المزاج.. وزعموا أن اللون في الحقيقة إنما هو البياض والسواد، وحكموا في المقالة الأولى بالقوة للسواد على البياض، إذ كانت الألوان كلها كلما اشتدت قربت من السواد وبعدت من البياض، فلا تزال كذلك إلى أن تصير سوادا»[2] وهو ما ذهب إليه بعض علماء التفسير من بعده كالفخر الرازي في التفسير الكبير، والطاهر ابن عاشور في التحرير والتنوير.[3]

وتعتبر الألوان من وجهة نظر العلامة الألوسي من عائلة واحدة، الأصل فيها خمسة؛ السواد والبياض والحمرة والصفرة ثم الخضرة، فهذه الخمسة ألوان بسيطة، والبواقي تحصل بالتركيب من هذه الخمسة بالمشاهدة»[4]. منها ما يؤكد به اللون الأسود وهي اثنتان وعشرون كلمة، ومنها ما يؤكد به اللون الأحمر، وهي سبع عشرة كلمة، ومنها ما يؤكد به الأخضر ويشتمل على ثلاث كلمات، كما تم حصر ما يؤكد به الأبيض في

---

(1) شرح عقائد النسفي لسعد الدين التفتزاني في ص: 189.

(2) كتاب الحيوان، باب الأضواء والألوان.

(3) التحرير والتنوير300/22- 118/14.

(4) رسالة الألوان ص: 78.

ثمانية، وما يؤكد به الأصفر في ثلاثة، ومنها مؤكدات لا تختص بلون واحد والتي تصلح أن تكون تأكيدا لجميع الألوان»[1].

ولقد اهتم العلماء والباحثون بدراسة الألوان وبيان أثرها على النفس البشرية، فأصبح اللون في ظل التقنيات العلمية الحديثة علما ينبني على أصول ومباحث، تمدنا بتقنيات متطورة لقياس درجة شدة اللون وصفائه؛ وقبل ذلك كان العلماء القدماء قد تناولوه من مختلف النواحي كل حسب مجال اهتمامه، وأفردوه بالتصنيف والدراسة، وأبرزهم الفارابي وابن حزم الأندلسي اللذان ألفا رسالة في الموضوع سماها كل منهما رسالة الألوان[2]، والحسين بن علي النَّمَري المتوفى سنة 385هـ، صاحب الملمع في مسميات الألوان، كما نظم أبو الحسن علي ابن العز الحنفي (731-792هـ) أرجوزة في تأكيد الألوان، وهي في أربعة عشر بيتا، وهي المنظومة التي شرحها الشيخ محمود شكري الألوسي (1272- 1342هـ).[3] وكان مصدر

---

(1) المصدر نفسه في أماكن متفرقة.

(2) ظهرت رسالة ابن حزم بتحقيق جماعي، عن نادي الرياض الأدبي، كتاب الشهر العدد الثامن 1979- شارك في تحقيقها كل من عبد الرحمن بن عقيل ويحيى محمود ساعاتي؛ ومحبوب عبيد طه، الأستاذ بقسم الفيزياء كلية العلوم جامعة الرياض، ولقد حاول المشتغلون عليها إبراز مدى إسهام ابن حزم في القضايا العلمية، ومقارنتها بما يحمله العلم في تقنيات الألوان، والرسالة أدمجها ابن حزم في الباب ما قبل الأخير من كتابه الفصل في الملل والأهواء والنحل 271/5 دار الجيل.

(3) الرسالة تم نشرها في جزأين في مجلة المجمع العلمي العربي بدمشق العددان الثالث والرابع سنة 1921م.

الأحبار الملونة في العصور القديمة، من مشتقات الأرض وبعض النبات ومن الحيوان، وكان الخطاطون هم من يتولى تحضير الأحبار بأنفسهم؛ فمن تمازج نبات اللك بالشمع المذاب لحشرة البق المرقط يستخرجون اللون الأحمر، واللون الأصفر من الزعفران وقشور الجوز والرمان، ويصنع الأخضر من خليط الزنجبار بالزعفران، أما الأزرق فمن عصارة نبات النيلة أو الصبر. ولمحمد بن ميمون الحميري المراكشي (كان بقيد الحياة سنة 649 هـ) كتاب الأزهار في عمل الأحبار، أورد فيه أربع عشرة ومائة وصفةٍ لصناعة الأمدة.[1] ولمعاصره القللوسي الأندلسي (607- 707) رسالة بديعة في كيفية تحضير الأمدة والأحبار، سماها تحف الخواص في طُرف الخواص،[2] قدم فيه إحدى وعشرين طريقة لاستخلاص الأمدة السوداء، وخمس عشرة تركيبة بالنسبة للأحبار الملونة.

(1) مصدران جديدان عن صناعة المخطوط حول فنون تركيب المداد، إبراهيم شبوح، ضمن أعمال ندوة؛ دراسة المخطوطات الإسلامية بين عتبارات المادة والبشر، مؤسسة الفرقان للتراث الإسلامي، لندن 1997. ص: 21- إنتاج الكتاب المخطوط بالمغرب، للدكتور الوافي النوحي، مجلة «أسيناك» العدد السابع سنة 2012. ص: 54.

(2) ظهرت عن مكتبة الاسكندرية، بتحقيق حسام أحمد مختار العبادي.

أَتَىٰٓ أَمْرُ ٱللَّهِ

مَالَكَ لَا تَأْمَنَّا

مصحف مضبوط بالألوان، يأتي فيه الناسخ عقب مجموعة من الآيات بما يناسبها من أحكام الرسم والفرش، يعود تاريخه إلى العصر المريني، حبس على جامع الأندلس في فاس، خزانة القرويين تحت رقم 877.

صفحة من الجزء السابع من ربعة الخليفة المرتضى الموحدي

مكتبة بيرتيش لندن

صفحات من ربعة أبي الحسن المريني

المتحف المقدسي بالمسجد الأقصى ، رقم:م/ش/30

صفحتان من الجزء الأول من ربعة أبي زيان محمد بن أبي حمو موسى الزياني سلطان المغرب الأوسط نسخت بخط يده في تلمسان سنة 801هـ

صفحة مختارة من مصحف الأمير عبد الله الغالب السعدي سنة 975هـ

مكتبة بيرتيش لندن رقم: 18969

الإرهاصات الممهدة لظهور المصحف المحمدي الأثري

تردد فقهاء الشريعة إزاء طبع القرآن الكريم أول ظهور الطباعة، وقد لا نجد مبررا مقنعا لتلك المقاومة والرفض اللذان أبداهما هؤلاء الفقهاء لمدة طويلة، غير أنه لا نستبعد أن يكون هذا الاقتناع له علاقة باصطلاحات الضبط، التي تعذر على المطابع أول ظهورها توظيف ألوانها كما جرى به العمل في كتابة المصاحف القديمة، معتبرين أن الترميز اللوني مصدر من مصادر قوة النص، وإن الاستغناء عنه يمس مباشرة بجوهر الضبط والنقط المعهودين في المصاحف منذ زمن الصحابة والتابعين.

وتعود بنا أقدم مبادرة اقتراحية لطبع المصحف بالألوان المأثورة، مع الشيخ علي الضباع شيخ القراء وعموم المقارئ بمصر (1380- 1883) الذي يرى بأن: «علماء الضبط كانوا يلحقون هذه الأحرف حمراء بقدر حروف الكتابة الأصلية، ولكن تعسر ذلك في المطابع فاكتفي بتصغيرها في الدلالة على المقصود»[1]. ونفس العبارة بتغيير وزيادة طفيفة، ذُيل بها مصحف المدينة المنورة، مستدركا أن «إلحاق هذه الأحرف بالحمرة متيسر الآن، ولو ضبطت المصاحف بالحمرة والصفرة والخضرة، وفق التفصيل المعروف في علم الضبط لكان لذلك سلف صحيح مقبول»[2]. ثم من

(1) ذيل مصحف ورش عن نافع بخط الشيخ محمد بن علي بن خلف الحسيني المصري، الذي طبعته الحكومة المصرية سنة 1343هـ باعتناء الشيخ علي ابن محمد الضباع رحمه الله.

(2) مصحف المدينة المنورة، برواية ورش عن نافع، مجمع الملك فهد لطباعة المصحف الشريف.

بعـدهم الشـيخ أبـو عبـد التـواب عبـد المجيـد ريـاش، وهـو مـن كبـار المتخصصين في علوم القرآن بالجزائر، الذي أبان عن مثل هـذا مـن خـلال ما ذيل به مصحفه الصادر عن دار ابن الحفصي برواية حفص، يقول: «كان أملنا أن نقدم المصحف لقرائه الكرام بألوانه الثلاثة التـي اسـتعملها أسـلافنا في ضبط كتاب الله، وهي الأخضر أو اللازورد والأصفر والأحمر، وبما أن تنفيذ تلك الألوان يحتاج إلى قوة آلة الطبع، فالآلات القديمة تقـل جودتهـا فتتزحزح الألوان عن محالهـا، وهـذا الـذي لا نريـده، إضـافة إلـى تكـاليف الطبع، من أجل ذلك قمنا بجمع الألوان الثلاثة الملحقة من طرف الضـباط في لون واحـد، مخـالف للـون مـا أثبـت مـن طـرف كتبـة الـوحي رضـي الله عنهم.

الفكرة نفسها سـاقها الـدكتور أحمـد خالـد شـكري، حـين اعتبـر هـو الآخر أن المصاحف كانت تضـبط قـديما بـالألوان، وتوقـف الكتـاب علـى هذا الصنيع منذ ظهور الطباعة، حيث كان مـن المتعـذر علـى المطـابع أول ظهورها تلـوين الحـروف، فأصـبحت كلهـا بلـون واحـد موافـق للـون مـداد المصحف مع تصـغير الحـروف الملحقـة، وبمـا أن المطـابع الآن أصـبحت تملـك القـدرة علـى تلـوين الحـروف والحركـات، وأصـبح القـائمون علـى طباعـة المصـاحف يتفننـون فـي تلـوين بعـض الحـروف مـن بـاب الزخرفـة وجذب الانتباه، أو من باب التنبيه علـى بعـض أوجـه القـراءة، فـأولى مـن هـذا أن يعـاد بالضـبط إلـى الأصـل، ويعـود تلـوين الحـروف الملحقـة، والحركات والنقاط والهمزات، باللون الأحمر كما عليه الأمر سـابقا، وقـد

يجد الناس في هذا الأمر غرابة في أوله، ولكنهم مع الوقت سيعتادون عليه ويتعارفونه..»[1].

ومما دعا إلى ضرورة التفكير في طبع المصحف المحمدي المضبوط بالألوان والعمل على إخراجه إلى الوجود، بعد أن كان عبارة عن مقترح وواقع مأمول، تفشي المصاحف الملونة على أوسع نطاق، وما نتج عنها من خلط وتلفيق، يخالف اصطلاحات النقط والضبط على ما جرى به العمل عند السلف، وما نصت عليه أمهات كتب علوم القرآن.[2]

وكانت دولة تشاد من بواكير الدول التي عملت على طبع أول مصحف أثري مضبوط بالألوان، على طريقة ما يسمى بالفاكسيميل، في حدود الثمانينات من القرن الحالي، بعناية المحسن الكاميروني، الحاج حسن أنو مدرم، وهو برواية ورش عن نافع من طريق الأزرق.

يقول في شأنه أستاذنا الدكتور التهامي الراجي الهاشمي: «كتب هذا المصحف الجميل، المكتوب بأربعة ألوان، ذو التسفير الأنيق، كتبت الهمزة فيه باللون الأصفر، وهذا هو المنهج الذي اتبعه السلف رضوان الله عليهم في رسم الهمزة، أما الحركات على الحروف فأثبتت في هذا المصحف بالأحمر، تطبيقا لما درج عليه التابعون رحمهم الله، ونظرا

---

(1) الترجيح والتعليل لرسم وضبط بعض كلمات التنزيل، ص: 263

(2) تنظر دراسة الدكتور حسن حميتو، حول الترميز اللوني في المصحف الشريف (مصدر سابق).

لارتفاع ثمن هذا المصحف، فإنه قليل لا يكاد المرء يعثر عليه إلا بشق الأنفس»[1].

وفي قريب منه بسنوات، ظهر بطريقة الفاكسيميلي أيضا، مصحف السلطان أحمد المنصور الذهبي، عن إحدى دور النشر في إسبانيا بعناية البروفيسور Don Jose Manel RuizAsencio الأستاذ بجامعة بلد الوليد بإسبانيا.

وفي سنة 2006 وبنفس الطريقة، عملت وزارة الأوقاف والشؤون الإسلامية المغربية، على طبع جزء من ربعة السلطان أبي الحسن المريني، المحفوظ أصلها بالمتحف الإسلامي بالقدس الشريف.

غير أن هذا النوع من المصاحف لم يكن موضع التنفيذ بالطباعة الحديثة، إلا مع مؤسسة محمد السادس لنشر المصحف الشريف، التي حولته من المستوى الفردي إلى مستوى مؤسساتي سوف يوحد المرجعية في ضبط هذا النوع من المصاحف، خاصة وأنه حظي بعناية فنية وعلمية بإشراف ثلة من كبار العلماء المتخصصين في مجال علوم القرآن..

(1) دعوة الحق عدد 269 ماي أبريل 1988 ص: 205.

(مصحف المنصور الذهبي مطبوع بطريقة الفاكسيميل في إسبانيا)

من المصحف المدني إلى المصحف المحمدي

شاء القدر أن يوزع المصحف الشريف في عهد السلطان محمد السادس أكثر من غيره ممن تعاقبوا على حكم المغرب، إذ لا يكاد مسجد في المدن والبوادي يخلو منه، كما حظيت بعض الدول الإفريقية والأوروبية بحصة وافرة منه.

ومن مظاهر العناية بالمصحف الشريف في عهده، ما قامت به وزارة الأوقاف والشؤون الإسلامية من إعادة طبع ترجمة القرآن الكريم إلى الفرنسية والإنجليزية، وإعادة تصوير مصحف أبي الحسن المريني، بطريقة الفاكسيميل سنة 1426هـ، وكذلك طبع المصحف المحمدي على أنصاف الأحزاب برواية ورش عن نافع، سنة 1435هـ، بالخط المغربي المجوهر بقلم الأستاذ محمد المعلمين، وزخرفة الفنان علي الداهية.

ومن مظاهر بواعث النهضة المعرفية التي شهدها المغرب في الآونة الأخيرة، إحداث جائزة محمد السادس للخط المغربي سنة 2007 ومن بعدها جائزة محمد السادس للزخرفة سنة2014، وهذا من شأنه أن يمد الحركة الخطية والزخرفية بدماء جديدة، يلتقي فيها الرافدين لتغذية الصناعة المصحفية وبعثها من جديد، جريا على الاحتفاظ بمنطق الاستمرارية والحفاظ على جانب من الهوية الثقافية.

كما عملت مؤسسة محمد السادس لنشر المصحف الشريف على إنجاز مصحف مسبع، برواية ورش عن إمام المدينة نافع من طريق أبي يعقوب الأزرق، بألوان الضبط المأثورة، والذي تطمح الوزارة أن يكون الأول في البلاد الإسلامية، من حيث خطه وكتابته وضبطه بالألوان المأثورة

عـن السـلف، ممـا ظلـت تكتـب بـه المصـاحف والربعـات فـي المغـرب منذ صدر الإسلام، على طريقة الصحابة والتـابعين، الـذين وضـعوا أصـول الرسم والضبط وعد الآي، وميزوا فيما بينها بألوان اصطلاحية، ظل العمل عليهـا فـي كتابـة المصـاحف إلـى قريـب مـن عصـرنا وإلـى ظهـور الطباعـة العصرية». [1]

وقال الدكتور عبد الهادي حميتو، عضو الهيئة العلمية لمؤسسة محمد السادس لنشر المصحف الشريف في مقـال لـه: «أن ألـوان الضـبط المـأثورة هي الألوان الأربعة المستعملة عنـد السـلف فـي كتابـة المصـاحف الشـريفة ونقطها وضبطها، وهي السواد، وهو الأصل الذي يكتب بـه الـنص القرآنـي كما رسمه به الصحابة من كتاب المصحف الإمام، الذي كتبه زيد بن ثابـت ومن معه لعثمان بن عفان، ويكتب به نقط الحروف تبعا لنقط النص به كمـا نقطه بذلك من نقطه من التابعين، ثم الحمرة والصفرة والخضرة.

وإن الـذي توختـه المؤسسـة مـن اقتراحهـا علـى الـوزارة إنجـاز هـذا المصحف، أن يكون من جهة إحياء للطريقة المغربية الأثريـة المثلـى، ذات الطابع المغربي على الطراز المدني المأثور، الـذي اسـتمر عليـه العمـل فـي المصاحف المغربية إلى قريب من عهدنا، ومن جهـة ثانيـة، ليكـون إحـدى مآثر الريادة والسبق لبلادنا على البلدان العربية والإسـلامية التـي تحلـى بهـا عهد أميـر المـومنين، وتكلـل بهـا سـعي المؤسسـة الناشـئة، ليكـون إحـدى الأعمال العلمية المغربية التي قدمها جلالته من خلال المؤسسة المختصـة،

(1) إرهاصات المصحف الرسمي في المغرب، ص: 16

خدمة لكتاب الله وإغناء لحقل علومه وشئون المصحف الشريف اي شرفها بالقيام بالعناية به والسهر عليه»[1]. جريا على الاحتفاظ بمنطق الاستمرارية والحفاظ على الهوية الثقافية.

والمصحف المحمدي المسبع في طبعته هذه يعزز، ما حافظ عليه السلف الصالح في كتابة المصحف الشريف، ويكون بذلك قد أهدى للعالم الإسلامي تحفة رائعة؛ خاصة وأننا لا نكاد نسمع من يتحدث عن المصحف بهذا الشكل، اختير لكتابته سبعة خطاطين شباب مهرة، استغرقوا في كتابته قرابة ثلاثة أشهر، وهم حسب ترتيبهم في كتابة المصحف: عبد الرحيم كولين من الدار البيضاء، عبد العزيز مجيب من سيدي بنور، عمر أدَلا من ميدلت، رشيد زرطا من خنيفرة، عبد المجيد الأعرج من تازة، عبد العزيز الدوغمي من المحمدية ثم عبد الصمد محفاض من الدار البيضاء، سخروا كفاءتهم العالية من أجل إخراج هذا المصحف على أكمل وجه ممكن، وبإشراف هيئة علمية عليا، من شيوخ علم القراءات بالمغرب، وتتكون هذه الهيئة من السادة الأساتيذ، لحسن الرحموني، عبد الهادي حميتو، مصطفى البحياوي ومحمد بن الشريف السحابي.

أما الزخرفة فتولى أمرها الفنان علي الداهية الخطاط بالديوان الملكي والمعالجة الفنية للأستاذ محمد أوينايت، أستاذ مادة الأنفوغرافيا، شعبة فن الخط العربي بأكاديمية الفنون التقليدية التابعة لمؤسسة مسجد الحسن الثاني بالدار البيضاء.

---

(1) جريدة التجديد المغربية ليوم 11- 07 – 2013.

أما إدخال التعديلات الأخيرة، بعد إخضاعها للمراجعة والتمحيص، وكذا إدراج عناوين السور ومفاتيحها، وأسماء الأحزاب ومواطن الأنصاف والأرباع والأثمان وعلاماتها، وفهارس السور، وغيرها من اللمسات الأخيرة، فهي من أصعب مراحل تصفيف المصحف، تتطلب الدقة ودرجة عالية من الصبر والتركيز، وقد تولت معالجته المهندسة هبة الزموري.

وبذلك تكون مؤسسة محمد السادس لنشر المصحف الشريف، حازت قصب السبق في إبراز هذا العمل العلمي، مساهمة منها في خدمة كتاب الله، وإغناء للحفاظ عليه بإحياء سنة كتابته على ما جرى به العمل عند السلف من الصحابة والتابعين. وقد اتخذ مجلس إدارة هذه المؤسسة في دورته الرابعة المنعقدة يوم الاثنين30 أبريل 2012، قرارا بطبع عشرة آلآف نسخة من هذا المصحف في البداية، وتوزيعه على المساجد.[1]

المتطلبات الفنية والتقنية لطباعة المصحف الأثري

(1) جريدة التجديد بتاريخ 12غشت 2013.

يمر المصحف المخطوط، بعد مراجعته بعدة مراحل من التوريق؛ أولها يسند إلى فنان مختص في التزيين والزخرفة، يقوم بتزيين إطاره وتحلية هوامشه بما يوافقها من الزخارف والألوان. وقد كانت الزخرفة في البداية مجرد منمنمات منتظمة، ثم تطورت إلى أشكال هندسية ووحدات زخرفية لها أصول وقواعد، وقد تفنن المزخرفون المغاربة في تحلية التراجم التي تملأ الصفحات الأولى والأخيرة من المصحف، مع ما يتخللها من فواصل تشير إلى مواطن العد والسجدات والأحزاب وأجزائها، وفق ما يناسبها من ألوان أكثر ما يظهر عليها التأثير المغربي.

المعالجة التقنية والإعداد للطباعة

تأتي هذه المرحلة بعد إتمام الخطاط والمزخرف كتابة صفحات المصحف وزخرفتها يدويا على الأوراق، باستعمال الأمدة السوداء والملونة والأقلام القصبية.

ولما كانت عملية الطباعة بتقنية الأوفسيت تستلزم نسخا رقمية بمواصفات معينة تتيح إجراء أي تعديلات لاحقة؛ سواء على مستوى الألوان المستخدمة في الضبط، أو على مستوى السواد المستخدم في النص ذاته لتعديله عند الضرورة، فإن الخطوة الموالية هي إجراء مسح ضوئي، بجودة عالية على كل الصفحات المخطوطة، بعد هذا نحصل على نسخ رقمية هي بمثابة المادة الخام لبدء مراحل معالجة رقمية دقيقة، تستغرق ــ في الغالب ـ أضعاف ما أخذته عملية الكتابة نفسها؛ وذلك نظرا لسببين رئيسَين:

أولهما: كون الطباعة المصحفية تتطلب مواصفات جودة معينة، آخرهما: تعدد التعديلات بتعدد عمليات التصحيح التي أجرتها الهيأة العلمية المكلفة بالتصحيحات، وقد يستلزم الأمر أحيانا العودة إلى نقطة الصف، ر بتكليف أحد الخطاطين إعادة نسخ بعض الصفحات، فتعاد كل المراحل اللاحقة، بدءا بالمسح الضوئي..

المعالجة الفنية

بعد ما يكون الخطاطون والمزخرفون قد أنهوا عملهم، تأتي مراحل أخرى، منها ما هو تقني محض كعملية المسح الضوئي، ومنها ما يجمع بين الطابع التقني والفني؛ وذلك كله قبل البدء الفعلي لعملية الطباعة على الورق النهائي.ويمكن إجمال هذه المراحل فيما يلي:

المسح الضوئي لعمل الخطاطين والمزخرفين، تنقية النسخة الرقمية من الشوائب، توحيد لون السواد، تصحيح الألوان ثم فصلها في طبقات Couches لتسهيل عملية الطباعة فيما بعد..ثم تحويل أطر الصفحات واللوحات الزخرفية وعلامات الأحزاب والأنصاف والأرباع والأثمان والسجدات، من نظام النقط matriciel إلى نظام المتجهات Vectoriel.

تنقية النسخة الرقمية من الشوائب

ويقصد بالشوائب هنا التي تتخلل سواء بياض الورقة نفسها أو ألوان الأمدة المستخدمة، وهناك نوعان من الشوائب، شوائب لا يمكن تفاديها

بحال، وهي التي ترجع للطبيعة الفيزيائية لمادة الورقة والأمدة المستعملة، وكيفية تفاعلها مع الضوء ومادة الورق.. وهناك شوائب يمكن تفاديها، وهي التي تكون من قبيل ما يقع من الخطاط أثناء الكتابة، من بقع بسيطة، أو قطرات دقيقة قد تطال بياض الورقة، أو ما ينشأ عن التصحيح بالمحو أو غيره..

المعالجة الفنية للحروف وعلامات الضبط الملونة

مبدئيا لاينبغي للتقني أن يتدخل في صميم الحرف، وذلك بتغيير شكله أو حجمه، لأن ذلك تدخل في مهمة الخطاط، كما أن الخطاطين بدورهم لا يحبذون ذلك، بل يرونه تطاولا على دورهم، غير أن الواقع العملي يجعل هذا الأمر أحيانا ضرورة لابد منها، شريطة أن يكون المتدخل بدوره خطاطا، أو على الأقل ذا دراية كافية بالخصائص الفنية للخط المراد تعديله.

وهذه بعض الأمثلة للحالات التي يتحتم فيها هذا التدخل إما قصد التعديل، أو بغرض التصحيح.

التدخلات لغرض التعديل

ويقصد بها ما كان من قبيل تقويم اعوجاج في حرف كالألف عادة، أو تشذيب حرف متضخم بسبب سيلان مداد، ونحو ذلك..

وجدير بالإشارة هنا إلى أن هذا النوع من التشوهات في الحرف لا ينشأ بالضرورة عن تقصير، أو ضعف في عمل الخطاط، بل مرده في

الغالب إلى حجم الكتابة، وطبيعة الخطوط الدقيقة، مقارنة مع الخط الجلي، مما يجعل التحكم في الحرف أقل سلاسة من التحكم فيها في حال الكتابة بالخط الجلي، كما أن ما يبدو تشوها كبيرا بالحرف في النسخة الرقمية على الشاشة، نجده يكاد لا يرى بالعين المجردة على الورقة الأصلية.

التدخلات لغرض التصحيح

ويقصد بها ما يكون عقب جلسات المراجعة والتصحيح من قبل العلماء، كتحريك ألف محذوفة من مكانها، أو زيادة علامة ضبط لم تكتب أصلا، أو تحريك همز لفصله عن الحرف أو لصقه به، بل وتغيير شكل حرف ليوافق المرسوم ما صح من أصول الضبط وإن تعارض مع معيار الجمال عند الخطاط، إلى غير ذلك..

معالجة الألوان الاصطلاحية

إذا أخذنا مثال اللون الأسود (الصورة: أ)، فإن سواده قبل المعالجة ليس متجانسا، أو بعبارة أدق ليس سوادا أصلا، وإنما هو عبارة عن مجموعة نقاط ملونة موزعة عشوائيا على مساحة تبدو بدورها بيضاء للعين المجردة، وذلك مما يحول دون تمام الدقة في عملية فصل الألوان التي تتطلبها عملية الطباعة بتقنية الأوفست، وبالتالي تعذر بلوغ الجودة المطلوبة في طباعة المصحف ما لم تتم معالجتها بدقة.

الصورة:أ (مقارنة عينة من المصحف الأثري قبل وبعد المعالجة الرقمية)

== قبل معالجة اللون

نقطة لها قيمة رقمية مستقلة.

خلفية بيضاء تتكون من مجموعة نقط عشوائية من الألوان الفاتحة ، بحيث كل نقطة لها قيمة رقمية مستقلة

خط رمادي ناتج عن تسطير الورقة

سواد متكون من مجموعة نقط pixel عشوائية منالألوان الداكنة ، بحيث كل نقطة منها لها قيمةرقمية مستقلة .رقميةمستقلة .

== بعد معالجة اللون

خلفية بيضاء متجانسة ، بحيثكل النقط فيها لها قيمة رقمية موحدة.

سواد متجانس ، حيث أن كل النقط لها قيمةرقمية موحدة ، مع اختفاء التدرج و الخط الرمادي.

إضافة إلى ماسلف فإنه يتم أيضا في هذه المرحلة محو كل العلامات والأرقام، التي يضعها الخطاط (انظر الصورة: ب)، وذلك حتى يتم تعويضها في مرحلة لاحقة بالأشكال الزخرفية النهائية التي تتم معالجتها بدورها بشكل مستقل، بعد تسلمها من الفنان المكلف بإنجاز أعمال الزخرفة.

الشكل: ب (إزالة الأرقام والمعالم المؤقتة)

معالجة الهمزات وعلامات الضبط

إلى جانب علامات الضبط باللون الأحمر فإن الهمزات الملونة أخذت النصيب الأكبر من حيث وقت المعالجة، وذلك سواء من حيث

ألوانها، أو أشكالها، أو المسافة التي تفصلها عن حروفها، ولما كانت معالجة هذه الهمزات تطرح كثيرا من المشاكل التقنية من حيث ترميم شكلها، وفصل ألوانها التي تمتزج أحيانا مع الحروف في حال اتصالها بها، كان من اللازم إعادة كتابة جميع الهمزات في المصحف، مما ييسر بالتالي توحيدها، ثم تعديلها تبعا لتوجيهات اللجنة العلمية إثر كل عملية تصحيح.

مثال لتداخل الألوان

قبل المعالجة	بعد المعالجة
تمازج صفرة الهمز مع سواد الألف. مع تخلل السواد لحمرة علامات الضبط..	اختفاء التداخل، مع نقاء الألوان

مثال لعلامة همز خضراء قبل وبعد المعالجة

قبل المعالجة	بعد المعالجة
من حيث الشكل: حواف متموجة غير تامة الإستدارة. من حيث قياس القطر: مقداره يتفاوت من دائرة إلى أخرى... من حيث اللون: متدرج وغير متجانس	حافة تامة الإستدارة. قياس القطر موحد في كل المصحف بمقدار: 50 نقطة. لون أخضر متجانس بقيمة موحدة **(انظر الجدول التفصيلي للألوان)**

جدول تفصيلي للألوان المستخدمة في المصحف الملون مع بيان مكانها وقيمها الرقمية

اللون	مكانه من المصحف	القيمة الرقمية حسب نظام CMJN
الأسود	كتابة النص القرآني	(C:00/M:00/J:00/N:100)
الأبيض	لون خلفية الكتابة (**قبل الطباعة**)	(C:00/M:00/J:00/N:00)
الأحمر	كتابة الإمالة وهمزة التسهيل	(C:00/M:/100J:/100N:4)
الأخضر	كتابة همزات الوصل	(C:/100M:00/J:/100N:4)
الأصفر	كتابة همزات القطع	(C:00/M:00/J:/100N:(4)

جدول يبين الأدوات والبرمجيات المستعملة في معالجة مصحف الألوان

التجهيزات والبرمجيات	الإستعمال
جهاز سكانير من الحجم الكبير ، فئةA3	**المسح الضوئي لصفحات المصحف ، واللوحات الزخرفية**

حواسيب معدة لأعمال الجرافيك ومعالجة الصور، مجهزة ببطاقات جرافيك عالية الأداء، وشاشات واسعة عالية الدقة بما يكفي للعمل على التفاصيل الدقيقة.	معالجة النسخ الرقمية للصفحات وأعمال الزخرفة
لوح جرافيك (Tablette graphique)	للعمل بسلاسة على التفاصيل، وتشذيب (ترتيش) الحرف عند اللزوم.
طابعة ليزر، فئةA3	لاجراء طبعات تجريبية، مراقبة الجودة، وتسجيل ملاحظات وتصحيحات السادة العلماء.
برمجية فوتوشوب (Photoshop)	معالجة النسخ الرقمية للصفحات وأعمال الزخرفة
برمجية إليستراتور (illustrator)	معالجة العناصر الزخرفية بعد تحويلها إلى نظام المتجهات.

المعالجة التقنية والفنية للزخارف

تخضع أعمال الزخرفة بدورها لمعالجة خاصة يصطلح عليها ب la vectorisation وتعني التحويل إلى نظام المتجهات، فبعد المسح الضوئي الذي لا يستغرق عدا بضع لحظات، نحصل بشكل آلي على صور رقمية مطابقة للأصل بنظام النقط، ولما كان هذا النظام لا يوفر الجودة أو الدقة المنشودة في الطباعة المصحفية، كان لابد من

إعادة رسم الزخارف من جديد بكل تفاصيلها، وذلك حتى نحصل على نسخ رقمية بنظام المتجهات، مما يوفر أيضا كثيرا من المميزات الأخرى، من حيث سهولة إجراء التعديلات المختلفة، سواء على مستوى اللون، أو الشكل، أو الإدماج داخل الصفحة..

نماذج من الزخارف قبل وبعد معالجتها وتحويلها لنظام المتجهات (le mode vectoriel)

صورة مكبرة لجزء من عنصر زخرفي لتوضيح الفرق بين النظامين

قبل المعالجة

نظـــام الـــنقط Matriciel كلمـــا اقتربنـا مـن التفاصـيل، ظـهـرت مربعـات صـغيرة، مـا يعـرف بظـاهرة la pixelisation، ممـا يعطـي انطباعـا ضـبابيا يـوحي برداءة الصورة.

بعد المعالجة

نظـام المتجهـاتVectoriel مهمـا اقتربنـــا مـــن التفاصـــيل، فـــإن الجـودة لا تتـأثر ولا تظهـر أي مربعات.

وَرَا ٱلْمُجْرِمُونَ

لَوْلَآ أَن رَّا بُرْهَـٰنَ رَبِّهِۦ

68 فَلَمَّا رَآ أَيْدِيَهُمْ

27 فَلَمَّا رَا قَمِيصَهُۥ

المصادر والمراجع

1. أدب الإملاء والاستملاء، لأبي سعيد عبد الكريم السمعاني، دار الكتب العلمية بيروت، دون تاريخ.
2. أحسن التقاسيم إلى معرفة الأقاليم، للمقدسي البشاري، تحقيق؛ دي غويه، الطبعة الثانية ليدن 1906.
3. استعمال الألوان في اصطلاحات ضبط المصاحف عند علماء الأندلس والمغرب، بين التاصيل الفقهي والتطبيق المنهجي، للدكتور مولاي

محمد الإدريسي الطاهري، الطبعة الأولى 2009، مطبعة النجاح الجديدة الدار البيضاء.

4. تاريخ المصحف الشريف بالمغرب، محمد المنوني، مجلة معهد المخطوطات العربية العدد:15 السنة 1969.

5. تاريخ المكتبات الإسلامية ومن ألف في الكتب للشيخ عبد الحي الكتاني، ضبط وتعليق: أحمد شوقي بنبين، وعبد القادر سعود، الطبعة الأولى 2004، المطبعة والوراقة الوطنية مراكش.

6. تاريخ خزائن الكتب بالمغرب للدكتور أحمد شوقي بنبين، ترجمة مصطفى الطوبي الطبعة الأولى 2003، المطبعة والوراقة الوطنية مراكش.

7. تحفة الخواص في ظرف الخواص، في صنعة الأمدة والأصباغ والأدهان، لأبي بكر محمد بن محمد القللوسي الأندلسي، تحقيق حسام أحمد مختار العبادي، مكتبة الإسكندرية 2007.

8. الترجيح والتعليل لرسم وضبط بعض كلمات التنزيل، للدكتور أحمد خالد شكري، منشور بمجلة معهد الإمام الشاطبي للدراسات القرآنية، العدد الثالث 1428.

9. خطوط المصاحف عند المشارقة والمغاربة، من القرن الرابع إلى العاشر الهجري، الدكتور محمد بن سعيد شريفي، الشركة الوطنية للنشر والتوزيع الجزائر، الطبعة الأولى 1982.

10. دليل الحيران على مورد الظمآن في فني الرسم والضبط للمارغني دار الكتب العلمية بيروت، الطبعة الأولى 1995.

11. ذيل مورد الظمآن في فن ضبط مرسوم القرآن، للإمام أبي عبد الله الشريشي الخراز، تحقيق الأستاذ مصطفى البحياوي، سلسلة علوم المصحف، منشورات مؤسسة محمد السادس لنشر المصحف الشريف، الطبعة الأولى 2013.

12. رحلة المصحف الشريف من الجريد إلى التجليد، حسن قاسم حبش البياتي، دار القلم بيروت، الطبعة الأولى 1993.

13. رسالة في تأكيد الألوان، حسبما نطق به العرب العرباء في قديم الزمان، مجلة المجمع العلمي العربي دمشق، العددان 3-4 سنة 1921.

14. عمدة الكتاب وعدة ذوي الألباب في صفة الخط والأقلام والمداد والليق والحبر والأصباغ وآلة التجليد، للمعز بن باديس الصنهاجي، تحقيق وتقديم نجيب مايل الهروي، منشورات مجمع البحوث الإسلامية إيران، الطبعة الأولى 1409.

15. فتح المغيث بشرح ألفية الحديث لشمس الدين السخاوي، دراسة وتحقيق عبد الكريم بن الخضير ومحمد بن عبد الله آل فهيد، مكتبة دار المنهج للنشر والتوزيع الرياض.

16. الفهرست لابن النديم، دار نشر المعرفة بيروت، دون تاريخ.

17. القراءات بإفريقية من الفتح إلى منتصف القرن الخامس الهجري، الدكتورة هند شلبي، الدار العربية للكتاب، الطبعة الأولى 1983.

18. صبح الأعشى في صناعة الإنشا، أحمد بن علي القلقشندي، المطبعة الأميرية القاهرة، دون تاريخ.

19. الطراز في شرح ضبط الخراز، لأبي عبد الله التنسي، تحقيق أحمد شرشال، منشورات مجمع الملك فهد لطباعة المصحف الشريف بالمدينة المنورة، الطبعة الأولى 2000.

20. كتاب النقط لأبي عمرو الداني، تحقيق محمد أحمد دهمان، دار الفكر دمشق، الطبعة الثانية 1983.

21. كتابة المصحف الشريف عند الخطاطين العثمانيين، دراسة تاريخية فنية، الدكتور إدهام محمد حنش، مجلة البحوث والدراسات القرآنية، العدد السابع، السنة الرابعة.

22. المقنع في معرفة مرسوم أهل الأمصار، لأبي عمرو الداني، تحقيق محمد أحمد دهمان، دار الفكر دمشق، الطبعة الثانية 1983.

23. نشرة مؤسسة محمد السادس لنشر المصحف الشريف.

24. المدخل إلى علم المخطوط بالحرف العربي، فرانسوا ديروش، ترجمة أيمن فؤاد سيد، الطبعة الثانية 2010 مؤسسة الفرقان للتراث الإسلامي لندن.

25. مصحف المدينة المنورة، برواية ورش عن نافع، مجمع الملك فهد لطباعة المصحف الشريف بالمدينة المنورة طبعة 1430.

26. مصحف شريف بعناية الشيخ علي بن محمد الضباع.

27. المحكم في نقط المصحف لأبي عمرو الداني، تحقيق الدكتور عزة حسن، دار الفكر المعاصر بيروت، الطبعة الثانية.

28. المسند الصحيح الحسن في مآثر ومحاسن مولانا الحسن، لمحمد ابن مرزوق الخطيب، دراسة وتحقيق ماريا خيسوس بيغرا، الشركة الوطنية للنشر والتوزيع الجزائر 1981.

29. الوراقة وصناعة الكتابة حبيب الزيات، الطبعة الأولى 1992، دار الحمراء للطباعة والنشر بيروت.

❊ ❊ ❊ ❊

المحور السادس

تحقيـق التراث

عناية المسملين بتحقيق النصوص

د.عبد العزيز فارح

جامعة محمد الأول كلية الآداب وجدة

يدرك القارئ لتاريخ نقل الخبر عند المسلمين أنهم كانوا يحرصون على التدقيق والضبط والتحري، وأن هذا الأمر ازداد أكثر حينما تعلق بنقل الحديث النبوي، فمنذ فجر الرواية كان عليهم أن يتثبتوا ويدققوا في تحمّله ونقله وروايته، فوضعوا شيئا فشيئا ما يضبط النص ويوثقه سواء اعتمدت في نقله الرواية الشفوية أم المكتوبة، وتفننوا في بيان قوانين الكتابة وضوابطها، ومعالجة عوارضها من أخطاء كالتحريف أو النقص أو الطمس...ووردت عنهم ألفاظ ومصطلحات هي الألفاظ والمصطلحات نفسها المستعملة عند أهل التحقيق المعاصرين كالنسخة والتصحيح والمقابلة والعرض واللحق والأصل...

فدل كل ذلك على أنه كان لهم فضل السبق في ميدان التحقيق والتدقيق، وأن ما وضعوه وما كانوا عليه عمليا هو الذي جعله المعاصرون من مستشرقين وغيرهم منطلقا وأساسا لتحقيق المخطوطات العربية بعد عصر النهضة الأوربية، ولم يكن بهذا علم التحقيق علما جديدا مبتكرا جاء به المستشرقون، وهي حقيقة ناصعة أكدها غير واحد، منهم العلامة أحمد شاكر المصري قائلا: «غر الناس ما رأوا من إتقان مطبوعات المستشرقين،

فظنوا أن هذه خِطة اخترعوها، وصناعة ابتكروها، لا على مثال سبق، ليس لهم فيها من سلف، ووقع في وهمهم أن ليس أحمد من المسلمين بمستطيع أن يأتي بمثل ما أتوا، بَلْه أن يَبُزّهم، إلا أن يكون تقليدا واتباعا، وراحوا يثقون بالأجنبي، ويزْدَرُون ابن قومهم ودينهم، فلا يعهدون له بجلائل الأعمال وعظيمها، بل دائما: المستشرقون! المستشرقون!! ويلقى الأجنبي منهم كل عون وتأييد...»[1]. وقال بعد ذلك في موضع آخر ملخصا «لم يكن هؤلاء الأجانب مبتكري قواعد التصحيح، وإنما سبقهم إليها علماء الإسلام المتقدمون، وكتبوا فيها فصولا نفيسة»[2]. ولكنه مع ذلك يلفت الانتباه إلى أنه يحسن بالمرء المنصف أن يعترف لهؤلاء بجهودهم في مجال تحقيق التراث والتعريف به فقال: «ومَعَاذ الله أن أبخس أحدا حقه، أو أنكر ما للمستشرقين من جهد مشكور في إحياء آثارنا الخالدة، ونشر مفاخر أئمتنا العظماء...ولكنني رجل أريد أن أضع الأمور مواضعها وأن أقر الحق في نصابه، وأريد أن أعرف الفضل لصاحبه، في حدود ما أسدى إلينا من فضل، ثم لا أجاوز به حده، ولا أعلو به عن مستواه»[3].

عناية المحدثين بالضبط والتحقيق

عرف عن المسلمين عامة وأهل الحديث خاصة، عنايتهم الكبيرة بالسنة النبوية، درأوا عنها ما يشوب نقلها من أخطاء ناتجة عن العوارض

---

(1) تصحيح الكتب، ص 14.

(2) المرجع نفسه، ص 15.

(3) المرجع نفسه، ص 13.

البشرية. وحينما كتبوها في صحف أو أمْلَوْها كانوا يحرصون على التثبت والتدقيق، حصل هذا منذ وقت مبكر جدا وعدد من الصحابة على قيد الحياة، يملون الحديث على تلامذتهم من التابعين، ويوصونهم بذلك. وأصبح هذا عند التابعين شرطا من شروط رواية الحديث من الكتاب، وسببا في أن يرقى ما كتب إلى رتبة المصدر الذي يطمأن إليه ويعتمد في الرواية، وإلا فإن من كتب ولم يصحح عرضا على الشيخ أو بمقابلة كتابه بأصل شيخه فلا قيمة لما كتب، وإذا روى منه لم يعتمد، وفي هذا نصوص كثيرة منقولة عن هؤلاء منها:

– عن هشام بن عروة قال: قال لي أبي:أكتبت؟ قال: قلت: نعم، قال «عارضت؟ قلت: لا، قال: فلم تكتب[1]. وفي رواية: قال: قابلت؟ قلت: لا، قال: لم تكتب يا بني[2]، وعن أفلح بن بسام قال: كنت عند القعنبي، وكتبت عنه فقال لي: كتبت؟ قلت، نعم قال: عارضت؟ قلت: لا قال: لم تصنع شيئا»[3].

لهذا حرص أهل الحديث كل الحرص على معارضة كتاباتهم وتصحيحها، وكان ذلك يتم بطريقتين: إما أن يصحح الطالب بنفسه مستعينا بأصحابه، وإما أن يصحح بمساعدة الشيخ[4].

---

(1) المحدث الفاصل بين الراوي والواعي للرامهرمزي، ص 544، والجامع لأخلاق الراوي وآداب السامع للخطيب، ج 1، ص 428.

(2) المحدث الفاصل ص 544 وأنظر أيضا الإلماع للقاضي عياض، ص 158-159-160.

(3) الكفاية في علم الرواية للخطيب البغدادي تحقيق أبي إسحاق إبراهيم الدمياطي، ج 2، ص 104.

(4) دراسات في الحديث النبوي وتاريخ تدوينه للدكتور محمد مصطفى الأعظمي، ج 2، ص 365.

ثم أصبح شرط التصحيح والمقابلة بعد الفراغ من الكتابة سنّة واجبة متبعة عند أهل العلم كافة، ولم يعد مقتصرا على أهل الحديث خاصة.

ومما وضعوه–جميعا علامة على التصحيح والمقابلة– الدارات بين كل حديثين أو بين كل فقرتين تفصل بينهما وتميز. تكون في بداية الكتابة غفلا، فإذا عارض الكاتب فكل حديث يفرغ من عرْضه ينقط في الدارة التي تليه نقطة أو يخط في وسطها خطا.

وفصَّلوا الكلام عن مقابلة الطالب كتابه بأصل شيخه، أو بفرع قد قوبل بأصل ذلك الشيخ وإن أفضل المعارضة أن يعارض الطالب بنفسه كتابه بكتاب الشيخ، وجَوز بعضهم أن تكون على يدي غيره إذا كان ثقة موثوقا بضبطه.

مؤلفات المحدثين في الضبط والتحقيق

التحقيق تدقيق وضبط وإحكام وتصحيح كذا عند أهل اللغة، وقد أضفت هذه المعاني اللغوية ظلالها على المعنى الاصطلاحي الرائج عندنا في عصرنا، إذ يتحرى المحقق ذلك كله بعد جمع النسخ الخطية وترتيبها ونسخ المخطوط ومقابلة ما نسخ بما في النسخ الأخرى. والأمثلة التي تبين ذلك في تراثنا كثيرة منها:

– **تقييد المهمل وتمييز المشكل** تأليف الحافظ أبي علي الغساني الجياني (427– 498هـ) عني فيه بالتنبيه على الأوهام الواقعة في

الصحيحين[1]، وبالكلام عن شيوخ البخاري المهملين، وبالكلام عن الألقاب، كل ذلك تدقيقا وضبطا وبيانا للأوهام الحمل فيها على نقلة الكتابين وبيان الصواب في ذلك مما ينم عن قدرة أبي علي الغساني وبراعته في علوم الحديث وخاصة علم العلل، وعلم الرجال، وعلم الأنساب، وعن قدرة على الحفظ والتمييز والوقوف على مكامن الأوهام، فلله دره من محقق مدقق كبير.

– كتاب مشارق الأنوار على صحاح الآثار للإمام الكبير القاضي عياض السبتي

كذا سماه القاضي عياض نفسه[2]، وجعله في ضبط وتقويم الألفاظ المتقاربة والمتشابهة، والتنبيه على مواضع الأوهام، والتصحيفات وضبط أسماء الرجال، وتفسير غريب الحديث وذلك مما في الموطأ والصحيحين، وبتعبير الأستاذ السيد أحمد صقر موضوعه تحقيق نصوص الموطأ والصحيحين[3] والكتاب بذلك جامع لمواضيع متعددة[4]، وليس مقصورا على موضوع واحد، مما يجعله في مقدمة الكتب الخادمة للأصول الثلاثة المشهورة. وقد دفعه إلى وضع هذا التأليف ما لاحظه من حال بعض

---

(1) انظر كتاب التنبيه على الأوهام الواقعة في المسند الصحيح للبخاري تأليف أبي علي الغساني تحقيق محمد أبو الفضل، ص 21.

(2) كما في مقدمة مشارق الأنوار 7/1 وكتاب الالماع ص 168 وكذا سماه ولده محمد في كتابه الذي خصه للتعريف بأبيه.

(3) الإلماع للقاضي عياض، مقدمة المحقق، ص: 11.

(4) انظر كتاب مشارق الأنوار للقاضي عياض تحقيق البلعمشي أحمد يكن ج 1 ص 30.

المحدثين في زمانه ممن تساهلوا في السماع والإسماع، أو عنوا بالرواية من غير أن يعرفوا الخطأ من الصواب، والرواية من أصول غير مصححة الأمر الذي أدى إلى وقوع التصحيف والوهم في بعض الروايات للأحاديث دواوين الإسلام المشهورة [1]. فكان من الواجب على العلماء العارفين بهذا الشأن أن يقوموا بإصلاح ما فسد والتنبيه على التصحيفات والأوهام الواقعة في المتون والأسانيد.

وقد أشار القاضي عياض إلى جهود من سبقه في أداء هذا الواجب منهم الإمام الكبير أبو الحسن الدار قطني (ت358هـ) في تصحيف المحدثين «وأكثره مما ليس في هذه الأصول الثلاثة، ومنهم الإمام أبو سليمان حمد الخطابي (ت388هـ) وكتابه عبارة عن جزء لطيف غير مستوعب، ومنهم الحافظ الكبير إمام أهل الحديث في الأندلس وشيخ القاضي عياض أبو علي الغساني (ت498هـ)في كتابه المشهور «تقييد المهمل» لكنه لم يتعرض لأوهام المتون.

ومما زاد من أهمية الكتاب سهولة تناوله والإفادة منه لسهولة الطريقة التي اختارها القاضي عياض في تنظيم مادة كتابه، وقد شرح بنفسه منهجه فقال: رأيت ترتيب تلك الكلمات، على حروف المعجم، أيسر للناظر، وأقرب للطالب، فإذا وقف قارئ كتاب منها على كلمة مشكلة. أو لفظة مهملة، فزع إلى الحرف الذي في أولها إن كان صحيحا، وإن كان من حروف الزوائد أو العلل تركه وطلب الصحيح، وإن أشكل وكان مهملا طلب صورته في سائر الأبواب التي تشبهه، حتى يقع عليه هنالك.

---

(1) انظر مشارق الأنوار ج:1، ص: 21-22- 23.

فبدأت بحرف الألف، وختمت بالياء، على ترتيب حروف المعجم عندنا، ورتبت ثاني الكلمة، وثالثها من ذلك الحرف، على ذلك الترتيب، رغبة في التسهيل للراغب والتقريب، وبدأت في أول كل حرف بالألفاظ الواقعة في المتون، المطابقة لبابه. على الترتيب المضمون، فتولينا إتقان ضبطها، بحيث لا يلحقها تصحيف يظلمها، ولا يبقى بها إهمال يبهمها.

تلقي علماء الأمة كتاب مشارق الأنوار بالقبول والاستحسان، بل بالإعجاب الكبير حتى إن الإمام أبو عمر بن الصلاح لم يتمالك نفسه حينما قرأه مبديا إعجابه به فقال:

مشارق أنوار تبدّت بسبته ومن عجب كون المشارق بالغرب

ونقل منه الناس كثيرا كما عند الحافظ ابن حجر في فتح الباري.

- **كتاب الإلماع إلى معرفة أصول الرواية وتقييد السماع** للقاضي عياض أيضا مكانة كتاب الإلماع:

كتاب الإلماع من أوائل كتب علم المصطلح التي نحت نحو التقرير وإطلاق الأحكام، وبيان القواعد، وتقنين القوانين، من غير أن تقف عند مجرد نقل الأقوال عن الرواد الأوائل بالأسانيد وإن اختلفت أحيانا وتعارضت، كما نلاحظ ذلك في كتب الحاكم النيسابوري، والخطيب وابن عبد البر...

لقد أفاد القاضي عياض من جهود سابقيه، ونقل أقوالهم والنصوص الكثيرة التي حفظوها في كتبهم، وأحسن تبويبها والتنسيق بينها، ورجّح ما كان يراه راجحا أو مال إليه، ودفع ما رآه يندّ عن المذهب القوي المتين،

إنه يشكل امتدادا طبيعيا لعصر النضج والازدهار في حركة التصنيف في علوم الحديث، والتي ستعرف ذروتها وكمالها عند الإمام أبي عمرو بن الصلاح تحريرا وتصنيفا، والحافظ الذهبي تطبيقا، وخاتمة الحفاظ ابن حجر تكميلا وتفريعا، والإمام السيوطي بسطا وشرحا.

لقد حاز كتاب الإلماع شهرة واسعة وحظي بإقبال كبير، واهتمام واسع مشرقا ومغربا، «وظل مشرعا يستقي منه المؤلفون في علوم الحديث، وممن انتفع به وصرح أنه قلده: أو عمرو بن الصلاح، ولكنه كان في أكثر الأحيان يذكر قوله ولا يصرح باسمه، ولا يشير إليه. وكذلك استقى منه كل المؤلفين الذين داروا في فلك مقدمة ابن الصلاح، وجعلوها كعبة يطوفون بها، ويوجهون إليه وجوه أبحاثهم كالعراقي والزركشي والبقاعي وابن حجر والسخاوي والسيوطي والبلقيني وابن جماعة وغيرهم...»[1].

موضوع كتاب الإلماع:

هو من أشهر كتب أصول الحديث وقوانينه سواء نقل مكتوبا أو عن طريق الرواية الشفوية، بل إن كتاب الإلماع هو من أعظم وأشهر المصادر في مسألتين اثنتين رئيستين ومسائل أخرى متفرعة عنها وخادمة لها.

المسألة الأولى: طرق التحمل والأداء أي طرق نقل الحديث النبوي ووجوه أخذه وسماعه، ثم أدائه وروايته وذلك كالسماع من لفظ الشيخ، والقراءة على الشيخ، والمناولة، والكتابة، والإجازة...

---

(1) الإلماع، مقدمة المحقق السيد أحمد صقرص 30.

المسألة الثانية: ضوابط كتابة الحديث النبوي وقوانينها كالتقييد بالكتابة والمقابلة والتصحيح والشكل والضبط، وكالتخريج في الحواشي أو اللحق لإلحاق النقص أو الساقط سهوا أثناء الكتابة، والتصحيح والتمريض والتضبيب، وطرق إلغاء المكرر أو غير المرغوب فيه، وإصلاح الخطأ وتقويم اللحن.

ضبط الكتابة وأصول التحقيق عند القاضي عياض:

يعد كتاب الإلماع من أهم المصادر منذ زمن تأليفه إلى يومنا هذا في بيان آليات رواية الخبر ونقله وكتابته، وصيانة ذلك سواء نقل شفاها أو نقل كتابة، وذلك بتحقيق النص والتحري في قبول الصحف والكتب وكيفية التوثق منها دفعا للخطأ العمد أو غير العمد.

- كتابة السنة أمر دعت إليه الحاجة:

هذه مسألة تكلم فيها العلماء قديما وحديثا تحت عنوان كتابة العلم أو تدوينه، وقد خاض فيها المستشرقون وتلامذتهم لتأكيد تأخر التدوين زهاء قرن من الزمان أو أكثر ليثبتوا أنها كانت ضائعة مهملة طيلة هذه الفترة.

نقل القاضي عياض أخبارا عن الصحابة الذين كتب بعضهم السنة النبوية في حياة النبي ﷺ وبإذنه ورضاه، أو أجاز ذلك، ونقل أخبارا عن آخرين امتنعوا عن الكتابة عملا بالنهي الذي نقلوه عن النبي ﷺ، ثم قال: «الحال اليوم داعية للكتابة لانتشار الطرق، وطول الأسانيد، وقلة الحفظ،

وكلل الأفهام»[1]. وقد أفاد أيضا أن «الاتفاق والإجماع قد وقع على ذلك من جميع مشايخ العلم وأئمته وناقليه»[2].

- النقط والشكل متعينان فيما يشكل ويشتبه:

تنقط النصوص وتشكل دفعا للالتباس والتصحيف والتحريف، ودفعا للخلاف الفقهي، وقد نص بعض العلماء على نقط وشكل ما يشكل فقالوا: «إنما يُشْكَلُ ما يُشْكِلُ»، وقال آخرون بوجوب شكل ما أشكل وما لا يُشكل. وهو الرأي الذي مال إليه القاضي عياض وصوبه فقال: «وهذا هو الصواب، لا سيما للمبتدئ وغير المتبحر في العلم، فإنه لا يميّز ما أشكل مما لا يشكل، ولا صواب وجه الإعراب للكلمة من خطإه»[3].

- **استدراكات وتعليقات التيجيني على كتاب الذيل والتكملة لابن عبد الملك المراكشي (ت703هـ)**. السِّفران الخامس والسادس منه، بلغ مجموع تلك التعليقات حسب ما أفادنا به الدكتور محمد المنتصر الريسوني 343 تعليق.

وهذه التعليقات هي عبارة عن التوثيق والضبط والتصحيح فيما يتعلق بأسماء الأعلام خاصة، مع زيادات في التراجم، واعتراضات واستدراكات وبيان لأوهام مما ينم عن سعة في العلم ومقدرة على النقد والتعقّب والاستدراك، حتى إن المحقق المدقق الأستاذ إحسان عباس قد أعجب بها

(1) الإلماع، ص: 149.

(2) الإلماع، ص: 146.

(3) المصدر نفسه، ص: 150.

وعدّها خير معين على التحقيق فقال: «والحق أن للتجيبي فضلا كبيرا على هذا الكتاب، فلولا دقته في الضبط، لكان هذا العمل في هذا الكتاب- وأكثره سرد للأسماء- مظنة الخطأ الكثير»، ذلك أن من عمل محقق الكتاب ضبط أسماء الأعلام والأماكن وغيرها، وشرح إشارات المؤلف، والتعليق على ما ذهب إليه، وتفصيل المجمل... وهذا مما قام به الإمام التجيبي هنا.

ومن الكتب المؤلفة في المسألة عند المعاصرين أذكر نماذج منها:

- **توثيق النصوص وضبطها عند المحدثين** تأليف الدكتور موفق بن عبد الله بن عبد القادر الأستاذ بجامعة أم القرى بمكة المكرمة.

موضوع هذا الكتاب في بيان «جهود علماء الحديث في توثيق النصوص وضبطها وليعرف دورهم الكبير في وضع قواعد التحقيق، وأنهم هم السابقون في هذا المضمار وأن قواعدهم التي وضعوها في تحقيق النصوص وتوثيقها هي القواعد التي سار عليها المؤلفون في كافة الفنون، وألتزم بها النساخ للكتب قديما وحديثا»[1].

وقد أشار المؤلف إلى نماذج منقولة عن علماء الحديث تبين طرقهم ومناهجهم في توثيق النصوص وتحقيقها كضوابط كتابة الحديث وجمع النسخ ووسائل التثبت في صحة ونسبة الكتاب إلى صاحبه، وبعض الرموز والمصطلحات التي يستعملها النساخ وغير ذلك مما يبرز «الجهود العظيمة التي يذلها أهل الحديث خلال فترة زمنية طويلة، تربو على عشرة قرون

(1) توثيق النصوص وضبطها للدكتور موفق بن عبد الله، ص 7.

سعوا فيها سعيا مشكورا من أجل العناية بحديث رسول الله ﷺ، والتوثق من صحة النصوص وسلامتها من التزوير أو الانتحال، ووضعوا لذلك قواعد نظرية وعملية تتميز بالدقة والموضوعية التامة»[1] والكتاب مطبوع في 338 صفحة[2].

- **تصحيح الكتب وضع الفهارس المعجمة وكيفية ضبط الكتاب وسبق المسلمين الإفرنجة في ذلك**، للأستاذ أحمد شاكر.

هذا الكتاب عبارة عن رسالة صغيرة مفيدة من تأليف الشيخ المشارك أحمد محمد شاكر المصري (ت 1958م) صاحب المؤلفات والتحقيقات الماتعة القيمة لعدد من الكتب العظيمة كتفسير الطبري ومسند الإمام أحمد وجامع الترمذي والمحلى لابن حزم والشعر والشعراء لابن قتيبة والكامل في الأدب لابن المبرد...

أما هذه الرسالة فموضوعها بيان وجوه من الضبط والتدقيق والتحقيق في النقل والرواية والأداء ومعالجة ما يعرض للكاتب من سهو وسبق قلم، وما يقع في الكتاب من سقط وتحريف وزيادة، والحرص على صحة النص وتعدد طرقه ونسخه وتصحيحها، والعناية بوضع الحواشي والطرر والتعليقات، وصنع الفهارس والمعاجم، ومراعاة الترتيب وفق معيار محدد، وغير ذلك مما يثبت سبق المسلمين في هذه الأمور، ووضعهم لجملة من قوانين الكتابة وضوابط التحقيق، طورت مع القرون والعصور، بما فيه عصرنا مع المستشرقين وغيرهم.

---

(1) المرجع نفسه، ص 10.

(2) صدر الكتاب عن المكتبة المكية، بمكة في طبعته الأولى، عام 1414هـ-1993م.

والرسالة غنية بالنصوص والأدلة المنقولة من المصادر المتنوعة تثبت وقوع ذلك من القدامى.

والرسالة في ذات الوقت تنبيه إلى صعوبة تصحيح الكتب وضخامة الكاتب أو الناسخ، وتنبيه «للمصححين الأغرار» بسبب جنايتهم على كتب العلم وإقدامهم على نشرها مع ما وقع فيها من أخطاء وتحريفات بسبب سوء قراءة المخطوط، وقلة العناية بما يتطلبه نشر الكتاب وتحقيقه تحقيقا جيدا مفيدا.

والرسالة تتضمن أيضا ما كان الشيخ أحمد شاكر قد كتبه في مقدمة تحقيقه لجامع الترمذي، حيث أشار إلى ما يطلب من محققي الكتب عناية بجمع النسخ الخطية الأجود للكتاب المراد تحقيقه، ومن إتباع للقواعد والضوابط المطلوبة في نسخ المخطوط، وخدمة النص، والإحالات والتوثيق، وصنع الفهارس والمفاتيح، وغير ذلك مما يرغب القارئ في الكتاب ويساعده على فهم ما فيه.

وقد طبعت هذه الرسالة المفيدة بعناية الشيخ عبد الفتاح أبو غدة مع إضافات وتعليقات نفيسة منه كعادته في مؤلفاته وتحقيقاته[1].

– مجالس علماء الحديث لتحقيق كتب الحديث

يتعلق الأمر بتحقيق جماعي في مجالس علمية لأصح كتاب بعد القرآن الكريم وهو الجامع الصحيح للإمام البخاري بالطريقة التي يسلكها

---

(1) طبعت هذه الرسالة في دار الجيل بالقاهرة، عام 1415هـ-1995م، في طبعة ثانية.

المحققون المعاصرون، فقد كان لعلمائنا فضل السبق في هذا، وفي تنزيل المسائل النظرية المتعلقة بضبط الكتاب، والتدقيق في محتواه، وتحرير ما يحتاج إلى التحرير، لإخراج نسخة يطمئن إليها القارئ في أقرب صورة تركها المؤلف، وإليك تفصيل ذلك:

- مجلس أبي الحسن الشاري لتحقيق صحيح البخاري

سبق الإلماع إلى أنه لتحقيق نص معين لابد من جمع نسخه المخطوطة وترتيبها حسب أفضليتها، ثم المقابلة بينها، والوقوف على الفروق والاختلافات بينها وتصحيحها للانتهاء في الأخير إلى نسخة مصححة مدققة محققة[1].

وقد شهدت مدينة سبتة أيام عزها وازدهار العلم بها مجالس علمية كثيرة لإسماع الحديث وغيره، من ذلك مجلس أبي الحسن على بن محمد الشاري الحافظ المحدث فخر سبتة وعالمها الذي أحياها العلم بها المتوفي بمالقة سنة 649هـ، وقد أخبرنا القاضي علي بن محمد الرعيني (ت 666هـ) هذا المجلس الذي كان يعقد بالمسجد الأعظم بسبتة فقال: «قرأت عليه بالجامع الأعظم بسبتة كتاب الجامع الصحيح في أصلي العتيق منه بخط أبي الوليد رواية أبي ذر الذي بخط أبيه رحمهما الله، وبمعاناة

(1) انظر للتوسع في علم التحقيق وآلياته كتاب تحقيق النصوص ونشرها للأستاذ عبد السلام هارون، وكتاب دراسات في علم المخطوطات والبحث البيبليوغرافية لأحمد شوقي بنين، وكتاب قواعد تحقيق المخطوطات وترجمتها لريجيس بلاشير وكتاب محاضرات في تحقيق النصوص لهلال ناجي وكتاب منهج البحث وتحقيق النصوص ليحي الجبوري.

أبـي بكـر وتصـحيحه، وأحضـر حـين القـراءة أصـولا عتيقـة منهـا أصـل الأصيلي[1]، وأصل أبي القاسم بن ورد والقابسي وغيرهما[2].

فتأمل قوله: في أصلي العتيق منه يخط أبي الوليـد وقولـه: روايـة أبـي ذر عن أبيـه وقولـه: وبمعانـاة أبـي بكـر وتصـحيحه، وقولـه: وأحضـر حـين القراءة أصولا عتيقة.

ففيها ما يطلب من المحقـق مـن اعتمـاد النسـخة الأم، أو التـي كتبهـا عالم أو قرئت على عالم، ومن نَسْخِ المخطوط مع وجوب التـأني والتـدقيق والتثبت أو ما عبر عنه بالمعاناة، ومن المقابلة بعد الفراغ من النسخ باعتماد النسـخ الخطيـة الأخـرى للكتـاب، وكلمـا كانـت نفيسـة كـان ذلـك أفضـل وأحلى، للوقوف على الاختلافات الموجودة، ولتصحيح الأوهام، والانتهاء إلى نسخة محققة، وهذا هو عين علم تحقيق المخطوطات المعاصر.

ولذلك فإنه يحق لنا أن نفتخر بما قام به أبو الحسن الشـاري فنسـمي نسخته من الصحيح بنسـخة الشـاري لصـحيح البخـاري علـى غـرار النسـخة اليونينية الآتي ذكرها قريبا. ومن المعلوم عند أهل التحقيق وفهرسة خـزائن المخطوطات أن النسخة النادرة تسمى نادرة لاعتبارات كثيرة منها:

---

(1) برنامج شيوخ الرعيني تحقيق إبراهيم شبوح، ص 75.

(2) هو الإمام أبو محمد عبد الله بن إبراهيم محدث كبير مشهور من مدينة أصيلة بـالمغرب من علماء القرن الرابع الهجري، رحـل إلـى الأنـدلس ثـم إلـى المشـرق ولقـي الكبـار كالآجري وأبي زيد المروزي وعنه أخذ الصحيح مرتين بمكة وببغداد. وعنـه أخـذ أبـو الحسن الدارقطي بالمشرق، وخلق لا يحصى بالمغرب والأنـدلس، وروايتـه للصـحيح مشهورة.

– أن تكون نسخة منقولة من أصول صحيحة

– أن تكون نسخة خزائية أي كتبت برسم سلطان أو قائد أو عالم

– أن تكون مقروءة على العلماء أو معتمدة في التدريس أو تقرأ في المجالس العلمية

– أن تكون عليها طرر وحواش وتعليقات العلماء وغير ذلك مما يسميه بعضهم بخوارج النص: ولعل كل هذا أو معظمه مما امتاز به عمل أبي الحسن الشاري في نسخته لصحيح البخاري.

– مجلس شمس الدين اليونيني الدمشقي لتحقيق صحيح البخاري

هذا مثال آخر على عناية العلماء المسلمين بتحقيق كتاب الجامع الصحيح تحقيقا دقيقا تراعى فيه متطلبات التحقيق، وهو يتعلق بأحد علماء الحديث بدمشق وهو الحافظ أبو الحسن علي بن محمد شرف الدين البعلبكي المتوفى في رمضان عام 701هـ[1] كان صاحب رحلة وأصول وكتب، عني بالحديث وضبطه، عارفا بقوانين الرواية والألفاظ والرجال، كثير الاهتمام بصحيح البخاري ضبطا وتصحيحا ومقابلة على الأصول الصحيحة، حتى إن تلميذه الحافظ الذهبي ذكر أنه قابله في سنة واحدة إحدى عشر مرة.

وقد عقد الحافظ اليونيني بدمشق مجالس لتحقيق الجامع الصحيح بلغت واحدا وسبعين مجلسا بحضرة ابن مالك النحوي المعروف وبحضرة

---

(1) انظر ترجمته في تذكرة الحفاظ للذهبي 282/4 والدرر الكامنة لابن حجر 98/3 وشذرات الذهب لابن العماد 3/6–4.

«جماعة من الفضلاء»، وأحضر منه أصولا معتمدة قدمها لهم قصد المقابلة، فكان يقرأ عليهم الصحيح وابن مالك يصحح الأوهام، ويضبط الألفاظ من جهة العربية والتوجيه والتصحيح. وقد نقل الإمام القسطلاني عن ابن مالك ما يعطي صورة عن تلك المجالس اليونينية: «سمعت ما تضمنه هذا المجلد من صحيح البخاري رضي الله عنه بقراءة سيدنا» «الشيخ الإمام العالم الحافظ المتقن شرف الدين أبي الحسين علي بن محمد بن» «أحمد اليونيني رضي الله عنه وعن سلفه، وكان السماع بحضرة جماعة من الفضلاء» «وناظرين في نسخ معتمد عليها، فكلما مر بهم لفظ ذو إشكال بينت فيه الصواب» «وضبطته على ما اقتضاه علمي بالعربية، وما افتقر إلى بسط عبارة وإقامة دلالة» «أخرت أمره إلى جزء استوفى فيه الكلام مما يحتاج إليه من نظير وشاهد، ليكون» «الانتفاع به عاما، والبيان تاما، إن شاء الله تعالى. وكتبه محمد بن عبد الله» «ابن مالك، حامدا لله تعالى».

وهذا مثال ما كتبه الحافظ اليونيني في آخر الجزء السابق ذكره، مما نقله القسطلاني أيضا:

«بلغت مقابلة وتصحيحا وإسماعا بين يدي شيخنا شيخ الإسلام، حجة» «العرب، مالك أزمة الأدب، الإمام العلامة أبى عبد الله بن مالك الطائي الجياني» «أمد الله تعالى عمره في المجلس الحادي والسبعين، وهو يراعى قراءتي، ويلاحظ» «نطقي، فما اختاره ورجحه وأمر بإصلاحه أصلحته وصححت عليه، وما ذكر أنه» «يجوز فيه الإعرابان أو ثلاثة فأعلمت ذلك على ما أمر ورجح، وأنا أقابل بأصل» «الحافظ أبي ذر،

والحافظ أبي محمد الأصيلي، والحافظ أبي القاسم الدمشقي،» «ما خلا الجزء الثالث عشر والثلاثين فإنهما معدومان، وبأصل مسموع» «على الشيخ أبي الوقت بقراءة الحافظ أبي منصور السمعاني وغيره من الحافظ» «وهو وقف بخانكاه السميساطي. وعلامات ما وافقت أباذر (هـ) والأصيلي (ص)» «والدمشقي (ش) وأبا الوقت (ظ) فيعلم ذلك، وقد ذكرت ذلك في أول الكتاب في فرخة لتعلم الرموز. كتبه على بن محمد الهاشمي اليونيني عفا الله عنه».

وقد نقل العلماء بعد ذلك عن نسخة اليونيني نسخا كثيرة قابلوها بها، وصححوها عليها، وأسموها فروعا، إذ اعتبروا نسخة اليونيني أصلا، وقد كانت أصلا وحجة، قال القسطلاني: «ولقد وقفت على فروع مقابلة على هذا الأصل الأصيل، فرأيت من أجلها الفرع الجليل، الذي لعله فاق أصله، وهو الفرع المنسوب للإمام المحدث شمس الدين محمد بن أحمد المزي الغزولي، وقف التنكزية بباب المحروق خارج القاهرة، المقابل على فرعي وقف مدرسة الحاج مالك وأصل اليونيني المذكور غير مرة، بحيث إنه لم يغادر منه شيئا كما قيل، فلهذا اعتمدت في كتابة متن البخاري- في شرحي هذا- عليه، ورجعت في شكل جميع الحديث وضبطه- إسنادا ومتنا- إليه، ذاكرا جميع ما فيه من الروايات، وما في حواشيه من الفوائد المهمات.

وأخيرا: هذا غيض من فيض من تاريخ التحقيق عند الكتاب والنساخ المسلمين، وجملة من الضوابط التي تعارفوا عليها حفظا للنص، ودرء لما

يقع في الكتابة من أخطاء مما يلحقها من تحريفات، فقد كانت عندهم الكلمة مقدسة تصان عن العبث، وكان العلم شريفا يُتَحَمَّلُ ويؤدي بكل أمانة نقيا نظيفا من غير أن تشوبه شائبة.

وكانت جهودهم في ذلك مظهرا من مظاهر الوعي بكل ذلك، ولبنة من اللبنات التي بنت صرح مملكة الكتاب، وعلم المخطوطات، وعلم التحقيق، وعلم الفهرسة، يحدوهم في ذلك أن الإنسان يشرف بشرف العلم، وأن الحضارة من المشترك الإنساني والموروث الأممي، يواصل خلفها بناء ما بدأه سلفها، وينقح ويعدل ويُزيَّن، وفي ذلك «فليتنافس المتنافسون».

المصادر والمراجع

1- الإلماع لضبط الرواية وتقييد السماع للقاضي عياض تحقيق السيد أحمد صقر، ط 1، 1398هـ-1978م، دار التراث بالقاهرة والمكتبة العتيقة بتونس.

2- تصحيح الكتب وصنع الفهارس المعجمة وكيفية ضبط الكتاب وسبق المسلمين الإفرنج في ذلك للشيخ أحمد شاكر، اعتنى به الأستاذ عبد الفتاح أبو غدة، 1415/2هـ 1995، دار الجيل، بيروت.

3- التنبيه على الأوهام الواقعة في المسند الصحيح تأليف أبي علي الغساني الجياني تحقيق محمد أبو الفضل.

4- الجامع لأخلاق الراوي وآداب السامع للخطيب البغدادي تحقيق محمد عجاج الخطيب، ط 1-1412هـ-1991م، مؤسسة الرسالة بيروت.

5- توثيق النصوص وضبطها عند المحدثين تأليف الدكتور موفق بن عبد الله بن عبد القادر-المكتبة المكية مكة 1414هـ-1993م.

6- دراسات في الحديث النبوي وتاريخ تدوينه، للدكتور محمد مصطفى الأعظمي.

7- شرح القسطلاني على صحيح البخاري للإمام القسطلاني.

8- الكفاية في علم الرواية للخطيب البغدادي، تحقيق أبي إسحاق إبراهيم الدمياطي.

❊ ❊ ❊ ❊

المدرسة المغربية في تحقيق التراث المغربي الأندلسي
أعلام خالدة ومناهج رائدة

جمال القديم

أستاذ باحث بمركز الدراسات والأبحاث

وإحياء التراث ـ الرابطة المحمدية للعلماء الرباط

بسم الله الرحمن الرحيم

الحمد لله رب العالمين، والصلاة والسلام على خاتم الأنبياء والمرسلين، نبينا محمد وعلى آله وصحبه أجمعين، ومن تبعهم بإحسان إلى يوم الدين.

أما بعد: فيعد التراث المغربي الأندلسي شاهدا على الحضارة التي شيدها أسلافنا بالغرب الإسلامي، فلقد ادخر التاريخ المشترك بين المغرب والأندلس للأجيال اللاَّحقة ذخائر من التأليف والإبداع والمساهمة في مختلف ضروب المعرفة الإنسانية، وإنَّ قراءة هذا التراث وتحقيقه ومدارسته تصبح في إطار التوجه الحضاري واجبا علميا نحقق من خلاله الاطلاع على مكونات ثقافتنا الوطنية.

وإنَّ ثراء هذا التراث وغناءه وخصبه يتجلى في كون ما كتب منه كتب بقراءات ومناهج متعددة، وبمنظورات متباينة، وأن ما حقق من هذا التراث كان شيئا غير قليل، وأن مستويات هذا التحقيق وأساليبه ومناهجه وطرائقه كانت متعددة ومختلفة، وهذا الاختلاف مرده في الجملة إلى اعتبارات تتعلق بثقافة المحقِّق، وبطبيعة الكتاب المحقَّق.

وعرف المغرب في الآونة الأخيرة اهتماما متزايدا بالدراسات التراثية التي تعنى بالمخطوط المغربي الأندلسي تحقيقا ونشرا ودراسة وتعريفا، وبرز من خلال ذلك عدد من الرواد في هذا المجال الذين أخذوا على عاتقهم هَمَّ التعريف بهذا التراث، ونفض غبار النسيان والإهمال عنه، وصرفوا عنايتهم إلى تحقيقه ونشره، أمثال: محمد إبراهيم الكتاني، ومحمد الفاسي، ومحمد المنوني وعبد الوهاب بنمصور، وعبد الله كنون، ومحمد بن تاويت الطنجي، ومحمد حجي، وسعيد أعراب، وعبد السلام الهراس، وعبد الهادي التازي، وعبد الله المرابط الترغي ومحمد بن شريفة... وغيرهم، ممن كان لهم الأثر البالغ في ظهور معالم «مدرسة مغربية» في هذا المجال كان لها صداها بالنسبة للأجيال الَّتي جاءت بعدها.

ومن هنا كانت الرَّغبة أكيدة في التعريف بهذه المدرسة وعوامل نشأتها وأهم الأعلام الذين كان لهم إسهام كبير في إقامة صرحها العلمي، من خلال ما راكموه من تجارب وخبرات انعكست جلية في ما نشروه من كتب التراث المغربي الأندلسي، والوقوف على النماذج الرائدة في ذلك،

وتحديد مظاهر التميز والإبداع فيها، وسيكون الكلام على ذلك تحت العناصر الآتية:

- مقدمة للموضوع.
- المحور الأول: عوامل ظهور المدرسة المغربية في التحقيق.
- المحور الثاني: من أعلام ورواد المدرسة المغربية في التحقيق
- المحور الثالث: مناهج مغربية رائدة في التحقيق.
- خاتمة البحث.

المحور الأول: عوامل ظهور المدرسة المغربية في التحقيق:

لقد أسهمت عدة عوامل في بروز معالم المدرسة المغربية في تحقيق التراث، تجلت كلها في الاهتمام بالكتاب المغربي الأندلسي المخطوط، إما من حيث فهرسته والتعريف به، وإما من حيث تحقيقه ونشره، ويمكن حصر أهم العوامل المؤثرة في ظهور المدرسة المغربية في التحقيق في ما يلي:

1. **التأثر بحركة بعث التراث التي قامت بالمشرق**، خصوصا بمصر، التي قادها جيل من الرواد أمثال عبد السلام هارون، وأحمد شاكر، وأخيه محمود شاكر، وغيرهم، حيث كان تواصل كبير بينهم وبين المغاربة في هذا المجال، إما من خلال دراسة بعض المغاربة بالكليات المصرية، أو مشاركتهم في المؤتمرات والمحافل العلمية المختلفة.

2. **ظهور عدد من المجلات التراثية التي تعتني بالتعريف بكتب التراث المغربي الأندلسي المخطوطة والتعريف بمضامينها ووصف نسخها، وأماكن وجودها**، ومن هذه المجلات[1]:

- **مجلة دعوة الحق**: تصدرها وزارة الأوقاف والشؤون الإسلامية، بالرباط، أسسها جلالة المغفور محمد الخامس سنة 1376هـ/ 1957م، وهي من أكثر المجلات اهتماما بالمخطوط وقضاياه، وأعلامه، ولا زالت تصدر إلى يوم الناس هذا.

- **مجلة البحث العلمي**: كان يصدرها المركز الجامعي للبحث العلمي بجامعة محمد الخامس بالرباط، وصدر العدد الأول منها في أبريل سنة 1964م، وتضمنت كتابات تراثية تدور حول التعريف ببعض الشخصيات العلمية، أو بعض المخطوطات التاريخية.

- **مجلة المناهل**: تصدرها وزارة الدولة المكلفة بالشؤون الثقافية (وزارة الثقافة والشباب والرياضة حاليا)، بالرباط، صدر العدد الأول منها في نونبر سنة 1974م، واشتملت على عدد من المقالات والأبحاث التراثية المهمة، ولا زالت مستمرة إلى اليوم.

3. **إعادة تنظيم خزائن المخطوطات العامة وفتحها في وجه الباحثين**: مثل الخزانة العامة بتطوان، والخزانة العامة بالرباط (المكتبة الوطنية

---

(1) انظر نبذة عن هذه المجلات، كتاب: المجلات الثقافية المغربية الذاكرة والامتداد، للأستاذ عبد العزيز الساوري (ص18، 20).

حاليا)، والخزانة الحسنية بالرباط، وخزانة ابن يوسف بمراكش[1]، وتمكين الباحثين من الاطلاع على الكتب المخطوطة، ومعاينتها، وإخراج عدد من الفهارس الكاشفة لمحتويات بعض الفنون بها، على سبيل المثال: فهرس مخطوطات خزانة القرويين، الذي أنجزه العلامة محمد العابد الفاسي، وفهارس الخزانة العامة التي تسلسلت حلقاتها ابتداء بما وضعه المستشرق الفرنسي ليفي بروفنسال، ومن جاء بعده، ولا زال رصيدها بحاجة إلى جهود لإتمام هذه الفهارس.

4. **ظهور عدد من خزائن الزوايا والخزائن الخاصة، واكتشاف ما تزخر به من نوادر المخطوطات**: فخزائن الزوايا، كخزانة زاوية تنغملت، وخزانة الزاوية الناصرية، وخزانة الزاوية الحمزية، والخزائن الخاصة، مثل الخزانة الكتانية لصاحبها عبد الحي الكتاني، وخزانة محمد الأمين بوخبزة التطواني، وخزانة الباشا الكلاوي، وخزانة محمد بن الحسن الحجوي، وخزانة عبد الحفيظ الفاسي، وخزانة علال الفاسي، وخزانة الحاج محمد بن الطيب الصبيحي بسلا، وغيرها، وبعضها آل إلى الخزانة العامة (المكتبة الوطنية للمملكة المغربية بالرباط حاليا)، وبعضها الآخر ما زال في حوزة ورثة أصحابها.

5. **تصوير عدد من المخطوطات المغربية الأندلسية بالخزائن المغربية، وتمكين الباحثين من الاطلاع عليها**: وذلك إما بمبادرة من الجهات الوصية على هذه المخطوطات، أو نتيجة قيام بعثات تابعة

(1) انظر تاريخ خزائن الكتب بالمغرب، للدكتور أحمد شوقي بنبين (ص155).

لمؤسسات أجنبية تعنى بالمخطوطات، بتصوير عدد من المخطوطات من الخزائن المغربية، مثل بعثات معهد المخطوطات العربية[1]، وبعثات مركز جمعة الماجد للثقافة والتراث بدبي، فقد كانت هذه البعثات تقوم بتزويد المكتبة التي تحتفظ بها هذه المخطوطات بنسخة مصورة على الميكروفيلم، مما أتاح للباحثين الاطلاع عليها، ولفت الانتباه إليها، والعمل على تحقيقها.

6. **جهود بعض الأعلام المغاربة في الكشف عن نوادر المخطوطات والتعريف بها:** ومن هؤلاء نذكر العلامة محمد المنوني رحمه الله الذي كانت أبحاثه رغم طابعها التاريخي لا تخلو من أسماء كثير من المخطوطات المغربية الأندلسية النادرة، وكذلك جهود العلامة محمد إبراهيم الكتاني رحمه الله الذي كانت رحلاته بحثا عن كنوز التراث داخل المغرب وخارجه[2].

المحور الثاني: من أعلام ورواد المدرسة المغربية في التحقيق:

تقدم سرد أسماء بعض الأعلام الذين كان لتحقيقاتهم صدى كبير في المغرب والمشرق، واعتبرت في وقتها إنجازا علميا كبيرا في هذا المجال،

---

(1) ينظر: مدخل إلى تاريخ نشر التراث العربي لمحمود الطناحي(ص133، 186)، حيث تحدث عن بعضها.

(2) ينظر مقال: الأستاذ محمد إبراهيم الكتاني ومزاياه في التعريف بالمخطوطات المغربية للدكتور محمد حجي ضمن كتاب العلامة المجاهد محمد إبراهيم الكتاني(ص99)، و(ص251) منه.

وقد تنوعت مجالات التحقيق عندهم، فبعضهم اختص بالأدب كما هو الحال بالنسبة لمحمد الفاسي الذي اعتنى بكتب الرحلات، ومنهم من اختص بكتب التاريخ والتراجم كما هو الحال بالنسبة لمؤرخ المملكة السابق عبد الوهاب بنمنصور، ومنهم من شارك في مختلف الفنون المعرفية، كمثل العلامة عبد الله كنون، ومحمد بن تاويت الطنجي، وسعيد أعراب، ومحمد بن شريفة، وغيرهم، وفيما يلي نقتصر على بعض الرواد الذين كان لهم إسهام متميز في مجال التحقيق، وتميزوا بغزارة إنتاجهم وتنوعه:

محمد بن تاويت الطنجي (...- 1918م/ 1394هـ -1974م)[1].

العالم البحاثة المحقق المطلع، ولد بقرية واد راس بين طنجة وتطوان، وبها حفظ القرآن وتعلم مبادئ العلوم، ثم انتقل إلى طنجة مع والده ولازم بعض علمائها، ثم رحل إلى فاس قاصدا جامع القرويين، وبعدما تخرج منه شدَّ الرحال إلى القاهرة، حيث فتح لنفسه آفاق البحث والمطالعة، وتردد بين القاهرة وتركيا في إطار بعثات علمية من الجامعة العربية، فأكسبته هذه التجربة خبرة في مجال المخطوطات والاطلاع عليها، وغدا مرجعا متخصصا فيها مع مشاركة في كثير من العلوم، حتى جعل مؤرخ المملكة المرحوم عبد الوهاب بنمنصور يتحسر على «وجوده خارج

(1) ينظر التأليف ونهضته لعبد الله الجراري (ص190)، والأعلام للزركلي(62/6)، ومعلمة المغرب(1251/6)، ومقال بعنوان ترجمة الأستاذ محمد بن تاويت الطنجي، لعبد الصمد العشاب، ضمن الكتاب التذكاري لفقيد العلم والتراث محمد بن تاويت الطنجي(ص31).

الوطن وحرمان الشبيبة المغربية من الانتفاع من طريقته في معالجة النصوص وتحقيقها»[1]، استقر بتركيا وبها توفي رحمه الله، وقد تميزت تحقيقاته رحمه الله بالإتقان والضبط والتحرير، ومن الكنوز التي نشرها:

- **التعريف بابن خلدون ورحلته غربا وشرقا، لعبد الرحمن بن خلدون(ت808هـ)**، صدر عن لجنة التأليف والترجمة والنشر بالقاهرة، سنة 1951م.

- **جذوة المقتبس في ذكر ولاة الأندلس**، لأبي عبد الله محمد بن فتوح الحميدي(ت488هـ)، طبع بمطبعة السعادة بالقاهرة، سنة 1953م، وأعادت طبعه مكتبة الخانجي.

- **شفاء السائل لتهذيب المسائل، لابن خلدون أيضا**، طبع في إستانبول سنة 1957م.

- **الإعلام بحدود قواعد الإسلام**، للقاضي عياض(ت544هـ)، نشرته وزارة الأوقاف والشؤون الإسلامية بالمغرب، سنة 1964م، ثم أعيد طبعه سنة 1981م.

- **ترتيب المدارك وتقريب المسالك لمعرفة أعلام مذهب مالك للقاضي عياض(ت544هـ)**، (الجزء1)، صدَّره بمقدمة مهمة عن الكتاب ومؤلفه، وصدَر عن وزارة الأوقاف والشؤون الإسلامية بالمغرب، سنة 1965م، وأعيد طبعة ثانية سنة 1983م.

---

(1) ينظر: مقاله: محمد بن تاويت الطنجي، مشروع رسالة وذكريات من الماضي، ضمن الكتاب التذكاري عن فقيد العلم والتراث محمد بن تاويت الطنجي (ص32).

عبد الله كنون (1326-1409هـ/ 1908م -1989م)[1].

أستاذ الأجيال العلامة الأديب الفقيه، ولد بفاس، وانتقل مع والده وأفراد بيته إلى طنجة، وهناك درس وتعلم ونبغ، واشتغل بالتأليف، وهو ابن ست عشرة سنة، عرف بسعة الاطلاع وجودة التأليف، له مؤلفات حافلة سارت بذكرها الركبان، وخاض غمار التحقيق فأخرج عددا من كتب التراث، في مختلف الموضوعات في الحديث والأنساب والتاريخ وغيرها، ومن نماذج ذلك:

- **الأنوار السَّنِيَّة في الألفاظ السُّنِّيَّةِ لأبي القاسم محمد بن أحمد بن جزي الغرناطي(ت741هـ)**، حققه على نسخة أصلية بالخزانة الكنونية وصدر بتطوان 1949م.

- **ترتيب أحاديث الشهاب لأبي الحسن بن عبد الله بن حسين الخزرجي القلعي**، حققه على نسخة أصلية بالخزانة الكنونية، ونشر بتطوان سنة 1950م.

- **كتاب الأربعين الطبِّية المستخرجة من سنن ابن ماجة وشرحها، تأليف عبد اللطيف البغدادي(ت629هـ)**، من عمل تلميذه محمد بن يوسف

---

(1) ينظر كتاب التأليف ونهضته بالمغرب، لعبد الله الجراري (ص397)، ومقال: الأستاذ عبد الله كنون وآثاره، لعبد الصمد العشاب(ص437)، مجلة مجمع اللغة العربية بدمشق ع ذو الحجة 1410هـ/ يوليوز 1990م، وندوة عبد الله كنون بين التكريم والتأبين(ص149)، وعبد الله كنون العالم المصلح، للدكتور إبراهيم الوافي (ص159).

البرزالي(ت636هـ)، حققه على نسخة أصلية بالخزانة الكنونية، وطبع بتطوان سنة 1951م، وأعيد طبعه بمصر سنة 1972م، ثم نشرته مديرية الشؤون الإسلامية بالرباط سنة1979م.

- **تلقين الولد الصغير، لأبي محمد عبد الحق الإشبيلي(ت581هـ)**، حققه على نسخة أصلية بالخزانة الكنونية، وصدر بتطوان سنة 1952م.

- **كتاب قواعد الإسلام للقاضي عياض(ت544هـ)**، حققه على نسخة أصلية بالخزانة الكنونية، ونشر بتطوان سنة 1953م.

- **رسائل سعدية**، نشر معهد مولاي الحسن بتطوان سنة 1954م.

- **مناهل الصفا في أخبار الملوك الشرفا، للمؤرخ الأديب عبد العزيز الفشتالي(ت1031هـ)، (مختصر الجزء الثاني)**، نشر بكلية الآداب، بجامعة محمد الخامس، بالرباط، وطبع بالمطبعة المهدية بتطوان سنة 1964م.

- **ديوان مالك غرناطة يوسف الثالث**، نشره بمعهد مولاي الحسن بتطوان سنة 1958م، ثم بمكتبة الأنجلو المصرية بالقاهرة سنة 1965م.

- **عُجالة المبتدي وفضالة المنتهي في النسب، لأبي بكر محمد بن موسى الحازمي(ت584هـ)**، نشر بمجمع اللغة العربية بمصر مرتين سنة 1965و 1973.

- **أخبار الصغار للحافظ أبي عبد الله محمد بن مخلد الدوري العراقي(ت331هـ)**، نشرته أكاديمية المملكة المغربية سنة 1986م.

محمد بن عبد الهادي المنوني (...- 1420هـ/ 1915 - 1999م)[1].

الفقيه المؤرخ المطلع، رائد البحث المصدري بالمغرب، رأى النور بمدينة مكناس، وأخذ العلم على مشيختها، ثم انتقل إلى فاس حيث التحق بجامع القرويين، ولازم حلقات العلم بها، ومجالس الشيوخ في الفقه والحديث وغيرها، وبعد تخرجه من القرويين التحق بالمكتبة الوطنية بالرباط، ثم الخزانة الحسنية في القصر الملكي العامر، مما مكَّنه من الاطلاع على عيون التراث المغربي الأندلسي المخطوط، كما قام برحلات استكشافية إلى مختلف الخزائن العلمية المغربية الخاصة والعامة بمختلف مناطق المغرب، فقد انتقل إلى وزان، وتازة، وفاس ومكناس وبزو وتنغملت، بناحية بني ملال، واعتكف في خزانة الزاوية الحمزية، فوصف محتوياتها بكل دقَّة، كما أقام شهرا في خزانة الزاوية الناصرية يحصي كتبها ويفهرسها، حتى أصبح حجة وعمدة الباحثين في الكتب والمكتبات والفهارس، ومعرفة أماكن المخطوطات، وقد أثمرت هذه الجهود طائفة من المصنفات التراثية أهمها:

- **العلوم والآداب على عهد الموحدين**، طبع بتطوان سنة 1950م، وأعيد نشره بالأوفست سنة 1977م.

- **مظاهر يقظة المغرب الحديث**، مطبعة الأمنية بالرباط 1973م، وطبع بدار الغرب الإسلامي ببيروت سنة 1985م.

---

(1) ينظر: التأليف ونهضته بالمغرب(ص261)، ومجلة دعوة الحق، خاص عن الفقيه محمد بن عبد الهادي المنوني، العدد 370، 1423هـ/2002م.

- **المصادر العربية لتاريخ المغرب، في ثلاثة أجزاء**، منشورات كلية الآداب، بجامعة محمد الخامس بالرباط، صدر الجزء الأول سنة 1404هـ/1983م، والثاني 1410هـ-1989م، والثالث 1423هـ/2002م.

- **منتخبات من نوادر المخطوطات بالخزانة الحسنية بالرباط**، مطبعة فضالة، المحمدية 1978م.

- **فهرس الخزانة الحسنية حسب أرقامها على الرفوف**، المطبعة الملكية، الرباط، 1983م.

- **دليل مخطوطات دار الكتب الناصرية بتامكروت**، منشورات وزارة الأوقاف والشؤون الإسلامية بالمغرب، سنة 1985/1405م.

- **ورقات عن الحضارة المغربية في عصر بني مرين**، منشورات كلية الآداب والعلوم الإنسانية بالرباط، مرتين 1979م و1996م.

- **تاريخ الوراقة المغربية**، منشورات كلية الآداب بالرباط سنة 1991م.

- **فهرس المخطوطات العربية في الخزانة العامة بالرباط (المكتبة الكتانية)**، منشورات الخزانة العامة للكتب والوثائق، بالرباط، ط1/1999/2000م.

- **قبس من عطاء المخطوط المغربي**، دار الغرب الإسلامي، بيروت، 1999م (3ج)، ضم مجموعة من الأبحاث حول المخطوطات

المغربية، والأندلسية كان نشرها بمختلف المجلات والدوريات، المغربية والمشرقية، وبعضها ينشر للمرة الأولى، كما ضم بعض الرسائل المحققة.

- **دُور الكتب في ماضي المغرب**، منشورات الخزانة الحسنية بالرباط، سنة2005م.

إضافة إلى عدد من المقالات حول المخطوط المغربي وتاريخه، والتعريف ببعض خزائن المخطوطات[1].

ومؤلفاته رحمه الله غنية بالمعلومات النادرة عن المخطوطات المغربية الأندلسية والتعريف بها، وذكر أماكنها، مما جعلها مصدرا مهما للباحثين في التراث المغربي الأندلسي.

محمد حَجّي السلوي (1341-1423هـ/ 1923-2003م)[2].

من أعلام مدينة سلا ومؤرخيها الكبار، أخذ عن أعلامها ودرس في مدارسها، وتدرج في التعليم حتى صار واحدا من علماء المغرب المرموقين، استهواه حب التراث، فكان دأبه البحث والقراءة والتأليف فيه، وتميزت إنتاجاته بالغزارة والعمق الفكري، بين ما هو موسوعي وبين ما هو صغير الحجم، بين ما هو تاريخي وما هو شرعي، ومن أعماله في مجال تحقيق التراث المغربي الأندلسي:

---

(1) ينظر: مقال: محمد المنوني والتراث المخطوط، للدكتور عمر أفا، مجلة دعوة الحق ع370، 1423هـ/2002م (ص50-51).

(2) ينظر كتاب التأليف ونهضته بالمغرب، لعبد الله الجراري(ص130)، وسيرته ضمن كتاب: محمد حجي مثابرة المربي والباحث(ص333).

- **ألف سنة من الوفيات**، جمع فيه ثلاثة كتب: شرف الطالب لابن قنفذ، ووفيات الونشريسي، ولقط الفرائد لابن القاضي، نشر دار المغرب للتأليف والترجمة والنشر، الرباط، 1976م.

- **دوحة الناشر بمحاسن من كان بالمغرب من مشايخ القرن العاشر، لابن عسكر الشفشاوني**، نشر دار المغرب للتأليف والترجمة والنشر، الرباط، 1977م.

- **نشر المثاني لأهل القرن الحادي عشر والثاني، لمحمد بن الطيب القادري (ت1187هـ)**، (بالاشتراك)، نشر بالرباط والدار البيضاء، 1977م/1986م.

- **المعيار المعرب والجامع المغرب عن فتاوى أهل إفريقية والمغرب، لأبي العباس الونشريسي(ت914هـ)**، (بالاشتراك)، منشورات وزارة الأوقاف والشؤون الإسلامية بالمغرب، ودار الغرب الإسلامي، بيروت، 1981م (13 جزءا).

- **فهرس مخطوطات الخزانة الصبيحية بسلا**، منشورات معهد المخطوطات العربية الكويت، 1406هـ/1985م.

- **البيان والتحصيل، لأبي الوليد محمد بن أحمد بن رشد (ت520هـ)**، الجزء الأول، والثامن (بالاشتراك)، والعاشر(بالاشتراك)، والثامن عشر، والتاسع عشر، والعشرون الخاصان بالفهارس العامة (بالاشتراك)، منشورات دار الغرب الإسلامي، بيروت، 1987م (20 جزءا).

- **المقدمات الممهدات لبيان ما اقتضته رسوم المدونة من الأحكام الشرعيات، لأبي الوليد محمد بن أحمد بن رشد(ت520هـ)**، (ج1و3)، منشورات دار الغرب الإسلامي، بيروت، 1989م (3 أجزاء).

- **الذخيرة في الفقه، لأبي العباس أحمد بن إدريس القرافي (ت584هـ)**، (بالاشتراك)، منشورات دار الغرب الإسلامي، بيروت، 1994م، (14 جزءا).

- **النوادر والزيادات، لابن أبي زيد القيرواني (ت384هـ)**، (بالاشتراك)، منشورات دار الغرب الإسلامي، بيروت(15 جزءا).

وغيرها من الأعمال التي كان لها صدى واسع في المكتبة التراثية المغربية.

سعيد أحمد أعراب (1339-1424هـ/ 1920-2003م)[1].

العالم البحاثة المحقق، أصله من قبيلة غمارة بشمال المغرب، بها ولد وأخذ عن علمائها متنقلا في ذلك بين مختلف قبائلها، ثم انتقل إلى مدينة تطوان ودخل المعهد الديني بها، ثم التحق بالمعهد العالي، وتخرج منه سنة(1951م)، والتحق بسلك التدريس إلى أن انتدبته وزارة التربية الوطنية باحثا متفرغا لمصلحة إحياء التراث، بطلب من وزارة الأوقاف

(1) ينظر مقال: جهود العلامة الأستاذ سعيد أعراب في التعريف بتراث الريف، للدكتور توفيق الغلبزوري، مجلة الإبصار، ع1(ص5)، وكتاب: العلامة سعيد أعراب التطواني وجهوده في الدراسات الحديثية في المغرب الأقصى والأندلس، بحث ماستر للطالبة أمينة كريم، بكلية الآداب ببني ملال، إشراف د. محمد رستم (ص8-17).

والشؤون الإسلامية سنة 1973م، فكان ذلك فرصة سانحة للانقطاع إلى خدمة التراث والبحث في قضاياه، وكشف خباياه وأسراره، ومن بركة ذلك على المكتبة التراثية المغربية، ظهور عدد من الموسوعات العلمية التي اشترك في إنجازها، في الحديث وفقهه، وتراجم الأعلام التي لا يستغني عنها الباحث في العلوم الشرعية فضلا عن غيرهم، ومن ذلك:

- **التمهيد لما في الموطأ من المعاني والأسانيد، للحافظ أبي عمر يوسف بن عبد الله بن عبد البر القرطبي(ت463هـ)**، الرابع (بالاشتراك)، والخامس، والسادس(بالاشتراك)، والتاسع، والعاشر، والثاني عشر، والرابع عشر، والخامس عشر، والسادس عشر(بالاشتراك)، والسابع عشر(بالاشتراك)، والثامن عشر، والتاسع عشر، والواحد والعشرون، والثاني والعشرون، والثالث والعشرون، والرابع والعشرون، والخامس والعشرون، والسادس والعشرون الخاصان بالفهارس العامة للكتاب، وصدر الكتاب عن وزارة الأوقاف والشؤون الإسلامية بالمغرب، على التوالي من سنة 1387هـ/1967م، إلى سنة 1412هـ/1992م، ولا زالت هذه الطبعة هي المعتمدة لدى الباحثين[1].

- **أزهار الرياض في أخبار عياض، لأحمد بن محمد المقري التلمساني(ت1041هـ)**: الجزء الرابع بالاشتراك مع محمد بن تاويت،

(1) وقد صدرت عدة طبعات مسروقة عن هذه الطبعة، عن دار الكتب العلمية، ودار الفاروق الحديثة بمصر وغيرها، ثم صدرت في أواخر العام الماضي(2017م)، طبعة بتحقيق الدكتور بشار عواد، عن مؤسسة الفرقان للتراث الإسلامي بلندن، يقول فيها إنه اعتمد على آخر إبرازة لكتاب التمهيد، فإذا كان ذلك صحيحا، وكان النص محققا تحقيقا علميا، فلا شك أن طبعته هذه ستكون أفضل تحقيق للكتاب.

والخامس بالاشتراك مع عبد السلام الهراس، وصدر الكتاب عن صندوق إحياء التراث الإسلامي المشترك بين المملكة المغربية والإمارات العربية المتحدة، سنة 1978-1979م (5 ج).

- **ترتيب المدارك وتقريب المسالك لمعرفة أعلام مذهب مالك، للقاضي عياض(ت544هـ)**: الأجزاء السادس، سنة 1401هـ/1981م، والسابع سنة 1402هـ/1982م، والثامن سنة 1403هـ/1983م، كلها عن وزارة الأوقاف والشؤون الإسلامية، بالمغرب.

- **البيان والتحصيل والشرح والتوجيه والتعليل لمسائل المستخرجة، لأبي الوليد محمد بن أحمد بن رشد(520هـ)**، حقق منفردا الجزء الثاني، والسابع، والرابع عشر، واشترك في إنجاز الجزئين التاسع عشر، والعشرين الخاصين بالفهارس العامة، دار الغرب الإسلامي، بيروت، 1987م (20جزءا).

- **المقدمات الممهدات لبيان ما اقتضته رسوم المدونة من الأحكام الشرعيات**، لأبي الوليد محمد بن أحمد بن رشد(ت520هـ)، (الجزء2)، منشورات دار الغرب الإسلامي، بيروت، 1408هـ/ 1988م (3 أجزاء).

- **أحكام القرآن الصغرى، لأبي بكر ابن العربي(ت543هـ)**، منشورات المنظمة الإسلامية للتربية والعلوم والثقافة (الإيسيسكو)، بالرباط، سنة 1412هـ/1991م. (جزآن).

- **صلة الصلة**، لأبي جعفر أحمد بن إبراهيم بن الزبير الغرناطي(ت708هـ)، (بالاشتراك مع عبد السلام الهراس)، (3 أجزاء)،

منشـــورات وزارة الأوقـــاف والشـــؤون الإســـلامية بـــالمغرب، ســـنة 1416هـ/1995م.

محمد بن شريفة (1354 -1440هـ/ 1932-2018م)[1].

المؤرخ البحاثة المحقق الأديب المطلع، ولد بإقليم العثامنة بإقليم الجديدة، وبها حفظ القرآن، وتلقى دراسته الأولية، ثم انتقل إلى آسفي، ومنها إلى مراكش وتابع دراسته بها، ثم التحق بالفوج الأول بجامعة محمد الخامس، وكان أول من ناقش بحث دبلوم الدراسات العليا بها، ثم أكمل دراسته بالقاهرة، وحصل منها على الدكتوراه، ويعتبر من جيل الرواد الذين، وهبوا حياتهم لخدمة التراث الأندلسي، واتجه اهتمامه إلى التعريف بأعلام الأدب الأندلسي المغمورين، وبناء ترجماتهم من خلال ما توافر من آثارهم، فكانت تلك طريقة بديعة في صناعة الترجمة تميز بها العلامة محمد بن شريفة رحمه الله، ومن آثاره في التحقيق:

- **مذاهب الحكام في نوازل الأحكام، للقاضي عياض وولده محمد**، منشورات دار الغرب الإسلامي، بيروت، 1990م.

- **ترتيب المدارك وتقريب المسالك لمعرفة أعلام مذهب مالك، للقاضي عياض(ت544هـ)**، (الجزء الخامس)، منشورات وزارة الأوقاف والشؤون الإسلامية، بالمغرب.

---

(1) ينظر: التأليف ونهضته بالمغرب(ص157).

- **الذيل والتكملة لكتابي الموصول والصلة، لابن عبد الملك المراكشي(ت703هـ)، (السفر الأول)**، دار الثقافة - بيروت، **والسفر الثامن منه**: مطبوعات أكاديمية المملكة المغربية، الطبعة الأولى(1984م).

- **تعيين الأوان والمكان للنصر الموعود به آخر الزمان، مستقرأ من صحيح السنة ومحكم القرآن، لأبي جعفر أحمد بن إبراهيم بن الزبير الغرناطي(708هـ)**، دار الغرب الإسلامي، بيروت، سنة 1993م وطبعة ثانية سنة 2008م.

- **أنساب الأخبار وتذكرة الأخيار، رحلة المدجن الحاج عبد الله بن الصباح(ق8هـ)**، نشر دار أبي رقراق بالرباط، سنة 2008م.

- **كتاب المرآة في السبع القراءات، لأبي علي الحسين بن رشيق المرسي (ت696هـ)**، منشورات وزارة الأوقاف والشؤون الإسلامية، بالمغرب، سنة 1438هـ/2016م.

كما صرف همته رحمه الله إلى إخراج عدد من نوادر النُّصوص الأدبيَّة الأندلسية وتراجم أصحابها ونشر ما وقعت عليه يده من تراثهم النَّثري أو الشِّعري، مع دراسات وافية عنهم، وهذا مجال يعتبر فيه العلامة محمد بن شريفة مدرسة قائمة، وسيأتي بيان بعض معالم ذلك عنده.

هؤلاء هم جيل الرواد الذين أسهموا بعطاءاتهم العلمية في تأسيس المدرسة المغربية في تحقيق التراث، وتثبيت أركانها، وانعكس ذلك على الأجيال اللاحقة التي تخرجت على أيديهم إذ غرست فيها حب هذا التراث والاهتبال به فواصلت مسيرته نحو التقدم والازدهار.

المحور الثالث: مناهج مغربية رائدة في التحقيق:

كلُّ الأعلام المتقدم ذكرهم مارسوا عملية التحقيق، ولكن برزت من بينهم نماذج رائدة بحيث صارت تحقيقاتهم يحتذى بها ويُترسَّم خطاها من قبل الباحثين والدارسين في هذا المجال، وسأقتصر هنا على علمين من هؤلاء الأعلام برزا في هذا الميدان بقوة المنهج وعمق التحليل وتُلقِّيت أعمالهما بمزيد من القبول والثناء عليها، ونأخذ بعض القضايا المنهجية في تحقيقاتهما:

أولا لابُدَّ من الإشارة إلى أنَّ عمليَّة التحقيق تمرُّ بمجموعة من الخطوات العامة، أهمها بعد اختيار عنوان المخطوط المناسب: البحث عن نسخه في خزائن المخطوطات، وجمعها والموازنة بينها وترجيح بعضها على بعض، ثم إثبات نص المخطوط، وتقديمه في صورة أقرب ما تكون إلى تلك التي تركه عليها مؤلفه، ثم كتابة مقدمة الكتاب التي يتحدث فيها عن الكتاب وعنوانه وإثبات نسبته لمؤلفه وترجمته، ووصف نسخه إلى غير ذلك من الخطوات التي ينبغي اقتفاؤها في هذه العملية[1].

أولا: من قضايا التحقيق في أعمال العلامة محمد بن تاويت الطنجي:

القضية الأولى: نفسه في استيفاء البحث عن النسخ، وتفريعها:

لا شك أن البحث عن نسخ مخطوط مقترح للتحقيق يعد من المعوقات التي تعوق الباحث عن تقديم نص صحيح بعيد عن الأخطاء

---

(1) ينظر تحقيق النصوص ونشرها لعبد السلام هارون(ص42-83)، وقواعد تحقيق النصوص وإخراجها للعلامة محمد المنوني، ضمن المصادر العربية لتاريخ المغرب(2/335-348).

والتصحيفات، وكلما كانت نسخ المخطوط ـ موضوعِ التحقيق ـ متوافرة؛ كان ذلك أدعى وأرجى لوصول المحقق إلى غاية من الضبط والإتقان، وذلك يتطلب جهدا جهيدا واطلاعا واسعا في تتبع نسخ الكتاب المخطوط في البلد الواحد، بلهَ في بلدان شتى، وإن مما تميز به العلامة ابن تاويت الطنجي هو طول نفسه في هذا المجال، فحينما كان يحقق كتاب «التعريف بابن خلدون ورحلته شرقا وغربا»، فإنَّه رجع إلى نحو أربع عشرة نسخة مخطوطة من الكتاب[1]، موزعة بين خزائن أربعة بلدان هي: المغرب (الخزانة العامة، وخزانة القرويين)، وتونس (خزانة حسن حسني عبد الوهاب)، ومصر(دار الكتب المصرية، والخزانة الأزهرية)، وتركيا (مكتبة أحمد الثالث ـ التابعة لمتحف طوب قابو سراي، ومكتبة آيا صوفيا، ومكتبة سليم آغا وهما تابعتان للمكتبة السليمانية)[2]، وهذا جهد لا ينوء به إلا أولو الهمَّة من الرجال.

القضية الثانية: ترتيب النسخ وتصنيفها

اقتنع ابن تاويت رحمه الله بأن ابن خلدون رحمه الله «كانت تصدر عنه نسخ (إبرازات) من كتابه ما بين الحين والحين؛ يهديها إلى الملوك والوزراء تارة، ويأخذها عنه الطلبة الدارسون تارة أخرى»[3]، فجعل المحقق نصب عينيه الوصول إلى النسخة الأخيرة التي كتبها بيده وارتضاها

(1) ينظر وصفه لها في مقدمة الكتاب (ص30-39).

(2) ينظر نبذة عن هذه المكتبات كتاب: مكتبات المخطوطات العربية في تركيا للدكتور عزة حسن (ص33-49).

(3) مقدمة التعريف بابن خلدون(ص30).

قبل موته، فجعل يتتبع النسخ التي حصل عليها، ويتفحص الفروق بينها والتعليقات المتناثرة في حواشيها وهوامشها مستعينا بما لديه من أخبار المؤلف وتقلباته في الأمصار، كل ذلك مكنه من أن يرد هذه النسخ إلى أمهات ثلاث:

1. أم قديمة الصدور عن المؤلف، وهي موجزة.

2. ومتوسطة تزيد قليلا عن سابقتها، وتنقص الكثير من التفصيلات عن التي تليها.

3. ثم حديثة العهد بالمؤلف، ويمتد حديثه فيها، وتعديله بالزيادة والنقص وغيرهما إلى ما قبل وفاته بشهور[1].

وعلى ضوء هذا التقسيم وصف النُّسخ ورتَّبها حسب ما فيها من الزيادات والنقصان، وتتبع فروع كلِّ أصل منها بشيء من الدِّقَّة والإتقان، وتوقُّد الذِّهن الَّذي عرف به ابن تاويت رحمه الله.

ونحن نلاحظ اليوم في ما ينشر من الكتب المحققة أنه قد يعجز المحقق عن فك سر الاختلاف الكبير بين نسخها، فتجده يتخبط في هوامش التحقيق في ذكر الفروق بين هذه النسخ، وربما إذا أعياه الأمر تجاوزها ولم يثبتها، ولا يتفطن إلى احتمال كون إحدى النسخ الموجودة بين يديه تمثل إبرازا آخر للكتاب[2].

---

(1) نفسه(ص31).

(2) وقد تفطن لمثل ذلك العلامة سعيد أعراب رحمه الله عند تحقيق بعض أجزاء التمهيد لابن عبد البر، فقال في مقدمة الجزء الرابع منه(ص ج): «وأول ما يلاحظ القارئ =

على أنَّ المنهج الذي سلكه ابن تاويت في جمع نسخ هذا الكتاب لم يقتصر عليه وحده بل اقتفاه في كتاب آخر لابن خلدون، هو مقدمته المشهورة، فقد أخذ على عاتقه تحقيقها، وجمع نسخها، وتحقيق نصها، وقد بلغ فيه الغاية في التحقيق، ولما أشرف على الانتهاء منه اخترمته المنية، ولم يكتب لهذا التحقيق أن يرى النور في عالم المطبوعات، ولو حصل ذلك لكان كافيا بنسخ كل الطبعات التي صدرت قبله، أو في وقته، فضلا عن التي بعده، وبقي هذا الأثر مغمورا في وسط مكتبته التي بيعت بعد وفاته، ولم يقدر أحد أن يصل إليه رغم المحاولات المتكررة من الغيورين الذين حاولوا الوصول إلى هذا العمل من أجل إنقاذه وإخراجه ونشره[1]، ولله الأمر من قبل ومن بعد.

ونقف في بعض الرسائل التي أرسلها لصهره العلامة عبد الله كنون رحمه الله أيام مقامه بتركيا على ملامح المنهج الذي سلكه في تحقيق المقدمة حيث يقول: «...هذا وإني أقدر يدكم الكريمة التي أسديتموها إلي بإرسال نسخة المقدمة، فلقد كان اطلاعي عليها ضروريا؛ لأني أريد أن أكتب بحثا في التطورات التي مرَّت بها المقدمة منذ كتبت لأول مرة في تونس إلى وفاة صاحبها، فلقد كتبت كما تعلمون في تونس، ووزعت منها

= لهذه النسخ الخطية؛ اختلاف أجزائها، ثم كثرة الفروق بينها في الكلمات والجمل، وما يوجد في بعضها من زيادات؛ تصل أحيانا إلى صفحة أو أكثر، وهو أمر لا نجد له تفسيرا، إلا أن المؤلف الذي عاش مع هذا الكتاب ثلاثين حِجَّة أو تزيد، قد حوَّر كثيرا من عباراته، وأضاف إليه إضافات، ومن الطبيعي أن تختلف نسخه كما تختلف طبعات الكتاب الواحد في عصرنا اليوم».

(1) منهم: الدكتور إحسان عباس، والدكتور إبراهيم شبوح. الكتاب التذكاري عن فقيد العلم والتراث (ص56).

نسخ كانت الأولى من المقدمة، ثم جاء ابن خلدون إلى مصر وجادل عن رأيه فيها، ورأى كتبا لم يتح له أن يراها في تونس والمغرب، واستفاد منها في تدعيم رأيه أحيانا....ومن هنا جاءت زيادات متفاوتة المقدار في نسخ المقدمة حسب قدم أو حدوث صدورها عن المؤلف، ومن هنا أيضا وجب علي أن أراقب هذا الاختلاف في أكبر عدد من نسخها المخطوطة لتحديد زمن هذه الزيادات، ولإدراك مناسباتها، ولتحديد زمن صدور هذه النسخة عنه، حيث إن كل مجموعة منها تمثل حلقة من حلقات هذه المقدمة، وتاريخا جديدا من تواريخ حياتها، ولقد وصلت حتى الآن المخطوطات التي استفدت منها نحو 31 نسخة غير أني لم أجد من بينها ما يمثل النسخة الأولى التي ألفت في تونس...

أما النسخ التي اعتمدت عليها في نشر النص فهي 17 سبعة عشر نسخة من بينها نسخة المؤلف التي كان يملكها، والتي كانت تتعرض لكل ما يطرأ على فكر ابن خلدون من تفكير جديد، بهامشها بخطه إضافات وتعديلات في منتهى الخطورة»[1].

ثانيا: من قضايا التحقيق في تجارب العلامة محمد بن شريفة رحمه الله:

القضية الأولى: فنُّ صياغة التراجم

اشتغل العلامة محمد بن شريفة رحمه الله بكتب التراجم الأندلسية، تحقيقا ودراسة، خصوصا المغمورين منهم، فأنتج العديد من الأعمال حول

(1) العلامة محمد ابن تاويت الطنجي جوانب من حياته ونماذج من رسائله، د. محمد كنون الحسني ضمن الكتاب التذكاري(ص125-126).

مجموعة من أعلام الأندلس، وقد تميزت طريقته في صناعة التَّراجم بمنهجه التحليلي الممتع الذي يجمع بين جمالية الأسلوب وغزارة المادة العلمية التي يقدمها.

ونجد العلامة محمد بن شريفة رسم لنفسه خطة كتابة التراجم الأندلسية عندما قال في أول عمل له صدَّر به تجربته في هذا المجال، وهو أبو المطرف أحمد بن عميرة المخزومي: «وليس من رأيي أن تخضع كتابة السيرة إلى تخطيط ثابت، وإنما ينبغي أن تتناول السيرة حسب طبيعة صاحبها وطبيعة عصره»[1].

وهذا الذي سار عليه في جل أعماله الترجمية، فإنه كان يصوغ سيرة الشخصية المترجمة حسب تقلباتها في الزمان والمكان، ولذلك نرى بعض العناصر تحضر بقوة في بعض التراجم، وتخفت في أخرى، فمثلا إذا كان الحديث عن الشيوخ والتلاميذ لا يستأثر كثيرا باهتمام الدكتور محمد بن شريفة، ولا يأخذ إلا حيزا ضيقا من الترجمة في بعض الأعمال مثل «ابن مغاور الشاطبي»[2]، و«ابن لُبَّال الشريشي»[3]، و«وابن رشيق المرسي»[4]، حيث يكتفي بسرد أسمائهم وما أخذه عليهم المترجم من العلوم؛ فإن هذا العنصر نال حظا وافيا من الحديث عنه في ترجمة ابن عبد الملك المراكشي في تقديمه للسفر الثامن من كتاب الذيل

(1) أبو المطرف أحمد بن عميرة المخزومي(ص308).

(2) ابن مغاور الشاطبي(ص16-19).

(3) ابن لبال الشريشي(ص43، 48-49).

(4) ابن رشيق المرسي(ص23-25).

والتكملة[1]، حيث استغرق حديثه عنهم نحو تسعة وأربعين صفحة، لأنه استوعب ذكرهم، وكان يقف عند كل شيخ بذكر اسمه، ومكان أخذ ابن عبد الملك عنه، والعلوم التي أخذها والكتب التي رواها عنه، مع الاستعانة بكلام ابن عبد الملك نفسه عنه، وإذا كان الشيخ من كبار شيوخ ابن عبد الملك الذين تركوا أثرا بارزا في شخصيته فإن الترجمة تتمدد بجلب بعض أخباره وأطوار حياته كما صنع مع الشيخين أبي القاسم أحمد بن محمد البلوي، وأبي الحسن الرعيني، وغيرهما.

ولعل ذلك يجد تفسيره في كون كتاب الذيل والتكملة كتاب تراجم وابن عبد الملك نفسه يشير بين الحين والآخر في معرض تراجم كتابه إلى معلومات نادرة عنه وعن شيوخه، إضافة إلى غنى المادة العلمية وغزارتها وتنوعها في الكتاب الذي يعد من أوسع كتب تراجم علماء الغرب الإسلامي وأروعها، وإذا كان كذلك، فلا بد من تفصيل القول في شيوخه لمعرفة تأثيرهم ومدى حضورهم في هذه الموسوعة، ولذلك نجد المحقق نفسه تنبه لهذا الغرض، فقال في صدر كلامه عن شيوخ ابن عبد الملك: «وسنذكر فيما يلي هؤلاء الشيوخ بشيء من التفصيل، لأن من شأن هذا أن يبرز بيئة ابن عبد الملك الثقافية، ويكشف عن مراحل دراسته وأطوار تعلمه، ويظهر جهوده في سبيل الدرس والتحصيل، ويصور ما كان عليه الرجل من عزم صادق وسعي دائب إلى العلم والمعرفة»[2].

---

(1) الذيل والتكملة السفر الثامن(1/9-59)

(2) الذيل والتكملة السفر الثامن (1/10).

ولم يكن ذلك ممكنا في مثل التراجم الأخرى السابقة الذكر، لأنها مقصورة على مجال الأدب والنثر والشعر، وشيوخهم معدودون، كما أنهم لم يبلغوا في العلوم والمعارف مبلغ ابن عبد الملك رحمة الله على الجميع، لذلك نجده يركز الحديث فيها على الأوضاع السياسية وتقلباتها، وعلاقة هذه الشخصيات الأدبية بأمراء الحكم بالأندلس وارتسامهم في ديوان الكتابة إلى غير مما له علاقة بالشخصية وأعمالها الأدبية.

وتتجلى براعة الدكتور محمد بن شريفة في صياغة التراجم في أمر آخر، وهو كما يقول الدكتور عباس ارحيلة ـ حفظه الله ـ: «عندما تعوزه الوسائل الضرورية لبناء الترجمة، تقوده القرائن وطرقه في صور الحدس والتخمين إلى ترميم التراجم، بل تراه يرجح بين قرائن تجمعت لديه دون كلل أو ملل من تتبع الجزئيات... وبحثه عن العلاقات الممكنة بين المعلومات المتناثرة في مصادر متعدد، ومن أزمنة مختلفة، والربط بينها حتى تصبح وحدة متماسكة»[1].

القضية الثانية: النسخة الوحيدة في التحقيق:

من التجارب العلمية التي خاضها العلامة محمد بن شريفة هي اقتحامه غمار التحقيق على نسخ وحيدة، ومعلوم أن تحقيق الكتاب على نسخة وحيدة له من المخاطر ما له، وتزداد خطورة الأمر إذا كان النص

(1) الدكتور محمد بن شريفة وفن التراجم، مجلة كلية الآداب بمراكش ع15، وينظر أيضا مقال: طريقة محمد بن شريفة في تحقيق التراث، للدكتور عز الدين عمر موسى، ضمن كتاب تحقيق التراث المغربي الأندلسي حصيلة وآفاق (ص421).

مليئا بالأخطاء والتصحيفات بسبب جهل النساخ، أو لحق النسخة بتر في جوانبها، أو خرم في وسطها، وغير ذلك من الأمور التي تحول دون إخراج نص صحيح مضبوط، وتتطلب مجهودا مضاعفا لترميم النص، وهو نفسه أقر بهذه الصعوبات حين قال: «مما لا شك فيه أن التحقيق المثالي للنصوص هو الذي يقوم على أكثر من نسخة، وأن المحقق المحظوظ هو الذي يقع على النسخ الأصلية أو الجيدة، وإذا كان هذا يتحقق في عدد من الكتب التي تروى وتنسخ لقيمتها الدينية والشرعية أو فائدتها التعليمية أو مكانة مؤلفيها...فإنه قلما يتحقق في كثير من الأعمال الأدبية والتاريخية التي كثيرا ما تنتهي بنهاية عصورها، ونلحظ هذه الظاهرة بشكل بَيِّن في التراث الأندلسي والمغربي، فقد تعرض هذا التراث لكثير من عوادي الزمن، ولهذا فإن سعادتنا تكون كبيرة وحماستنا تبدو قوية عندما ينتهي إلينا أثر من هذا التراث القديم، فنحرص على إخراجه برغم ما قد يكون فيه من خلل أو نقص أو بتر أو رداءة خط أو جهل ناسخ»[1].

ونظرا لعدد من الأعمال العلمية التي حققها على نسخة وحيدة، فقد أكسبه ذلك دربة وخبرة في التعامل مع هذا النوع من النصوص، وفي ذلك يقول رحمه الله: «وقد واجهت هذه التجربة ـ التحقيق على النسخة الفريدة ـ وعانيت أمرها في نصوص سابقة، ولا شك أن الممارسة والدربة والخبرة تعين كثيرا في استقامة هذه النصوص»[2]، انتهى كلامه.

---

(1) حوار مع الدكتور محمد بن شريفة حول كتابه «ابن مغاور الشاطبي»، أجراه الأستاذ عبد العزيز الساوري، مجلة آفاق الثقافة والتراث، ع11 رجب 1416 دجنبر 1995م (ص91).

(2) حوار مع الدكتور محمد بن شريفة حول كتابه «ابن مغاور الشاطبي»، أجراه الأستاذ =

وبالإضافة إلى هذه الأمور التي ذكرها، فإن هناك أمرا آخر، وهو سعة الاطلاع والإلمام بأساليب القوم في الكتابة ومناحيهم في القول، فقد استطاع بفضل ذلك كله أن يرمم تلك النصوص، ويقيم أَوَدَها وينقذها من صفحات النسيان والإهمال، ويبعث فيها الحياة من جديد ويخرجها في صورة رائقة تسر الناظرين، وتغري القارئين والباحثين.

بقيت قضية أخرى ينبغي إثارتها في تحقيقات هذين العلمين، وهي ما يتعلق بضبط نص المتن المحقق والتعليق عليه، وهي الغاية الأسمى من عملية التحقيق برمتها، فلا شك أن ما ميز الأعمال العلمية لكل منهما بلوغها درجة كبيرة من الدقة في ضبط نصوصها، وهذا أمر معلوم لدى المطلعين على ما نشر من تحقيقهما.

وأما من حيث التعليق والحواشي فذلك يختلف من عمل إلى آخر حسب طبيعة النص وحسب نشاط المحقق أثناء عملية التحقيق نفسها، فمثلا كتاب «التعريف بابن خلدون ورحلته شرقا وغربا»، تضمن تعليقات وحواش كثيرة اقتضتها طبيعة النص وما يوفره من مادة علمية غزيرة استدعى من محققه ابن تاويت الطنجي أن يقف عندها، من شرح الغريب وتعريف الأعلام والأماكن، وتوثيق الأقوال، فكانت تلك الحواشي «بمثابة مواد أشبه ما تكون بهذه المواد المركزة التي نقرؤها في دائرة المعارف» على حد تعبير الدكتور محمد بن شريفة[1]، وبلغت دقته في التعريف بالأماكن

= عبد العزيز الساوري، مجلة آفاق الثقافة والتراث، ع11 رجب 1416 دجنبر 1995م (ص91).

(1) ابن تاويت الطنجي والتراث الخلدوني، للدكتور محمد بن شريفة، ضمن الكتاب التذكاري(ص96).

والبلـدان: «أن حـاول جهـده أن يجـد للمسـمى وجـودا علـى الخارطـات الحديثة معرَّفة بخطوط الطول والعرض»[1].

ولم نجد مثل هذه التعليقات في أعمال أخرى مثل «جذوة المقتبس» للحميدي، والجزء الأول من ترتيب المـدارك للقاضـي عيـاض، لأن طبيعـة النص لا تقتضي كثرة التعليقات والحواشي.

وأما العلامة محمد بن شريفة فسلك مسلكا وسطا سار عليـه فـي جـل الأعمال التي حققها، ولا يعلق إلا حينما تدعو الضرورة لذلك من تصـحيح لفـظ محـرف أو إضـافة كلمـة سـاقطة، أو شـرح غريـب، وتعيـين مـبهم أو تعريف مكان، وغير ذلك، وفي بعضها يعتمد على ذاكرتـه وثقافتـه كمـا هـو الحـال فـي تعريـف الأمـاكن وأسـماء المـدن الأندلسـية، أو شـرح الألفـاظ العامية أو اللغوية الغريبة.

خاتمة

كانت هذه جولة قصيرة مع بعض أعلام المدرسة المغربية في تحقيـق التراث، الذين نسجوا خيوطها ورسموا معالمها، ولئن كان المقام لم يسمح بأن نستقصي كل أعلام هذه المدرسة، وهم كثرة وافـرة، فقـد كـان الغـرض ضرب الأمثلة لبعض الذين استطاعوا أن يقدموا نمـاذج لـم يُسـبق إليهـا فـي صنعة التحقيق، وأصـبحت بعـض هـذه الأعمـال يُترسَّـم خطاهـا فـي منـاهج

(1) ذكريـات، للـدكتور إبـراهيم شـبوح، ضـمن الكتـاب التـذكاري(ص85)، وشـوامخ المحققين: محمد بن تاويت الطنجي(ص11).

تحقيق المخطوطات، مما يعد ذلك ضمن خصوصيات هذه المدرسة المغربية، ولا شك أن عطاء هذه المدرسة لا زال مستمرا إلى اليوم يتمثل ذلك في جيل من الخلف من أساتذة الجامعات الذين يشرفون على تأطير الباحثين والمشتغلين في ميدان التحقيق، وظهور عدد من المراكز العلمية التي تعنى بدراسة التراث وتحقيقه وإذاعته.

وما زالت الحاجة ماسة إلى العناية بالمخطوط المغربي الأندلسي، من جوانب عدة منها:

- الفهرسة، فإن المفهرَس من هذا التراث لا يمثل إلا جزءا قليلا من الرصيد المخطوط بمختلف الخزائن المغربية، وبالتالي يبقى هذا التراث غائبا عن الأنظار.

- غياب العناية به من حيث توفير جودة الحفظ والترميم، فهناك خزائن تحتوي نوادر قل نظيرها، لكنها عرضة للأرضة وعوادي الزمن، كما هو حال مخطوطات بعض الخزائن مثل: خزانة المسجد الأعظم بتازة، وخزانة المسجد الأعظم بوزان، وخزانة الزاوية الناصرية، وخزانة الزاوية الحمزية، وغيرها.

- تأطير عملية التحقيق، وغياب الاهتمام به من قبل المؤسسات والهيئات العلمية، بالمغرب، إذ الأعمال المنجزة في ذلك غالبها أعمال فردية، لا يجمع بينها تنسيق، ولا منهج موحد.

والله ولي التوفيق، والحمد لله رب العالمين.

مصادر البحث ومراجعه

1. ابن رشيق المرسي، حياته وآثاره، دراسة وتحقيق محمد بن شريفة، منشورات وزارة الأوقاف والشؤون الإسلامية، بالمغرب، ط1429/1هـ/ 2008م.
2. ابن لُبَّال الشريشي، للدكتور محمد بن شريفة، مطبعة النجاح الجديدة، بالدار البيضاء، ط1416/1هـ/1996م.
3. ابن مغاور الشاطبي، حياته وآثاره، للدكتور محمد بن شريفة، مطبعة النجاح الجديدة، بالدار البيضاء، ط1415/1هـ/1994م.
4. أبو المطرف أحمد بن عميرة المخزومي، حياته وآثاره، للدكتور محمد بن شريفة، نشر المركز الجامعي للبحث العلمي، جامعة محمد الخامس، ط1966/1م.
5. الأستاذ عبد الله كنون وآثاره، لعبد الصمد العشاب، مجلة مجمع اللغة العربية بدمشق، ع. ذو الحجة 1410هـ/ يوليوز 1990م.
6. الأعلام، لخير الدين الزركلي، دار العلم للملايين بيروت، ط2005/16م.
7. تاريخ خزائن الكتب بالمغرب، للدكتور أحمد شوقي بنبين، ترجمة د. مصطفى طوبي، الخزانة الحسنية بالرباط، ط1424/1هـ/2003م.
8. التأليف ونهضته في القرن العشرين، لعبد الله الجراري، مكتبة المعارف، الرباط، ط1406/1هـ/1985م.

9. تحقيق النصوص ونشرها، لعبد السلام هارون، مكتبة السنة، القاهرة، ط1410/5م.

10. التعريف بابن خلدون ورحلته شرقا وغربا، لعبد الرحمن بن خلدون، تحقيق محمد بن تاويت الطنجي، الطبعة التي أعادت نشرها دار السويدي للنشر والتوزيع أبو ظبي، والمؤسسة العربية للدراسات والنشر بيروت، ط2003/1م.

11. التمهيد لما في الموطأ من المعاني والأسانيد، لابن عبدالبر الأندلسي (ت463هـ)، نشر وزارة الأوقاف والشؤون الإسلامية بالمغرب، طبعة(1387هـ-1967م).

12. جهود العلامة الأستاذ سعيد أعراب في التعريف بتراث الريف، للدكتور توفيق الغلبزوري، مجلة الإبصار، ع1، ربيع الأول 1434هـ/فبراير 2013م.

13. حوار مع الدكتور محمد بن شريفة حول كتابه «ابن مغاور الشاطبي»، أجراه عبد العزيز الساوري، مجلة آفاق الثقافة والتراث، بدبي، ع11 رجب 1416 دجنبر 1995م.

14. الدكتور محمد بن شريفة وفن التراجم، للدكتور عباس ارحيلة، مجلة كلية الآداب بمراكش ع15، سنة 2000.

15. الذيل والتكملة لكتابي الموصول والصلة، (السفر الثامن)، لأبي عبد الله محمد بن محمد بن عبد الملك المراكشي، تحقيق محمد بن شريفة، مطبوعات أكاديمية المملكة، ط1984/1م.

16. شوامخ المحققين: محمد بن تاويت الطنجي، المحقق المغربي الموسوعي، إعداد مركز تحقيق التراث، بدار الكتب المصرية، نشر دار الكتب والوثائق القومية بالقاهرة، ط/1426هـ/2005م.

17. طريقة محمد بن شريفة في تحقيق التراث، للدكتور عز الدين عمر موسى، ضمن كتاب تحقيق التراث المغربي الأندلسي حصيلة وآفاق، منشورات كلية الآداب، بوجدة، ط/1997م.

18. عبد الله كنون العالم المصلح، للدكتور إبراهيم الوافي، نشر مركز الدراسات والأبحاث وإحياء التراث، بالرابطة المحمدية للعلماء، بالرباط، ط1434/1هـ/2013م.

19. عبد الله كنون بين التكريم والتأبين(مجموعة بحوث)، نشر جمعية عبد الله كنون بطنجة، 1412هـ/1991م.

20. العلامة سعيد أعراب التطواني وجهوده في الدراسات الحديثية في المغرب الأقصى والأندلس، بحث ماستر أعدته الطالبة أمينة كريم، بكلية الآداب ببني ملال، إشراف د. محمد رستم.

21. قواعد تحقيق النصوص وإخراجها للعلامة محمد المنوني، ضمن المصادر العربية لتاريخ المغرب الجزء الثاني، منشورات كلية الآداب والعلوم الإنسانية بالرباط، سلسلة الدراسات البيليوغرافية، 1410هـ/1989م.

22. الكتاب التذكاري لفقيد العلم والتراث محمد تاويت الطنجي، جامعة عبد الملك السعدي، مدرسة الملك فهد العليا للترجمة، طنجة، ط1998/1م.

23. كتاب العلامة المجاهد محمد إبراهيم الكتاني، جمع علي بن المنتصر الكتاني، أوميغا للتواصل والنشر والتوزيع، المغرب، ط2007/1م.

24. المجلات الثقافية المغربية الذاكرة والامتداد، لعبد العزيز الساوري، نشر وزارة الثقافة، بالمغرب، ط2014م.

25. مجلة دعوة الحق، تصدرها وزارة الأوقاف والشؤون الإسلامية بالمغرب، عدد خاص عن الفقيه محمد بن عبد الهادي المنوني، رقم 370، 1423هـ/2002م.

26. محمد حجي مثابرة المربي والباحث(مجموعة بحوث)، سلسلة ندوات تكريمية تأبينية أصدرت أعمالها فاطمة الجامعي الحبابي، سنة 2004م.

27. مدخل إلى تاريخ نشر التراث العربي، للدكتور محمود الطناحي، مكتبة الخانجي، القاهرة، ط1405/1هـ/1984م.

28. معلمة المغرب(ج6)، من إنتاج الجمعية المغربية للتأليف والترجمة والنشر، نشر مطابع سلا، سنة 1413هـ/1992م

29. مكتبات المخطوطات العربية في تركيا، للدكتور عزة حسن، نشر مركز الدراسات والأبحاث، وإحياء التراث بالرابطة المحمدية للعلماء، بالرباط، ط1435/1هـ/2014.

❊ ❊ ❊ ❊

الكتاب المخطوط بالمغرب
لمحات من تاريخ تحقيقه ومناهجه

ذ. المهدي بن محمد السعيدي

جامعة ابن زهر – أكادير

مقدمة

يتناول هذا البحث دراسة جهود الباحثين المغاربة في خدمة النصوص المخطوطة، عبر التعريف بها وفهرستها وتكشيفها، وصولا إلى تحقيقها ونشرها، والمراحل التي مرت بها أعمالهم منذ القديم، علما أن الغرب الإسلامي مجال الدولة المغربية قديما، والبروز الحضاري حديثا، شهد حركة علمية كانت المخطوطات أساس نشاطها، فظهرت في المدن الكبرى، والحواضر العلمية، حيث دكاكين الوراقين والنساخين، الذين تفاوتت إجادتهم في ضبط النصوص وإتقان النقل، وحسن المقابلة والمراجعة. كما كان لعلماء المراكز العلمية وطلبتهم، جهود بارزة في تطوير حركة النساخة العلمية، المستندة إلى مقابلة النسخ على الأصول المعتمدة، وبيان رواياتها إن كانت، وتخريج النصوص، وضبط حواشيها بالتعريف والإيضاح والإغناء، وقد انتقلت هذه التقاليد المنهجية من المشرق إلى المغرب في العصور العلمية الأولى، وتم تطويرها خاصة في

الأندلس التي كانت دار حديث نشيطة، وانتقلت هذه التقاليد إلى المغرب، وبلغت أوجها مع القاضي عياض اليحصبي في كتابه الإلماع، الذي صار معتمد العلماء في العصور اللاحقة فاهتدوا به في مقابلة النسخ على الأصول، وضبط النصوص، وتخريجها وإلحاق سقطها، وتحشية الأسفار بالتعريفات والفوائد والزيادات، وتختص هذه الدراسة الأولية بتتبع مسار مناهج التحقيق بالمغرب الأقصى، ومراحله عبر التاريخ حتى العصر الحديث، وإشارة لبعض المشتغلين بتحقيق المخطوط في كل عصر، ونماذج من أعمالهم، ومنهجهم في المقابلة والتصحيح، وذلك وفق المراحل التالية:

1- المرحلة القديمة[1]:

حرص العلماء على مقابلة نسخهم بالأصول، وتصحيحها وضبطها، في مختلف العصور التاريخية المغربية، خاصة تلك التي شهدت تأسيس

(1) لم ينتبه كثير من الباحثين المعاصرين إلى جهود الأقدمين في التحقيق، ظنا منهم أن هذا النهج ابتكار غربي مرتبط باشتغال الأوربيين على تراثهم، ولم يعلموا أن علماء المغرب خاصة المحدثين، قد استندوا إلى ضوابط الرواية والسماع لضبط النسخ ومقابلتها على الأصول والتعليق عليها، ومن نماذج هذه الأبحاث القاصرة في إدراك تراث المغاربة في التحقيق، عمل زاهية عبد الكريم أفلاي، التي ظنت أن التحقيق نشأ أوائل القرن العشرين، وزعمت أن رواده مغاربة درسوا بالأزهر، وأنهم نخبة من «أسر مغربية لها باع في مجال الثقافة والأدب...وقد ظل إنتاجها مرتبطا بالمحاولات الأولى للتحقيق المغربي، وهو لا يشكل إلا جزءا ضئيلا مما حقق بالمغرب..» انظر: جهود المغاربة في تحقيق التراث الأدبي المغربي والأندلسي، ص: 46-47، وقارن بما ورد عند رمضان عبد التواب، في: مناهج تحقيق التراث بين القدماء والمحدثين، ص:12 وما يعدها، مكتبة الخانجي القاهرة 1985.

الشخصية الحضارية المغربية، منذ عصر المرابطين في القرن الخامس للهجرة، إلى العصر الحديث، مرورا بالموحدين فالمرينيين والسعديين فالعلويين، وقد شهدت هذه العصور ظهور خزانات المخطوطات الكثيرة في الحواضر والبوادي، ونشاط الوراقة وتجارة الكتب، وانتقالها من المشرق والأندلس إلى المغرب، في قوافل التجارة والحج[1]، وفي هذه المرحلة ظهرت أنظار مغربية حول توثيق النصوص والروايات، خاصة في علم الحديث وغيره من علوم الشريعة واللغة والأدب والتاريخ.. وغيرها، مواكبة لحركة صناعة الكتاب، بفضل الوراقة والنساخة، وتجارة الكتب المزدهرة، التي كانت تعمل على مواكبة تعاطي العلوم والمعارف، وظهور المؤلفات الجديدة شرقا وغربا، ونقلها بسرعة إلى المغرب، لتمكين الأوساط العلمية من الاطلاع عليها، وتداولها وفهم مضامينها، والتفاعل معها شرحا وتعليقا وتلخيصا.

لقد كان تلقي العلوم قبل القرن الرابع للهجرة عن الشيوخ من المسلمات، فلا يستقيم علم طالب إلا بالأخذ عن الشيوخ، مشافهة أو قراءة للكتب عليهم، قصد ضبطها مقابلة أو سماعا أو مناولة، ثم تغير الأمر بعد ذلك فانتشر الأخذ عن الصحف، وشاع الاعتماد على الكتب، ففشا التصحيف واضطربت الروايات وتداخلت النصوص،[2] فظهرت الحاجة

---

(1) مسرد لواقع المخطوط من الرحلات المغربية الحجازية، محمد المنوني، ضمن المخطوطات العربية في الغرب الإسلامي، وضعية المجموعات وآفاق البحث، ص:249، منشورات مؤسسة الملك عبد العزيز آل سعود الدار البيضاء 1990.

(2) الإمام القاضي عياض، مؤلفا ومحققا، عباس أرحيلة، ص: 148، دار الحديث الكتانية، طنجة 2019.

الملحة الماسة لوضع منهج دقيق، لتلافي هذه الإشكالات، وتجاوز هذه العوائق، وهكذا لم يكن تحقيق النصوص «بدعا ولا جديدا على الثقافة العربية، فمئات المخطوطات المتقنة اعتني بها العلماء، وقابلوا بين نسخها، واستخرجوا من كل ذلك أصح نسخة مطابقة جهد المستطاع لما كتبه المؤلف، ويكفي أن أشير إلى تعليقات العلماء على كثير من النسخ ومقابلتها بنسخ أخرى، والإشارة إلى فروق النسخ في حواشي النسخ الخطية، وعنايتهم الدائمة بخطوط العلماء المتقنة عند المقابلة والاقتباس، فكان العلماء المتقنون يحاولون جهد استطاعتهم أن يعتمدوا المصدر المكتوب بخط مؤلفه، أو أن يكون توقيعه عليه للتدليل على صحة النسخة، أو تكون النسخة بخط عالم متقن ثقة».[1]

هكذا كان العلماء المسلمون في فجر عصر التدوين، يعتمدون قواعد لضبط النص بنسخه ومقابلته، بل إنهم بعد ذلك حرروا هذه القواعد وألفوها فيها، كما نجد عند الحسن بن عبد الرحمان الرامهرمزي، ومحمد بن عبد الله الحاكم النيسابوري، وأبي نعيم الأصفهاني، وأحمد بن علي الخطيب البغدادي، ويوسف بن عبد الله ابن عبد البر، وابن الصلاح، وابن دقيق العيد، وابن جماعة، والسخاوي، والسيوطي وبدر الدين الغزي وغيرهم.[2]

---

(1) أنظار في مناهج تحقيق المخطوطات العربية، بشار عواد معروف، ص:13، منشورات مؤسسة الفرقان للتراث الإسلامي، لندن 2016/1438. ومناهج تحقيق التراث بين القدماء والمحدثين، رمضان عبد التواب، ص:24 وما بعدها.

(2) تأصيل قواعد تحقيق النصوص عند العلماء العرب المسلمين، جهود المحدثين =

وأسهم علماء المغرب في التأليف في هذه الضوابط، ونذكر منهم اثنين تمثيلا لا حصرا، وهما القاضي عياض السبتي، والحسن بن مسعود اليوسي:

- القاضي عياض بن موسى اليحصبي (ت544هـ):

العلامة المحدث المؤرخ المسند الأديب ذو التآليف الغريبة والمؤلفات العجيبة، ومنها كتابه «الإلماع إلى معرفة أصول الرواية وتقييد السماع» بناه على ما توصل إليه العلماء حتى عصره في المغرب والأندلس، من ضوابط التحقيق والتدقيق، وضبط الروايات، والتعامل مع المخطوطات نسخا ومقابلة، وتدقيقا وتصحيحا، وتلقيا للحديث خاصة والنصوص عامة، وفق ضوابط علمية، وقد كتب أستاذنا الدكتور عباس أرحيله مقالا ممتعا حول ضوابط التحقيق عند القاضي عياض رحمه الله،[1] لخص فيه أسس منهجه، ونظراته في تحقيق النصوص، فذكر أولا طرق تلقي الحديث النبوي الشريف التي حددها القاضي عياض، في ثمانية أنواع، بها تتحقق طرق تحمل المعرفة وهي:[2]

-أولا: السماع من لفظ الشيخ، حين يملي، أو يحدث من حفظه أو يقرأ من كتابه.

= في أصول تدوين النصوص، محمود مصري، مجلة معهد المخطوطات العربية، المجلد 49، الجزآن 1-2، ربيع الآخر - شوال 1426/ مايو - نونبر 2005، ص:39.

(1) القاضي عياض ونظراته في منهج تحقيق المخطوط، عباس أرحيله، مجلة عالم الكتب، مج26 ع1 رجب شعبان 1415هـ/ يناير- فبراير 1995.

(2) المرجع نفسه، ص: 20.

-ثانيا: القراءة على الشيخ، أو الاستماع إليه، وقد تكون القراءة من كتاب أو حفظ.

-ثالثا: المناولة وذلك حين يتناول الطالب نسخة مصححة بخط الشيخ، أو كتبت عنها فأقرها، أو يأتيه الطالب بنسخة صحيحة من رواية الشيخ، أو بجزء من حديثه فيقف عليه الشيخ ويعرفه ويحقق جميعه ويجيزه له.

-رابعا: الكتابة، ذلك أن الشيخ إذا كتب شيئاً من حديثه للطالب فقد حدثه.

- خامسها: الإجازة، وهي الإذن للطالب بالمشافهة أو بالكتابة، أن يتولى رواية الحديث.

-سادسا: الإعلام للطالب أن هذا الحديث من رواية الشيخ.

-سابعا: وصية الشيخ بكتبه عند موته أو سفره لرجل.

- ثامنا: الخط، وهو الوقوف على كتاب بخط محدث مشهور يعرف خطه يصححه، وإن لم يلقه ولا سمع منه، أو لقيه، ولكن لم يسمع منه كتابه هذا فيقال: وجدت بخط فلان، وقرأت في كتاب فلان بخطه فما وجد بخط المؤلف، أطلق عليه علماء الحديث بعد عياض، مصطلح وجادة».[1]

كما استعرض الضوابط التي يتحقق بها من صحة النص ونسبته إلى مؤلفه، ودقة نقله ونسخه، وهي:

-تحقيق النص والمقابلة بين نسخه، وعقد لذلك بابا خاصا في كتابه الإلماع سماه «تحقيق التقييد والضبط والسماع ومن سهّل في ذلك وشدد».[2]

---

(1) نفسه، ص: 21.

(2) الإلماع إلى معرفة أصول الرواية وتقييد السماع، تحقيق: أحمد صقر، ص:135 دار التراث القاهرة والمكتبة العتيقة بتونس، 1389-1970.

-جمع الأصول الخطية والمقابلة بينهما، قال:

«وأما مقابلة النسخة بأصل السماع ومعارضتها به فمتعينة لابد منها، ولا يحل للمسلم التقي الروايةُ، ما لم يقابل بأصل شيخه أو نسخة تحقق ووثق بمقابلتها بالأصل، وتكون مقابلته لذلك مع الثقة المأمون ما ينظر فيه، فإذا جاء حرف مشكل نظر معه حتى يحقق ذلك.» [1]

-تحديد النسخة الأم: ذلك إن من المعتاد أن يجد طالب العلم عدة نسخ من كتاب، وقد تكون مختلفة الروايات، لذلك نصح القاضي عياض بدراسة النسخ وترتيبها واختيار أفضلها لتكون أصلا معتمدا وسماها «نسخة أما»[2]

-طريقة المقابلة: حيث يدقق القاضي عياض شروط المقابلة، فيصفها قائلا:

«فليقابل نسخته من الأصل بنفسه، حتى يكون على ثقة ويقين من معارضتها به، ومطابقتها له، ولا ينخدع في الاعتماد على نسخ الثقة العارف دون مقابلة، نعم، ولا على نسخ نفسه بيده، ما لم يقابل ويصحح، فإن الفكر يذهب، والقلب يسهو، والنظر يزيغ، والقلم يطغى».[3]

-تصحيح الخطأ وصيانة النص: يركز القاضي عياض على تصحيح النص والحرص على خلوه من الخطأ، ولكن من غير تصرف في ما وجد

---

(1) القاضي عياض ونظراته في منهج تحقيق المخطوط، عباس أرحيلة، مجلة عالم الكتب، مج26 ع1، ص: 22.

(2) الإلماع إلى معرفة الرواية وتقييد السماع، القاضي عياض، تحقيق: أحمد صقر، ص:162.

(3) المصدر نفسه 159-160.

في الأصل، فالواجب النقل من غير تصرف، والحفاظ على النص كما وجد، ومن باب الاحتياط عدم المبادرة إلى التصحيح فقد يكون الخطأ متوهما، ويكون للعبارة وجه صحيح، فيغير الصحيحُ بالغلطِ، قال:

«وحماية باب الإصلاح والتغير أولى لئلا يجسر على ذلك من لا يحسن، ويتسلط عليه من لا يعلم، وطريق الأشياخ أسلم مع التبيين، فيذكر اللفظ عند السماع كما وقع، وينبه عليه، ويذكر وجه صوابه، إما من جهة العربية أو النقل أو وروده كذلك في حديث آخر، أو يقرؤه على الصواب، ثم يقول وقع عند شيخنا أو في روايتنا كذا، أو من طريق فلان كذا، وهو أولى».[1]

-ضوابط القراءة السليمة للنص، اهتم القاضي عياض بضبط النص فركز على أمرين اثنين: أولهما ضبط الكلمات والحروف المشكلة بالنقط والشكل حتى تكون قراءتهما سليمة بينة واضحة، وضبط أسماء الأعلام، قال:

«أولى الأشياء بالضبط أسماء الناس، لأنه لا يدخله القياس، ولا قبله شيء يدل عليه، ولا بعده شيء يدل عليه».[2] وثانيهما: الضرب والإلحاق، وعنى به ما قد يقع في النص من غلط الناسخ، وحذر القاضي عياض من محوه أو كشطه، ودعا إلى تركه والتنصيص عليه بعلامة التمريض «الضبة» وإلحاق الصواب به في الحاشية، قال في باب التصحيح والتمريض والتضبيب:

---

(1) نفسه، ص: 186-187.

(2) الإلماع، ص: 154.

«أما كتابة (صَحَّ) على الحرف فهو استثبات لصحة معناه وروايته ولا يكتب (صح) إلا على ما هذا سبيله، إما عند لحقه أو إصلاحه، أو تقييد مهمله، وشكل مشكله، ليعرف أنه صحيح بهذه السبيل، قد وقف عليه عند الرواية، واهتبل بتقييده، فإن كان اللفظ غير صحيح في اللسان... فهذا الذي جرت عادة أهل التقييد أن يمدوا عليه خطا، أوله مثل الصاد، ولا يلزق بالكلمة المُعلَّم عليها، لئلا يظن ضربا، ويسمونه ضبة، ويسمونه تمريضا، وكأنها صاد التصحيح، كتبت بمَدَّتها، وحُرِّفت حاؤها، ليفرق بينها وبين ما صح لفظا ومعنى».[1]

-حواشي النص: اهتم القاضي عياض بالحواشي وخدمتها للنص، وعقد لذلك باب التخريج والإلحاق للنقص، حيث ينص على جعل الحاشية اليمنى مجالا للإلحاق ما سقط من الأصل مع الإشارة إليه بخط متصل بموضع السقط من النص، كما جعل القاضي عياض الحاشية مكانا لبيان الاختلاف بين النسخ، وللشرح والتفسير، فقال:

«وأما كل ما يكتب في الطرر والحواشي، من تنبيه أو تفسير، أو اختلاف ضبط، فلا يجب أن يخرج إليه [يقصد خط الإلحاق] فإن ذلك يدخل اللبس، ويحسب من الأصل، ولا يخرج إلا لما هو من نفس الأصل».[2]

وتلخيصا لما سبق نشير إلى الأبيات التي أنشأها القاضي عياض، وأوردها في كتابه الإلماع، جمع فيها شروط الكتاب المتقن النسخ،

---

(1) المصدر نفسه، ص: 166 -167.

(2) نفسه، ص: 162

المستوفي ضوابط المقابلة والتصحيح، كامل الإلحاق والتطرير، فقال: (الخفيف)[1]

خيرُ ما يَقْتني اللبيبَ كتابٌ ... محكَم النقل مُتقَن التَّقييدِ
خطَّهُ عارف نبيل وعانا ... ه فَصَحَّ التبيضُ بالتسويدِ
لم يخنه إتقان نقط وشكل ... لا ولا عابه لحاق المزيدِ
فكأن التخريج في طُرَّتيْه ... طرر صففت ببيض الخدودِ
فيناجيك شخصه من قريب ... ويناديك نصه من بعيدِ
فاصحبَنْه تجده خير جليس ... واختبرْه تجده أُنْس المُريد

هكذا جمع القاضي عياض في هذه الأبيات الشروط المطلوبة ليكون الكتاب تاما متقنا، وهي:

- إحكام النقل.
- إتقان التقييد.
- أن يكون الناسخ عالما متقنا، ينسخ محبة للعلم وليس لقاء أجر.
- النسخ بصبر وأناة وتدقيق.
- مراجع النسخة وتدقيقها مرارا.
- ضبط النقط والشكل.
- ألحاق السقط بعد المقابلة والمراجعة.
- تخريج ما يحتاج إلى شرح وبيان.

ولاشك أن تقعيد القاضي عياض لضبط النصوص ومقابلتها وتحقيقها، لا يتم ما لم يتسنّ الوقوف على النصوص التي نسخها بنفسه

(1) نفسه، ص: 165.

وقابلها، ففيها يتجلى تطبيقه للقواعد التي رسمها والضوابط التي وضعها، غير أن هذا الأمر للأسف بعيد المنال، لفقدان هذه النصوص،[1] ونقف الآن على إشارة مهمة تبرز ضبط القاضي عياض لنسخته من صحيح الإمام البخاري، وذلك في كتابه مشارق الأنوار حيث يذكر أنه صحح نسخته «عن أصل الأصيلي بخطه، وعارضها به حرفا حرفا، كما عارضها بأصل عبدوس الطليطلي، وقابل بها مواضع إشكال من نسخته».[2]

إلى ذلك يشير أستاذنا الدكتور عباس أرحيلة، في دراسة أخرى ممتعة لتآليف القاضي عياض،[3] إلى اعتماده منهج التحقيق في كتبه، ففي «ترتيب المدارك» حرص مثلا على ضبط الأعلام، فاعتنى خاصة «بتحديد

---

(1) أورد الأستاذ عبد العزيز السّاوري إجازة على قطعة من صحيح الإمام مسلم، تامة الضبط والإتقان مقابلة على نسخة القاضي عياض، وعليها خطه بمداد أحمر، مجيزا لناسخها أحد تلاميذه وهو أبو تميم المعز بن منصور الزُّهيلي، وتوجد بمكتبة خاصة بالدار البيضاء بالمغرب، ومما كتب فيها بخط القاضي عياض، قوله: «أكمل قراءة صحيح مسلم عليّ في كتابي هذا سماعا الفقيه أبو تميم المعز بن منصور الزهيلي وفقه الله، ومعارضته بأصلي، وأجزته عن شيوخي بأسانيدي المتصلة.. وكتبت بخط يدي في آخر ثالث رمضان المعظم من سنة تسع وثلاثين وخمسمائة.» انظر جزيء من فهرسة أبي محمد عبد الله الحجري السبتي (ت591هـ) قرأه وعلق عليه عبد العزيز الساوري، ص:33، هـ: 1، دار الحديث الكتانية، طنجة 1436-2015، ولا شك أن هذه النسخة ستمكن المطلع عليها من استكمال صورة عمل التحقيق عند القاضي عياض من خلال نموذج ملموس مقابل على عمله الذي استعرض في كتابه الإلماع.

(2) قبس من عطاء المخطوط المغربي، محمد المنوني، ص: 88 دار الغرب الإسلامي، بيروت 1999، ومشارق الأنوار 1/9-10، المكتبة العتيقة تونس ودار التراث القاهرة 1978.

(3) الإمام القاضي عياض، مؤلفا ومحققا، دار الحديث الكتانية، طنجة 2019.

الأسماء والألقاب والأنساب، بشكلها وتقييد مهملها، حتى لا يقع فيها تصحيف، وحتى يامن قارئها من التصحيف». [1] وفي «مشارق الأنوار» اعتنى بضبط الألفاظ تبعا لاختلاف الروايات، «بالشكل حتى لا يلحقها تصحيف، والتنبيه عليها إن اختلفت رواياتها، والإشارة إلى الأرجح منها، والصواب فيها». [2] وفي «إكمال المعلم بفوائد مسلم» اعتمد القاضي عياض على معرفته الدقيقة بالموطأ للإمام مالك في تصحيح كثير من أوهام الرواة، كما أن ضبط المصطلحات أزال عنها الشك.[3]

وخلاصة القول أن عمل القاضي عياض في التنظير لمنهج التحقيق، أو في تطبيقه في مؤلفاته، كان بارزا واضحا، حيث كان «همه الأول .. القدرة على قراءة النص المخطوط، وقد تجمع لديه من نسخ المخطوطات ما تدعو الحاجة العلمية إليه، وسعى إلى سماع ما فيها من أفواه أصحابه أولا، فقراءتها قراءة تقوم على تتبع النسخ، وتوثيقها قصد المقابلة بينها، لاستخلاص الحقيقة التي تنطوي عليها، اعتمادا على تصحيح ما فيها من أسانيد، ثانيا... وتأتي آلية القراءة، لتمدّ ألفاظ النص بما تحتاج إليه من معرفة بأبنيتها، وضبطها بالشكل الصحيح، وتفسير غريبها في ضوء علوم

---

(1) المرجع نفسه، ص:76.

(2) نفسه، ص:112.

(3) نفسه، ص: 129-130، وانظر كذلك مقال: شيء من منهجية عياض في دراسة النص، عبد السلام الهراس، مجلة المناهل أصدرتها وزارة الشؤون الثقافية الرباط المغرب، العدد 19 عدد خاص بالقاضي عياض، ص: 613، صفر 1401/ دجنبر 1980.

اللسان العربي، وما يحمله الأداء البياني في تلك النصوص من المعاني، ويوحي به من دلالات».[1]

وبعد العمل الكبير للقاضي عياض نقف على نموذجين لعالمين مغربيين، سارا على النهج الذي سطره هذا المحقق الفذّ، في كتابه الإلماع، وذلك في ضبط نسخهما الخطية من كتاب الشفا في التعريف بحقوق المصطفى، ومقابلتها على الأصول العتيقة، وأشارا في تقييداتهما على نسخهما إلى الضوابط التي اعتمداها، وهكذا نذكر:

أ- يحيى بن أحمد الحميري السراج وعمله في ضبط نسخته من الشفا للقاضي عياض:

وهو عالم أندلسي الأصل فاسي المولد، من أسرة علمية مشهورة توفي سنة 803 هـ، وصفه ابن القاضي في درة الحجال فقال:

«الفقيه، الصّوفى، المحدّث، المكثر، الراوية الرحالة... له فهرسة وسماع صحيح، وانتهت إليه رياسة الحديث في وقته».[2]

وقال عنه في جذوة الاقتباس: «قلما تجد كتابا في المغرب ليس عليه خطه، وله فهرسة وسماع عظيم، انتهت إليه رواية الحديث ورياسته».[3]

وبين السرّاج خطته في مراجعة أصل ابن فرج من كتاب الشفا، ومقابلة نسخته على هذا الأصل الصحيح، وأورد العلامة محمد المنوني

---

(1) نفسه، ص:182.

(2) درة الحجال في أسماء الرجال 3353/ محمد الأحمدى أبو النور، دار التراث القاهرة، المكتبة العتيقة تونس، ط1، 1391 هـ - 1971 م.

(3) جذوة الاقتباس، ص: 539 دار المنصور للطباعة والوراقة، الرباط 1973.

وصف هذه الخطة ملحقة بدراسته الضافية حول الشفا، وفيها بيان الرموز المستعملة، ونسخ الأعلام الذين قابل نسخته على أصولهم، أو الذين قابل عليهم ابن فرج، ويستفاد من هذا النص، أن السراج قابل نسخته من الشفا برواية ابن غازي، على نسخة ابن فرج، برواية ابن حكم، مع تضمنها إشارت إلى روايات أخرى للكتاب، وقام السراج بإلحاق السقط من أصل ابن فرج من نسختين قوبلتا بهذا الأصل، قبل ضياع النصوص المشار إليها، وبيّن السراج الرموز المستخدمة في نسخته، سواء تلك التي وضعها هو، أو المخرجة من أصل ابن فرج، إضافة إلى تعقيبات أبي محمد القرطبي على المؤلف، فقال:

«الحمد لله حق حمده، والصلاة والسلام الأكملان على سيدنا ومولانا محمد نبيه وعبده، وعلى آله وأزواجه وذريته من بعده، ورضي الله عن أصحابه الكرام، وعن كل من أتبعهم وسلك مهيعهم واستقام. أما بعد، فيقول كاتب هذا يحيى بن أحمد النفزي لطف الله به، وأخذ بيده ووفقه إلى رشده إن كتاب الشفا بتعريف حقوق المصطفى ﷺ وشرف وكرم، تأدت إلى روايته من طريق القاضي الراوية العدل أبي عبد الله محمد بن حسن بن عطية بن غازي السبتي الأنصاري الجابري، رحمه الله تعالى ومن طريق الخطيب الزاهد أبي جعفر أحمد بن علي بن حكم القيسي.

وأصل كتابي هذا هو على رواية ابن غازي المذكور، ثم قابلته بأصل الخطيب المحدث أبي عبد الله محمد بن عمر بن رشيد الفهري، وهو على رواية ابن حكم المذكور، وفيه التنبيه على بعض روايات غيره مما يخالف

رواية ابن حكم، إلا أنه ضاع من هذا الأصل من قبل الفصل: «وأما الخصال المكتسبة». بنحو سطرين، إلى قوله في حديث هند بن أبي هالة في صفته: «وهذه الكلمة من غير الروايتين» وضاع - أيضاً - من قوله: «فصل: وقد عد جماعة من الأئمة ومقلدي الأمة في إعجازه وجوهاً كثيرة» إلى آخر الفصل، فقابلت ما ضاع من الأصل المذكور من أصل نسخ منه، وقوبل به قبل الضياع، ثم من آخر كذلك.

فكل ما ثبت في الأصل المذكور كتبته في كتابي هذا، وعلمت عليه بعلامة صورتها هكذا **(ش)**: تنبيهاً على أنه كذلك في أصل الخطيب ابن رشيد، إلا الزيادات التي كانت عنده في الطرة مكتوباً بإثرها **(صح أصل س ت)**: فإن تلك الزيادات ثبتت في كتابي هذا في الأصل من غير علامة، فلكثرتها تركت العلامات التي بإثرها، ولأني ما عثرت على ما أراد بهما: أعني بالسين والتاء، كما لم أعثر على ما أراد بالعلامة التي صورتها هكذا **(ش)** وأما ما عليه هكذا **(ط)** فالطاء: كناية عن شيخه أبي القاسم بن الطيب. وأما ما عليه هكذا **(ض)** فالضاد كناية عن عياض بن محمد حفيد المؤلف رحمه الله، وما عليه هكذا: **(لاش)** فلم يثبت في أصل ابن رشيد، وما في كتابي هذا مما عليه هكذا **(ز)**، فهو مما قيده الضابط المحقق أبو عبد الله الطراز، عن شيخه المحدث أبي العباس العزفي، وما عليه هكذا **(ع)**، فهو ما قيد من أصل القاضي الإمام أبي الفضل عياض، حسبما نبه عليه مقيده على ظهر كتابي هذا، وما عليه معلم **(قر)**: فهو مما تعقبه

الأستاذ أبو محمد القرطبي على المؤلف، رحمة الله عليه، ورضوانه على جميعهم، وما عليه هكذا (**صح خ**) فهو عن نسخة صحيحة معتمد عليها، والحمد لله حق حمده». [1]

ب – محمد بن علي الجملي في مقابلة نسخته من الشفا بأصل المؤلف القاضي عياض:

وإلى هذا نضيف إشارة أخرى خاصة بكتاب الشفا، وهي وصف محمد بن علي الجملي عمله في مقابلة نسخته بأصل المؤلف أبي الفضل عياض، المجزأ على ستة أجزاء، ثم قراءته على شيخه، فقال:

«تم جميع الديوان بحمد الله وتأييده، وتوفيقه وتسديده، على يد مقيده لنفسه، عبد الله الفقير إليه، محمد بن علي بن محمد بن عبد الغافر الجملي، وفقه الله وهداه، وأراه مراشده وهداه، حامداً لله – تعالى – على آلائه، ومصلياً على نبيه محمد خاتم أرساله وأكرم أنبيائه، وعلى آله وعترته الأعلام وأودائه، ومسلماً عليه وعليهم تسليماً، عارضته – أجمع – على أصل مؤلف (كذا) المحدث الحافظ، القاضي، العلامة: أبي الفضل عياض بن موسى رحمه الله، المجزئ على ستة أجزاء، منها – بخطه – الجزء (بياض)[2] معظم الحواشي، وبعض المتون من غيره، وعاينتها ـ ستتها – جهدي، وبذلت في (بياض) إليها، وتصحيحه بها (بياض)، ولم آل في

---

(1) قبس من عطاء المخطوط المغربي، محمد المنوني، ص:193-195، وانظر فهرس الإمام الحافظ أبي زكرياء يحيى بن أحمد السراج الفاسي، تحقيق نعيمة بنيس، ص:80 وما بعدها، دار الحديث الكتانية، طنجة1434/ 2013.

(2) البياضات في الأصل كما اطلع عليه الأستاذ المنوني ونقله في بحث المنوه به آنفا.

ذلك بحال (بياض) تصحيحاته وإشكال (بياض)، وتخريجاته، وثبت في نظره (بياض) حتى لم يبق عندي منه (بياض) وعلمت على ما لم يثبت في أصله هكذا: (ص ص)، وعلى إشكال أو وهم قاله محمد الجملي، وفقه الله بمنه. الحمد لله الذي هدانا لهذا، وما كنا لنهتدي لولا أن هدانا الله، أكملته – قراءة – على سيدي الخطيب، أبي عبد الله الطنجالي، أبقى الله بركته، في مجالسة (كذا) أولها يوم السبت الحادي وعشرين من محرم، عام سبعة عشر وسبعمائة، وتوالت كل يوم جلس إلا أيام الجمع، إلى يوم الخميس سابع صفر هذا، قاله محمد الجملي». [1]

هكذا نرى من خلال إيراد هاتين الخطتين، حرص علماء المغرب على تدقيق أصولهم الخطية، بعرضها ومقابلتها على الأصول الصحيحة المسندة إلى مؤلفيها، محترمين في الغالب الضوابط المعتمدة في نسخ النص، ومقابلته وتصحيحه على الأصول، متحرّين دقة النقل والمقابلة والإلحاق والتخريج، وهي القواعد التي أصلها وأشار إليها القاضي عياض في كتابه الإلماع.

- الحسن بن مسعود اليوسي(ت1102هـ):

ومن القرن الثامن والتاسع الهجريين نصل إلى القرن الحادي عشر حين عاش العلامة المتفنن، أبو علي الحسن بن مسعود اليوسي، ويهمنا هنا إيراد ما جاء في كتابه «القانون في أدب العلم والعالم والمتعلم»، من نص على ضوابط النسخ والمقابلة، التي ضلت رائجة بالمغرب في أوساط

(1) قبس من عطاء المخطوط المغربي، محمد المنوني، ص: 201.

العلماء والمتعلمين، منذ عهد القاضي عياض إلى أيام المؤلف، وكتابه هذا لم يكن مخصصا لضوابط النسخ والمقابلة والتصحيح، بل دار حول آداب تعاطي العلم كما يبدو من عنوانه، غير أن الحسن اليوسي تعرض فيه لما يلزم الطالب الالتزام به من ضوابط علمية عند نسخ الكتب، وضرورة مقابلتها على الأصول، وتصحيحها عليها، ثم تناول ضوابط تدقيق المتن، كما يلي:

● المقابلة والمعارضة على الأصول: اهتم اليوسي بالمقابلة وجعلها أساس الانتفاع بالكتب، قال:

«اِعلم أن القصد من الكتب، الاستفادة بالمراجعة، واستطعام ما فيها، كمخبر يخبر وشاهد يشهد، فلابد أن تكون صحيحة موثوقا بها، وإلا لم تفد، ويراد بالصحة أحد أمرين: الأول، أن يوافق ما في نفس الأمر معنى أو لفظا. الثاني، أن يوافق ما قاله مؤلفه، فأما الأول فيكون بإصلاحه، إن وجد خطئا لفظا أو معنى، وإنما يكون بأيدي العلماء العارفين بذلك الفن، فإن كان المؤلف نفسه، فليصلحه حيث رأى في المتن أو خارجه، وإن كان غيره، فإنما يكون إصلاحه بتنبيهه في شرح، يوضع على ذلك المتن، أو التعليق، أو في طرة على المحل، بشرط أن يعرف خطه، وأنه فلان، وبشرط أن يكون الكل من أهل العلم، ولا يكون الإصلاح في المتن، إذ لا يُومَن الغلط أيضا على المصلح، ولأن ذلك يكون تخليطا أو رفعا للثقة، فلا يدري ما قاله المؤلف، وما قاله غيره، فالواجب أن يترك التصنيف كله بحاله، وينبه على ما فيه من خارج، ليبقى الكل معرضا

للنظر، وأما الثاني، فيكون بالمعارضة على أصل صحيح أو أكثر، ولابد أن تكون المعارضة ممن هو أهل، وكلما تكررت وتعددت الأصول قويت الثقة، بأن هذا هو ما قاله المؤلف».[1]

● تصحيح النص وضبطه: استند اليوسي إلى ما سبق أن أرساه القاضي عياض من قبل في كتابه الإلماع، وغيره من علماء الحديث خاصة، قال:

«إذا صحح الكتاب بالمقابلة، فلينقط المعجم، وليشكل الشكل، ويتفقد مواضع التصحيف، وإن أدى استصلاحه إلى استعجامه، فليكتبه في الحاشية، وليكتب عليه لفظة بيان، وإن كان محتملا من جهة الشكل أو الاعجام، فلينبه في الحاشية، أو احتاج إلى شرح، أو تنبيه على فائدة أو تكملة، أو نحو ذلك، فليجعل ذلك كله في الحاشية، وليكتب عليه حاشية، أو (ط) أي طرة، وما كان من ذلك مستغربا أو منكرا، وهو صحيح في الحاشية أو في المتن، فليكتب عليه صح، وليجعلها صغيرة، إن كانت في المتن، وإن وقع ما لا يدري، أصواب أم خطا، فليكتب عليه كذا، وإن علم أنه خطأ، ولم يكن ما يصلح، فليكتب في الحاشية صوابه كذا والمحدثون يضيفون عليه بأن يكتبوا «ضبا». وإن وقعت زيادة، فإن كانت كلمة واحدة، فليضرب عليها بخط يجره عليها، أو يكتب عليها: «لا»، وإن كان أكثر أو سطر أو سطرين، فليكتب على أول كلمة: ولا أو منه، وعلى آخرها لا، أي من هاهنا إلى هاهنا، أو يضرب على الجميع، وإن تكررت الكلمة سهوا، فليضرب على الثانية، لأن الأولى صواب، إلا أن تكون

---

(1) القانون في أدب العلم والعالم والمتعلم، تحقيق: حميد حماني، ص: 443 مطبعة شالة الرباط الطبعة الاولى 1998م.

الأولى آخر سطر، فليضرب عليها، حفظا لأول السطر الآخر، ما لم تكن التي في آخر السطر مضافا إليها، فليتركها لاتصالها بالمضاف، وإن سقط شيء أخرجه في الحاشية إن احتملت، ويسمى اللحَق بفتح الحاء، وأشار إليه من محله بخط لطيف، وليكن التخريج إلى جهة اليمين إن أمكن، وليكتبه إلى أعلى الورقة إن أمكن، ليبقى ما بعده نقيا، فإن وجد تخريجا آخر جعله فيه، ثم يكتب على ذلك صحّ».[1]

● الحواشي: وقف العلامة اليوسي عند الحواشي، وبين أهميتها وطبيعتها، وما ينبغي أن يحرص طالب العلم عليه منها، فقال:

«لا بأس بكتابة الحواشي والفوائد، كما مرّ على كتاب يملكه، ولا يكتب عليه (صح)، فرقا بينه وبين التخريج، فإن شاء كتب عليه حاشية، أو فائدة أو طرة كما مر أولا، ينبغي أن يكتب إلا الفائدة المناسبة للمتن، الذي عليه الحاشية، كبحث فيه أو تنبيه، أو عزو ناقل أو منقول عنه، أو تحليته أو ضبط بقلم اللسان، أو حكاية تؤيد المحل، أو نحو ذلك، وليحافظ على البيان، وليحذر الخط الرديء، وكثرة المحو والضرب، لئلا يظلم الكتاب، فيفسد أكثر مما يصلح، وأن الخط الحسن يبسط النفس، وينشط الفهم، ويزيد الحق وضوحا، وخطوط العلماء تكون غالبا رديئة، لاشتغالهم عن التصنع في الخط، بما هو أهم، غير أنها تكون سالمة من اللحن، متقنة مبينة، فتكون نافعة، وإنما البلاء مع الرداءة والفساد».[2]

---

(1) القانون في أدب العلم والعالم والمتعلم، ص: 439.

(2) المصدر نفسه، ص: 441.

●العناية بتصفيف النص وتخطيطه، وتمييز بعض بالألوان مما يدخل في صنعة النساخ والوراقين، قال:

«لا بأس بكتابة الأبواب والفصول وسائر التراجم، بلون حمرة أو صفرة أو خضرة، وكذا كل ما يقع في خلال الكلام، من تنبيه أو بحث، أو سؤال أو جواب، أو تنكيت أو فائدة أو لطيفة، أو رجوع أو رجع، أو نحو ذلك، لأنه أزيد في البيان، وفي حسن الكتاب، فإن لم يوجد غير الحبر، فليغلظ الخط ويمططه أكثر، ليعلم ذلك، وكذا بين المتن والشرح أو الحاشية، ولا بأس بالرمز بالحمرة أو غيرها، على مذاهب أو أعداد، أو أسماء رجال أو أقوال، أو نحو ذلك، غير أن ما لم يكن بينا من ذلك، فلابد للمؤلف أن ينبه على اصطلاحه فيه، في صدر التأليف أو خاتمته مثلا، وإلا فلا يجوز الرمز، الذي لا دليل عليه، وهذا كما نقول، إنه لابد من قرينة للمجاز، وللحذف من دليل».[1]

هكذا نرى أن العلامة اليوسي لخص ما سبق أن ذكره القاضي عياض في إلماعه، تلخيصا، أوجز القواعد العامة للتحقيق والضبط في مسائل وإجراءات عملية على الطالب التقيّد بها عند عزمه الحصول على نسخة دقيقة موثوقة من كتاب ما، ولعل هذا التلخيص والإيجاز يشير إلى ما صارت عليه، ضوابط النسخ والمقابلة في عصر المؤلف، الذي كان عصر تراجع كبير في المستويات العلمية، خاصة بعدما شهده المغرب من انتكاسات سياسية في المرحلة ما بين دولتي السعديين والعلويين، لكننا

(1) نفسه، ص: 442.

نجد بعد نحو مائتي سنة من وفاة اليوسي عالما مغربيا آخر، يحرص على تطبيق ضوابط المقابلة والتصحيح والتحقيق، في عمله على القاموس، ذلك هو محمد بن أحمد أكنسوس الوزير (ت 1294هـ) الذي عاش في القرن 13 للهجرة وهو علامة مؤلف في التاريخ والأدب والفقه والتصوف، كلفه الوزير في عهد دولة السلطان عبد الرحمان بن هشام، محمد العربي بن المختار الجامعي بتصحيح القاموس، فنهض بهذه المهمة، و«قام بتصحيح متن القاموس ومعارضته بعشرات النسخ الصحيحة، مع تهميشه بالتصحيحات، والفروق بين النسخ، وبتعليقات عليه، قد يناقش في بعضها محمد بن الطيب الشرقي في الحاشية... وقد تحدث المترجم عن عمله هذا في أكثر من رسالة خاطب بها هذا الوزير، حيث يذكر إنه عارض متن القاموس بخمسين نسخة معتمدة، فيها النسخة الكبيرة التي كتبها أدراق بخطه في سفر واحد، وكان يعاونه في هذا العمل أربعة من نجباء أصحابه، يجلس معهم من الشروق إلى الزوال، ويتتبعون الألفاظ والكلمات: واحدة واحدة، مدة تزيد على سنتين، حتى تم التصحيح وتوابعه في مفتتح عام 1271 هـ / 1854 م».[1]

وبعد الانتهاء من العمل المطلوب كتب العلامة أكنسوس إلى ولي نعمته الوزير الجامعي رسالة، يذكر فيها خبر العمل المضني الذي قام بها، ونهجه في المقابلة والتصحيح، فقال:

«.. أما بعد، فليعلم الواقف عليه.. أن الله – جل وعلا، بفضله وإحسانه، وعونه وامتنانه ـ قد أكمل مقابلة هذا الكتاب المبارك، والمبالغة

(1) قبس من عطاء المخطوط المغربي، محمد المنوني، ص:1007.

في تصحيحه، وتخليصه من آثار الغلط، وتنقيحه في مواده وإعرابه، وتبيين ما يحتاج إلى التبيين من عويصه وإغرابه، وتحري ما هو الصواب عند اختلاف الأصول وتعارضها، ومراجعة مواده أو مواد غيره إن أمكن بذلك كشف غوامضها، وإلا أثبتنا من النسخ في الهامش ما يحتمله المقام، ولا تعتريه العلل المنافية ولا الأسقام، وذلك بعد إعداد المقدور عليه من النسخ العديدة (50) القديمة المعتمدة والجديدة، مما ذكر بالصحة واشتهر، وظهر عليه من قرائن ذلك ما ظهر، مع اجتناب القلق الموجب للملل، واعتماد التأني البالغ في استقراء استصلاح الخلل، عاكفين في الدياجير والهواجر، ذائدين لحوائم الكسرى عن ورود المحاجر، حتى تخلص - بحمد الله - خلوص الإبريز، وتهيأت قابليته للترصيع والتطريز، وصار واجباً على كل معتن أن يجعله قدوته وإمامه، وحقاً على كل محصل أن لا يلقي إلا إليه زمامه، فمن كان ناقداً بصيراً، وللحق وليا ونصيراً، ورأى غير هذه النسخة ثم رأى هذه واختبرها ألغي كل ما سواها واعتبرها، ولو حلف بأكيد الأيمان، أنه لا مثل لها في هذا الزمان، لكان - إن شاء الله باراً في قسمه، مجريا للصدق على مرتسمه... وغاية ما يقال: إنه أحسن مظهر ظهر في زمانه، وأنه لو بذل فيه كل متمول لكان قليلاً في أثمانه، هذا، ومدة ذؤوبنا على تصحيحه تزيد على سنتين». [1]

قال العلامة محمد المنوني معلقا على هذه الرسالة وعمل أكنسوس على القاموس:

---

(1) نفسه.

«من حسن الحظ أن هذه النسخة من القاموس المتحدث عنها لا تزال بقيد الوجود، حيث تحتفظ بها المكتبة الملكية بالرباط تحت رقم 8112، في ثلاث مجلدات مختلفة الحجم، وهي خالية من أية إشارة لقصة تصحيحها أو التعريف بها، ولكنها مهمشة بخط المترجم أكنسوس المعروف، بالتصحيحات والفروق بين النسخ وبعض التعليقات، وفق ما أشارت له الرسالة الآنفة الذكر، كما يوجد على أول كل من المجلدات الثلاثة ملكية بخط العربي بن المختار الجامعي المقترح لهذا العمل، وقد كتبت هذه النسخة بخطوط متنوعة ومتفاوتة في الحسن، ملونة وخالية من تاريخ الانتساخ: المجلد الأول بخط أحمد بن عبد الكريم بن عبد العزيز بن عبد الرازق ؟ والثاني بخط المذكور إلى نحو النصف، وباقيه متمم بخط أكنسوس الذي لم يعلن عن اسمه، والثالث مجهول الناسخ». [1]

إن هذا النصوص التي سقناها والنماذج التي ذكرناها تشير بوضوح إلى أن علماء المغرب، عرفوا تحقيق المخطوطات، بجمع النسخ والمقابلة بينها، وتمييز الفروق واختيار الروايات، وتخريجها، وإلحاق السقط، وغير ذلك مما يجعل النص سليما، مطابقا للأصل الصحيح المعتمد إضافة إلى تحشية النصوص بالشروح والتعريفات والإيضاحات التي توضح غوامضه وتجلي غريبه، غير أن هذه المناهج لم تكن على قاعدة مطردة موحدة في إخراج النصوص، مبنية على التنظيم المحكم، كما شهده عصر النشر بالطباعة الحديثة، الذي أَهَلَّ مع بروز المدنية الغربية، وتقنياتها المتطورة في التعامل مع المخطوط تحقيقا ونشرا.

---

(1) المصدر نفسه، ص: 1008.

2- المرحلة الاستعمارية:

شهدت هذه المرحلة إقبالا أوربيا على المخطوط المغربي وإخراجه ونشره بأوروبا قبل الاستعمار ثم بالمغرب في عهد الحماية، وفق قواعد الفيلولوجيا الغربية، ومن المعلوم أن هذه الحركة الاستشراقية المهتمة بالتراث المغربي والأندلسي، نشأت في أوربا وخاصة فرنسا منذ القديم،[1] ثم تطورت لتواكب الدراسات الاستعمارية الموجهة من قريب أو بعيد لصالح حركة الاحتلال الأوربي لبلاد المغرب، ومن نافلة القول الإشارة إلى أن حركة الاستعراب كانت مواكبة للسياسات التوسعية لفرنسا وإسبانيا، وكان المستعربون يعملون تحت إمرة المؤسسات السياسية وبتوجيه منها، سواء عند الاستعداد والتحضير للاحتلال، ومثاله عمل البعثة العلمية الفرنسية بطنجة، أو بعد وقوع المغرب تحت السيطرة الاستعمارية، حينما حل به جحفل من المستعربين والمستشرقين ذوي الخبرة والتجربة في تونس والجزائر، ليتولوا مهام مؤثرة في مؤسسات تدبير السياسات الأهلية.[2]

---

(1) الاستشراق الفرنسي والأدب العربي، أحمد درويش، ص: 7، الهيئة المصرية العامة للكتاب، القاهرة 1997.

(2) المستعربون الفرنسيون والإصلاح بشمال إفريقيا في موكب لوي ماشويل (1848-1922) ومعاصريه، آلان مسعودي، ضمن الحركات الإصلاحية وإصلاح نظم الدولة في بلدان المغارب خلال القرنين التاسع عشر والعشرين، إشراف أوديل مورو، ترجمة خالد بن الصغير، ص:330-331، دار أبي رقراق الرباط 2014، وانظر الدراسات العربية في أوروبا، محمود المقداد، سلسلة عالم المعرفة، العدد 167، ص: 28، نونبر 1992.

وقد استعان هؤلاء بالدراسات السابقة المعتمدة على رحلات الجواسيس والتجار الأوربيين، ورجال الكنيسة والاستعلامات الاستعمارية، وعلى الدراسات المنجزة بطنجة وفي تونس والجزائر، وعملوا على تحديث أفكارهم وتصوراتهم عبر العمل الميداني، خاصة بعد تأسيس معهد الدراسات العليا المغربية في المنطقة السلطانية ومعهد فرانكو للثقافة العربية في المنطقة الخليفية، وكانت دراساتهم تهدف للتعرف على المغرب وامتلاك معرفة دقيقة عنه عبر تقويم ما جمع من معلومات قديمة، وتحيينها بجمع الوثائق والمخطوطات ودراستها، وتدوين الروايات الشفوية، وجمع الأخبار والآداب وتحليلها، وكان الفرنسيون على وجه الخصوص مؤمنين في عملهم الدراسي بالمغرب بمقولة أوغست كونت التي صارت بعد الاحتلال شعار معهد الدراسات العليا المغربية، وهي «العلم سلطان».[1]

وكان من أوائل من دعا إلى اعتماد المعرفة في الاستعداد للسيطرة على المغرب الفرنسي رايموند طوماسي فدعا «الفرنسيين إلى الاستعداد إلى معرفة أرض إمبراطورية المغرب التي لا مناص من غزوها في يوم من الأيام... [بـ]استعمال كل الوسائل لتحقيق هذه الغاية، ومن بينها سلاح العلم الذي يمكن من معرفة الأرض التي ستطؤها أقدام المستعمر. إنه مقتنع بفعالية مساهمة العلماء في فتح الطريق للغزاة بطريقة عملية».[2]

---

(1) البحث الكولونيالي حول المجتمع المغاربي، في الفترة الاستعمارية، حصيلة وتقويم، إبراهيم بوطالب، ضمن البحث في تاريخ المغرب، حصيلة وتقويم، ص:124، منشورات كلية الآداب والعلوم الإنسانية، الرباط 1989.

(2) دراسات في علم المخطوط، أحمد شوقي بنبين، ط3، ص: 357.

ومن الجدير بالملاحظة انصراف الاهتمام إلى جوانب كثيرة من هذه الدراسات الأوربية وأثرها في دعم السياسة الاستعمارية للمغرب، في مجالات التاريخ وعلم الاجتماع والمعرفة والثقافة والمجال، غير أنه لم يلتفت إلى تحقيق التراث المغربي ونشره في دعم التوجه الاستعماري ضمن حركة الاستشراق الفرنسي حول المغرب، خاصة أن حركة دراسة التراث العربي الإسلامي هي التي زودت الإدارة الاستعمارية بدارسين متقنين للغة العربية، واسعي الاطلاع على التراث العربي الإسلامي والمغربي منه بالخصوص، مما أهلهم لإنجاز الدراسات المطلوبة، والنهوض بالاستشارات الضرورية لإصدار القرارات السياسية المرتبطة بتدبير الشؤون السياسية والأهلية بالمغرب، ومن هؤلاء نذكر أدولف فور وليفي بروفنسال وألفرد بيل أوكتاف وجورج سيرافين كولان، وخوليان ريبيرا.. وغيرهم كثير.[1]

ولعل سبب تهميش هذا المجال إضافة إلى مجال ترجمة الكتب والنصوص العربية إلى اللغات الأوربية، هو النظر إلى العملين باعتبارهما وسيلة للوصول إلى المعلومات وتدقيق النصوص وتوفير الاطلاع عليها، والاستفادة منها في الدراسات التاريخية والجغرافية والاجتماعية والمعرفية، فالتحقيق – كما الترجمة – وتحويل النص المخطوط إلى مطبوع لم يكن هدفا في حد ذاته، ولكنه ظل وسيلة لتوفير النص، الذي سيدرس ويحلل ويستفاد منه في إنارة الظواهر والقضايا التاريخية والثقافية والفكرية الملحة.

---

(1) انظر حولهم: جهود المستشرقين الفرنسيين في نشر التراث المغربي، محمد قاسمي، ضمن تحقيق التراث المغربي الأندلسي، حصيلة وآفاق، ص: 277، تكريما للأستاذ محمد ابن شريفة، منشورات كلية الآداب والعلوم الإنسانية وجدة 1997.

نهض هؤلاء المستعربون الأوربيون إذن بتحقيق ونشر التراث المغربي خاصة، اعتمادا على المخطوطات التي تمكنوا من الحصول عليها سواء في الشرق العربي أو في الجزائر وتونس، أو في المغرب في مرحلة لاحقة،[1] وبلغ ذلك ذروته بتأسيس الخزانة العامة للحماية الفرنسية سنة 1924 بمبادرة من المقيم العام ليوطي، وجمعت فيها مخطوطات خزانات كثيرة من فاس وطنجة والرباط ومكناس،[2] إضافة إلى خزانة معهد الدراسات العليا المغربية،[3] كما اطلع المستشرقون على المخطوطات المغربية في المكتبات الأوربية بألمانيا وهولندا وإيطاليا وغيرها، بعد فهرستها وتيسير الوصول إلى النصوص بسهولة عقب أعمال جبارة من نحو ما قام به جورج فاجدا في فرنسا وكارل بروكلمان في ألمانيا وغيرهما.

وبفضل جهود هؤلاء المستشرقين والمستعربين منهم خاصة رأت النور مجموعة من الكتب مطبوعة منشورة على نسخ خطية مقابلة ومراجعة وفق ضوابط دراسة النصوص التي أرستها على الخصوص المدرسة الاستشراقية الألمانية، ولخصها براجستراسر في كتابه «أصول نقد النصوص

---

(1) من الخزانات المهمة التي اعتمد عليها المستعربون والمستشرقون عموما، خزانة البعثة العلمية الفرنسية بطنجة، فكانت مستندهم في إصدار دراسات ونصوص كثيرة، انظر حولها: البعثة العلمية الفرنسية بطنجة وخزانتها الكبرى، ضمن: دراسات في علم المخطوط والبحث الببليوغرافي، أحمد شوقي بنبين، ص: 355، ط3، دار أبي رقراق للطباعة والنشر الرباط 2018/1440.

(2)(2) انظر حولها: المخطوطات المغربية: مراكزها، فهارسها ولوائحها القسم الأول، أحمد جلاب، مجلة المورد، المجلد 15 العدد2 سنة 1986، ص:144.

(3) انظر حولها: المخطوطات المغربية: مراكزها، فهارسها ولوائحها القسم الثاني، أحمد جلاب، مجلة المورد، المجلد 17 العدد1 سنة 1988، ص:215.

ونشر الكتب» وما قام به المستعرب الفرنسي ريجيس بلاشير وجان سوفاجييه في كتابهما «قواعد تحقيق المخطوطات العربية وترجمتها». الذي حرراه «ليكون دليل عمل يهتدي به المستعربون عامة والناشئة منهم خاصة، ومن أجل توحيد منهج العمل المتبع والمصطلح المستعمل في تحقيق المخطوطات العربية ونشر ترجمات لها».[1]

واعتمدا في عملهما فيه على «مجموعتين: الأولى (المجموعة العربية) La Collection Arabe، التي نشرتها رابطة غيوم، L' ASSOCIATION GUILLAUME BUDE والثانية الوثائق المتعلقة بتاريخ الحروب الصليبية (النصوص الشرقية) التي نشرها مجمع النقوش والآداب.

Les Documents relatifs a l ' histoire des Croisades.

L' ACADEMIE DES INSCRIPTIONS ET BELLES-LETTRES[2]

لقد كانت مؤلفات المستشرقين في مجال الإحاطة بمناهج التحقيق وسبله «تتويجا لجهودهم في مجال تأصيلهم هذا العلم ويعد صورة مثلى لعملهم، الذي بلغ ذروته في منتصف القرن العشرين».[3]

وتنوع اشتغال المستعربين بخدمة النصوص العربية والمخطوطات المغربية، بين جمع المخطوطات وفهرستها والتعريف بها، ونشر اقتباسات

---

(1) قواعد تحقيق المخطوطات العربية وترجمتها، بلاشير وسوفاجي، ترجمة: محمود مقداد، ص: 14، دار الفكر المعاصر، دار الفكر، دمشق 1988.

(2) المرجع نفسه.

(3) المرجع نفسه، ص:13-14.

أو قطع من المخطوطات، أو تحقيقها ونشر مجموعها، أو مراجعة التحقيقات ونقد ثغراتها وأخطائها، أو الاعتماد على النصوص المحققة لترجمتها إلى مختلف اللغات الأوربية، وخاصة منها اللغة الفرنسية.

وما يهمنا هنا هو الإشارة إلى جهود تحقيق المخطوطات ونشرها وفق المنهج العلمي المعتمد الذي انتهت إليه جهود المستشرقين، ومن أبرز المشتغلين بتحقيق الكتب المتعلقة بالمغرب، نذكر: [1]

- كريل ورايت ودوزي ودوغا المشتركين في تحقيق أجزاء من نفح الطيب للمقري.
- دوسلان حقق الجزء الخاص بالمغرب من تاريخ ابن خلدون.
- أدولف فور الذي نشر كتاب التشوف إلى رجال التصوف.
- ج سيرافين كولان شارك في نشر البيان المغرب لابن عذاري.
- إيفاريست ليفي بروفنصال، نشر مفاخر البربر لمجهول، والجزء الثالث من البيان المغرب لابن عذاري والأول والثاني بمشاركة كولان.
- سانجينيتي، نشر رحلة ابن بطوطة في 4 أجزاء.
- جون جاك سيديو، نشر جامع المبادئ والغايات في علم الميقات لأبي علي المراكشي.
- كولدزيهر نشر كتاب أعز ما يطلب للمهدي بن تومرت.
- ي س علوش نشر الحلل الموشية في ذكر الأخبار المراكشية، ودرة الرجال في أسماء الرجال لابن القاضي.

---

(1) انظر جردا موسعا في: جهود المستشرقين الفرنسيين في نشر التراث المغربي، محمد قاسمي، ضمن تحقيق التراث المغربي الأندلسي، حصيلة وآفاق، ص: 283-290.

- أوكتاف هوداس نشر نزهة الحادي بأخبار القرن الحادي، وتحفة الحكام لابن عاصم وقطعة من ترجمان المغرب للزياني.
- لوسياني نشر توحيد الباري لابن تومرت.
- ألفرد بيل نشر زهر الآس في تاريخ مدينة فاس للجزنائي.
- كارا دو فو نشر فصلا عن الأسطرلاب من كتاب الجامع للمراكشي.
- هنري برونو نشر كتاب الولاية لأحمد الونشريسي.
- إميل أمار نشر حجر المحك للفتاوى للونشريسي.
- كرول ومايار حررا نشر المثاني للقادري.
- تيراس نشر الرحلة المسكية في السفارة التركية للتمگروتي.

ولا يتسع المجال هنا للإحاطة بمنهج هؤلاء كلهم في التعامل مع النصوص العربية المغربية، والبحث عن نسخها الخطية، وذكر مناهجهم في المقابلة والتعليق والتصحيح والتقديم والدراسة والفهرسة، غير أن منهجهم اعتمد عموما على جمع النسخ ولا مقابلة بينها وإثبات الفروق في الهوامش، ويلخص الأستاذ قاسم السامرائي نقائص منهج المستشرقين، قائلا:

«إن الفكرة السائدة التي كانت عند من يود أن يقوم بتحقيق نص معين، هي أن يقوم بتجميع ما يمكن الحصول عليه من نسخ النص، ويعمد بعدها إلى اختيار أقدم النسخ تاريخيا من بينها، وبعدها للنشر، أو أن يختار أية نسخة من بين هذه النسخ التي راها أجدر من غيرها فيقوم بمقابلتها على النسخ الأخر، ويثبت اختلافات النص معها في التذييلات، مع بعض

الشروح والتعليقات، إن هذه الطريقة في الواقع تعجّ بالمزالق الكثيرة، والأخطاء الجمّة، إذا لم يكن المحقق على دراية لغوية واسعة ومعرفة أكيدة بلغة المؤلف أولا وبلغة عصره ثانيا، وهذا ما نراه في التحقيقات التي نشرها مستشرقو القرن السابع عشر والثامن عشر بل وبداية القرن التاسع عشر، فإنهم وبالرغم من الجهد الهائل الذي بذلوه لإخراج هذه النصوص، فإن الباحث المتدرب الفطن ليصاب بالدهشة عندما يلاحظ التفاوت العميق بين النص المحقق وبين ما أثبته المحقق في تذييلات النص».[1]

ويكفينا أن نمثل لجهودهم الكثيرة، بأعمال أحدهم وهو المستعرب ليفي بروفنسال[2] الذي يمكن التمثيل به لعمل الجمع الغفير من المستعربين، كما نشير إلى أن نشر كثير من هذه الكتب المحققة وطبعها ووصول نسخها إلى مختلف مراكز الدراسات والأبحاث الأوربية، فتح المجال للتنقيح بالنقد والتعديل، فصدرت مقالات مركزة على تصويب ما اختل من هذه النشرات وتعديل ما تخللها من أخطاء، ومن نماذجها تأليف الهولندي رينهارت دوزي حول الأخطاء الواردة في نشرته كتاب البيان المغرب لابن عذاري[3] استنادا على مخطوطة وحيدة.

---

(1) التحقيق النقدي للمخطوطات في الماضي والحاضر والمستقبل، ص:16، مركز دراسات المخطوطات الإسلامية، مؤسسة الفرقان لندن 2013.

(2) انظر جهود المستشرقين الفرنسيين في نشر التراث المغربي، محمد قاسمي، ضمن تحقيق التراث المغربي الأندلسي، حصيلة وآفاق، ص: 277،

(3) انظر دراسة منهجه والمآخذ على تحقيقاته في الدراسات الأدبية بالمغرب، عبد الله كنون نموذجا، أحمد الشايب، ص: 263 وما بعدها، منشورات مدرسة الملك فهد العليا للترجمة بطنجة 1991.

Corrections sur les textes du Bayáno 'l-Mogrib d'Ibn-Adhári (de Maroc)

وإذا عدنا إلى نموذج العمل في التحقيق ونقصد المستعرب ليفي بروفنسال، خاصة في عمله على كتاب البيان المغرب لابن عذاري المراكشي، نجده يركز على الأمور التالية:

● البحث عن النسخ المتوفرة للكتاب: أشار بروفنسال وشريكه في التحقيق إلى أنهما اطلعا على الطبعة التي أخرجها المستعرب الهولندي رينهارت دوزي سنة 1851 اعتمادا على النسخة الوحيدة المعروفة آنذاك والمحفوظة بمكتبة ليدن بهولندا، تحت رقم 67، والمتضمنة جزأين الأول وبعضا من الثاني، وأضاف إليها دوزي أجزاء من كتاب صلة تاريخ الطبري لعريب بن سعيد القرطبي، رغبة منه في إغنائه، مخالفا بذلك قواعد التحقيق بالحرص على إخراج المخطوط كما كتبه مؤلفه، ثم نشر دوزي تصويبات وتصحيحات على تلك النشرة وطبعها سنة 1883 تحصل عليها من إعادة قراءة الكتاب وحسب، وبرر ليفي بروفنسال إقدامه على إعادة نشر الكتاب بالعثور على نسختين خطيتين جديدتين، لكل من الجزء الثاني والثالث، مما يمكن من إعادة نشر النص محققا، وهكذا قرر بوفنسال مع شريكه كولان اعتماد نشرة دوزي والرمز لها برمز (أ) بالرغم مما فيها من خلل بخلط كتاب ابن عذاري بكتاب عريب القرطبي، ثم قاما بإلحاق ما نقص منها أو سقط، اعتمادا على المخطوطات التي عثرا عليها والتي تحمل رمز (ب).[1]

(1) البيان المغرب في أخبار الأندلس والمغرب، ابن عذاري المراكشي، تحقيق ومراجعة كولان وبروفنسال، 1/ Vدار الثقافة، ط3، 1983.

• وصف النسخ: حرص ليفي بروفنسال على إدراج وصف رينهارت دوزي للنسخة الأصل التي بنى عليها عمله، فذكر أنها نسخة مغربية من القرن 15 للميلاد اقتناها غوليوس المستشرق والسفير الهولندي لما قدم إلى المغرب فيما بين سنتي 1622 و1624 والنسخة مبتورة الأول والآخر، غير أن الساقط منها يسير، ويوجد عنوان الكتاب آخر الجزء الأول وسط المخطوط، واستطاع دوزي التوصل إلى اسم المؤلف انطلاقا من النصوص التي نقلها عن الأصل ابن الخطيب في كتابه الإحاطة في أخبار غرناطة، أما النسخة الثانية التي تتم نقص الأولى، فتميزت بالمقدمة الهامة التي عقدها ابن عذاري لكتابه، وخصصها لذكر خطته في الكتاب والمصادر التي اعتمدها، كما ذكر بروفنسال إشارة مهمة تضمنتها الجزء الأول، وهي وجود كتاب لابن عذاري بعنوان البيان المشرق مخصص لأخبار المشرق لا يعرف مصيره ولا أي خبر عنه.[1]

• مقابلة النسخ وتحديد الفروق بينها وتدوينها في الهامش، وهذا واضح في عمل بروفنسال وكولان، إذ حرصا على بيان الفروق بين النسخ والسقط من أي نسخة، وعلى هذا مدار الهوامش التي وضعاها للنص.

• التقديم للنص بإيجاز وغالبا ما يكون بالفرنسية أو الاسبانية، يتضمن وصف النسخ وعمل المحقق فيها، وهذا ما قام به بروفنسال للجزء الأول.

• وضع فهارس مفيدة منوعة حسب طبيعة الكتاب ومضمونه، وحينما ننظر في كتاب البيان المغرب، نجد المحققين وضعا له 6 فهارس هي

(1) المصدر نفسه، ص: VII.

أسماء الرجال والنساء وأسماء الأماكن وأسماء القبائل والعشائر وأسماء المؤرخين وفهرس الأشعار.

هكذا عمل بروفنسال في كتاب البيان المغرب، وبذل جهدا كبيرا في إخراجه، غير أن عمله ظل ناقصا بل مشوها، وسبب ذلك تبنيه نشرة دوزي دون نقد علمي، وبلا مراجعة على قواعد التحقيق وضوابط النصوص، كما حددتها المدرستان الألمانية والفرنسية، ذلك أن دوزي عاش في زمن كانت فيه تلك القواعد قيد التشكل والنضوج، وهو أواسط القرن 19 بينما بلغت في الثلث الأول من القرن 20 درجة من الإتقان في نشرات أعلام المستشرقين، قال الأستاذ بشار عواد معروف الذي أعاد تحقيق الكتاب ومراجعته على أصول خطية جديدة تحصلت لجماعة من العلماء مثل محمد بن تاويت وعبد القادر زمامة ومحمد الكتاني ومحمد زنيبر والبشير البكوش وأحمد بنبين:

«نشر المستشرق الهولندي رينهات دوزي الجزء الأول وقسما من الجزء الثاني الخاص بالأندلس إلى سنة 387 هـ وذلك في السنوات 1848- 1851م معتمدًا مخطوطة في ليدن محفوظة في الرقم (97)، وطبع الجزئين بمدينة ليدن، وكتب له مقدمة مفصلة بالفرنسية، ولكنه حَلَط النص بنصوص كثيرة من كتاب «صلة تاريخ الطبري» لعريب بن سعيد القرطبي، فأساء إلى الكتاب إساءة بالغة، في الوقت الذي سعى فيه جاهدًا إلى تقديم مادة أكثر دسامة وتفصيلا، ولكن هذا في علم تحقيق النصوص مما لا يجوز فعله، ثم قام كل من كولان وليفي بروفنسال في إعادة نشر هذين

الجزأين في لندن في السنوات 1951-1948 م، ولكنها من أسف أبقيا على الزيادات التي أقحمها دوزي في النص من كتاب عريب القرطبي، ولا ندري كيف سوّغا هذا الصنيع، المخالف لمناهج البحث العلمي، وتحقيق النصوص». [1]

ويلخص الأستاذ أحمد الشايب[2] قيمة عمل حركة الاستشراق في إخراج التراث المغربي تحقيقا ونشرا في العناصر التالية: [3]

- سيطرة الخلفية الاستعمارية والرؤية الاحتلالية على عمل المستشرقين بالرغم من حرصهم على الموضوعية والضوابط العلمية، وتتجلى هذه الخلفية في اهتمامهم - خاصة في المراحل الأولى من الاستعمار - بالمخطوطات التي لها علاقة بالتاريخ السياسي، كالتاريخ والتراجم والتصوف، وأغفلوا غيرها من المجالات التي تجلي الشخصية المغربية المتكاملة.
- دفع التكوين اللغوي التوثيقي المستشرقين، إلى التركيز في أعمالهم على المتن، بدقة المقابلة، وتمييز الفروق بين النسخ، وبيان الأغلاط، ودراسة المخطوط من حيث ورقه ومداده وخطه... ومقابل ذلك لم يعتنوا بالقراءة كثيرا، فلا توجد عندهم هوامش للشرح والتعليق «ولعل

---

(1) البيان المغرب في اختصار أخبار ملوك الأندلس والمغرب، لابن عذاري المراكشي، تحقيق بشار عواد معروف ومحمود بشار عواد، 6/1، دار الغرب الإسلامي، بيروت 1434 - 2013.

(2) الأستاذ الباحث بجامعة ابن زهر بكلية الآداب والعلوم الإنسانية بها.

(3) الدراسات الأدبية، ص: 268.

السبب... يعود إلى أن الكثير من تحقيقاتهم كانت مجرد تمهيد للترجمة إلى لغة أوربية، والترجمة لابد لها من نص موثق ومصحح». [1]

• تميز مقدماتهم – التي كانت غالبا بالفرنسية – للنصوص المحققة بالاختصار الشديد المركز على التعريف بالكتاب واستعراض النسخ المعتمدة ووصفها، وإن كان هناك توسع فللإلمام بترجمة المؤلف وعصره وموضوع الكتاب.

• كون عمل المستشرقين عملا تأسيسيا، خاصة مع ظهور الطباعة، وتوفر إمكانية نشر النسخ الكثيرة للكتاب المطبوع، ففتحوا الباب لنشر التراث المغربي والتعريف بمخطوطاته وإثارة الانتباه لأهميته وغناه.

ومهما يكن فإن عمل المستشرقين، كان مسهما في كشف غنى التراث المغربي وتنوعه، وتعبيره عن الشخصية المغربية، وخصوصيتها الحضارية والدينية، حتى لدى كثير من المغاربة أنفسهم، الذين دفعهم إتقان الغربيين للعربية وتبحرهم في المعرفة بالمخطوط، إلى الاهتمام به، وجمعه ودراسته وتحقيقه، لذلك ليس من الغريب أن نجد التنويه بجهود هؤلاء المستشرقين عند كثير من الدارسين المغاربة مثل محمد بن شريفة ومصطفى الغديري وغيرهم. [2]

3- المرحلة المعاصرة:

شهد النصف الأول من القرن العشرين إقبال المؤرخين والعلماء

---

(1) المرجع نفسه، ص:270

(2) جهود المغاربة في تحقيق التراث الأدبي المغربي والأندلسي، زاهية عبد الكريم أفلاي، ص:27، دار القلم للطباعة والنشر الرباط 2018.

المغاربة على إبراز التراث المغربي ونشر نفائسه ونوادره في إطار الدفاع عن الهوية الوطنية، واكتشاف التراث التليد، واتخاذه وسيلة لتأسيس الثوابت الوطنية، فانصبت جهودهم على مختلف المجالات المعرفية الدينية والأدبية والتاريخية والثقافية، وذلك نتيجة أمرين اثنين:

● دخول المطبعة الحجرية إلى المغرب،[1] وعملها على إخراج التراث المغربي المخطوط، وما دعت إليه الحاجة من اختيار الأصول الخطية الجيدة، ومقابلتها وضبطها، وقام بهذه المهمة علماء كبار، عكفوا على تصحيح النسخ وتخريجها حتى تكون في المستوى المطلوب، من صحة النص، وسلامة النقل،[2] أسوة بما كان رائجا في المشرق السبّاق للدخول لعصر الطباعة، خاصة في مصر ومطبعة بولاق بها، قال الأستاذ أحمد شوقي بنبين:

«لم يكن الحرص على سلامة النص خاصا ببولاق، بل نلاحظه في كثير من المطابع التي أخذت على عاتقها إخراج التراث مصححا، مثل

---

(1) على يد القاضي محمد الطيب بن محمد التملي الروداني سنة 1281هـ وبمبادرة خاصة منه، حسب ما يدل عليه عقد الشراء والتشغيل بينه وبين القباني البائع، وصوردت منه المطبعة عندما وصل إلى مرسى الصويرة بأمر من المخزن وحملت إلى مكناس ثم فاس، ولم يتمكن القاضي الروداني من إيصالها إلى مقصده وهو مدينة تارودانت، انظر خلال جزولة، محمد المختار السوسي 4/120-121 مطبعة المهدية تطوان (د.ت) وقارن بما ورد في كتاب أحمد شوقي بنبين، في الكتاب العربي المخطوط، ص: 160 دار أبي رقراق الرباط2013.

(2) لمحة تاريخية عن إحياء التراث في المغرب، محمد حجي، مجلة كلية الآداب بجامعة محمد الخامس بالرباط، العدد8 سنة 1983، ص:8-9، ومظاهر يقظة المغرب الحديث 1/270 وتاريخ الطباعة في المغرب، ص:186.

مطبعة الجوائب في تركيا التي انشأها أحمد فارس الشدياق، والمطبعة الحجرية في المغرب التي نشرت مجموعة من كتب المغاربة مصححة ومراجعة في كثير من الأحيان، من قبل مؤلفيها».[1]

ويبرز الأستاذ فوزي عبد الرزاق وظيفة المصححين، التي لم تكن مقتصرة على ملاحظة الكتاب قبل طبعه، واستكشاف ما فيه من أخطاء، بل إنهم تجاوزوا ذلك إلى الحرص على إيضاح الغوامض وفك المشكلات بالتعليق والتهميش، قال:

«والهدف الأساسي من التصحيح، هو إنجاز نسخ سليمة من الأخطاء، لكنها عملية تقتضي أيضا في بعض الأحيان إضافة بعض التوضحيات أو الشروح في الهوامش سعيا وراء تيسير استعمال الكتاب، ولا تتجاوز تلك الإضافات أحيانا مستوى العلامات البسيطة المقصود بها إبراز عناوين الفصول وأبواب الكتاب أو الآيات القرآنية والاحاديث النبوية وغيرها، وتكون التعاليق الهامشية أحيانا على شكل ملاحظات ذات أهمية تتعلق بطرح وجهات نظر دينية متعارضة، أو تقتصر في أحيان أخرى على بعض الإشارات ذات الصبغة اللغوية وعلى ضبط أصناف مختلفة من الأخطاء».[2]

---

(1) مطبوعات بولاق اللغوية والأدبية: مقاربة في التحقيق، ضمن تحقيق المخطوطات الأدبية واللغوية، ص:234.

(2) مملكة الكتاب، تاريخ الطباعة في المغرب (1865-1912) فوزي عبد الرزاق، تعريب خالد بن الصغير، ص:186-187 منشورات كلية الآداب والعلوم الإنسانية، الرباط 1416-1996.

والواقع أن تصحيح الكتب ومراجعتها، هو استكمال العالم لمهمته في نشر المعرفة، فكثير من الكتب نشرت بتوجيه من العلماء واقتراح منهم، وإخراج الكتاب الجيد يقتضي منهم الإشراف على نسخه وتصحيحه، والتعليق عليه وتصحيح ما فيه من أخطاء، ويشير نص مهم ينقل عن الطابع المعروف الطيب الأزرق «أنهم طبعوا شرح الشيخ التسولي على التحفة من نسخة مؤلفه .... والذي أشار ... بطبعه هو القاضي العلامة مولاي محمد العلوي .. وأن الذي كان يحرر له شرح الخرشي والتاودي هو الفقيه العلامة قاضي فاس عمر الرندي ... وأنه هو الذي جعل بهامشها تلك التوقيعات العجيبة...»[1].

وتبرز رسالة مخزنية من الحاجب أحمد بن موسى السملالي إلى الفقيهين القاضيين محمد بن محمد وحميد بناني، مؤرخة في 24 رجب الفرد 1312 (20 يناير 1895)، وجود نظام أو قانون داخلي لعمل المطبعة الحجرية، يحدد فيما يبدو واجبات وحقوق المشتغلين بالطباعة، ومن لهم بهم علاقة، ونعت هذا القانون في الوثيقة بالضابط المؤسس، ويبدو أنه يحدد تنظيم عمل المطبعة وعمالها والقائمين عليها، والغالب أنه تضمن حقوق المصححين، وما يحق لهم الحصول عليه من نسخ أو تعويض مادي، خاصة أن الوثيقة تشير إلى طلب نساخ كتاب شرح الإحياء المطبوع على الحجر، على وفق ما جرت به العادة، ونص الوثيقة:

«محبينا الأرضيين، الفقيهين القاضيين، سيدي محمد بن محمد والسيد حميد بناني، أمنكم الله، وسلام عليكم ورحمة الله، عن خير مولانا نصره الله، وبعد، وصل جوابكم عما استفهمتم عنه في شأن الضابط، الذي

(1) العلامة محمد بن عبدالسلام الرندى، الصديق الروندة، ص: 158 – 159.

أسست عليه المطبعة الفاسية، لطلب الكاتبين لنسخة شرح الإحياء، الإنعامَ على كل منهما بنسخة منه على العادة في ذلك، بأن العادة جرت بذلك، وأطلعنا بجوابكم علم مولانا الشريف، فأجاب دام علاه بقوله: المقصودُ هو الاطلاع على الضابط الذي أسست عليه لا العادة، وعليه فبينوا الضابط لنطالع به علم مولانا الشريف، وعلى المحبة والسلام، 24 رجب عام 1312، أحمد بن موسى بن أحمد لطف الله به».[1]

والظاهر أن هذا الضابط المؤسس هو غير الظهير المنظم للمطبعة الذي أصدره السلطان المولى عبد العزيز بعد ذلك بأزيد من سنتين، وذلك في 4 رمضان 1314 (7 فبراير 1897) والذي نص على – من بين ما نصّ عليه – على ضرورة مراقبة جودة الكتب المطبوعة، حتى تكون خالية من الخطأ والسقط، بالاعتماد على المصححين المتقنين، المجيدين للفنون موضوع الكتب المقدمة للطباعة، ورد في نص الظهير:

«ومنها أن يبالغوا في تصحيح أصله على يد المصححين العارفين بالفن المطبوع كتابُه، بحيث لا يكون في النسخ المطبوعة محو، ولا حذف في الحروف والكلمات، ولا لحن في الألفاظ والتراكيب».[2]

---

(1) الوثيقة من مكتبة جامعة بنسلفانيا بالولايات المتحدة الأمريكية، ونسختها الرقمية على الرابط التالي:
http://hdl.library.upenn.edu/1017/d/medren/9961384913503681
تم النظر فيه يوم 2020/06/06، وأشكر الشكر الجزيل الأستاذ عبد اللطيف السملالي الذي نبهني إلى هذه الوثيقة.

(2) انظر نص الظهير في مظاهر يقظة المغرب الحديث، محمد المنوني، ص:311 وتحليل فوزي عبد الرزاق له في مملكة الكتاب، تاريخ الطباعة في المغرب، ص:164 وما بعدها.

وتشير وثيقة مخزنية أخرى إلى أن تعيين المصححين، إبان إشراف المخزن على المطبعة الحجرية، كان بإشراف القاضي وعلى ضمانه، ورد في رسالة من الحاجب أحمد بن موسى السملالي حول طبع تأليف للشيخ ماء العينين، مؤرخة بعام 1316 هـ:

«على أن لا تطبع ملزمة من ملازمها إلا بعد مقابلتها بالأصل، وتصحيحها على يد المصحح، الذي يعينه لك الفقيه القاضي سيدي محمد بن رشيد العراقي، فقد كتبنا له في ذلك بالكتاب الواصل إليك طيه، وأكدنا عليه في انتخاب المصحح، الذي قام به الوصف الكافي، بحيث إن وجدت في نسخ الفرع مخالفة للأصل، في شيء من التصحيف، تكون العهدة على القاضي المذكور».[1]

هكذا يظهر أن اختيار المصححين كان وفق ضوابط علمية، وبإشراف القاضي وتعينه، وتبعا لذلك تصدى لهذه المهمة، طائفة كبيرة من العلماء، نذكر منهم:[2]

- عبد الله البدراوي وأحمد بلخياط الزكاري وعبد الملك العلمي والتهامي گنون الذين قاموا بتصحيح كتاب اتحاف السادة المتقين بشرح أسرار إحياء علوم الدين المنشور سنة 1302 في 13 جزءا.

---

(1) عناية ملوك الدولة العلوية بالخزائن العلمية وتحبيس الكتب عليها عبد العزيز تيلاني، مجلة دعوة الحق الصادرة عن وزارة الاوقاف والشؤون الإسلامية بالمغرب، عدد 404 صفر1434هـ/ يناير 2013م ص:95.

(2) انظر جردا بأسماء المصححين في مظاهر يقظة المغرب الحديث، محمد المنوني 281/1 وما بعدها وفي المطبعة الحجرية بالمغرب، فوزي عبد الرزاق، ص:23، دار النشر المعرفة الرباط 1989.

▪ المهدي الوزاني الذي صحح أجوبة ابن هلال السجلماسي المنشور سنة 1310 في 272 ص.

▪ محمد بن علي الأغزاوي الذي صحّح كتاب الممتع في شرح المقنع لمحمد بن سعيد الميرغتي، المنشور سنة 1319 في 119 صفحة.

▪ أحمد بن الجيلاني الحسني الذي صحح الأجوبة الكبرى لعبد القادر بن علي الفاسي المنشور سنة 1319 في 439 ص.

▪ محمد التهامي بن المدني گنون الذي جمع وصحح أجوبة أخيه محمد بن المدني گنون المنشورة عام 1311 في 176 ص.

▪ محمد بن العربي العلوي الذي صحح كتاب أصول أسباب الرقي الحقيقي، لأحمد الصبيحي نشر سنة 1336 في 38 ص.

▪ عبد الكريم بن العربي بنيس الفاسي صحح كتاب الجيش العرمرم الخماسي، في دولة مولانا علي السجلماسي، لمحمد بن أحمد أكنسوس المراكشي سنة 1336 في 2ج.

▪ أحمد بن عبد المولى العلمي اليملاحي صحح وقابل زهر الأفنان من حديقة ابن الونان سنة 1314 في ج2.

▪ التهامي گنون الذي صحح كتاب الشفا للقاضي عياض، المنشور في جزأين، عام 1305، ويسوق الأستاذ محمد المنوني معلومات مفيدة عن عمل المصحح بقوله:

«واعتمدت في نشر الكتاب رواية ابن الغازي عن طريق نسختي كل من ابن فرج والسراج، ولذلك تأخذ هذه الطبعة بعين الاعتبار تجزئة المؤلف السداسية للكتاب، كما تتناثر بهوامشها إشارات الفروق، نظير واقع

الأصول المغربية المخطوطة من الشفاء، وقد ذيل السفر الأول بنص السراج في تفسير إشارات الفروق».[1]

هكذا توفر بعض هذه الطبعات الحجرية نظرات مختصرة على منهج الشيوخ العلماء في التعامل مع الأصول الخطية ومقابلتها وتصحيحها، ومنها كذلك ما ورد في خاتمة كتاب المحاضرات لأبي علي الحسن اليوسي، المنشور شهر صفر سنة 1317هـ بمطبعة العربي الأزرق من تعليق الطابع، ونصه:

«جلبنا النسخ الموجودة في هذا الوقت من هذا الكتاب، وقابلنا بعضها ببعض، وظهر لنا الصحيح من غيره، اعتمدنا على نسختين عتيقتين إحداهما بخزانة القرويين عمّرها الله، والثانية لبعض السوديين، الأولى اعتمدناها في التصحيح، والثانية في الكتابة لأنها اشتملت على زيادات ليست في غيرها، ومع هذا صدرنا للتصحيح العالم العلامة المحقق الأديب سيدي أحمد بن العباس نفع الله به، فصحح من الأول ما يسر الله تعالى، ثم وقع لنا خلال ذلك انقطاع، فصحح لنا الباقي الفقيه الأجل النبيل الأحفل سيدي محمد بن الطالب الحسيب النسيب سيدي الحاج عبد السلام اللجائي، أصلح الله حال الجميع بمنه وكرمه».[2]

---

(1) قبس من عطاء المخطوط المغربي، محمد المنوني، ص: 208.

(2) نقلا عن:

Al-YOUSSI; Problèmes de la culture marocaine au 17 siècle; Jacques Berque; p:109; centre Tariq Ibn Zyad pour les études et la recherche; Rabat 2001.

واستمر هذا العمل، مع دخول المطبعة السلكية إلى المغرب، فزادت المطبوعات، وتطورت شكلا ومضمونان وتوسعت المجالات التي اهتم بها الناشرون، فتجاوزت الفقه وما حواليه من علوم الدين، إلى كتب التراث التاريخي خاصة، ومن الكتب التي نشرت في هذه المرحلة:

-كتاب الفلاحة لأبي الخير الأندلسي، نشر على نفقة التهامي الناصري، قاضي ورزازات، وطبع بالمطبعة الجديدة بفاس، سنة 1357هـ، وأشرف على تصحيحه وضبطه، على نسخة واحدة سقيمة، الأستاذ بالقرويين محمد بن عبد الملك الرسموكي، قال في المقدمة:

«كنت قد عنيت بإصلاح تحريفه، وإظهار صوابه من تصحيفه، وتعديل ما انحرف من مزاج عباراته، بمعالجات أخذتها من غضون إشاراته، وكتبت على هامشه بعض الألفاظ المحتاجة الى البيان، ناقلا جلها من جامع ابن البيطار إمام العشابين، اذ هو المعول عليه في هذا الشأن، فهاك نسخة عظيمة فاغتنمها فإنها أعظم غنيمة، قلما يسمح الزمان بمثلها، أو تنسخ[1] أيدي الأيام على نولها».[2]

وعلق الناشر على الكتاب وعمل محمد الرسموكي فيه بقوله:

«انتهى فهرس الكتاب بعون رب الأرباب، وهو كما تري عجيب غريب، لولا ما في بعض تراكيبه من التحريف، ولم يوجد عندنا منه الا أصل سقيم قديم، وتولى تصحيحه والتعليق عليه، وحل مفرداته، وإصلاح

(1) تنسخ، ولعله مصحف والصواب تنسج، لانه المناسب لما بعده من ذكر النول، وهو آلة عمل الخيوط للنسيج.

(2) كتاب في الفلاحة لأبي الخير الأندلسي، كلمة شكر.

بعض أغلاطه، محمد بن عبد الملك الرسموكي وغفر الله له وتاب عليه، وختم له بالحسني تاريخ محرم أول عام 1358هـ».[1]

-تاريخ ابن خلدون، الذي صححه وضبطه الأستاذان علال الفاسي وعبد العزيز بن إدريس العمراوي، وصدر مطبوعا بمطبعة النهضة المصرية، سنة 1355هـ/1936م، ونشره محمد المهدي الحبابي، صاحب المكتبة التجارية الكبرى بفاس وتطوان،[2] ورد على غلافه:

«مصحح الأصول، ومضبوط الأعلام بعناية الأستاذين الكبيرين السيدين: علال الفاسي وعبد العزيز بن إدريس بالمغرب، ومعلقا عليه بقلم كاتب العصر الأكبر، امير البيان: الأمير شكيب أرسلان، ومذيلا بعدة فهارس مرتبة على حروف الهجاء، عني بوضعها وترتيبها الأستاذ محمد عبد الجواد الأصمعي، بدار الكتب المصرية».[3]

وأشار المحققان في مقدمتها للكتاب إلى منهجهما في التصحيح والضبط، خاصة مع الاعتماد على النسخة المطبوعة في الجزأين لكون الأصل المحفوظ في خزانة القرويين غير مشتمل عليهما، ورد في المقدمة:

---

(1) المصدر نفسه، ص: 26.

(2) نكّل الاستعمار الفرنسي بهذا الكتبي الناشر المتميز بعد صدور الكتاب، بتهمة التخابر مع الأمير شكيب أرسلان، فتم نفيه إلى الجزائر وإغلاق مكتبته بفاس، انظر خمسون عاما في القضايا العربية، محمد علي طاهر، ص:695، مؤسسة دار الريحاني بيروت 1978.

(3) أشكر جزيل الشكر الأستاذ عبد اللطيف السملالي بطنجة، الذي نبهني إلى هذه الطبعة، وزودني بصورة ملونة لغلاف الكتاب، جزاه الله خيرا.

«الزمن قد أضاع من هذه النسخة سفرها الذي ابتدأنا بخدمته، ولم نستطع الحصول على نسخة خطية نرجع إليها، وكل ما وجدناه، هو أجزاء مختلفة ليس من بينها جزء التاريخ القديم، فكانت مشقتنا بذلك مضاعفة، وكانت حاجتنا الصبر إزاء ذلك قوية. رجعنا إلى نسخة الطبعة الأولى – وهي الملجأ الوحيد الذي فررنا منه تم اضطرنا القدر للرجوع اليه– فاذا هي مليئة بالتصحيف عامرة بالتحريف، كثيرة البياض، عظيمة البتر، فكان علينا أن نصلح التصحيف، ونرجع التحريف، ونملا البياض، ونستدرك المبتور... واذا لم نظفر بشيء حققنا الموضوع من المصادر الموجودة، ثم أشرنا لما يخالفه المؤلف من النصوص المطلع عليها في حاشية الكتاب. لم يكن عملنا مقصوراً على التصحيح والعناية، ولكن عملا آخر اضطلعنا به أيضاً، هو ضبط الأعلام التاريخية من أسماء وقبائل وبلدان... أما الآيات القرآنية فقد ضبطناها وكذلك آي الكتاب المقدس مع ترقيمها».[1]

واستدرك الناشر على المصححين في المقابلة، إذ عثر في مصر على نسخة خطية كاملة من تاريخ ابن خلدون، فروجع الكتاب عليها، قال:

«ظفرنا بعد ذلك، والشكر لله، بنسخة كاملة، محررة بقلم شيخ المحققين، الإمام الشنقيطي، في دار الكتب الملكية بمصر، فاستدركنا بها ما فات الأستاذين الكبيرين كاتبي هذا التصدير».[2]

---

(1) تاريخ ابن خلدون 1/ز– ط.

(2) المصدر نفسه، وطريقة تعامل الناشر مع الكتاب تبين مفهوما معينا لنشر النصوص كان سائدا في مرحلة سابقة، يتجلى في تدخل الناشر في عمل المحققين، وقيامه بالاستدراك على عملهم في المقابلة دون العودة إليهم، ربما لبعد الشقة فالكتاب =

• النهوض للدفاع عن مقومات الهوية الوطنية، والثوابت الدينية، وصيانة الإسلام، الذي نهض دهاقنة الحماية الفرنسية لمحاربته، عندما وجهوا سياساتهم الاستعمارية «لسد المنافذ وإغلاقها أمامه، باعتباره العنصر الموحّد الوحيد القادر على عرقلة مسيرة السياسة الفرنسية بالمغرب، وتقويض مشاريعها الرامية إلى استغلال الثروات الطبيعية، وتحقيق الغابات الحضارية والتنصيرية».[1]

نهض دعاة الوطنية لنقض السياسة الاستعمارية عبر خدمة التراث والعمل على نشره وطبعه، وقام كثير من علماء المغرب - بسبب شعورهم بالتهديد من الاحتلال الأجنبي للمغرب، وشعورهم الحاد بضرورة التماس سبل الإصلاح من التراث - قاموا بمجاراة المستشرقين والمستعربين منهم خاصة في أعمالهم في العناية بالتراث المغربي، والتعريف به ونشره، كما كان يكتبون المقالات في الجرائد والمجلات لنشر الوعي بأهمية التراث المغربي والعناية به ونشره، ونجد أحد هؤلاء المثقفين المغاربة ينشر مقالة في مجلة المغرب،[2] ينعي فيها على الحكومة الاهتمام بنشر ترجمات الكتب المغربية دون الاهتبال بنشر النصوص الأصلية، منددا بهذا الإهمال المقصود، قال متحدثا عن المخطوطات المغربية التاريخية:

= طبع بمصر، ثم إثقال الكتاب بتعليقات شكيب أرسلان التي ماثلت حجم الأصل، وكان حقها أن تطبع على حدة لأهميتها المعرفية في ذلك الزمن.

(1) المستعربون الفرنسيون والإصلاح بشمال إفريقيا في موكب لوي ماشويل (1848-1922) ومعاصريه، آلان مسعودي، ضمن الحركات الإصلاحية وإصلاح نظم الدولة في بلدان المغارب خلال القرنين التاسع عشر والعشرين، إشراف أوديل مورو، ترجمة خالد بن الصغير، ص:333.

(2) لا نعرف للأسف اسم هذا المثقف لأنه اكتفى بالرمز لاسمه بالحرفين: ح.م.

«ترجم بعضها إلى اللغة الفرنسية، وطبعتها الحكومة المغربية على نفقاتها في سلسلة الوثائق المغربية Archives Marocaines والوثائق البربرية Archives Berbères ومطبوعات معهد الدروس العليا، وغيرها دون طبع الأصول العربية، ولا ندري لماذا! ونحب أن يكون السبب في ذلك قلة الاعتمادات، فإن كان كذلك، فنحن نرشد الحكومة إلى موارد المال».[1]

ثم أشار إلى ضرورة الحرص على نشر الكتب العربية، مثلما يتم الحرص على نشر مترجماتها الفرنسية، قال:

«..هذا ولا ندري ما يمنع حكومتنا من تقسيم الاعتمادات التي تخصص لهذه الغاية تقسيماً نسبياً فيصرف بعضه على طبع الترجمات والنصف الآخر على طبع الأصول العربية».[2]

ثم يذكر أن المسؤولية الحقيقية تقع على عاتق ملاك المخطوطات، من أبناء البيوت العريقة الذين جمعوا إلى العلم والأدب الوفر المالي، غير أن ذلك لم يدفعهم إلى الاهتمام بتراث البلاد ونشر، فقال:

«..ويتحمل علماؤنا وأدباؤنا وأغنياؤنا أصحاب الخزائن، قسطاً وافراً من المسؤولية عن هذا الاهمال، فجلهم يضم الغنى إلى العلم والأدب،

---

(1) المخطوطات العربية المغربية، مجلة المغرب، السنة الثالثة، رجب 1353/ أكتوبر 1934، ص: 20.

(2) المخطوطات العربية المغربية، مجلة المغرب، ص:21.

ولهم مخطوطات ونفائس في خزائنهم، فما لهم لا يتحفونا ثنياً بعد ثني ببعضها، إما مطبوعة مجردة أو مع ما يمكنهم أن يضيفوا اليها من التعاليق والشروح». [1]

ويعد العلامة المسند محمد عبد الحي الكتاني من العلماء المغاربة الذين كانت لهم عناية كبيرة بالتراث المخطوط، ودراسة بنوادره ونفائسه، وجهود متميزة فريدة في تحصيلها، وجمعها في خزانته الفريدة، وكان إلى ذلك صاحب معرفة عميقة بالخط المغربي والأندلسي، ونسخ الأصول المشهورة التي حصّل عددا وافرا منها، حتى صارت مكتبته من أضخم وانفس الخزانات الخاصة بالغرب الإسلامي، قال عنه الأستاذ محمد المنوني:

«عالم مغربي تميّز بخصوصية في عالم الوراقة، وكان هو محمد عبد الحي بن عبد الكبير الكتاني الى الفاسي (ت 1382 هـ / 1992 م)، فقد انفرد في الشمال الإفريقي بحس وراقي خاص، أكسبه معرفةً واسعةً بخطوط العلماء أندلسيين ومغاربيين ومشارقة، مؤلفين وسواهم، قدماء ومُحدثين، لا يجاري في ذلك بين أهل عصره، ومؤلفاته، وكتبه شاهدان ببعض ذلك». [2]

وكان للخزانة الكتانية أثر كبير في اهتمام العلماء بالمخطوط في النصف الأول من القرن العشرين، حيث وفرت للمهتمين نسخا نفيسة

---

(1) المرجع نفسه.

(2) تاريخ الوراقة المغربية، ص: 316-317.

وأصولا فريدة اعتمدوا عليها في تحقيق النصوص وطبعها ونشرها، وفي الكتابة والتأليف، وتجاوزت الاستفادة منها المغاربة إلى المستشرقين والمشارقة.[1]

• الانفتاح على الحركة الفكرية والثقافية المشرقية التي قطعت أشواطا في العناية بالتراث العربي الإسلامي، ونشره وطباعته، وكانت أصداء هذه الحركة النشيطة، تصل المغرب عبر المنشورات؛ من كتب ومؤلفات، ومقالات ودراسات في الجرائد والمجلات، خاصة أنها تناولت بعضا من التراث المغربي والأندلسي، فحفّز ذلك المغاربة إلى الاهتمام به، والنهوض لتحقيقه ونشره، [2] بل إنهم اتخذوا عمل المشارقة نموذجا يحتذى في العناية بالتراث المخطوط ونشره، خاصة المصريين، ونجد صاحب مقال مجلة المغرب يحض الخزانة العامة المغربية على احتذاء دار الكتب المصرية في الحرص على نشر المخطوط، قال:

«لو فعلت الخزانة العمومية بالرباط، مثل ما فعلت دار الكتب المصرية وطبعت بعض ما لديها من المؤلفات التاريخية، والمصنفات

---

(1) تاريخ المكتبة الكتانية، لمالكها الإمام محمد عبد الحس الكتاني، خالد بن محمد المختار البداوي السباعي، دار الحديث الكتانية10/1 وما يعدها طنجة 2017/1438.

(2) اهتمام المشارقة بالتراث المغربي الأندلسي المخطوط، يحتاج دراسة لكونه موضوعا واسعا، ومن الدراسات التي تعرضت له: التراث المغربي والأندلسي في مؤلفات المؤرخين العراقيين، عبد الواحد دنون طه، ضمن التراث المغربي والأندلسي؛ التوثيق والقراءةص:235 كلية الآداب والعلوم الإنسانية بتطوان 1992، وصدر وشيكا كتاب في هذا الموضوع هو: بيبلوجرافيا الرسائل العلمية في الدراسات الأندلسية والمغربية داخل الجامعات المصرية منذ إنشائها حتى مطلع عام 2017، لرمضان عبد محمد بدر، مكتبة الآداب القاهرة 2019.

العلمية، والأدبية المغربية، لخدمت اللغة العربية، والتاريخ المغربي، خدمات تضمن لها طيب الذكر وحسن الدعاية في العالمين العربي والاسلامي، مثل ما لدار الكتب المصرية، ولرجالها ولحكومتها اليوم». [1]

هكذا نشأت حركة جديدة لنشر التراث المغربي وإحيائه على اختلاف أنواعه، برز خلالها محققون كبار مثل عبد الله كنون، ومحمد المختار السوسي، ومحمد الفاسي، ومحمد داود، ومحمد المنوني، وعبد العزيز بن إدريس العمراوي، وعلال الفاسي، وعبد القادر الصحراوي، ومحمد سعيد أعراب، والحسن السائح، ومحمد بن إبراهيم الكتاني، ومحمد الرهوني، وأحمد الشرقاوي إقبال...وغيرهم كثير.

واستفاد هذا الجيل من تجربة العلماء الأقدمين في مقابلة الأصول الخطية، وتتبع الروايات، وتخريج النصوص والتعليق عليها شرحا وإغناء، كما انفتحوا على التجارب الغربية في العناية بالتراث العربي الإسلامي، عبر أعمال المستشرقين، كما طالعوا أعمال المشارقة، واستلهموا مناهجهم وطبقوها، فكانت أعمالهم تطلعا حماسيا للعناية بالتراث المغربي، ودأبا منهجيا لإبراز قوته العلمية والمعرفية، وتعبيره الصادق عن تميز الشخصية الفكرية المغربية ونبوغها..

والجدير بالذكر أن التحقيق كان لدى طائفة العلماء في هذه المرحلة، نهجا أساسيا في التعامل مع التراث المغربي الذي كان في جملته الغالبة مخطوطا – سواء كان كتبا أو وثائق – يحتاج إلى قراءة دقيقة، ونسخ

(1) المخطوطات العربية المغربية، مجلة المغرب، ص:21.

لنصوصه، وتعليق وتخريج، ووجد هؤلاء العلماء مؤرخين وأدباء أنفسهم أمام تراث كثير وثري وغني، احتاجوا إلى إخراجه من صيغته المخطوطة إلى الطباعة والنشر، فاستعانوا بمعارفهم وخبراتهم في القراءة والضبط والمقابلة والتصحيح والتعليق والمراجعة.

ويمثل الأستاذ عبد الله كنون هذه المرحلة تمثيلا شاملا، فهو من ناحية مثقف مغربي نشأ في أسرة علمية عريقة، إضافة إلى كون ثقافته موسوعية شملت جوانب العلوم الدينية والتاريخ والاجتماع والأدب والتصوف وغيرها، مع الانفتاح على الثقافة العصرية، والاطلاع على الفكر الغربي وخاصة توجهه لدراسة التراث العربي الإسلامي والمغربي منه خاصة، ودراسة أعمال المستشرقين ونقدها.

أما أعماله في مجال التحقيق فهي كثيرة متعددة شملت مجالات الأدب والتاريخ واللغة والحديث والفقه والأنساب، وبلغ عددها أزيد من 21 كتابا في المجالات التالية: (1)

1- **الشعر**:

- ديوان ملك غرناطة، يوسف بن محمد الغني بالله (يوسف الثالث) نشر معهد مولاي الحسن 1958.

- قصيدة أنجم السياسة لأبي عبد الله المالقي، مجلة الثقافة

(1) الدراسات الأدبية في المغرب الأستاذ عبد الله گنون نموذجا، أحمد الشايب، ص: 271، ذكره، وبيبلوغرافيا شاملة لإنتاج الأستاذ عبد الله گنون، عبد الصمد العشاب، مجلة المورد، المجلد19 العدد2، سنة 1990، صص:186-193.

المغربيــة، تصــدرها وزارة الثقافــة، الربــاط، العــدد 9، 1973/1393، صص:7 - 28.

- قصيدة الواعظ الأندلسي في مناقب عائشة ﵂، مجلة المناهل، وزارة الدولة المكلفة بالشؤون الثقافية، عدد 6 السنة الثالثة يوليو 1976م رجب 1396هـ..

- تائية أبي إسحاق الألبيري، مجلة المناهل، العدد 5 ربيع الأول 1396- مارس 1976، صص:7-21.

- القصيدة الشقراطيسة في مدح المصطفى ﷺ العدد 18، رمضان 1400- يوليو1980، صص:13-31.

- المنتخب من شعر ابن زاكور، مؤسسة الجنرال فرانكو للأبحاث العربية الإسبانية، طنجة 1943.

2 - التاريخ والأدب:

- رسائل سعدية، نشر معهد مولاي الحسن، دار الطباعة المغربية، تطوان، 1954 م.

- مناهل الصفا في أخبار الملوك الشرفا للفشتالي، المطبعة المهدية، 1384هـ/1964م.

- رسالة ابن أبي الخصال التي نال فيها من كرامة المرابطين، مجلة المجمع العلمي العربي، ج4، م35، تشرين الأول 1960.

3 – علوم اللغة العربية:

– شرح العلامة البوري على منظومة ابن كيران في الاستعارة،

– شرح جمل المجرادي لميارة، دار الطباعة المغربية بتطوان 1954/1374.

– رسالة في أحكام الاختصاص للشيخ عبد السلام بن الحاج، مجمع اللغة العربية بالقاهرة (ب.ت)

4– الحديث والفقه:

– ترتيب أحاديث الشهاب لعلي الخزرجي، مجلة لسان الدين طنجة1369/ 1950.

– كتاب الأربعين الطبية للبغدادي، وزارة الأوقاف والشؤون الإسلامية الرباط 1973.

– رسالة نصرة القبض في الصلاة للمسناوي، المطبعة المهدية تطوان 1948/1367.

– الأنوار السنية في الألفاظ السنية لابن جزي، مجلة لسان الدين، 1949/1368.

– قواعد الإسلام للقاضي عياض، نشر مجلة لسان الدين، طنجة 1953/1373.

– تلقين الوليد الصغير لعبد الحق الاشبيلي، مجلة لسان الدين، طنجة، 1952/1373.

- أخبار الصغار، لمحمد بن مخلد العطار الدوري العراقي، أكاديمية، مجلة أكاديمية المملكة المغربية، العدد 3 1407 نونبر 1986، صص:113-118.

5 - الأنساب:

- كتاب عجالة المبتدي وفضالة المنتهى في النسب، لمحمد بن أبي عثمان الحازمي الحمداني، مجمع اللغة العربية، القاهرة، 1393 /1973.

6- الوراقة:

-التيسير في صناعة التسفير لبكر بن ابراهيم الإشبيلي، منشورات معهد الدراسات الإسلامية بمدريد 1959.

كما يمثل هذه المرحلة الأستاذ العلامة محمد المختار السوسي،[1] الذي ركز عمله - مثل نخبة من مؤرخي المرحلة الوطنية - على المنطقة التي نشأ بها وعاش ردحا من عمره، وهي منطقة سوس، وتميز بإصدار كتب كثيرة تؤرخ لمنطقته من الناحية السياسية والعلمية والفكرية والثقافية والصوفية، وخاصة منها موسوعته المعسول التي صدرت في 20 جزءا، مبنية على تراجم العلماء والرؤساء والصلحاء الطرقيين، وشحنها بالنصوص المخطوطة الكثيرة جدا، المتنوعة ما بين مؤلفات كاملة وأجزاء وقطع أو ملخصات ومختارات، تضمنت رحلات ومذكرات ودواوين وإجازات وفهارس، وتراجم، وشروح وحواش وتعليقات ووثائق من ظهائر وعقود

(1) انظر حوله: الرؤية النقدية عند العلامة محمد المختار السوسي بين التنظير والتطبيق، آمنة بنت اليزيد الراضي، دار أبو رقراق، الرباط 2019.

واتفاقيات ومعاهدات، استند فيها على مخطوطات عثر عليها إبان تجواله المستمر في الخزانات الخاصة الكثيرة في المنطقة، وعمد إلى تصحيح هذه النصوص ونشرها مضمنة في كتبه،[1] لاتساقها مع منهجه في نشر التراجم والتعريف بالرجالات، بينما أعد نصوصا أخرى للنشر مما اعتمد عليه كثيرا في مؤلفاته، وحالت وفاته دون إخراجها مطبوعة حسب ما كان يأمل، ونشر بعضها ابنه المشرف على طبع تراثه الأستاذ عبد الوافي رضى الله.[2]

ويركز العلامة السوسي في تحقيقاته على مقابلة النسخ المتوفرة له إن تعددت، وتعريف النسخ ونساخها وزمن النساخة إن توفر، قال في آخر كتيب مناقب البعقيلي:

«قوبلت هذه النسخة المخرجة على نسختين، إحداهما بخط حسن، بقلم أحمد بن علي بن محمد النظيفي، وقد فرغ من نسخها يوم الجمعة الثامن والعشرين من ربيع الثاني عام 1153هـ، والثانية من مجموعة نسخت لسيدي مسعود المعدري، لم يذكر ناسخها ولا قوت نساخها».[3]

---

(1) لم ينتبه كثير من الباحثين لهذا العمل التحقيقي عند محمد المختار السوسي، فلم يدرجوه ضمن محققي التراث المغربي، يراجع مثلا: جهود المغاربة في تحقيق التراث الأدبي المغربي والأندلسي، زاهية عبد الكريم أفلاي، التي لم تشر مطلقا إلى تحقيقات السوسي، كما أغفلت النصوص المحققة المنشورة بالمجلات المغربية والمشرقية لأعلام التحقيق المغربي في أجيالهم المتعددة.

(2) واصل نجل العلامة السوسي على مدى نحو 40 سنة نشر تراث والده المخطوط في نشرات مراجعة مصححة، انظر دليل مؤلفات ومخطوطات محمد المختار السوسي، عبد الوافي رضى الله، ط2، كوبي النور الرباط 1426هـ، 2005م.

(3) ص:35، نشر عبد الوافي رضى الله، مطبعة الساحل الرباط 1408-1987.

أما خدمة النص فركز فيه العلامة السوسي على بيان الفروق المهمة في النسخ، وشرح ما يعرض في النص من غوامض لغوية أو تاريخية وضبط أسماء الأعلام، وتصحيح المعلومات التاريخية أو ضبط الأشعار، كل ذلك في الهامش، ثم ذيل التحقيق بفهرس للموضوعات، وفهارس للأعلام والأماكن والأشعار وغيرها عن كان الكتاب كبير الحجم.[1]

ومن نماذج أعمال المؤرخ محمد المختار السوسي المطبوعة، نذكر:

-وفيات الرسموكي.

-مناقب البعقيلي.

-أصفى الموارد في تهذيب نظم الرحلة الحجازية للشيخ الوالد، رحلة والده الشيخ علي الدرقاوي الإلغي منظومة.

-رسالة الأنوار للحسن بن أحمد التيمكدشتي في ج6 من المعسول.

-الوهداويون لمحمد بن سعيد الميرغتي في ج 10 من المعسول.

-مجموعة أخبار سيدي أحمد بن موسى السملالي في ج من المعسول.

-مذكرات محمد بن أحمد المانوزي نشرت في ج 3 من المعسول.

-رحلة التمراوي الحجازية في ج 17 من المعسول.

-الرسالة الفاسية لأحمد بن عبد الله المفتي الگرسيفي في السجال اللغوي والفقهي بين علماء سوس وفاس في17 من المعسول.

---

(1) التزم العلامة السوسي هذا النهج في كتبه كلها تقريبا مثل المعسول وخلال جزولة، فلتراجع.

-نفحات الشباب مؤلف أدبي تاريخي لمؤلف روداني مجهول في المعسول 18.

إضافة إلى عشرات الآلاف من الأبيات الشعرية، وآلاف الرسائل والمنثورات المختلفة من وصايا وإجازات، ووثائق وعقود وغيره، مما احتاج معه محمد المختار السوسي، إلى الضبط والتصحيح والتدقيق والمقابلة، فكان التحقيق عنده وسيلة للتأكد من صحة النص، وكونه على الصيغة التي كتبه بها مؤلفه، حتى يكون صالحا للاعتماد عليه في الدراسة والتحليل، وتكون النتائج المستخرجة منه سليمة صحيحة، ففي مجال التاريخ أو النقد الأدبي، استند السوسي «على أمرين: أولهما تأكيد نسبة النصوص لأصحابها، لأن التاريخ للأدب المغربي وتحليله ونقده يستلزم التأكد من صحة نسبة الآثار إلى أصحابها، لتكون الأحكام النقدية حول الأدباء وإبداعاتهم دقيقة، تمكن من التمييز بين المجيدين وغير المجيدين، ومن بناء تأريخ حقيقي للأدب المغربي ونقد أدبي رصين لآثارهم، تجعل كل واحد منهم في المرتبة التي يستحقها. فإنه إذا تبين الخطأ في نسبة النصوص إلى أصحابها، فإن جميع ما استنتج منها يصبح غير ذي قيمة، ويسقط كل ما بني على تلك النصوص من أحكام. وثاني الأمرين ضبط النصوص الأدبية، حرصا على إيرادها بصورتها الأولى التي أنشأها عليها مبدعوها، بتصحيح ما يكون فيها من أخطاء، أو ملء بياضاتها، أو ما لحقها من تحريفات وتصحيفات، بسبب النساخ وعبت الأيام».[1]

---

(1) الرؤية النقدية عند العلامة محمد المختار السوسي، آمنة بنت اليزيد الراضي، ص:445، دار أبي رقراق الرباط 2019.

إلى هذا نشير إلى التعاون الذي لقيه كثير من المستشرقين من قبل العلماء والباحثين المغاربة المشتغلين بدراسة التراث وتحقيقه وإخراجه من أمثال محمد بن إبراهيم الكتاني ومحمد الفاسي ومحمد بن تاويت الطنجي وعبد الله كنون ومحمد داود ومحمد المختار السوسي، وغيرهم سواء في قراءة النصوص أو مراجعتها أو المشاركة في تحقيقها وإخراجها، كما نشير إلى مساعدة نوعية قيمة قدمها العالمان الفقيهان لحسن البونعماني وإبراهيم الكونكي للمستمزغ الفرنسي أرسين روكس في جمعه وتحليله ودراساته للمؤلفات الأمازيغية السوسية، وهذه المساعدة كان لها أثر كبير في تقويم أعمال الدارسين الأوربيين عامة، وهي استمرار لما لقيه أسلافهم الأوربيون من مساعدة مثقفي المغرب وعلمائه ففي القرن ١٧، عندما حلّ الرياضي جاكوب غوليوس بالمغرب سفيرا للأراضي المنخفضة لدى البلاط السعدي، كان يكاتب ويتصل بأبي القاسم الحجري أفوقاي صاحب كتاب «ناصر الدين على القوم الكافرين» يستعين به على تحصيل المخطوطات وجمعها، وهي التي صارت بعد ذلك إلى جامعة ليدن.[1]

لقد انفتح علماء المغرب على مختلف التأثيرات والتجارب، سواء المشرقية أو الاستشراقية، بل إنهم تجاوزوا الانفتاح إلى المشاركة في

(1) وقفت على رسالة من أبي القاسم الحجري أفوقاي إلى جاكوب غوليوس، يحدثه فيها عن المخطوطات التي كلفه بجلبها له، وإرسالها إليه، قال فيها: «وأما ما ذكرت عن النسخة التي انتسخناها من الكتاب المسمى بالمستعيني، فإني بذلت جهدي في إتقانها، كما سيظهر لك من تراجمها، إذ ترجمت أكثر أسماء مفرداتها بالأعجمية، ليسهل عليك فهمها، وفتشت نسخة أخرى زائدة على نسخة الطبيب.» انظر صورة للرسالة على الرابط التالي:
https://www.goodreads.com/author/show/4453235

العمل، فشاركوا المستعربين تحقيق النصوص، ومن نماذجها اشتراك محمد بن تاويت التطواني ومحمد الكتاني مع الإسباني هويسي ميراندا في تحقيق كتاب البيان المغرب لابن عذاري، ومحمد عزيمان مع خوسي ماريا مياس بييكروسا وجورج سارتون في تحقيق كتاب الفلاحة لابن بصال الطليطلي،[1] ولعل علماء المغرب كانوا ينطلقون من أن في اشتغال الغربيين بخدمة التراث المغربي فائدة، تتمثل في إطلاعهم على جوانب قد لا ينتبه إليها المغاربة بحكم كون ذلك التراث تراثهم الخاص القريب منهم، وكثيرا ما كان القرب وكانت الألفة حجابا، إضافة إلى أن علماءنا كانوا يعرفون أن هناك حرية معرفية في اختيار مجالات الدراسة والبحث، ذلك أن «حقَّ الباحث في ممارسة البحث في الميادين التي تهم اختصاصه مضمون، وينبغي أن يكون كذلك، انطلاقا من جميع المجتمعات، وفي اتجاه جميع المجتمعات الأخرى.. إنه يطور المعرفة، لأنه يمنحها فرصة لملاحظة وقائع أشمل وأكثر تنوعا».[2]

كما أن علماء المغرب، كانوا من خلال اشتغالهم بتحقيق التراث، مجاراة للأوربيين، ومزاحمة لهم، يرغبون في تجاوز الاختلال الواقع في إنتاج المعرفة بالتراث المغربي، إذ سيطر الأوربيون على هذا المجال، فصار الغرب مصدر تلك المعرفة، ومنبع تقويمها وتأويلها،[3] ومقابل ذلك سعى المغاربة لإعادة التوازن لهذه المعادلة، بإقبالهم على دراسة تراثهم

(1) صدر عن معهد مولاي الحسن بتطوان، في جزأين، سنة 1957.

(2) كتابة التاريخ الوطني، محمد وقيدي، ص:62، دار الأمان الرباط 1990.

(3) المرجع نفسه، ص:63.

للتعمق فيه، وبذل جهود مضنية ليصبحوا – بعد مدة – الممسكين بزمامه، المتعمقين في الإحاطة به، والرائدين في اكتشاف نوادره وتحقيق نفائسه، وهذا ما تحقق لهم، فاضطر الغربيون خاصة بعد جلاء الاستعمار، إلى الاقتصار على «ترجمة المخطوطات العربية، واعتنوا بها أكثر من عنايتهم بتحقيق نصوصها، تاركين للمحققين العرب أن يصولوا ويجولوا في ميدانهم الأصيل، إذ إن ميدان المستعربين الأكثر أصالة هو الترجمة».[1] بل إن العقود الأخيرة شهدت وفاة كبار المستشرقين، وضمور الاهتمام بثقافة وفكر المغرب عند الفرنسيين خاصة، والأوربيين على وجه العموم «حتى إن فرنسا التي كانت لها الريادة لمدة عقود في مجال الدراسات المغربية، لم تعد تتوفر سنة 2016 في الجامعة إلا على أستاذ واحد متخصص في تاريخ المغرب الإسلامي». [2]

تم التخلي عن الدراسات الاستشراقية الرصينة، المبنية على معرفة دقيقة بالبلدان المدروسة، وبتاريخها ولغتها وثقافتها، مما لا يمكن تحصيله إلا بعد عناء وكدّ شديدين، وهو ما لم يعد متوفرا لدى الأجيال الجديدة من الباحثين الفرنسيين، الذين فضلوا تخصصات العلوم السياسية، لأنها تتيح لهم، من جهة الاقتصار في أبحاثهم على لغتهم الفرنسية، دون الحاجة لتعلم مضن للغات الشعوب موضع الدراسة، كما تضمن لهم من جهة

---

(1) جهود المستعربين الفرنسيين في نشر التراث المغربي، محمد قاسمي، ضمن: تحقيق التراث المغربي الأندلسي، حصيلة وآفاق، ص: 292.

(2) Comment la France a délaissé les études sur le Maghreb; Ruth Grosrichard; le monde 18 septembre 2015: https://www.lemonde.fr/afrique/article/2015/09/18/comment-la-france-a-delaisse-les-etudes-sur-le-maghreb_4762870_3212.html

ثانية، فرص الاستفادة من التعويضات المجزية للأنشطة الاستشارية لدى معاهد الدراسات ومراكز التفكير.[1]

4- المرحلة الجامعية:

انطلقت هذه المرحلة بتأسيس الجامعة المغربية، بعد الاستقلال، ومن المهم الإشارة إلى أن مقر هذه الجامعة كان بمعهد الدراسات العليا المغربية، المؤسس في عهد الحماية وكان من مراكز الدراسات الاستعمارية بالمغرب، كما أن أول عميد للجامعة كان هو الأستاذ محمد الفاسي الذي درس بالسربون بفرنسا، وكان له إسهام كبير في التعريف بمخطوطات وعلماء مغاربة كثيرين، كما قام بتحقيق نصوص كثيرة، خاصة في مجالات الرحلات، وهكذا دخل عمل التحقيق وإخراج نصوص المخطوط إلى دائرة الاهتمام الأكاديمي، فتوالت البحوث في تحقيق التراث، وظهرت أجيال من المحققين الجامعيين درس كثير منهم بالجامعات المشرقية في مصر وسوريا، وقاموا هناك بتقديم رسائل في تحقيق مخطوطات مغربية.

ولم يكن اندراج التحقيق في العمل الجامعي أمرا هيّنا، بل لاقى معارضة وعداء وسخرية أحيانا كثيرة، إذ ابتليت الجامعة المغربية بطائفة من الناس يعدون «من يهتم بالمخطوط تراثيا متخلفا، يعيش خارج الزمن، ويعادي الانفتاح على منجزات الثقافة الحديثة، لا، بل كان هناك من يعارض قبول قيام الدارس في مرحلة الدراسات العليا باختيار مخطوطة من التراث وتحقيقها، بدعوى أن التحقيق عمل تقني صرف، يخلو من الإبداع

---

(1) ibid.

والابتكار، زاعمين أن الجامعات التي تتيح لطلبتها والمنتسبين إليها فرصة الحصول على الشواهد[1] العلمية العليا من خلال تحقيق المخطوطات تسيء إلى سمعتها وإلى المعرفة عموما».[2]

هكذا برز باحثون كبار مثل محمد حجي ومحمد الأخضر ومحمد بن شريفة وعباس الجراري وعبد الهادي التازي ومحمد الكتاني ومحمد بن شقرون وعبد الله العمراني، وعبد الله المرابط الترغي وعلال الغازي وأحمد توفيق وعباس أرحيله... وغيرهم كثير، وتعد سنوات الستينات بداية ظهور الأعمال الجامعية في مجال التحقيق، ولا يعني هذا أن الجامعة أسهمت بفعالية في نشر التراث المغربي المحقق، بقدر ما يعني عمل الباحثين أساتذة وطلبة في رسائلهم وأطاريحهم بنشاط وحيوية في تحقيق النصوص ودراستها، ومحاولة تجاوز بطء الجامعة في نشر أعمالهم، إلى الاستعانة بناشرين آخرين من مؤسسات رسمية أو جمعيات أو دور نشر تجارية مغربية ومشرقية.[3]

---

(1) كذا، ولعله تصحيف من الراقن، لأن كاتب النص الأستاذ محمد بوحمدي ممن لا ينزل لهذا المستوى من الجهل باللغة.

(2) ملاحظات عابرة في التحقيق، ضمن تحقيق التراث المخطوط والبحث العلمي الاكاديمي، اعداد عبد الرحيم الرحموني، ص:227. وانظر كذلك رضوان ابن شقرون، من تحقيقات المغاربة لمخطوطات البلاغة والنقد: مناهج ونماذج، ص:173، ضمن تحقيق المخطوطات الأدبية اللغوية، مركز دراسات المخطوطات الإسلامية، مؤسسة الفرقان لندن1437/2016.

(3) من أبرز المؤسسات المسهمة في طباعة النصوص المغربي المحققة نذكر وزارة الأوقاف والشؤون الإسلامية، ووزارة الأنباء، ووزارة الثقافة، والرابطة المحمدية للعلماء، إضافة إلى بعض الجهات المستقلة مثل الجمعية المغربي للتأليف =

أسهمت الجامعة المغربية في تنشيط الاهتمام بالمخطوط المغربي، عبر العناية به، خاصة في الدراسات العليا، وتمكين الطلبة من الاحتكاك بالنصوص المخطوطة في بحوث الإجازة، وما بعدها مثل استكمال الدروس، ثم شهادة الدراسات المعمقة، كما في رسائل شهادة دبلوم الدراسات العليا ودكتوراه الدولة.

كما مكن إدماج بعض العلماء التراثيين الفاطحل البارزين، من الإفادة من خبرتهم، واطلاعهم على المخطوط والتعامل معه، ولعل من أبرزهم العلامة محمد المنوني الذي أغنى دراسات المخطوط بمساهمات نفيسة وكثيرة، منها دراساته حول صناعة المخطوط المغربي - أي الوراقة - فجهوده الكبيرة الهامة وجهت اهتمام الجامعيين إلى هذا المجال، ومكنتهم من خوض غماره مسلحين بخبرة هذا الخبير الفذ، فضلا عن دراساته الكثيرة عن أنواع المخطوطات وأهميتها المعرفية خاصة بعض أنواعها المهملة كالكناشات والمقيدات.

ولعل من أبرز دراساته المصادر العربية لتاريخ المغرب،[1] التي

= والترجمة والنشر التي أسسها الأستاذ محمد حجي، وجماعة من رفاقه الباحثين، والمطبعة الملكية التي كان يشرف عليها الأستاذ عبد الوهاب بنمصور، انظر لمحة تاريخية عن إحياء التراث في المغرب، محمد حجي، مجلة كلية الآداب والعلوم الإنسانية بالرباط العدد8 سنة 1983، وجهود المغاربة في تحقيق التراث الأدبي المغربي والأندلسي، زاهية عبد الكريم أفلاي، ص: 28.

(1) صدر الطبعة الأولى من هذا المصدر النفيس عن منشورات كلية الآداب والعلوم الإنسانية بجامعة محمد الخامس بالرباط في 3 أجزاء، الأول 1983 والثاني 1989 والثالث 2002، ثم صدرت الطبعة الثانية مؤخرا ومن الغريب تغييرها بحذف ما تعلق بالتحقيق خاصة ما تعلق بحساب الجمل والقلم الفاسي منها؟؟

تضمنت جردا دقيقا هاما جدا لمصادر التاريخ المغربي منذ العهود الأولى للإسلام إلى سنة 1980، مع وصف دقيق للمخطوطات منها، ولمؤلفيها وأماكن وجود نسخها، مع تحديد أرقامها، والجدير بالذكر أن هذا المؤلف الذي صدر في 3 أجزاء كان في أصله دروسا ألقاها العلامة المنوني على طلبة الجامعة المغربية.

ومن المباحث المهمة التي تضمنها هذا الكتاب، وتبرز وصول الجامعة المغربية إلى مستوى كبير من النضج في حركتها النشيطة لتحقيق المخطوطات والتعامل معها، عدة ملاحق تتعلق بما يلي:

- قواعد تحقيق النصوص وإخراجها.
- علامات الكتابة في المخطوطات العربية: النقط والشكل وإشارات أخرى.
- لمحة عن تاريخ الخط العربي في الغرب الإسلامي إلى القرن 19.

إن هذه الملاحق التي أعدت لتلقى على طلبة الدراسات العليا بالجامعة، تشير إلى الحاجة الملحة التي شعر بها العلامة المنوني، لدى الطلبة، في تعاملهم مع المخطوطات، وما يلزم من ضرورة إعدادهم لتسجيل رسائلهم الجامعية في مجالات التراث المخطوط، عبر تعريفهم بالقواعد المضبوطة، والمناهج السديدة، لمقابلة المخطوطات وتدقيقها، وتجاوز كثير من الهنات والأخطاء المنهجية التي كان يلاحظها إبان مناقشة الرسائل والأطاريح، والتي تنم عن نقص في التكوين، وضعف في استيعاب ضوابط التحقيق وقواعده، قال عن ذلك:

«يصل كثير من طلاب الدراسات العليا – في نهاية المطاف – إلى اختيار مخطوط لتحقيقه، فيعوز عددا منهم المنهج الذي ينبغي اتباعه في تحقيق النصوص، التي يقع عليها اختيارهم».[1]

ومن المهم أن نلاحظ هنا أن العلامة المنوني كان منفتحا على تجارب الشرق والغرب في نظره إلى قواعد تحقيق النصوص، وكان وسطا في الاستفادة من أعمال المستشرقين، مع مراعاة خصوصيات الثقافة العربية الإسلامية، مما لا يدركه هؤلاء، كما أنه تجنب فقدان المنهج السائد في ذلك العهد في بلاد المغرب، قال:

«هذه هي القواعد العامة التي ينبغي اتباعها في نشر النصوص، اتبعنا فيها طريقا سويا ليس فيه تقليد أعمى للمستشرقين، وليس فيه الفوضى وفقدان النهج اللذان نجدهما عند الناشرين في بلادنا».[2]

واعتمد العلامة المنوني في تحرير قواعد التحقيق على مقال لأستاذ صلاح الدين المنجد، نشره في مجلة معهد المخطوطات العربية الصادرة عن معهد المخطوطات العربية، في الجزء 2 من المجلد الأول سنة 1955/1375 غير أنه أغناه بخبرته الطويلة في التعامل مع المخطوطات، وصفا وفهرسة وتحقيقا ونشرا، ويظهر ذلك مثلا، من خلال الاستناد إلى جملة مصادر ومراجع أخرى، فنجده يشير إلى نص نقله عبد السلام هارون عن ابن كثير يتعلق بزيادة ما سقط من النص،[3] كما يحيل على الصلاح

(1) المصادر العربية لتاريخ المغرب، محمد المنوني 2/ 335.
(2) المصدر نفسه، ص: 348.
(3) نفسه، ص:338.

الصفدي في مقدمة الوافي بالوفيات، فيما تعلق بتحرير النص وفق الرسم الإملائي الحديث،[1] ومن الإشارات الواردة كذلك إحالة على مخطوط الذيل على كتاب العبر للحسيني محفوظة بمكتبة عارف حكمت بالمدينة،[2] ومعجم الشيوخ لابن عساكر مخطوط الظاهرية بدمشق، والخالدية بالقدس الشريف،[3] كما خصص فصلا آخر لبيان بعض خصائص الكتابة المغربية وحساب الجمّل والقلم الفاسي أو الأرقام الغبارية وغير ذلك مما يعترض المحقق ويحتاج إلى معرفته لصيانة أعماله من الخطأ.

إن هذا العمل يشير إلى ما بلغته الجامعة من عناية بالمخطوط وتحقيقه، وتقويم المنهج، وتدقيق القواعد، حيث انتقل أساتذتها إلى تقييد هذه الضوابط وطبعها ونشرها وإتاحتها لعموم الباحثين، ليستفيدوا منها في إنجاز أعمالهم، وإعداد رسائلهم وأطاريحهم للمناقشة أمام لجان العلماء والأساتذة.

وقد حرَص عدد كبير من الجامعيين على احترم الضوابط العلمية، بل وسّعوا اطلاعهم، فواكبوا ما كتب في المشرق وفي الغرب من دراسات وأبحاث، حول قواعد التحقيق وضوابطه، مما حرره باحثون مرموقون، قضوا ردحا طويلا من الزمن في معالجة المخطوطات وتحضيرها للطباعة، من أمثال عبد السلام هارون، ومحمود أحمد شاكر... ونتج عن ذلك إخراج أعمال رصينة ودقيقة نذكر منها:

---

(1) نفسه، ص: 339.

(2) نفسه، ص:341.

(3) نفسه.

●محمد بن شريفة:[1]

- مذاهب الحكام في نوازل الأحكام، للقاضي عياض، ط1، سنة 1990، ط2، سنة 1998.

- التنبيهات على ما في التبيان من التمويهات، لأبي المطرف أحمد ابن عميرة المخزومي الأندلسي، ط، الدار البيضاء، 1991.

- الزمان والمكان، أحمد بن الزبير الثقافي الغرناطي، الدار البيضاء، 1993.

- مظهر النور الباصر في أمداح الملك الناصر، لابن فركون، الدار البيضاء، 1991.

- ديوان عبد الرحمن حجي، بالاشتراك مع باحثين الآخرين، بيروت، 1991.

●عبد السلام الهراس:[2]

-التكملة لكتاب الصلة، لابن الأبار الأندلسي، دار الفكر للطباعة، لبنان، 1415هـ/ 1995م.

-صلة الصلة، لابن الزبير الغرناطي(ت708هـ)، تحقيق (بالاشتراك مع سعيد أعراب)، وزارة الأوقاف والشؤون الإسلامية، 1413هـ/ 1993م.

---

(1) ينظر حول أعماله: محمد بن شريفة، سيرة وبيبلوغرافيا، مصطفى غديري وعبد العزيز الساوري، جامعة محمد الأول، 1995 ومحمد بن شريفة وجهوده في تحقيق تراث الغرب الإسلامي، محمد العيناوي وبوعزة عبد الرزاق، ضمن تحقيق التراث المخطوط والبحث العلمي الأكاديمي، إعداد عبد الرحيم الرحموني، ص:161.

(2) ينظر حول أعماله: من آثار الأستاذ عبد السلام الهراس العلمية، محمد حماني، جريدة المحجة عدد خاص عن الأستاذ عبد السلام الهراس، العدد 437 بتاريخ 20 جمادى الثانية 1436 موافق 10 أبريل 2015 ص:10-11.

-أزهار الرياض في أخبار عياض، لأبي عبد الله المقري (ت1041هـ)، تحقيق (بالاشتراك مع سعيد أعراب)، صندوق إحياء التراث الإسلامي، الرباط1999-1978م.

-ديوان ابن الأبار، الدار التونسية، تونس 1985م، ونشرته أيضا وزارة الأوقاف والشؤون الإسلامية، المغرب، 1420هـ/1999م.

●محمد بن تاويت الطنجي:[1]

-التعريف بابن خلدون ورحلته غربا وشرقاً، مطبعة لجنة التأليف والترجمة والنشر القاهرة 1370هـ/1951م.

-شفاء السائل لتهذيب المسائل لابن خلدون أيضا، إسطنبول، نشر عثمان يالشين، 1957.

-ترتيب المدارك وتقريب المسالك لمعرفة أعلام مذهب مالك، للقاضي عياض ،ج1، وزارة الأوقاف والشؤون الإسلامية الرباط، 1965.

-جذوة المقتبس في ذكر ولاة الأندلس وأسماء رواة الحديث وأهل الفقه والأدب، للحميدي، مطبعة المعارف، القاهرة 1953.

-الأعلام بحدود قواعد الإسلام، لأبي الفضل عياض، المطبعة الملكية، 1964.

●محمد بن تاويت التطواني:[2]

-البيان المغرب لابن عذاري، ج3، دار الثقافة - دار الغرب الاسلامي الطبعة الأولى 1406هـ/ 1985م.

---

(1) انظر حول إنتاجه في مجال التحقيق: محمد بن تاويت الطنجي نموذج متميز في تحقيق التراث، أعمال الندوة التكريمية التذكرية للعلامة محمد بن تاويت الطنجي، محمد الكتاني، مدرسة الملك فهد العليا للترجمة بطنجة، 1997/1418.

(2) التراث الأدبي واللغوي لمحمد بن تاويت التطواني، دراسة تحليلية نقدية، أسماء الريسوني، ص:163، مكتبة سلمى الثقافية، تطوان 2017.

-بلغة الأمنية ومقصد اللبيب فيمن كان بسبتة في الدولة المرينية من مدرس وأستاذ وطبيب، لمؤلف مجهول، نشر 1964.

-ديوان أبي الربيع سليمان الموحدي، بتعاون مع محمد بن تاويت الطنجي ومحمد بلعباس القباج وسعيد أعراب، منشورات كلية الآداب جامعة محمد الخامس الرباط (د.ت)

-أزهار الرياض في اخبار القاضي عياض، ج4 بالاشتراك مع أحمد سعيد أعراب، مطبعة لجنة التأليف والترجمة والنشر - القاهرة، صندوق إحياء التراث الإسلامي المشترك بين المملكة المغربية، ودولة الإمارات المتحدة - الرباط (د.ت)

لقد توجه غالب الباحثين إلى ضبط القواعد وإخراج النصوص، بينما توجه آخرون إلى التخفف من هذه الضوابط الأكاديمية، فكانوا يرون أن الجهود المسخرة لإخراج نصوص التراث المغربي محدودة وقليلة، كما أن العمل العلمي الدقيق يتطلب زمنا طويلا، مما يبطئ مسيرة النشر وإخراج النصوص المهمة، التي تحتاجها حركة البحث العلمي، خاصة في مجالات التاريخ والأدب وعلوم الدين، لذلك ارتأى هؤلاء ضرورة الإسراع بنشر النصوص، مع مراعاة الحد الأدنى للضوابط العلمية، فليس المقصود في نظرهم النشر العلمي الدقيق، ولكن إتاحة النص مضبوطا صحيحا، مقابلا على عدة نسخ ما أمكن، بقول الأستاذ رضوان بن شقرون عن هذا النهج:

«ومنهج هو إخراجي فقط، لا يعنى بتوثيق ولا تقويم ولا مقاربة ولا مقارنة، وكل هم المحقق، فيه هو إخراج كتاب ما من رفوف النسيان،

ويكون الجهد فيه محصورا في نقل النص بكلماته وعباراتهن وفقره نقلا، ووضع المتن بين أيدي الباحثين والدارسين والقراء، وقد تكون فيه بعض التعاليق الطفيفة أو الإشارات الخفيفة ... وإنما فائدته في كشف نص متوك ومساعدة الدار س والمحقق على بلوغ المروم».[1]

ومن الذين تزعموا هذا التيار نذكر الأستاذ محمد حجي الذي وجه مجهوداته لنشر بعض أمهات المؤلفات المغربية في مجال التاريخ والفقه، قال في مقدمة تحقيق كتاب المعيار للونشريسي، مشيرا إلى أن قصده ليس هو التعليق على النص والإكثار من الحواشي:

«تركنا التعليق إلا متى دعت الضرورة إليه، لأننا لم نقصد إلى تحقيق علمي لكتاب المعيار، فهذا يتطلب مجهوداً عظيما ووقتا طويلاً، وإنما قصدنا إلى تخريجه من خطوط الطباعة الحجرية العتيقة، التي عزّ قراؤها اليوم في المغرب، فأحرى في المشرق، وإخراجه في طباعة حديثة أنيقة، تجعله في متناول الجميع، بعد أن افتقد في أسواق الكتب منذ مدة غير قصيرة».[2]

وورد في الطبعة الثانية للمحاضرات لليوسي التي حققها بمشاركة محمد الشرقاوي إقبال:

---

(1) تحقيقات المغاربة لمخطوطات البلاغة والنقد، مناهج ونماذج، ضمن تحقيق المخطوطات الأدبية واللغوية، ص: 168، مركز دراسات المخطوطات العربية، مؤسسة الفرقان، لندن 1437/2016.

(2) المعيار المعرب والجامع المغرب عن فتاوي أهل إفريقية والأندلس والمغرب، أحمد بن يحيى الونشريسي، تحقيق: محمد حجي، ص: ك، منشورات وزارة الأوقاف والشؤون الإسلامية 1401 - 1981.

«طبعت ثانية في دار المغرب للتأليف والترجمة والنشر بالرباط.. بإشراف الدكتور محمد حجي معتمداً فيها الطبعة الفاسية مع الرجوع عند الإشكال إلى مخطوطة المكتبة العامة بالرباط عدد 2329 ك، فسدّت هذه الطبعة الحاجة العجلى إليها، ولكن المحاضرات ظلت بحاجة إلى طبعة محققة تحقيقاً وثيقاً وأمينا، معه الهوامش والشروح والتخريجات، التي تساعد على قراءتها مأمونة ومفيدة، وذلك ما قمنا عليه بنفس طويل في هذه الطبعة، التي قضينا في إعدادها ثلاثين شهرا واصبة دائبة». [1]

هكذا أخرج الأستاذ حجي نصوصا كثيرة، بتعاون مع باحثين وعلماء أخرين، مثل محمد الأخضر ومحمد الشرقاوي إقبال ومحمد سعيد أعراب، وغيرهم، نذكر منها البيان والتحصيل لابن رشد في 20 مجلدا،[2] وموسوعة أعلام المغرب في 10 أجزاء،[3] والذخيرة للقرافي في 14

---

(1) المحاضرات في اللغة والأدب، تحقيق محمد حجي ومحمد الشرقاوي إقبال، ص: ث، دار الغرب الإسلامي ط2، بيروت 2006.

(2) الاسم الكامل للكتاب هو: البيان والتحصيل والشرح والتوجيه والتعليل في المسائل المستخرجة، وضمنه: المستخرجة من الأسمعة المعروفة بالعتبية، طبع بدار الغرب الإسلامي 1988/1408 في 10064 صفحة.

(3) ضمت عددا من الكتب هي: 1- تذكرة المحسنين بوفيات الأعيان وحوادث السنين، لعبد الكبير بن المجذوب الفاسي 2- شرف الطالب في أسنى المطالب، لأحمد ابن قنفد القسنطيني 3- وفيات الونشريسي لأحمد بن يحيى الونشريسي، 4- لقط الفرائد من لفاظة حقق الفوائد، لأحمد بن القاضي 5- دوحة الناشر لمحاسن من كان بالمغرب من مشايخ القرن العاشر، لمحمد بن عساكر الشفشاوني 6-نشر المثاني لأهل القرن الحادي عشر والثاني عشر، لمحمد بن الطيب القادري، 7- تذكرة المحسنين بوفيات الأعيان وحوادث السنين، لعبد الكبير الفاسي، 8- الإعلام بمن غبر من =

مجلدا[1] وغيرها كثير، وهذا النشرات وإن واجهت انتقادات كثيرة من حيث تخففها من ضوابط التحقيق العلمي الرصين، إلا أنها سدت فراغا كبير جراء ندرة النصوص المخطوطة وصعوبة الوصول إليها والاستفادة منها، كما أن غالبها لم يعد تحقيقه ولا نشره، فبقيت معتمد الدارسين والباحثين حتى أيامنا هذه.

وعلى هذا النهج سار محققون آخرون من أبرزهم الأستاذ عبد الوهاب بنمنصور، في تحقيقاته لكثير من مصادر التاريخ المغربي التي صدرت عن المطبعة الملكية، وعن دار المنصور بالرباط،[2] والدكتور عبد الكريم كريم في نشره لكتاب الاغتباط بتراجم أعلام الرباط، لمحمد بوجندار، مقتصرا

= أهل القرن الحادي عشر، لعبد الله الفاسي، 9- إتحاف المطالع بوفيات أعلام القرن الثالث عشر والرابع عشر، لعبد السلام بن عبد القادر بن سودة. وبعض هذه النصوص حققها الأستاذ حجي بالاشتراك مع باحثين آخرين.

(1) حققها بالاشتراك مع أحمد سعيد أعراب ومحمد بوخبزة، وصدرت عن دار الغرب الإسلامي سنة 1994.

(2) من أبرز النصوص التي نشرها، نذكر: أخبار المهدي بن تومرت، والمقتبس من كتاب الأنساب في معرفة الأصحاب، لأبي بكر الصنهاجي شهر بالبيدق، وروضة الآس العاطرة الأنفاس في ذكر من لقيته من أعلام الحضرتين مراكش وفاس، لأبي العباس المقري، وجذوة الاقتباس بمن حل من الأعلام مدينة فاس، لابن القاضي، ونشر أزاهر البستان فيمن أجازني بالجزائر وتطوان، للعلامة محمد بن زاكور، والإعلام بمن حل مراكش وأغمات من الأعلام، للعباس بن إبراهيم المراكشي، واختصار الأخبار بمن كان بسبتة من سني الآثار، لمحمد بن القاسم الأنصاري السبتي. انظر حوله: تاريخ الحضارة والسلطة بالمغرب من خلال كتابات المؤرخ عبد الوهاب بنمنصور إعداد: عبد اللطيف شوطا، منشورات كلية الآداب والعلوم الإنسانية بنمسيك الدار البيضاء 2000.

على تصوير النسخة المخطوطة، ووضع هوامش بسيطة لها، مع تعريف مختصر بالمؤلف والكتاب.

على أن من أهم ما شجع الباحثين الجامعيين ومكنهم من إخراج النصوص النفيسة بمناهج دقيقة مستوفية للشروط العلمية، عدة أمور منها:

- الانفتاح على حركة العناية بالتراث المغربي والأندلسي لدى المستشرقين الأوربيين، ودراسة أعمالهم ونقدها، والتمييز فيها بين التحقيق العلمي الرصين، والنشر الضعيف السقيم.
- الإقبال على أعمال التحقيق التي يخرجها كبار المحققين في المشرق العربي الإسلامي من أمثال محي الدين عبد الحميد وسيد صقر وعبد السلام هارون ومحمود شاكر وأحمد شاكر وعبد الستار الحلوجي وكوركيس عواد وناجي عواد وعبد الرحمان المعلمي اليمني وصلاح الدين المنجد وهلال ناجي، وبشار عواد معروف، وغيرهم وقراءتها وتقويمها وتتبع الحركة بل السجال النقدي حول بعضها في المجلات العلمية الرصينة.
- الاعتماد على أعمال الأجيال السابقة، خاصة جيل الحركة الوطنية وعهد الحماية، حيث كان الجامعيون يحرصون على الاستفادة من خبراتهم، واستحضارهم في الندوات واللقاءات العلمية، وتتبع منشوراتهم من كتب ومؤلفات ومقالات ودراسات في المجلات مثل الثقافة المغربية ودعوة الحق والمناهل بالمغرب ومجلات عربية رصينة، مثل المورد العراقية ومجلة المخطوطات العربية المصرية وغيرها. فكان التفاعل بين

جيل السابقين الخبراء في التراث ومظانه، وبين جيل الشباب المنفتح على الدراسات الحديثة والمتحفز للعمل بدأب وصبر من أجل إخراج النصوص النادرة والنفيسة.

• توفر المخطوطات الكثيرة وفتح أبواب الخزانات والمكتبات العامة كالخزانة العامة (المكتبة الوطنية حاليا) والوقفية في كل من جامعة القرويين بفاس، وزاوية تامگروت والزاوية الحمزاوية، والخزانات الخاصة وعلى رأسها الخزانة الحسنية التي تضم أضخم رصيد مخطوط على مستوى الغرب الإسلامي، والخزانة الصبيحية بسلا وخزانة علال الفاسي بالرباط،[1] وخزانة ابن سودة بفاس، وخزانة عبد الله كنون بطنجة وخزانة محمد داود بتطوان، إضافة إلى ما ضمنه المكتبة الوطنية من خزانات خاصة مثل خزانة عبد الرحمان بن زيدان وخزانة عبد الحي الكتاني وخزانة التهامي الگلاوي وخزانة محمد الحجوي وغيرها.

• ظهور مبادرات ترمي لتشجيع صيانة المخطوطات، والحفاظ عليها، وتوفير نسخها للباحثين قصد الاستفادة منها، ومن هذه المبادرات إحداث جائزة الحسن الثاني للمخطوطات منذ أواخر الستينات، والتي مكنت من التعريف بذخائر نفيسة من تراث الغرب الإسلامي عبر 40 دورة خلال 50 سنة، اشتغل خلالها عشرات الخبراء والعلماء على المستويين المركزي والجهوي، في تقويم المخطوطات والتعريف بها وفهرستها، والتوصية بنسخها وصيانتها في المكتبة الوطنية لتيسير الاطلاع والاستفادة

---

(1) انظر مبحث خزائن الكتب في الرباط في القرن العشرين، في الكتاب العربي المخطوط، أحمد شوقي بنبين، ص:249.

منها، وكانت هذه الدورات تتوج كل سنة بمنح جوائز سنية للمشاركين بمخطوطاتهم في حفل تحتضنه مدينة الرباط آخر كل سنة[1].

إن هذه السمات كلها، وفرت جوا علميا دعمت حركة العناية بالتراث المخطوط، كما أن توفر الرصيد المخطوط وغيره في مختلف جهات المغرب، شجع الباحثين على العمل في مجال التحقيق، والصبر على أعماله المضنية، خاصة في الرسائل الجامعية التي كانت تخضع لرقابة علمية حازمة من المشرفين والمناقشين والقراء بعد طبعها، فتتعرض للتقويم والنقد في كل تلك المراحل، غير أننا لابد أن نشير إلى أن الجامعة المغربية اقتصرت في خدمتها للتراث على جانب التحقيق خاصة في الدراسات العليا، وعلى إغناء مكتباتها بالمصادر والمراجع التي يعول عليها الباحثون في الاشتغال على النصوص المخطوطة، ولم تتجاوز ذلك إلى وضع خطة واضحة لنشر التراث، يتم التنسيق بخصوصها بين مختلف الكليات المغربية، لتلافي تكرار تحقيق نصوص معينة، أو لخدمة جانب معين، أو تندمج في خطة وطنية أشمل لخدمة الرصيد الهائل للمخطوط المغربي خاصة، بجمعه وصيانته، والتوعية بأهميته، وتوفيره للباحثين، كما أن الجامعات لم تضع خطة لتملك المخطوطات باقتنائها من أصحابها الراغبين في بيعها، فلا نعرف مكتبة جامعية تملك مخطوطات إلا ما كان من كلية الآداب والعلوم الإنسانية بجامعة الخامس، التي كان لها رصيد صار إليها من ممتلكات معهد الدراسات العليا المغربية المؤسس في عهد الحماية.

---

(1) انظر: دليل جائزة الحسن الثاني للمخطوطات، الدورة 39، نشر وزارة الثقافة والإتصال، الرباط 2018.

ولعل سبب انصراف الجامعات عن هذا الجانب يعود إلى ضعف ميزانيتها، وقلة ما يرصد للمكتبات لاقتناء المطبوعات، مما لا يفي كله إلا بشراء مخطوطات قليلة جدا، فبقي البحث عن المخطوطات وتصويرها من مهمة الأساتذة والطلبة والباحثين، أو التعوّض من ذلك بملازمة المكتبات العامة والخاصة، كالوطنية والحسنية وأمثالها بالرباط وفاس ومراكش وطنجة وتطوان، مما جعل التصدي لتحقيق المخطوطات مهمة مكلفة تحتاج نفقات وتنقلات عديدة، دفعت الكثيرين إلى الانصراف عنها أو الاكتفاء بالعمل على المخطوط مرة واحدة أو مرتين في رسائل الدبلوم وأطاريح دكتوراه الدولة، أو الدكتوراه الجديدة، وهكذا لاحظت الباحثة زاهية عبد الكريم أفلاي، أن 189 محققا اشتغلوا بالتحقيق خلال 61 سنة (1936-1997) لم يحقق 159 منهم سوى نص واحد، وتمكن 12 فقط من تحقيق تراكم تراوح بين 5 و21 نصا، [1] وهذا يبين أن نسبة كبيرة من المشتغلين بالتحقيق، لم تستثمر المهارات والخبرة المتأتية لها لإخراج مخطوطات جديدة، وهذا راجع إلى ما سبقت الإشارة إليه من كون المجال صعبا مملوءا بالمعاناة، محتاجا للصبر الكثير، والمصابرة المستمرة، لتجاوز العراقيل العظيمة، بدءا بجمع النسخ ومرورا بالمقابلة والنسخ، والتصحيح والتخريج والدراسة، وانتهاء بوضع الفهارس ومتابعة الطباعة والنشر، خاصة أن الجامعة لم تسع لنشر النصوص المحققة، ولم تدعم طبعها لتعم بها الفائدة، إلا قليلا، فظل كثير منها حبيس المكتبات،[2]

(1) جهود المغاربة في تحقيق التراث الأدبي المغربي والأندلسي، ص:42 وما بعدها.

(2) تحقيق المخطوطات بكلية الآداب ظهر المهراز، الواقع والأفاق، محمد دحماني، ضمن تحقيق التراث المخطوط والبحث العلمي الاكاديمي، ص: 43، أعمال =

يجابه الراغب في الاطلاع عليه من الإجراءات ما يواجهه الساعي لحيازة المخطوط نفسه، هذا إذا بقيت الأبحاث في مكتبات الكليات ولم تطوح بها عوادي الزمن إلى المجهول.[1]

وخلاصة القول أن عمل الجامعة المغربية الحثيث في مجال تحقيق التراث أفضى إلى إنجاز عمل عظيم في العناية بالمخطوط المغربي، بضبطه والتعليق عليه ونشره وفق ضوابط علمية دقيقة، بحيث يمكننا أن نقول مع الدكتور عباس الجراري، أن هذه الأعمال كلها أفضت إلى تكوين أو بداية تكوين «مدرسة للتحقيق مرتبطة بالنصوص المغربية وبالعمل الجامعي المنصب على هذه النصوص، لاسيما بعد أن فهم بعض المتعاطين التحقيق أنخ مجرد استنساخ، وربما وصل إلى مجرد تصوير النص ووضع فهارس له وزعم تحقيقه ودراسته».[2]

= الندوة الدولية 19-20 رجب 1432/21-22 يونيو 2011 إعداد عبد الرحيم الرحموني، مختبر الأبحاث والدراسات المصطلحية، جامعة سيدي محمد بن عبد الله فاس 2013. وانظر رضوان ابن شقرون، من تحقيقات المغاربة لمخطوطات البلاغة والنقد: مناهج ونماذج، ضمن تحقيق المخطوطات الأدبية واللغوية، ص:173.

(1) تعاني الجامعات المغربية من قصور ملحوظ في تدبير محفوظاتها من الرسائل والأطاريح العلمية، حتى أضحى بعضها مؤسسات بلا ماض، بالرغم من كونها حديثة التأسيس، ويحتاج الباحث للعثور على الأعمال العلمية في بعض الكليات إلى الاتصال بالمشرفين وأعضاء لجان المناقشة، إذا أعوزه الوصول إلى الباحث صاحب الرسالة، وهذا مما يؤسف له، لأن قيمة الجامعة بما تحققه من تراكم معرفي ومنجز علمي.

(2) جهود الأستاذ عباس الجراري في تحقيق النصوص، السعيد بنفرحي، ص:55 دار السلام للطباعة والنشر والتوزيع الرباط2013.

5- ذيل لهذه المرحلة الجامعية:

لاشك أن عمل الأساتذة الجامعيين والباحثين الأكاديميين، منذ سنوات الستين كان رائدا في الرقي بالبحث العلمي في مجال تحقيق التراث المخطوط، فإن جيل تلاميذ هؤلاء الرواد الجامعيين، الذين عملوا تحت إشرافهم في إنجاز رسائلهم وأطاريحهم الجامعية، استطاعوا الوصول إلى مستوى عال في العناية بالمخطوط وتحقيقه وإخراج نصوص نفيسة جديدة غير معروفة، أو موزعة مفرقة، بأساليب ومناهج غاية في الدقة والرصانة واحترام الضوابط العلمية، مستفيدين من اطلاعهم على المؤلفات النظرية، والتحقيقات التطبيقية، وسجالات النقد والمباحثة التي كانت تنشر في الجرائد والمجلات المغربية والعربية، أو تشهدها الندوات والملتقيات العلمية في الموضوع، ومن أبرز الباحثين في هذه المرحلة:

- الأستاذ محمد الحجوي الذي برز بتحقيق كتاب «رفع الحجب المستورة عن محاسن المقصورة» لأبي القاسم محمد الشريف السبتي (ت 760 هـ) وهو شرح على مقصورة حازم القرطاجني، بإشراف الأستاذ الدكتور أمجد الطرابلسي وصدر مطبوعا في 4 أجزاء، في 1842 صفحة، ضمن منشورات وزارة الأوقاف والشؤون الإسلامية سنة 1418 هـ / 1997، واعتمد في إخراج هذا الكتاب الأدبي المفيد على أربع نسخ، وبفضل تميزه نال هذا العمل الجائزة التقديرية في التحقيق سنة 1994.
- الأستاذ اليزيد الراضي الذي قام بصنع دواوين أدباء سوسيين، فبدأ بديوان داود الرسموكي (ت1389 هـ/1969م) فجمع متفرقه ولم

شعث مبثوثه من مصادر مختلفة كالكتب والأوراق والكنانيش وغيرها، في رسالة دبلوم الدراسات العليا، التي نوقشت بكلية الآداب بجامعة محمد الخامس بالرباط، سنة 1991، ثم ثنّى بشعر الأسرة الجشتيمية وشعراء أجيالها خاصة عبد الرحمان وابنه أحمد الجشتيميان، وذلك في أطروحة دكتوراه الدولة، التي نوقشت سنة 2002 بكلية الآداب بأگادير، وصدر جزؤها الأول سنة 2007 والثاني سنة 2019، وتميز عمله في هذين البحثين بالجهد الكبير لجمع النصوص، وترتيبها وضبطها وتحقيقها والتعليق عليها ودراستها، كل ذلك وفق منهج علمي رصين، رام إعادة تكوين الشخصية الأدبية للشعراء المدروسين، وصناعة دواوينهم التي كانت في حكم الضائع المجهول، وساعد الأستاذ الراضي في عمله الخارق، حسّه الأدبي، وموهبته الشعرية، ومعرفته الواسعة والدقيقة باللغة العربية، والأدب العربي، والمغربي منه خاصة، وإضافة إلى عمليه الاشهاديين، قام بتحقيق كتاب الفوائد الجمة في إسناد علوم الأمة لأبي زيد عبد الرحمان التمنارتي قاضي تارودانت، وشرح أحمد بن محمد العباسي على الجوهر المكنون في الثلاثة فنون في البلاغة.

- الأستاذ عبد العزيز الساوري، رئيس مصلحة المخطوط والمكتبات التراثية، بوزارة الثقافة حاليا، درس بالمغرب ثم رحل إلى مصر فاستكمل بها دراسته، ولقي هناك وجالس كبار محققي العصر، وثافنهم وأخذ عنهم وأجازه بعضهم، ثم عاد إلى المغرب، فاشتغل بالتراث المغربي والأندلسي، وتمكن بصبر ودأب نادرين من التجول في مناطق المغرب والجزائر وتونس، وعثر في جولاته خاصة في المغرب مع الوراق مصطفى

ناجي على نوادر المخطوطات المغربية والأندلسية، التي حقق بعضها، وأمد باحثين آخرين بغيرها ليخرجوها محققة في أبحاثهم الجامعية خاصة، كما تميز الأستاذ بنفسه الطويل في تتبع الكتب المحققة، بالاستدراك والتصحيح والنقد، وله مقالات كثيرة منشورة بالمجلات وسجلات الندوات العلمية، وله تحقيق خمس مخطوطات و10 رسائل مخطوطة أخرى نشرت بالمجلات المغربية والمشرقية، ومن أبرز تحقيقاته في مجال المخطوط المغربي، نذكر:

○ جزيء من فهرسة أبي محمد عبد الله الحجري الأندلسي السبتي، صدر عن دار الحديث الكتانية 2019.

○ محمد بن محمد بن علي الدكالي السلوي: (من مآثرنا التاريخية تاريخ المدرسة المرينية بطالعة سلا) مجلة دعوة الحق، تصدرها زارة الأوقاف والشؤون الإسلامية بالمغرب، العدد: 293، السنة33، 1992م.

هذه نماذج متميزة من المحققين البارعين نكتفي بهم مثالا لنخبة أوسع ممن استوى منهج إخراج النصوص المخطوطة لديهم، قويما دقيقا جامعا بين ضوابط التحقيق كما برزت عند علماء السلف المغاربة، في نسخ المخطوطات ومقابلتها على الأصول الخطية، ثم نمقها المستشرقون بتنظيمهم وتنسيقهم المنهجي، ودققها علماء المشرق وفصلوا قواعدها، ثم قام عليها علماء المغرب المعاصرون ملائمين لها مع خصوصيات المخطوط المغربي والأندلسي، وخصوصياتها الوراقية والخطية والمعرفية، وبلغ هذا التحسين المنهجي أوجه وقمته في الجامعة المغربية، بين يدي أساتذتها المبرزين في دراسة التراث وتحقيقه وتدقيقه.

ومن الجدير بالذكر أن هذا الجيل الثاني من الباحثين الجامعيين، انتشروا في مختلف الجامعات المغربية، والمؤسسات العلمية والثقافية، وأسهموا بفعالية في تكوين وإخراج أجيال جديدة من الباحثين الشباب، المتحمسين للعمل المضني في التراث المغربي ومخطوطه، بحثا وفهرسة وتحقيقا، ودراسة ونشرا، مما كان له أثر كبير في صدور أعمال جديدة، تنافس المحققون في إخراج نفيسها وفريدها، خاصة بعد الانفجار المعلوماتي الرقمي، والثورة الشبكية التي يسرت إلى حد بعيد التواصل بين الباحثين شرقا وغربا، ومكنت من العثور على نفائس المخطوطات ونوادرها، بعد إقدام كثير من المكتبات العالمية، على رقمنة أرصدتها المخطوطة، ونشرها في مواقع شبكية، ونشاط المهتمين بتبادل المخطوطات من سائر أقطار العالم، وكان لهذا أثر عظيم على ظهور نشرات جديدة للتراث، تمثل ثمار عمل الأجيال الجديدة التي يعوز بعضها ما اتصفت به الأجيال السابقة من علم دقيق ومعرفة عميقة، وما اتسمت به من صبر وأناة، ودأب على البحث والتدقيق، خاصة أن كثيرين اتجهوا إلى النشر التجاري الذي يهدف للربح المالي السريع، والشهرة البراقة على وسائل التواصل الشبكي، المستندة إلى كثرة المنشورات، وتعدد أجزائها، والاستكثار من النسخ المعتمدة في التحقيق، منصرفين عن خدمة التراث أولا، ونشر المعرفة العلمية المدققة، وفق أصول التحقيق وقواعد النشر العلمي للنصوص، وقد أغراهم توفر وسائل البحث من برمجيات وتطبيقات، إضافة إلى الوفرة الكبيرة للمصادر والمراجع المصورة، المتاحة بسهولة على الشبكة العالمية للمعلومات، وهي كلها وسائل تساعد في تيسير

العمل، لكنها لا تمكن المتصدي للتحقيق من امتلاك صنعة التعامل مع المخطوط، ما لم يتسلح بالمعرفة القويمة والصبر والأناة، والإخلاص للعلم والتراث.

المصادر والمراجع:

1. الاستشراق الفرنسي والأدب العربي، أحمد درويش، الهيئة المصرية العامة للكتاب، القاهرة 1997.
2. أصفى الموارد في تهذيب نظم الرحلة الحجازية للشيخ الوالد، محمد المختار السوسي، الرباط 1961/1380.
3. الإلماع إلى معرفة الرواية وتقييد السماع، القاضي عياض، تحقيق: أحمد صقر، دار التراث القاهرة والمكتبة العتيقة بتونس، 1389-1970.
4. الإمام القاضي عياض، مؤلفا ومحققا، عباس أرحيلة، دارالحديث الكتانية، طنجة 2019.
5. أنظار في مناهج تحقيق المخطوطات العربية، بشار عواد معروف، منشورات مؤسسة الفرقان للتراث الإسلامي، لندن 2016/1438.
6. البحث الكولونيالي حول المجتمع المغاربي، في الفترة الاستعمارية، حصيلة وتقويم، إبراهيم بوطالب، ضمن البحث في تاريخ المغرب، حصيلة وتقويم، ص:124، منشورات كلية الآداب والعلوم الإنسانية، الرباط 1989.

7. البعثة العلمية الفرنسية بطنجة وخزانتها الكبرى، ضمن: دراسات في علم المخطوط والبحث الببليوغرافي، أحمد شوقي بنبين، ص: 355، ط3، دار أبي رقراق للطباعة والنشر الرباط 1440/2018.

8. البيان المغرب في أخبار الأندلس والمغرب، ابن عذاري المراكشي، تحقيق ومراجعة كولان وبروفنسال، دار الثقافة، ط3، 1983.

9. البيان المغرب في اختصار أخبار ملوك الأندلس والمغرب، لابن عذاري المراكشي، تحقيق بشار عواد معروف ومحمود بشار عواد، دار الغرب الإسلامي، بيروت 1434 - 2013.

10. البيان والتحصيل والشرح والتوجيه والتعليل في المسائل المستخرجة، وضمنه: المستخرجة من الأسمعة المعروفة بالعتبية، طبع بدار الغرب الإسلامي 1408/1988 في 10064 صفحة.

11. تاريخ ابن خلدون، صححه وضبطه الأستاذان محمد الفاسي وعبد العزيز بن إدريس العمراوي، وعلق عليه شكيب أرسلان، مطبعة النهضة المصرية، سنة 1355هـ/1936م،

12. تاريخ المكتبة الكتانية، لمالكها الإمام محمد عبد الحس الكتاني، خالد بن محمد المختار البداوي السباعي، دار الحديث الكتانية، طنجة 1438/2017.

13. تاريخ الوراقة المغربية، صناعة المخطوط المغربي من العصر الوسيط إلى الفترة المعاصرة، محمد المنوني، كلية الآداب والعلوم الإنسانية الرباط 1991.

14. تأصيل قواعد تحقيق النصوص عند العلماء العرب المسلمين، جهود المحدثين في أصول تدوين النصوص، محمود مصري، مجلة معهد المخطوطات العربية، المجلد 49، الجزآن 1-2، ربيع الآخر - شوال 1426/ مايو - نونبر 2005، ص:39.

15. تحقيقات المغاربة لمخطوطات البلاغة والنقد، مناهج ونماذج، ضمن تحقيق المخطوطات الأدبية واللغوية، مركز دراسات المخطوطات العربية، مؤسسة الفرقان، لندن 1437/2016.

16. التحقيق النقدي للمخطوطات في الماضي والحاضر والمستقبل، قاسم السامرائي، مركز دراسات المخطوطات الإسلامية، مؤسسة الفرقان لندن 2013.

17. تحقيق المخطوطات بكلية الآداب ظهر المهراز، الواقع والأفاق، محمد دحماني، ضمن تحقيق التراث المخطوط والبحث العلمي الاكاديمي، أعمال الندوة الدولية 19-20 رجب 1432/21-22 يونيو 2011 اعداد عبد الرحيم الرحموني، مختبر الأبحاث والدراسات المصطلحية، جامعة سيدي محمد بن عبد الله فاس 2013.

18. التراث الأدبي واللغوي لمحمد بن تاويت التطواني، دراسة تحليلية نقدية، أسماء الريسوني، مكتبة سلمى الثقافية، تطوان 2017.

19. التراث المغربي والأندلسي في مؤلفات المؤرخين العراقيين، عبد الواحد دنون طه، ضمن التراث المغربي والأندلسي، التوثيق والقراءة، كلية الآداب والعلوم الإنسانية بتطوان 1992

20. جذوة الاقتباس، لابن القاضي، دار المنصور للطباعة والوراقة، الرباط 1973.

21. جهود الأستاذ عباس الجراري في تحقيق النصوص، السعيد بنفرحي، دار السلام للطباعة والنشر والتوةزيع، الرباط 2013/1434.

22. جهود المستشرقين الفرنسيين في نشر التراث المغربي، محمد قاسمي، ضمن تحقيق التراث المغربي الأندلسي، حصيلة وآفاق، تكريما للأستاذ محمد ابن شريفة، منشورات كلية الآداب والعلوم الإنسانية وجدة 1997.

23. جهود المغاربة في تحقيق التراث الأدبي المغربي والأندلسي، زاهية عبد الكريم أفلاي، دار القلم للطباعة والنشر الرباط 2018.

24. خلال جزولة، محمد المختارالسوسي مطبعة المهدية تطوان (د.ت)

25. خمسون عاما في القضايا العربية، محمد علي طاهر، مؤسسة دار الريحاني بيروت1978.

26. الدراسات الأدبية بالمغرب، عبد الله كنون نموذجا، أحمد الشايب، منشورات مدرسة الملك فهد العليا للترجمة بطنجة1991.

27. الدراسات العربية في فرنسا، محمود المقداد، سلسلة عالم المعرفة، العدد 167، نونبر 1992.

28. دراسات في علم المخطوط، والبحث الببليوغرافي، أحمد شوقي بنبين، ط3.دار أبي رقراق، الرباط2018.

29. درة الحجال في أسماء الرجال، تحقيق محمد الأحمدى أبو النور، دار التراث القاهرة- المكتبة العتيقة تونس، ط1، 1391 هـ - 1971 م.

30. دليل جائزة الحسن الثاني للمخطوطات، الدورة 39، نشر وزارة الثقافة والإتصال، الرباط 2018.

31. دليل مؤلفات ومخطوطات محمد المختار السوسي، عبد الوافي رضى الله، ط2، كوبي النور الرباط 1426هـ، 2005م.

32. الرؤية النقدية عند العلامة محمد المختار السوسي بين التنظير والتطبيق، آمنة بنت اليزيد الراضي، دار أبورقراق، الرباط 2019.

33. شيء من مهجية عياض في دراسة النص، عبد السلام الهراس، مجلة المناهل أصدرتها وزارة الشؤون الثقافية الرباط المغرب، العدد 19 عدد خاص بالقاضي عياض، ص: 613، صفر 1401/ دجنبر 1980.

34. في الكتاب العربي المخطوط، أحمد شوقي بنبين، دار أبي رقراق الرباط2013.

35. القاضي عياض ونظراته في منهج تحقيق المخطوط، عباس أرحيلة، مجلة عالم الكتب، مج26ع1 رجب - شعبان 1415 يناير -فبراير1995.

36. القانون في أدب العلم والعالم والمتعلم، تحقيق: حميد حماني، مطبعة شالة الرباط الطبعة الاولى 1998م

37. قبس من عطاء المخطوط المغربي، محمد المنوني، دار الغرب الإسلامي، بيروت 1999،

38. قواعد تحقيق المخطوطات العربية وترجمتها، بلاشير وسوفاجي، ترجمة: محمود مقداد، دار الفكر المعاصر، دار الفكر، دمشق 1988.

39. كتاب الفلاحة لأبي الخير الأندلسي، صححه محمد بن عبد الملك الرسموكي، نشر على نفقة التهامي الناصري، قاضي ورزازات، المطبعة الجديدة بفاس، سنة 1357هـ.

40. كتابة التاريخ الوطني، محمد وقيدي، دارالأمان الرباط1990.

41. لمحة تاريخية عن إحياء التراث في المغرب، محمد حجي، مجلة كلية الآداب بجامعة محمد الخامس بالرباط، العدد8 سنة 1983، ص:8-9.

42. المحاضرات في اللغة والأدب، تحقيق محمد حجي ومحمد الشرقاوي إقبال، ص: ث، دار الغرب الإسلامي ط2، بيروت 2006.

43. محمد بن تاويت الطنجي نموذج في تحقيق التراث، محمد الكتاني، الكتاب التذكاري عن فقيد العلم والتراث، محمد بن تاويت الطنجي، منشورات مدرسة الملك فهد العليا للترجمة بطنجة، 1997/1418.

44. محمد بن شريفة وجهوده في تحقيق تراث الغرب الإسلامي، محمد العيناوي وبوعزة عبد الرزاق، ضمن تحقيق التراث المخطوط والبحث العلمي الأكاديمي، إعداد عبد الرحيم الرحموني.

45. محمد بن شريفة، سيرة وبيبلوغرافيا، غديري، مصطفى، ساوري، عبد العزيز، جامعة محمد الأول،، 1995

46. المخطـوط العربـي، منشـورات مؤسسـة عبـد العزيـز آل سـعود الـدار البيضاء1993.

47. المخطوطـات العربيـة المغربيـة، مجلـة المغـرب، السـنة الثالثـة، رجـب 1353/ أكتوبر 1934، ص: 20.

48. المخطوطات المغربية: مراكزها، فهارسها ولوائحها القسم الأول، أحمـد جلاب، مجلة المورد، المجلد 15 العدد2 سنة 1986، ص:144.

49. المخطوطات المغربية: مراكزها، فهارسها ولوائحها القسم الثـاني، أحمـد جلاب، مجلة المورد، المجلد 17 العدد1 سنة 1988، ص:215.

50. المستعربون الفرنسيون والإصلاح بشمال إفريقيا، في موكب لوي ماشويل (1848-1922) ومعاصـــريه، آلان مســـعودي، ضـــمن الحركـــات الإصلاحية، وإصلاح نظم الدولة، فـي بلـدان المغـارب، خـلال القـرنين التاسع عشر والعشرين، إشراف أوديل مورو، ترجمـة خالـد بـن الصـغير، دار أبي رقراق الرباط 2014.

51. مسرد لواقع المخطوط من الرحلات المغربية الحجازية، محمد المنـوني، ضمن المخطوطات العربية في الغـرب الإسـلامي، وضـعية المجموعـات وآفـاق البحـث، منشـورات مؤسسـة الملـك عبـد العزيـز آل سـعود الـدار البيضاء1990.

52. مشـارق الأنـوار علـى صـحاح الآثـار، القاضـي عيـاض، المكتبـة العتيقـة تونس ودار التراث القاهرة 1978.

53. المصادر العربية لتاريخ المغرب، محمد المنوني، منشورات كلية الآداب والعلوم الإنسانية بجامعة محمد الخامس بالرباط في 3 أجزاء، الأول 1983 والثاني 1989 والثالث 2002.

54. مظاهر يقظة المغرب الحديث، محمد المنوني، دار الغرب الإسلامي بيروت وشركة النشر المدارس الدار البيضاء، ط2، 1405/1985.

55. المطبعة الحجرية بالمغرب، فوزي عبد الرزاق، دار النشر المعرفة الرباط 1989.

56. مطبوعات بولاق اللغوية والأدبية: مقاربة في التحقيق، ضمن تحقيق المخطوطات الأدبية واللغوية، مركز دراسات المخطوطات العربية، مؤسسة الفرقان، لندن 1437/2016.

57. المعسول، محمد المختار السوسي، 20 جزءا، مطبعة النجاح الدار البيضاء، مطبعة الشمال الإفريقي الرباط، مطبعة فضالة المحمدية 1960-1963.

58. المعيار المعرب والجامع المغرب عن فتاوي أهل إفريقية والأندلس والمغرب، أحمد بن يحيى الونشريسي، تحقيق: محمد حجي، ص: ك، منشورات وزارة الأوقاف والشؤون الإسلامية 1401 - 1981.

59. من آثار الأستاذ عبد السلام الهراس العلمية، محمد حماني، جريدة المحجة عدد خاص عن الأستاذ عبد السلام الهراس، العدد 437 بتاريخ 20 جمادى الثانية 1436 موافق 10 أبريل 2015.

60. مناهج تحقيق التراث بين القدماء والمحدثين، رمضان عبد التواب، مكتبة الخانجي القاهرة 1985.

61. وفيات البعقيلي، تحقيق محمد المختار السوسي، نشر عبد الوافي رضى الله، مطبعة الساحل الرباط 1408-1987.

62- Al-YOUSSI; Problèmes de la culture Marocaine au 17 siècle; Jacques Berque; centre Tariq Ibn Zyad pour les études et la recherche; Rabat 2001.

63- Comment la France a délaissé les études sur le Maghreb ; Ruth Grosrichard; le monde 18 septembre 2015; publié sur le site: 2019/04/19اطلع عليه)

64- https://www.lemonde.fr/afrique/article/2015/09/18/comment-la-france-a-delaisse-les-etudes-sur-le-maghreb_4762870_3212.html

المحور السابع

نصوص محققة

زوائد الحافظ الأستاذ أبي جعفر أحمد بن إبراهيم بن الزبير الثقفي الغرناطي (ت708هـ) على كتاب طبقات الأمم لأبي القاسم صاعد بن أحمد الطليطلي (ت462هـ)

تقديم وتفريغ[1]
رضوان الحصري
أستاذ مساعد بجامعة محمد الخامس أبو ظبي

بسم الله الرحمن الرحيم
وصلى الله على سيدنا محمد وعلى آله وصحبه وسلم

مقدمة

الحمد لله الواحدِ الأحدِ في أسمائه وصفاته وأفعالِه؛ والصلاةُ والسلام على نبيه ورسوله سيدنا محمد وعلى صحبه وجميع آلِه؛ وعلى مَن

(1) هذا مصطلح جديد من مصطلحات المخطوط العربي، لم أر من نبه عليه؛ ولم يذكره أستاذنا الفاضل الدكتور أحمد شوقي بنبين في كتابه الجامع لمصطلحات المخطوط العربي في طبعته الأخيرة المزيدة؛ وقد استعمل هذا المصطلح المحدث الرحال محمد بن أحمد ابن شهيد الأنصاري؛ فإنه قال رحمه الله في طرة جزء من الأجزاء الحديثية المحفوظة في الخزانة الظاهرية: فرّغه نسخا وعرضا؛ ثم قال في آخره: «قرأت جميع ما في هذا الجزء على مخرجه الشيخ الفقيه الجليل الثقة الحافظ جمال المحدثين ضياء الدين أبي عبد الله محمد بن عبد الواحد المقدسي صان الله قدره، وأجزل له ثوابه وأسعده؛ في شهور سنة سبع وثلاثين وستمائة، سفحَ جبل قاسيون في أحد الجمادين، وأظنه الأخير؛ كتبه محمد بن أحمد بن محمد بن إبراهيم بن شهيد =

تَبعهم بإحسانٍ إلى يومٍ سيحاسبُ فيه العبد على نياتِه وسرائرِه فَضْلا عَن أَعمالِه وأقوالِه.

أما بعد؛

فإنَّ الله ـ عَزَّ شَأنُه ـ أَكْرَمَ هذهِ الأمةَ المحمديةَ بالقرآنِ العظيمِ والسنةِ النبويَّة؛ وَهُما ـ كما قالَ ابنُ الزُّبير الجيَّانِي ـ أَولى مَا شَغَلَ بهِ المرءُ نَفْسَه، وعَمَرَ بِتَدَبُّرِه وَالتفكرِ فيهِ يومَه وَأَمْسَه[1].

ولهذا كانَ صَدرُ هذه الأمةِ ـ غَفَر الله لنَا وَلَهُم ـ مُستغنيًا بِهما، آويًا إلى رُكنهما، غَيْرَ مُتَّخذٍ وليجةً مِن دُونِهما؛ وَهو مَا يُوَضِّحه حديثُ جابر بن عبد الله ـ رضي الله عنهما ـ أن عمرَ بن الخطابِ ـ رضيَ الله عنه ـ أتى النبِيَّ ﷺ بكتابٍ أَصَابَه مِن بعضِ أهلِ الكِتاب، فقال: يا رسولَ الله؛ إني أصبتُ كتابًا حسنًا مِن بعضِ أهلِ الكتاب؛ فَغَضِبَ النبِيُّ ﷺ وقالَ: «أَمُتَهَوِّكُونَ أَنتم فيهَا يا ابنَ الخطَّابِ؛ والذِي نفسِي بيدِه لَقد جئتُكم بها بيضاءَ نقيَّةً؛ لا تَسْأَلُوهم عَن شيء فَيُخْبِرُوكم بِحَقٍّ فَتُكَذِّبُوا بهِ، أو بباطلٍ فَتُصَدِّقُوا به؛ والذِي نفسي بيدهِ، لو كانَ مُوسى حيًّا اليومَ مَا وَسِعه إلا أَن يَتبعني»[2].

= الأنصاري، وهو يحمد الله ويصلي على نبيه محمد وآله وصحبه وسلم تسليما كثيرا دائما سرمدا».

وقال الحافظ محمد بن يوسف البرزالي الإشبيلي في طرته على الجزء الخامس عشر من فوائد أبي القاسم تمام بن محمد الرازي (نسخة الخزانة الظاهرية): «فرغه سماعا محمد بن يوسف البرزالي الإشبيلي».

(1) «إيضاح السبيل من حديث سؤال جبريل» (ص42- دار التوحيد؛ الرياض).

(2) رواه هكذا ابن أبي شيبة في «المصنف»؛ كتاب الأدب، باب من كرِه النّظر فِي كتبِ أهلِ الكِتابِ؛ رقم: 26949.

لَكِن لَمَّا تَتَابَعت بعدَ ذلكَ الفتوحُ الإسلاميةُ، ودخلَ كَثيرٌ مِن العَجَمِ فِي دينِ الله طوعًا واختيارًا؛ أَفَادُوا العربَ بعلومِهم القديمةِ التِي كَانوا عاكفينَ عليهَا قبلَ إسلامِهم بَعدما تُرجمت إلى اللسانِ العَربيّ، فَأَخذَ منهَا العربُ مَا وَافَقَ دينَهم، وَتركوا غَيره؛ فَازْدادوا بذلك مِن الحكمةِ التِي هي ضالةُ كل مؤمنٍ، أَينما وَجَدَها عَقَلَها كما رُوي عَن النبيّ ﷺ[1].

وَقَد أَلف برهانُ الدين أبو الحسن إبراهيم بن عمر البقاعي (ت885هـ) ـ رحمه الله ـ كتابًا فِي هذَا البابِ سَمَّاه: «الأقوال القويمة فِي حُكم النقلِ مِن الكتب القديمةِ»[2]؛ ذهبَ فيهِ إلى أَنَّ ذلكَ سنةٌ مستقيمةٌ.

ولم يَجد كثيرٌ مِن علماء الإسلام الأعلامِ حَرجًا، ولا شَعرُوا بِغَضْغَضَةٍ وهم ينظرونَ فِي هذهِ العلومِ، ويَمِيزُون بينَ جَيِّدها وَرَدِيئِها، وَيَفْصِلُون بينَ صحيحهَا وسَقيمِها، وَيَفْرِقُون بينَ مَليحِها وهَزيلهَا.

ومن ذلكَ كِتابُ طبقات الأممِ الذي ألفه القاضي أبو القاسم صاعد بن أحمد الطليطلي؛ وقد كانَ رَجُلا متحريًا في أموره، من أهل

---

(1) رواه من حديث أبي هريرة رضي الله عنه: الترمذي في «الجامع»؛ أبواب العلم، باب ما جاء في فضل الفقه على العبادة، رقم: 2687؛ وقال: هذا حديث غريب، لا نعرفه إلا من هذا الوجه، وإبراهيم بن الفضل المخزومي يضعف في الحديث من قبل حفظه»؛ وابن ماجة في «السنن»؛ كتاب الزهد، باب الحكمة، رقم: 4169.

(2) طبع بمكتبة جزيرة الورد بالقاهرة؛ محققا على نسختين؛ وفات مَن حققه نسخةٌ جيدة نسخها أحد تلاميذ البقاعي في حياة المؤلف سنة 873هـ، وهي مقابلة على الأصل كما جاء في آخرها؛ تحتفظ بها خزانة الأسكوريال برقم: 1540.

المعرفة والذكاء، والرواية والدراية؛ وُلد بالمرية في سنة 420؛ وتوفي بطليطلة وهو قاضيها في شوال سنة 462هـ[1].

وكتابه كما قال حاجي خليفة صغير الحجم، كثير النفع[2].

وقال أبو الإقبال محمد عبد الحي الكتاني: «ومن وقف عليه يندهش لأسلوب وَضْعِه، وواسع اطلاعه، وبَحْثِه وجَمعه؛ باعتبار أنه بقلم أهل المئة الخامسة»[3].

ولذلك كان لكتابه أثر أثير في ثلة ممن جاء بعده؛ وحرصوا على تحمله وروايته كما ذكر ابن الأبار في ترجمة أبي محمد عبد الله بن محمد بن مرزوق اليَحْصُبِي الأندلسي أنه لما رحل حاجا سمع منه[4] بالإسكندرية الحافظُ أبو الطاهر السِّلفي (ت576هـ) كتابَ طبقات الأمم؛ وحدثه به عن أبي بكر عبد الباقي بن محمد الحجاري البلنسي (ت502هـ) عن مؤلفه أبي القاسم صاعد[5]؛ رحمهم الله.

وممن اهتبل بكتاب طبقات الأمم الفقيهُ المحدث الخطيب المقرئ أبو جعفر ابن الزبير المالقي (ت708هـ)؛ كما يدل على ذلك هذه الوجادة

---

(1) أصل ترجمته في الصلة البشكوالية (ص232).

(2) «كشف الظنون» (420/1).

(3) «التراتيب الإدارية» (132/2).

(4) ولهذا ذكره أبو الطاهر السلفي ضمن شيوخه، وترجمه ترجمة حسنة في كتابه «معجم السفر» (ص153).

(5) «التكملة لكتاب الصلة» (253/2).

التي نحن بسبيل تحقيقها؛ فقد عَمَد رحمه الله إلى كتاب أبي القاسم صاعد فَسَايَره ونقص منه وزاد عليه؛ وكأنه أراد أن يكون عَمَله فيه كالمستخرج عليهِ[1]؛ كما هو معروف في شأن بعض الكتب التي يقوم بعض العلماء بالاستخراج عليها؛ وهو نمط تمحض لأهل الحديث خاصة؛ لكنه انتقل إلى غيرهم على غرار بعض مباحثِ علوم الحديث؛ وإن كان هذا الانتقال غير مصحوب ببقاء المصطلح المنقول على أصله في الاستعمال عند المحدثين؛ كمصطلح الطبقة الذي له معنى معروف عند المحدثين؛ لكن لما استعمله أبو القاسم صاعد في طبقاته لم يقصد ذلك المعنى الاصطلاحي المعهود.

لم يصلنا مِن عمل ابن الزبير رحمه الله في طبقات الأمم سوى فصلٍ يتعلق بباب العلم عند اليونانيين؛ فهل اقتصر صنيعه على هذا الفصل؛ أم شَمِل جميع الكتاب؟

ظاهرُ ما جاء في أول هذه الوجادة أن ذلك شمل جميع الكتاب؛ ونصه من قول أبي الحسن علي الحميري: «أَلْفَيْتُ بِخَطِّ الأستاذِ الجليلِ أَبِي جَعفر بن الزُّبَير ـ رَحِمه الله ـ تَقييدًا حَسنًا سَايَرَ فيهِ طَبَقاتِ الأُمم لِصَاعدٍ، فَنَقَصَ منهَا، وزادَ فِي بعضِ أَسْماء رِجَالِهَا حكاياتٍ وأخبارًا، فاستحسنتُها».

لكنه لما قيدها منقولا من خط صاحبها، لم يذكر منها إلا الفصل المتعلق بأمة اليونانيين؛ فإما أن يكون أصل عمل ابن الزبير مقصورا على هذا الفصل كما قد يُستشف من قول الواجد: «تقييدا حسنا»؛ فهو مجرد

(1) ليس المراد هنا بالاستخراج المعنى المصطلح عليه عند المحدثين.

تقييد؛ وليس تصنيفا أو كتابا؛ ويَعضد هذا الاحتمال خلو الوجادة من الدلالة على أنها كتاب له بداية ونهاية.

وإما أن يكون عمله عاما لجميع فصول الكتاب، ويكون الواجد إنما اقتصر على فصل منه فقط لحاجته إليه ربما؛ والله أعلم.

وعلى التقديرين كليهما لم أجد من ذكر أن لابن الزبير مثلَ هذا التقييد الذي ساير فيه طبقات الأمم؛ إما في فصل واحد منه، وإما في جميع فصوله، ولكن نسبته إليه ثابتة كما سيأتي أثناء وصف النسخة المعتمدة في تحقيقه.

ومما يميز هذه الوجادة على وجازتها أن فيها حكايات وأخبارا لم أظفر بها فيما رجعت إليه من مصادر؛ من أجل ذلك بادرت بإخراجها؛ مقدما لها، ومعرفا بها، وبصاحبها؛ على طريق الإيجاز والاختصار؛ سائلا الله عز وجل أن ينفع بها كما نفع بأصلها.

وصلى الله على سيدنا محمد وآله وأصحابه أجمعين؛ والتابعين لهم بإحسان إلى يوم الدين؛ وآخر دعوانا أن الحمد لله رب العالمين.

المعقد الأول: التعريف الموجز بابن الزبير الغرناطي[1]

ـ وفيه مطالب ـ

المطلب الأول: اسمه ونسبه وكنيته

هو أبو جعفر أحمد بن إبراهيم بن الزبير بن محمد بن إبراهيم بن الزبير بن الحسن بن الحسين ثم ابن عاصم بن مسلم بن كعب الثقفي العاصمي الجياني، من ذرية عروة بن مسعود عظيم القريتين، وصاحب رسول الله ﷺ، وكان يسمى عاصمٌ بالعريان، لأنه أول من عبر نهر قرطبة بين يدي الإمام عبد الرحمان بن معاوية الداخل إلى الأندلس رحمه الله؛ بالمسجد الجامع من حضرة غرناطة مهدها الله في يوم الاثنين ثاني عشر صفر من سنة ثلاث وتسعين وستمائة[2].

المطلب الثاني: مولده ووفاته

توفي رحمه الله قبل طلوع الشمس بيسير يوم الثلاثاء الثاني لشهر ربيع الأول سنة ثمان وسبعمائة، ودفن عصر ذلك اليوم بخارج باب إلبيرة؛ ومولده بجيان في آخر عام سبعة وعشرين وستمائة؛ أو أول عام ثمانية بعده[3].

---

(1) هذه الترجمة ملخصة من مقدمة تحقيقي لكتاب «إيضاح السبيل من حديث جبريل» لابن الزبير (ص15ـ 26)؛ مع بعض الزيادات.

(2) «الفرائد المرويات في فوائد الثلاثيات» (ص293).

(3) «الفرائد المرويات في فوائد الثلاثيات» (ص293- 294).

المطلب الثالث: شيوخه وتلاميذه

ألف ابن الزبير برنامجا حافلا؛ جمع فيه شيوخه الذين أخذ عنهم[1]؛ وذكر كثيرا منهم في كتابه الآخر «صلة الصلة»؛ كما أن من روى عنه خلق كثير؛ من أجل ذلك رأيت أن أقتصر على مثال واحد، فيه الجمع بين شيوخه وتلاميذه؛ وهو إجازة بخط ابن الزبير على نسخة من كتاب التيسير للإمام الحافظ المقرئ أبي عمرو الداني رحمه الله (ت444هـ)؛ تحتفظ بها المكتبة الوطنية بالرباط برقم: 2012ك[2].

ونصها: «يقول أحمدُ بن إبراهيم بن الزبير بن محمد بن إبراهيم بن الزُّبير، ثم ابنِ عاصم بن مسلم الثَّقَفي عَفا الله عنه: سَمِعَ مِن لفظِي جَميعَ كِتابِ التيسيرِ هذَا فِي دولةٍ واحدةٍ: الطالبُ الزَّكيُّ الأَنْبَهُ الأَنْبَلُ الذَكِيُّ المرجُوُّ أَبو الطاهرِ محمدُ ابنُ الشيخِ الفقيهِ الأستاذِ المقرئِ النحويِّ الأعرفِ الأَوْرَعِ المقَدَّسِ المرحومِ أَبِي عبد الله ابنِ يحيى ابنِ مفرج الأَنصاري المالقي[3] أبلغَ الله فيهِ الأملَ، وَهَداه إلى كُل صالحةٍ مِن قَول وَعملٍ.

---

(1) شيوخه يزيدون على المئة كما في «الذيل والتكملة» (235/1).

(2) دلني على هذه الإجازة الأستاذ خالد السباعي خبير مخطوطات الخزانة الكتانية، فجزاه الله خيرا.

(3) هو أبو عبد الله محمد بن يحيى بن علي بن مفرج الأنصاري المالقي؛ قَالَ ابْن الزبير: «أَقرَأ الْقُرْآن والعربية، وروى عَن أبي جَعْفَر الفحام، وَأخذ عَنهُ الْقِرَاءَة، وَجلسَ للنَّاس بالجامع الْكَبِير بعد أبي عبد الله الطنجالي يَسِيرا، ثمَّ أَدْرَكته منيته فِي حُدُود سنة سبع وَخمسين وسِتمِائَة عَن نَحْو أَرْبَعِينَ سنة؛ وَكَانَ سرياً فَاضلا، شَدِيد الانقباض وَالتَّعَفُّف، على دينٍ وخيرٍ». نقله عنه السيوطي في «بغية الوعاة» (265/1)؛ وهو =

وَحَدَّثْتُه ـ وَفَّقَه الله ـ أَنِّي قرأتُ جَميعَه بِسَبْتةَ ـ حَرَسها الله ـ علَى الشيخِ المحدثِ الفاضلِ أَبِي عبد الله محمدِ بن عبد الرحمنِ بن إبراهيمَ الأَنصاريّ البَلَنْسِي، عُرِفَ بابنِ جَوْبَر[1] ـ رَحِمه الله ـ؛ وَحَدثنِي أَنه قرأَ جَميعَه بِمُرْسِيَةَ سنةَ ثِنْتَيْنِ وَتسعينَ وَخمسِ مئةٍ علَى القَاضِي أبي بكرِ ابنِ أَبِي جَمرةَ[2] عَن أبيهِ أَحمدَ[3] ـ سَمَاعًا ـ عَن أَبي عَمرو إجازةً.

وَبغَيرِ هذَا مِن طُرُقي فيهِ.

وَأَجزته ـ وَفَّقه الله ـ عَامَّةَ مَا أَحْمِلُه مِمَّا تَضَمَّنه بَرنامجُ رِواياتِي، وَما شَذَّ عنهُ؛ وعلَى الشرطِ المعتبرِ.

= مما فُقد من كتابه «صلة الصلة»؛ وأما ابنه محمد أبو الطاهر فلم أجد له ترجمة فيما بحثت.

(1) مات رحمه الله سنة 655هـ؛ قال ابن عبد الملك: «كان مقرئا مجودا، حسن القيام على تيسير ابن الصيرفي، واستظهره في صغره حفظا...وكان يقعد للإقراء والتروية لمن سأل منه ذلك بمسجد سويقة سرذينة أحد مساجد سبتة». «الذيل والتكملة» (السفر السادس/341).

(2) هو أبو بكر محمد بن أحمد بن عبد الملك ابن أبي جمرة الأزدي، من أهل مرسية؛ له ترجمة حافلة في «التكملة» لابن الأبار (79/2ـ 83)، قال في آخرها: «توفي رحمه الله بمرسية مصروفا عن القضاء ضحوة يوم السبت الموفى ثلاثين من المحرم سنة تسع وتسعين وخمسمائة».

(3) هو أبو العباس أحمد بن عبد الملك بن موسى بن عبد الملك، ابن أبي جمرة المرسي؛ مات سنة 533هـ؛ قال ابن الأبار: «استجاز له أبوه عبد الملك جماعة من الجلة، منهم أبو عمر بن عبد البر، وأبو عمرو المقرئ». «التكملة لكتاب الصلة» (44/1).

وكانَ سَمَاعُه لِمَا ذُكرَ بِقراءتي إيَّاه علَى الشيخِ الرَّاويةِ[1] أَبي عمرَ ابـن حَـوْطِ اللهِ[2] ـ رَحِمـه الله ـ؛ وكـانَ قَـرَأه علَـى القاضِـي أَبِـي الخَطَّـابِ ابـنِ وَاجب[3]، عَن ابنِ هُذَيل[4]، عَن أَبِي داودَ[5]، عَن أَبِي عَمْرو.

وأجازَ الشيخُ أَبو عمرَ ـ رَحمه الله ـ لأَبي الطـاهرِ هـذَا عَامَّـةَ مَـا رواهُ، بِسُؤالِي ذلكَ منه لَه؛ وكانَ ذلكَ منذُ أشهرٍ تَقَدَّمَت.

وكتبَ هذَا فِي التاسعَ عشرَ لربيع الثانِي ثَمانٍ وستينَ وستمئةٍ.

والحمدُ لله حقَّ حَمْـدِه، وصـلواتُه وسـلامُه علـى محمـدٍ نبيِّـه وعبـدِه، وعلَى عبادِ الله الذينَ اصْطَفَى».

---

(1) في الأصل وهو بخط المجيز ابن الزبير كما تقدم: الرواية؛ ولعل الصواب ما أثبت.

(2) هو أبو عمر عبد الرحمن بن عبد الله بن سليمان بن داود بن عبد الرحمن بـن حـوط الله الأنصاري الحارثي المالقي؛ توفي في آخر سبع وستين وستمئة. «غايـة النهايـة» لابـن الجزري (372/1)، «تاريخ الإسلام» للذهبي (142/15).

(3) هو أبو الخطاب أحمد بن محمد بن عمر بن محمد بن واجب القيسي البلنسي؛ قال ابن الأبار في آخر ترجمته: «تـوفي رحمـه الله بمـراكش فـي رحلتـه إليهـا... يـوم الاثنـين السادس لرجب سنة أربع عشرة وستمائة». «التكملة لكتاب الصلة» (96/1).

(4) هو أبو الحسن علي بن محمد بن علي بن هذيل البلنسي، وأصله من أصـيلا بالعـدوة؛ مات سنة 564هـ؛ قال ابن الأبار: «روى عـن أبـي داود سـليمان بـن نجـاح المقـرئ، واختص بـه وتحقـق، ولازمـه نحـوا مـن عشـرين سـنة بدانيـة وبلنسـية... وأخـذ عنـه القراءات عرضا؛ وسمع منه جل رواياتـه وهـو أثبـت النـاس فيـه وصـارت إليـه أصـوله العتيقة في فنون العلم بخطه». «التكملة لكتاب الصلة» (201/3).

(5) هو أبو داود سليمان بن نجاح؛ سكن دانية وبلنسية؛ روى عـن أبـي عمـرو عثمـان بـن سعيد المقرئ، وأكثر عنه وهـو أثبـت النـاس بـه، مـات سـنة 496هـ. «الصـلة» لابـن بشكوال (ص200).

المطلب الرابع: ثناء العلماء عليه

قال لسان الدين ابن الخطيب: «كان خاتمة المحدثين، وصدور العلماء والمقرئين، نسيج وحده، في حسن التعليم، والصبر على التسميع، والملازمة للتدريس، لم تختل له، مع تخطي الثمانين، ولا لحقته سآمة؛ كثير الخشوع والخشية، مسترسل العبرة، صليبًا في الحق، شديدا على أهل البدع، ملازما للسنة، جزْلا، مهيبا، معظما عند الخاصة والعامة عذب الفكاهة، طيب المجالسة، حلو النادرة، يُؤْثَر عنه في ذلك حكايات، لا تخل بوقار، ولا تحل بجلال منصب»[1].

وقال الأدفوي: «الأستاذ أبو جعفر، العلامة المقرئ، المحدث النحوي، المؤرخ الأديب، صاحب العلم الذي علمه فيه منشور، والمشتري الآخرة بالدنيا، يرجو تجارة لن تبور، والساعي في مرضاة الله، وذلك هو السعي المشكور، تصدى للاشتغال عليه؛ فسارع طلاب الفضائل إليه، فتخرج به سادات أنجاب، أولو فضائل وآداب؛ ومنهم شيخنا الأستاذ أبو حيان، نخبة جيان وتحفة الزمان، وهو الذي أبقى له ذكرا مخلدا؛ وثناء على تقادم السنين مجددا؛ وفيه يقول شعرا من المسموع المنقول، من قصيدة طرزها بمعاليه، وزينها بلآليه، منها قوله:

جزى الله خيرا شيخنا وإمامنا ... وأستاذنا الخير الذي عم فائده
لقد أطلعت جيان أوحد عصره ... فللغرب فخر أعجز الشرق خالده
مؤرخه نحويه وإمامه ... محدثه جلت وصحت مسانده

(1) «الإحاطة في أخبار غرناطة» (72/1).

إذا جاهـــل يغشـــاه فهـــو مفيـــده وإن آمـــل يعشـــو إليـــه فرائـــده»[1]

المطلب الخامس: تصانيفه

هذا ما وقفتُ عليه صريحا من أوضاعه النبيهة رحمه الله:

●**إجازته لأبي القاسم محمد بن محمد بن سهل الأزدي الغرناطي (ت730هـ)**: قال الذهبي: «ورأيت إجازته بالسبع لابن سهل، وقد صدرها بخطبة فائقة الحسن من إنشائه»[2].

●**أُرجوزةٌ في الرد على الشوذية**: سيأتي الحديث عنها ضمن الكلام على كتابه: «ردع الجاهل».

●**الإعلام بمَن خُتم به القُطرُ الأندَلُسيُّ من الأعلام**: ذكره ابن عبد الملك[3].

●**إيضاح السبيل من حديث سؤال جبريل**: صدر بتحقيقي في دار التوحيد للنشر بالرياض سنة 1439هـ.

●**برنامَجُ الرواياتِ**: ذكره ابن الزبير كما سبق في نص إجازته لأبي الطاهر، وذكره أيضا ابن عبد الملك، ووقف عليه[4].

●**البرهان في ترتيب سور القرآن**: صدر بتحقيق محمد شعباني بوزارة

---

(1) «الأنس السافر» (88/1).

(2) «تذكرة الحفاظ» (184/4).

(3) «الذيل والتكملة» (236/1).

(4) «الذيل والتكملة» (236/1).

الأوقاف والشؤون الإسلامية ببلدنا سنة 1410هـ؛ كما حققه سعيد الفلاح؛ وطبع بدار ابن الجوزي سنة 1428هـ.

● **تعليقة على كتاب سيبويه**: ذكرها الأدفوي في «الأنس السافر»[1].

● **تعيين الأوان والمكان للنصر الموعود به آخر الزمان مُسْتَقْرَاً من صحيح السنة ومحكم القرآن**: طبع هكذا بتحقيق أستاذنا الدكتور محمد بن شريفة، بدار الغرب الإسلامي ببيروت سنة 2008م؛ وهي الطبعة الثانية؛ وسماه لسان الدين ابن الخطيب: كتاب الزمان والمكان، ثم قال: «وهو وصمةٌ، تجاوز الله عنه»[2].

● **رَدْع الجاهل عن اعتسافِ المَجاهل في الردِّ على الشوذيّة وإبداءِ غوائلِها الخَفِيّة**: كذا سماه ابن عبد الملك[3]؛ وذكره ابن الخطيب هكذا: ردع الجاهل عن اغتياب المجاهل، في الرد على الشوذية؛ ثم قال: «وهو كتاب جليل يُنْبِي عن التفنن والاضطلاع»[4]. ونقل ابن عبد الملك في موضع آخر عن ابن الزبير قوله: «وقد بَسَطتُ القولَ فيه في كتاب «رَدْع الجاهل عن اعتسافِ المَجَاهل»، وفي رَجَزٍ طويل؛ أوضَحْتُ فيه أصلَ المَذهب المسَمَّى عندَ ابنِ أحلَى: التحقيق، وفي غيرِ ذلك، واللهُ ينفَعُ بالقَصْد في ذلك بمَنِّه؛ وأُنبِّهُ هنا على ما يُستشعَرُ منه نزوحُ هذا المذهب عن سَنَن المسلمين، فمِن ذلك قولُهم بتحليل الخَمْر، وتحليل إنكاح أكثرَ من

(1) «الأنس السافر» (89/1).
(2) «الإحاطة في أخبار غرناطة» (73/1).
(3) «الذيل والتكملة» (236/1).
(4) «الإحاطة في أخبار غرناطة» (73/1).

أربع، وأنّ المكلَّفَ إذا بلَغَ درجةَ العلماءِ عندَهم سقَطتْ عنه التكاليفُ الشَّرعيّة، وكلّ ذلك مما استفاضَ وعَلِمَه مَن شاهَدَهم وجالَسَهم»[1].

●**سبيل الرشاد في فضل الجهاد**: ذكره من تصانيفه لسان الدين ابن الخطيب[2].

●**شرح الإشارة للباجي في الأصول**: ذكره من تصانيفه لسان الدين ابن الخطيب[3].

●**صلة الصلة**: وهو أشهر كتبه؛ وصل به كتاب الصلة لابن بشكوال رحمه الله؛ وقد طبع ما وجد منه قديما؛ ثم أعيد طبعه بوزارة الأوقاف والشؤون الإسلامية ببلدنا سنة 1413هـ؛ بتحقيق عبد السلام الهراس، وسعيد أعراب.

●**معجَمُ الشيوخِ**: ذكره ابن عبد الملك[4]؛ وهو غير فهرسة رواياته؛ لأن ابن عبد الملك صرح أنه لم يقف على معجم الشيوخ، وأنه وقف على برنامج الروايات، ونقل عن ابن الزبير قوله: وقد استَوْفَيْتُ ذكْرَهم (يعني شيوخه) في جُزءِ مشيَختي. ثم عقب عليه بقوله: «كذا قال، ولم أقفْ عليه، وإنّما استخرجتُ هؤلاءِ المذكورينَ هنا من برنامج رواياتِه التي بعَثَ بها إليّ محملًا في ولبنيَّ إيّاه»[5].

---

(1) «الذيل والتكملة» (479/4).

(2) «الإحاطة في أخبار غرناطة» (73/1).

(3) «الإحاطة في أخبار غرناطة» (73/1).

(4) «الذيل والتكملة» (236/1).

(5) «الذيل والتكملة» (235/1).

●**المقامة القيرانية**: قال الأدفوي في ترجمته: «ومقامته القيرانية شاهدة بلطفه، قاضية بظرفه، ومعرفته بعلم النغم والطرب، ناطقة بأنه داخل الضرب»[1].

قلت: لعل القيرانية مصحفة عن القيروانية؛ والله أعلم.

●**ملاك التأويل القاطع بذوي الإلحاد والتعطيل في توجيه المتشابه اللفظ من آي التنزيل**: طبع بدار الغرب الإسلامي ببيروت سنة 1403هـ، بتحقيق سعيد الفلاح؛ كما طبع بتحقيق محمود كامل أحمد بدار النهضة العربية ببيروت.

المعقد الثاني: التعريف بالوجادة

ـ وفيه مطلبان ـ

المطلب الأول: شاهد نسبتها إلى ابن الزبير

كثير من التنابيه والإفادات والتعاليق التي لا يقصد بها أن تكون كتابا مستقلا؛ لا يحتاج فيها إلى كبير عناء من أجل إثبات نسبتها؛ إذا تبين في خلالها بطلانُ نسبتها؛ أو إذا لم يتبين في أثنائها ما يدل على النسبة، كأن يذكر فيها صاحبها كتابا من تأليفه؛ وقد اشتهر بين الدارسين أنه له؛ أو يروي عن شيخ؛ وقد ذكره المترجمون ضمن شيوخه؛ أو غير ذلك مما يبين أن هذه الوجادة أو هذا التعليق أو ذلك التنبيه هو لفلان أو لفلان.

---

(1) «الأنس السافر» (90/1).

لكن عندما لا يكون لدينا إلا قولُ الناسخ: وجدت بخط فلان؛ وليس في الموجود ما يدل على أن الوجادة له أو ليست له؛ فحينئذ لا يكون الاعتماد في إثبات النسبة إلا على الأصل الذي هو تصديق القائل في قوله: وجدت بخط فلان؛ ما دام الواجد عَدْلا؛ ولا ريب أن الاشتغال بالعلم الشرعي والاعتناء به من الأدلة القوية على العدالة؛ كما في الحديث المشهور: «يحمل هذا العلمَ من كل خَلَفٍ عدوله»[1].

وعلى هذا فإن شاهدَ نسبة هذه الزوائد لابن الزبير هو قول الناسخ في أول الوجادة: «أَلْفَيْتُ بِخَطِّ صاحبِنا الأستاذِ أَبي الحسنِ علي الحميري رحمه الله ما نَصُّه: أَلْفَيْتُ بِخَطِّ الأستاذِ الجليلِ أَبِي جَعفر بن الزُّبَير ـ رَحِمه الله ـ تَقييدًا حَسنًا سَايَرَ فيهِ طَبَقاتِ الأُمم لِصَاعدٍ، فَنَقَصَ منهَا، وزادَ فِي بعضِ أَسْماء رِجَالِهَا حكاياتٍ وأخبارًا؛ فَاسْتَحسنتُها فَقَيَّدتها مَنقولا مِنه».

وقولُه في آخرها: «انتهَى مَا قَيَّده صاحبُنا ـ رَحِمه الله ـ مِمَّا أَلْفَاهُ بِخَطِّ الأستاذِ المذكورِ، وَعَلَّقْتُه أَنا هُنا فِي هذَا البياضِ فِي عَقِبِ هذَا السِّفرِ صونًا لَه، وعنايةً بهِ».

لكن لم أتبين من هو هذا الناسخ؟ لأنه لم ينص على اسمه ـ كما هي العادة ـ في آخر ما نسخه واختصره من كتاب «الإحاطة في أخبار غرناطة» للسان الدين ابن الخطيب؛ إذ إن هذه الوجادة توجد بين سفرين

(1) روي من طرق؛ منها من حديث أبي هريرة عنه، رواه الطبراني في «مسند الشاميين»؛ رقم: 599.

من كتاب الإحاطة، وهو معنى قول الناسخ كما تقدم قريبا: «في عقب هذا السفر».

ولم أتبين أيضا من هو صاحبه الأستاذ أبو الحسن علي الحميري؟

لكن كلاهما أعني الناسخ وصاحبه من أهل غرناطة في القرن التاسع قبل سقوطها بقليل، كما يدل على ذلك تاريخ النسخ؛ والله أعلم.

قال محمد عبد الله عنان محقق كتاب الإحاطة لابن الخطيب: «بعد اختتام السفر السابع من كتاب «الإحاطة» على هذا النحو، أورد الناسخ نبذة طويلة استهلها بقوله أن الأستاذ أبا جعفر بن الزبير قيد بخطه تقييدا حسنا ساير فيه طبقات الأمم لصاعد فنقص منها وزاد في بعض أسماء رجالها حكايات وأخبارا؛ ويدور الحديث في هذه النبذة كلها على فلاسفة اليونان أو حكمائها الخمسة بندقليس وفيثاغورس وسقراط وأفلاطون وأرسطاطاليس وعن أخبارهم وآرائهم، ويتناول بصفة خاصة آراء أرسطاطاليس ومؤلفاته وعلاقته بالإسكندر المقدوني؛ وقد رأينا نحن أنه لا محل لإيراد هذه النبذة، لأنه لا علاقة لها بكتاب الإحاطة، وهي تشغل من مخطوط الإسكوريال (لوحات 102 إلى 105)»[1].

المطلب الثاني: صفة النسخة المعتمدة في التحقيق

توجد هذه الوجادة بين سفرين من نسخة من كتاب الإحاطة في أخبار غرناطة للسان الدين ابن الخطيب؛ تحتفظ بها مكتبة دير سان لورنزو الملكية بالإسكوريال؛ برقم: 1673.

---

(1) «الإحاطة في أخبار غرناطة» (63/3- الحاشية).

وهي منسوخة بخط مغربي أندلسي واضح وجميل، لم يذكر الناسخ اسمه كما تقدم.

وأما تاريخُ النسخ فهو كما قال الناسخ في آخر الكتاب؛ ونصه: «انتهى من السفر الأخير منه حيث عرف بنفسه وشيوخه رحمة الله على الجميع؛ قلت: وهنا انتهى ما قصدناه، وتم بحول الله ما أردناه واستوفيناه واستلحقناه، وذلك بغرناطة ـ أقالها الله وصانها، وعمر بالعلماء الأعلام وصالحي الإسلام عمرانَها ـ وبتاريخ أوائل شهر ربيع الآخر عام خمسة وتسعين وثمانمائة؛ والحمد لله وسلام على عباده الذين اصطفى».

قال محمد عبد الله عنان معلقا: «وفي هذه العبارة الختامية ما يدعو إلى التأمل، ذلك لأن تاريخ الانتهاء من كتابة المخطوط، وهو ربيع الآخر سنة 895هـ، يوافق مارس سنة 1490م، وهي فترة مزعجة في تاريخ مملكة غرناطة، إذ كانت الجيوش القشتالية بقيادة الملكين الكاثوليكيين: فرناندو وإيسابيلا، تهاجم قواعد الأندلس الأخيرة، وتسقط هذه القواعد تباعا في أيدي النصارى؛ وكان مصير غرناطة يهتز يومئذ في يد القدر، وفي هذه الفترة الحرجة كُتب مخطوط الإحاطة، وتدل عبارة الكاتب: وذلك بغرناطة أقالها الله وصانها؛ بما كان يشعر به أهل غرناطة يومئذ من ضروب التوجس والجزع على مصير غرناطة ومصايرهم، وقد سقطت غرناطة بالفعل في أيدي النصارى بعد ذلك بقليل في يناير 1492م؛ وانتهت بسقوطها دولة الإسلام في الأندلس»[1].

---

(1) «الإحاطة في أخبار غرناطة» (14/1).

قلت: لله الأمر من قبل ومن بعد.

وبعد؛ فقد قمت بنسخ هذه الوجادة؛ وقابلت المنسوخ بأصله طلبا للضبط والسلامة؛ وميزت زوائد ابن الزبير على الأصل بوضعها بين معكوفتين هكذا: []؛ وأوضحت تعليقا ما يحتاج إلى بيان وإيضاح.

والله سبحانه أسأل أن يزيدني من العلم النافع، والعمل الصالح المقبول؛ وأن يغنيني عز شأنه وهو الغني من فضله؛ وأن يغفر لي ذنبي وإسرافي في أمري؛ إنه سميع قريب؛ مجيب الدعوات؛ والحمد لله رب العالمين.

الصفحة الأولى من النسخة المعتمدة في التحقيق

الصفحة الأخيرة

[النص المحقق]

الحمدُ لله؛ والصلاةُ والسلامُ علَى رسولِ الله

أَلْفَيْتُ بِخَطِّ صاحِبنا الأستاذِ أَبي الحسنِ علي الحميري[1] رحمه الله ما نَصُّه: أَلْفَيْتُ بِخَطِّ الأستاذِ الجليلِ أَبِي جَعفر بن الزُّبَير ـ رَحِمه الله ـ تَقييدًا حَسنًا سَايَرَ فيهِ طَبَقاتِ الأُمم لِصَاعدٍ، فَنَقَصَ منهَا، وزادَ فِي بعضِ أَسْماء رِجَالِهَا حكاياتٍ وأخبارًا؛ فَاسْتَحسنتُها فَقَيَّدتها مَنقولا مِنه:

وَلَمَّا ذَكَر أُمة اليُونَانِيِّين قالَ[2]: أَعظمُ هؤلاءِ الفلاسفةِ قدرًا عندَ

(1) كذا في الأصل، ولم أتبين من هو.

(2) القائل هو أبو القاسم صاعد الذي لخص كلامه وزاد فيه ابن الزبير؛ وأصل كلامه يطلب من كتابه «طبقات الأمم» (ص21 ــ 27؛ تحقيق لويس شيعو، المطبعة الكاثوليكية 1912م).

اليُونانيين خَمسةٌ: أولُّهم زَمانا بندقليس، ثُم فيثاغورس، ثم سقراط، ثم أفلاطون، ثم أرسطاطاليس؛ هؤلاءِ الخمسةُ هُم المجتمعُ علَى اسْتِحقاقِهم اسمَ الحكمةِ.

• فَأَمَّا بندقليس فكانَ فِي زمانِ داودَ عليه السلامُ علَى مَا ذَكَرَه العلماءُ فِي تواريخِ الأممِ؛ وَهو أولُ مَن تَكَلمَ فِي بَدْءِ العالَمِ بِأَشياءَ تقْدَحُ ظَوَاهرُها فِي أمرِ المعادِ، هَجَرَه لذلكَ بَعضُهم[1]، وَطائفةٌ مِن البَاطنةِ[2] تَنْتَمِي إِلى حِكمتِه، وَتَزْعُمُ أَنَّ لَه رموزًا قَلَّ مَا يُوقفُ عليهَا.

وكانَ محمد بن عبد الله بن مَسَرَّة القرطبِي الباطنِي[3] كَلِفًا بِفَلْسَفَتِه، دَرِبًا علَى دِراستِها.

وبندقليس أَولُ مَن ذهبَ إِلَى الجمعِ بينَ مَعانِي صفاتِ الله، وَأَنَّها كُلَّها تُؤَدِّي إِلَى شيءٍ واحدٍ؛ وَأَنَّه وَإِن وُصِفَ بِالعلمِ والجودِ وَالقُدرةِ فليسَ هيَ مَعَاني[4] تَخْتصُّ بهذهِ الأسماءِ المختلفةِ؛ بَل هُو الواحدُ بالحقيقةِ؛ إِلَى

---

(1) قال القفطي: «وله تصنيف فِي ذَلِكَ رأيته فِي كتب الشيخ أبي الفتح نصر ابن إبراهيم المقدسي الَّتِي وقفها عَلَى البيت المقدس الشريف». «إخبار العلماء بأخبار الحكماء» (ص19).

(2) كذا في الأصل؛ وهم الباطنية الفرقة المعروفة بالإلحاد والزندقة.

(3) أبو عبد الله محمد بن عبد الله بن مسرة بن نجيح من أهل قرطبة؛ اتهم بالزندقة، فخرج فارا وتردد بالمشرق مدة، فاشتغل بملاقاة أهل الجدل وأصحاب الكلام والمعتزلة، ثم انصرف إلى الأندلس فأظهر نسكا وورعا، واغتر الناس بظاهره فاختلفوا إليه وسمعوا منه؛ مات سنة 319هـ. «تاريخ علماء الأندلس» لابن الفرضي (41/2)؛ "جذوة المقتبس» (ص62).

(4) كذا في الأصل، والجادة: معانٍ.

هذَا المذهبِ ذَهَبَ أَبُو الْهُذَيْلِ محمدُ بن الهذَيْل، ابنُ العَلافِ البصري[1]؛ وَمَن تَابَعه مِن المعتزلةِ.

• وَأَمَّا فِيثَاغُورس فَأَخَذَ الحكمةَ مِن أَصحابِ سليمانَ بن داودَ بِمصرَ حينَ دخلُوا[2] إليهَا مِن بلادِ الشامِ، وكانَ قَد أَخَذَ الهندسةَ قَبْلَهم عَن المصريِّين؛ فَأَدْخَلَ عِنْدَهم علمَ الهندسةِ وعلمَ الطَّبيعةِ؛ وَاستخرجَ بِذكائِه عِلْمَ الأَلْحانِ وَتأليفِ النَّغَمِ، وَأَوْقَعَه تَحت النِّسَبِ العَدَدِيَّة؛ وَذَكَرَ أَنَّه استفادَ ذلكَ مِن مِشْكاة النُّبوةِ[3].

وَلَه فِي شأنِ الْمَعَادِ مَذَاهِبُ قاربَ فيهَا بندقليس، مِن أَنَّ فوقَ عَالَم الطبيعةِ عَالَما رُوحانيًّا[4] لا يُدْرِكُ العَقلُ حُسْنَه وَبَهَاءَه، وَأَنَّ الأَنفسَ الزَّكيَّة تَشتاقُ إليهِ، وَأَنَّ كُلَّ إنسانٍ أَحْسَنَ تَقويمَ نَفْسِه، وَخَلَّصَها مِن الشهواتِ الْجَسَدَانِيَّة؛ فَقد صَارَ أَهْلا بِأَنْ يَلْحَقَ بِالعَالَمِ الرُّوحانِي، وَيَطَّلِعَ علَى أَشياءَ مِن الحكمةِ الإلَهيةِ؛ وَأَنَّ الأشياءَ الْملذَّةَ للنفسِ آتِيَةٌ حينئذٍ أَرْسَالا؛ كَالأَلحانِ الموسيقيَّةِ الآتيةِ إِلَى نَاحيَةِ السمعِ، فَلا يَحْتَاجُ أَنْ يَتَكَلَّفَ لَها طَلبًا.

---

(1) محمد بن الهذيل بن عبيد الله بن مكحول أبو الهذيل العلاف مولى عبد القيس، شيخ المعتزلة، ومصنف الكتب في مذاهبهم، وهو من أهل البصرة ورد بغداد، وكان خبيث القول، فارق إجماع المسلمين، ورد نص كتاب الله عز وجل؛ (ت235هـ). «تاريخ مدينة السلام» (582/4).

(2) في الأصل: دخل.

(3) هذه مجرد دعوى، ولهذا عبر بها القفطي فقال: «وادعى أنه استفاد ذَلِكَ من مشكاة النبوة». «إخبار العلماء بأخبار الحكماء» (ص196).

(4) في الأصل: روحانيين.

وَلِفيثاغورس تواليفُ شَريفةٌ مِن الأرتماطِيقى[1] والموسيقَى وغيرِ ذلك.

• وَأَمَّا سقراط فكانَ مِن تلاميذِ فِيثَاغورس، وَاقْتصرَ مِن الفَلسفةِ علَى العلومِ الإلَهيَّةِ، وَأَعْرَضَ عَن مَلاذِّ الدُّنيا، وَرَفَضَها، وَخَالفَ اليُونانيينَ فِي عبادتِهم للأصنامِ.

[وَلَم يَكُن يَأْوِي إلى مَنْزلٍ، وكانَ يَأوِي بالليلِ إلَى دَنٍّ[2] يَسْكُن بهِ، وكانَ يَشْتَملُ فِي كِسَاءٍ؛ وقيلَ لَه: إنْ انْكَسَرَ الدَّنُّ لَم يَكُن لَكَ مَأْوًى؛ فقالَ: إن انْكَسَرَ الدَّنُّ لَم يَنْكَسِر المكانُ[3].

وَمِن أَخبارِه أَنَّ مَلِكَ نَاحِيَتِه أرادَ أَن يَراه بِقَصْرِه وَهو قَاعدٌ فِي الشمسِ، مُشْتملٌ فِي كِسائِه، فَوَقفَ عليهِ الملِكُ وَمَن تَبِعَه، فَلَم يَهْتَزَّ إليهِ، وَلا قامَ لَه؛ فَقالَ[4] لَه الملكُ: مَا أَقْبَحَكَ يَا سقراط؛ فقالَ سقراط: ليسَ ذلكَ إِلَيَّ، مِن تَحسينِ الصُّورةِ؛ مَا كانَ إِلَيَّ تَحْسينُه فَقَد حَسَّنْتُه؛ يَعْنِي تَحسينَ أَخْلاقِه بالحكْمةِ؛ قالَ لَه الملكُ: لأَيِّ شَيءٍ لا تَأْتِينَا؟ قالَ: وَما تَصنعُ إنْ أَتَيْتُك؟ قالَ: أُعْطيكَ الذَّهبَ وَالفضةَ، وَأَكْسُوكَ الحريرَ؛ قالَ: مَا

---

(1) هو معرفة ما يعرض للكم المنفصل الذي هو العدد ويؤخذ له من الخواص والعوارض اللاحقة. كذا عرفه ابن خلدون في مقدمته (ص630- 634).

(2) الدن ما عَظُم من الزَّواقِيد، وهو كهيئة الحُبّ إلا أَنه أَطول، مُسْتَوي الصَّنْعة في أَسفله. كذا في «لسان العرب»؛ مادة: دنن؛ (157/13).

(3) عزاه باختصار القفطي إلى بعض من له عناية بالتاريخ. «إخبار العلماء بأخبار الحكماء» (ص154).

(4) في الأصل: فقام.

أَرَدْتَ تَخْـدَعُنِي إِلا بِلُعـابِ الـدُّودِ، وَأَحجـارِ الأَرضِ؛ إنَّ مَـا فِـي العُلَـى لأَحْسَنُ مِن ذلكَ[1]].

وَتَكَلَّم الملكُ فِي أمرِه سِرًّا معَ خَاصتِه، فَأَشَارُوا عليـهِ بِقَتلِـه، فَأَوْدَعَـه السِّجنَ بعدَ مُنَاظراتٍ جَرَت لَه معَ الملكِ.

وَلَه وَصايا شريفةٌ، وآدابٌ فاضـلةٌ، وَمَـذَاهبُ فِـي الصـفاتِ قَريبـةٌ مِـن مذاهبِ فِيثاغورس وبندقليس؛ إلا أَنَّ لَه فِي شأنِ المعـادِ آراءً ضَـعيفةً بعيـدةً عَن مَحْضِ الفَلسفةِ، خارجةً عَن مَذْهَبِ الْمُحَقِّقَةِ.

• وَأَمَّا أَفْلاطون فشاركَ سقراط فِي الأَخذِ عَن فِيثَاغورس، إلا أَنَّه لَـم يَشْـتَهر بالحكمـةِ إلا بعـدَ سـقراط؛ وكـانَ شـريفَ النَّسَـبِ مِـن بَيـت علـمٍ، وَاحْتَوى علَى جَميعِ كُتب الفَلسفةِ، فَصَنَّف كُتبًا كثيرةً مشهورةً [فِي ضُـروبِ الْحِكَمِ، ذَهَبَ فيهَا إلى الرموزِ وَالإغلاقِ].

وَكـانَ يُعَلِّـمُ الفلسـفةَ وَهـو مـاشٍ، فَشِـيعَتُه وَمَـن ذَهَـبَ مَذْهَبَـه هُـم المعروفونَ بِالمشاةِ[2]؛ وَفَوَّضَ التعليمَ وَالمدارسةَ فِي آخـرِ عُمـرِه إلَـى ذَوِي البَرَاعةِ مِن أَصحابِه، وَاعتزلَ الناسَ، وَتَجَرَّدَ لِعبادةِ رَبِّه.

[وَمِن أخبارِه أَنَّه نَظَر بِفَلسفتِه وَحِكمتِه إلَى العالَمِ، فَوَجَده مَنسوبًا إِلَـى أربعةِ أَرْبَاعٍ؛ وَنَظَرَ إِلَى رُبُعٍ منهَا فَوَجَده مَقْسُومًا إلى تسـعينَ جُـزءًا، فَانْقَسَـم العَالَمُ إِلَى ثَلاثِمئةِ جُزْءٍ وَستِّينَ جُزْءًا؛ وَوَجَد الفَلَكَ مُحِيطًـا بِالعَـالَمِ حَاصـرًا

(1) لم أجد هذا الخبر فيما بحثت، فهو من فوائد زوائد ابن الزبير رحمه الله.

(2) كذا في الأصل؛ والمعروف أنهم يعرفون بالمشائين؛ وكذلك هو في «طبقات الأمم» (ص23).

لَه، وَوَجَد الدَّرَارِيَ مُتحوِّلةً فِي الفَلَكِ علَى هذهِ الأجزاءِ التِي تَعُمُّ الأيامَ المنفصلةَ بِجَرْيَةِ الشمسِ عليهَا.

وسائرُ الكواكبِ يُحْدِثُ فِي العَالَم تَغييرًا علَى قَدْرِ قُوتِّها وَمَغْرِبِهَا؛ بَعْضُها مِن بعضٍ علَى النِّسَبِ العَدَديَّةِ التِي هيَ أَصلُ التأليفِ؛ فَيُحْدِثُ فِي العناصرِ الأربعةِ المحصُورةِ فِي جَوْفِ الفَلَكِ تَمَازُجًا مِن قُوَاهَا وَصُورِها وألوانِها؛ يَظْهَرُ ذلكَ فِي سَطح الهواءِ الذِي هُو كَانْبساطِ المبْسوطِ، وَاللَّوحِ الممْدودِ؛ صُورًا وَأَشْكالا مِن الحيوانِ والنباتِ وَالمعدِنِيَّات وَكُلِّ مَا ظَهَرَ فِي العَالَم مِن بَدَائعِ الصَّنْعةِ.

وَلَمَّا قامَ ذلكَ فِي وَهْمِه، وَتَصَوَّرَ فِي نَفْسِه، وَتَيَقَّنَ أَنَّ بعضَ الأشياءِ يَفْعَلُ بَعْضُها فِي بعضٍ، وَأَنَّ الأَعْلَى يُؤَثِّرُ فِي الأسفلِ، وَأَنَّ الباريَ ـ تعالَى اسْمُه ـ قَد وَضَعَ العَالَم بِحكمتِه هذَا الوَضْعَ، وَنَظَمَه هذَا النِّظامَ؛ أَرادَ أَن يُخْرِجَ مَا قامَ فِي وَهْمِه، وَمَثَلَ فِي نَفسِه؛ مِن القُوةِ إلَى الفِعْلِ لِيَرَى صُنْعَ الله عِيَانًا، وإنْ كانَ الإنسانُ لا يَبْلُغُ كُنْهَ حَقيقةِ ذلكَ.

فَأقامَ صِناعةَ الدِّيباجِ، وَجَعَلَ مِنْسَجًا كَالبِساطِ، وَجَعَلَ لَه نِيَارَةً[1] عَدَديَّةً؛ وَهُو إنْ أَخَذَ واحدًا مِن أَخْياطِه التِي هيَ أَجزاءُ الْمِنْسَجِ الْمُشَبَّه بواحد الأيامِ، وَتَرَكَ واحدًا فَتَدَاخلَ الْمِنْسَجُ وَاشْتَبَكَ، وَصَارَ نِصْفُه سُفْلا وَنِصفُه عُلْوًا، ثُم قَسَمَه كُلَّه أَجزاءً؛ وَأدارَ فيهِ دَوائرَ وَصُورًا وَكِتَابًا وَشجَرًا، بِألوانٍ وَأَصْباغٍ؛ وَوَضَعَ ذلكَ فِي لَوْحٍ يَكُونُ مِثالا بَيْنَ يَدَيه، وَعَلَمَ كُلَّ جُزْءٍ يَقَعُ فِي كُلِّ صِبْغٍ، فَوَضَعَ لَه نِيَارَةً وَهَيْأَةً.

---

(1) أي جعل له نِيرًا؛ وهو عَلَمُ الثوب. «كتاب الأفعال» لابن القطاع الصقلي (273/3).

فَشَبَّه حَركاتِ الدَّرارِي علَى الأَجزاءِ فِي العَالَم بِحَرَكةِ الصَّانعِ وَأَخياطِ المنْسَجِ، وَشَبَّه أصباغَه وَألوانَه مِن الأبيضِ والأسودِ وَما بَينهما مِن الوَسائطِ كَالحمرةِ وَالصُّفرةِ وَغيرِ ذلكَ؛ بِألوانِ العناصرِ مِن العَالَم.

فَقامَت لَه صناعةُ التَّصويرِ بِرَبْوِ[1] الْمِنسجِ كَقِيَامِها فِي الهواءِ، وَامْتَثَلَ صُنعًا عجيبًا، وَأَخْرَجَه إلى العِيَانِ، فَفاقَ هذَا الصُّنعُ كُلَّ مَن كانَ قَبْلَه مِن العلماءِ والفلاسفةِ؛ وَأَلَّفَ فِي هذهِ الحكمةِ كتابَه المُعَنْونَ بكتابِ صناعةِ الدِّيباج[2].

وَمِن أخبارِه أَنَّه قالَ: لا يَنْبَغِي للأديبِ أَن يُخَاطِبَ مَن لا أَدَبَ لَه؛ كَمَا لا يَنْبَغِي للصَّاحِي أَن يُخَاطِبَ السَّكرانَ[3].

وَقيلَ لَه: مَا العِشْقُ؟ فقالَ: حَرَكَةُ النَّفْسِ الفَارغةِ بِغَيْرِ فِكْرَةٍ[4]].

وَأَلَّف في الطبيعةِ كتابًا بَعَثَ بهِ إلى تلميذِه طِيمَاوس، وَسَمَّاه باسْمِه، وَأَلَّفَ لَه أيضًا كتابًا فِي الفلسفةِ وَسَمَّاه كتابَ طِيمَاوس الفَلْسَفِيَّ؛ كمَا سَمَّى كتابَه فِي الطِّب الطبيعِي، وَلَه كتابُ السياسةِ المدَنِيَّةِ، وكتابُ فادن[5] فِي النَّفس.

---

(1) يعني ارتفاعه وانخفاضه كالنَّفَس.

(2) لم أجد هذا الخبر بطوله هكذا فيما بحثت، فهو من فوائد زوائد ابن الزبير رحمه الله؛ وقد ذكره بسياق آخر مختصرا ابن أبي أصبيعة في «عيون الأنباء في طبقات الأطباء» (ص80).

(3) ذكره من قوله ابنُ دريد في «المجتنى» (ص55).

(4) ذكره ابن الجوزي في كتاب ذم الهوى (ص302).

(5) في الأصل: ثان؛ والصواب المثبت كما في الأصل، أعني «طبقات الأمم» (ص23)؛ وهو كذلك في «مختصر تاريخ الدول» لابن العبري (ص53).

• وَأَمَّا أرسطاطاليس بن نيقوماخس الفَيلسوفُ؛ وَتفسيرُ نيقوماخس قَاهِرُ الخصُومِ، وَتفسيرُ أرسطاطاليس تَامُّ الفَضِيلةِ؛ حكَى ذلكَ المسْعودي عَنه[1]؛ وكانَ نيقوماخس فِيثَاغُوريَّ المذْهَبِ؛ ولَه تأليفٌ مَشهورٌ فِي الأرتماطِيقَى.

وكانَ أَرسطاطاليس تلميذَ أَفلاطون؛ وَيُقال: إِنه لازَمَه عِشرينَ سنةً؛ وَكانَ يُؤْثِره علَى تَلاميذِه، وَيُسَمِّيه العَاقِل.

وإِلَى أرسطاطاليس انْتَهَت فَلسفةُ اليُونَانِيِّين؛ وَهو خَاتِمةُ حُكمائِهم، وَهو أَولُ مَن خَلَّصَ صناعةَ البُرهانِ مِن سائرِ الصناعاتِ المنْطقيَّةِ، وَصَوَّرَها بالأشكالِ الثلاثةِ، وَجَعَلها آلةَ العلومِ النَّظريةِ حَتَّى لُقِّبَ بصاحبِ المنْطقِ.

وَلَه فِي جَميع العلومِ الفَلْسفيةِ كُتُبٌ شريفةٌ كُلِّيةٌ وجزئيةٌ؛ فَالجزئيةُ مَسَائلُه التِي يَتَعَلَّمُ منهَا واحدٌ فَقَط؛ وَالكليةُ بعضُها تَذَاكِيرُ يَتَذَكَّرُ بِقراءتِها مَا قَد عَلَّمَ مَن عَلَّمَه.

وَبَعْضُها تَعَاليمُ يُتَعلمُ منها ثَلاثةُ أَشياء؛ أَحَدُها علومُ الفلسفةِ، والثانِي أعمالُ الفَلسفةِ، والثالثُ الآلةُ المسْتعملةُ فِي علمِ الفلسفةِ، بَعضُها فِي العلومِ التعليميَّةِ، وبعضُها فِي العلومِ الإلَهيَّةِ.

فأَمَّا الكتبُ التِي في العلومِ النَّظريةِ فكتابُه فِي المناظرِ، وكتابُه فِي الخطوطِ، وكتابُه فِي الحِيَلِ.

وَأَمَّا الكتبُ التِي فِي العلومِ الطبيعيَّةِ؛ فمنهَا مَا يُتعلمُ منهَا الأمورُ العامةُ لجميعِ الطبائعِ، ومنهَا مَا يُتعلمُ منها الأمورُ التِي تَخُصُّ كُلَّ واحدٍ مِن

(1) في كتابه «التنبيه والإشراف» (ص100).

الطبائعِ؛ والتِي يتعلمُ منها الأمورُ التِي تَعُمُّ جميعَ الطبائعِ فَهو كتابُه المسمَّى بِسَمْع الكِيَانِ[1]، [وهو ثَمَانِي مَقَالاتٍ]؛ يُعَرِّف فيهِ بِعَدَدِ المبَادِي وَجَميعِ الأشياءِ الطَّبيعيةِ، وبالأشياءِ التَّوالِي لِلمبادِي، والأشياءِ المشَاكلةِ للمبادِي.

وَأَما التي يُتعلمُ منها الأمورُ الخاصةُ؛ فَبعضُها فِي الأشياءِ التِي لا كونَ لَها، وبعضُها فِي الأشياءِ المكَوَّنَةِ؛ وَهو كتابُه المعروفُ بالسماءِ والعالَم، المقَالَتَيْنِ الأُولَتَيْنِ منه يُتعلم منها الأشياءُ[2] التِي لا كونَ لَها.

وَأما المكَوَّنَة فبعضُ عِلْمِها عَامِّيٌّ، وبعضُها خَاصِيٌّ؛ فالعَامِّيُّ بعضُه فِي الاسْتحالاتِ[3]، وبعضُه فِي الحركاتِ.

فَأَمَّا الاستحالاتُ[4] فَفِي كتابِ الكَوْنِ وَالفَسادِ، وَأَمَّا الحركاتُ فَفِي المقَالَتَيْنِ الأُخْرَتَيْنِ مِن كتابِ السماءِ والعالَمِ.

وَأَمَّا الخاصِّيُّ فبعضُه فِي البَسَائطِ، وبعضُه فِي الْمُرَكَّباتِ؛ والتِي فِي البسائطِ كتابُه فِي الآثارِ العُلْوِيَّةِ؛ وَأَمَّا التِي فِي المرَكَّبَاتِ فَيُتَعَلَّمُ مِن كتابِ الحيوانِ، وكتابِ النباتِ، وكتابِ النَّفسِ، وكتابِ الحسِّ وَالمحسوسِ، وكتابِ الصحةِ وَالسَّقَمِ، وكتابِ الشبابِ والْهَرَمِ.

---

(1) في الأصل، قريبة الرسم مما أثبت، وكتب فوقها الناسخ: كذا؛ والمثبت من «طبقات الأمم» (ص25).

(2) في الأصل بعد هذا: «وبعضها في الأشياء المكونة»، وفوقها أسطر صغيرة إشارة إلى الشطب.

(3) في الأصل: الانتحالات، والصواب المثبت كما في «طبقات الأمم» (ص25).

(4) في الأصل: الانتحالات، والصواب المثبت كما في «طبقات الأمم» (ص25).

وَأَمَّا الكتبُ التِي فِي العلومِ الإلَهيَّة فَفِي كتابِه فيمَا بَعد الطبيعةِ.

وَأَمَّا الكتبُ التِي في أعمالِ الفلسفةِ فَكتابُه الكبيرُ الذِي كَتَبَه إلَى ابنِه، وكتابُه الصَّغيرُ[1] الذِي كتبَ إليه به أيضًا.

وَأَمَّا التِي في السياسةِ فَبعضُها فِي سياسةِ المدُنِ، وبعضُها فِي سياسةِ المنْزلِ.

وَأَمَّا الكُتبُ التِي فِي الآلةِ المستعملةِ فِي علومِ الفلسفةِ؛ فَهِي كُتبُه الثمانيةُ فِي المنطقِ التِي لم يَسبقْه أَحدٌ مِمَّن قَد عَلمنا إلَى تأليفِها، وَلا تَقَدَّمَه إلَى جَمْعِها.

وقَد ذكرَ ذلكَ فِي آخرِ الكتابِ السادسِ منهَا، وهو كتابُ سُوفسطيقى، حيثُ قالَ: فهذهِ الصناعةُ وإنْ كُنَّا نَحنُ ابْتَدَعناهَا وَاخْترعناهَا فَقد حَصَّلْنَا جُزْئِيَّها، وَرُمْنَا أُصولَها[2]، وَلم نَفْقِدْ شيئًا مِمَّا يَنبغِي أنْ يكونَ موجودًا فيهَا، كَما فُقِدَت أوائلُ الصناعاتِ، لَكِنَّها كاملةٌ مُسْتَحْكِمَةٌ؛ إلَى آخرِ كلامِه هنالكَ.

وَأَرسطاطاليس هُو مُعَلِّمُ الإسْكندر الملكِ، وبرأيهِ عَمِلَ [فِي بناءِ الإسكندريةِ]، وَفِي سياسةِ رَعِيَّتِه، وسِيرَةِ مُلْكِه؛ فَظَهَرَ الخيرُ، وفاضَ العَدْلُ.

---

(1) في الأصل: الصفر، وكتب الناسخ فوقه: كذا؛ والصواب المثبت كما في «طبقات الأمم» (ص26).

(2) كذا في الأصل؛ وفي «طبقات الأمم» (ص26): حصنا جهتها، ورممنا أصولها؛ وكذلك في «عيون الأنباء» لابن أبي أصيبعة (ص92).

ولَه إليه رسائلُ كثيرةٌ جليلةٌ؛ منهَا رسالةٌ يَحُضُّه فيهَا علَى قَصد مَلكِ الفُرسِ ومحاربتِه؛ ومنهَا رسالةٌ يُجَاوِبُه بِها عَن كتابِه إليهِ مِن أرضِ الهندِ، يَصِفُ مَا رَآه فِي بَيْتِ الذَّهبِ، وَهو البيتُ الذِي فيهِ البدرة[1]؛ وهيَ الأصنامُ الممَثَّلَةُ بالجواهرِ العُلْويَّةِ؛ فَجَاوبَه أَرسطاطاليس برسالتِه المذْكورةِ يَعِظُه وَيُزَهِّدُه فِي الدُّنيَا.

[وَمِن أخبارِه أنَّ فيلبس الملكَ أَبا الإسْكندر كانَ اتَّخذَ أَرسطاطاليس مُعلمًا لأولادِه، وهُم سبعةٌ، والإسكندرُ أَصغرُهم؛ فكانَ يُعَلِّمُهم الفلسفةَ والمهَنَ الأَربعةَ؛ فأرادَ يومًا اسْتخبارَ عُقولِهم، لِيَعلمَ مَن يَصْلُحُ للمُلْكِ منهُم؛ فَخَلا بِكُلِّ واحدٍ منهُم، وقالَ لَه: إذَا مَلَكْتَ مُلكَ أبيكَ، وَكنتُ أَنا حَيًّا مَا تَصنع بِي؟ فكلُّ واحدٍ جاوبَه بِمَا قامَ فِي نفسهِ مِن الوِزَارةِ وسائرِ الخِططِ.

وَأَمَّا الإسكندرُ فَلَمَّا خَلا بهِ، وقالَ لَه ذلكَ؛ قالَ لَه: أَصنعُ مَا يَصنعُ مِثلِي بِمثلكَ، فَعَلِمَ أَنَّه أَنْجَبُهم؛ فَأَعلمَ والدَه، وكانَ ذلكَ سَبَبَ ولايتِه[2].

فَلَمَّا مَلَكَ أقامَ أَرسطاطاليس مَقَامَ أبيهِ، فكانَ لا يَصْدُرُ وَلا يُورِدُ إلا عَن أَمره.

وهُو الذِي قالَ حينَ وَرَدَ علَى أُمِّ الإسكندرِ موتُ الإسكندرِ، فقالَ: حَرَّكَنَا الملِكُ بِسُكونِه[3].

---

(1) كذا في الأصل؛ وكذلك هو في «طبقات الأمم» (ص27)؛ قال المعلق عليه: «كذا، ولعله أراد: البودة»؛ وفي كتاب بغية الطلب لابن العديم الحلبي (1344/3): البددة.

(2) لم أجد هذا الخبر فيما بحثت، فهو من فوائد زوائد ابن الزبير رحمه الله.

(3) ذكره ابن رشيق القيرواني، ولم يسم قائله، بل قال: قال نادب الإسكندر. «العمدة في محاسن الشعر وآدابه» (293/2)، فتسمية القائل من فوائد زوائد ابن الزبير رحمه الله.

وَلَمَّا جَاءَت وفاتُه قالَ لتلاميذِه: إذَا أَنَا مِتُّ فَاكْتُبوا علَى قَبْرِي: قبر()[1]؛ وَاكْتُبوا فِي كُلِّ رُكْنٍ منهَا كَلمةً مِن هذهِ الكلماتِ، وهيَ:

العَالَمُ بُستانٌ سِيَاجُه الدَّولةُ.

الدولةُ سلطانٌ تَعْضُدُه السُّنة.

السُّنة سياسةٌ يَسُوسُها الملِكُ.

الملكُ راعٍ يَعْضُده الجيْشُ.

الجيشُ عَبِيدٌ يَكْفُلُهم المالُ.

المالُ رزقٌ يَجْمعه الرَّعيَّةُ.

الرعيةُ عَبِيدٌ يَكْتَنِفُهم[2] العَدْلُ.

العدلُ مألوفٌ، وبهِ صَلاحُ العَالَم؛ فَامْتثلُوا أَمْرَه[3].

وهذهِ الكلماتُ جامعةٌ لِضُروبِ المصلحةِ؛ وَخَبَرُه فِي الإِسكندريةِ قَد دَرَسَ فِي وَقْتِنَا.

---

(1) كلمة غير واضحة في الأصل؛ وفي «عيون الأنباء» لابن أبي أصيبعة (ص102): «وَأمر أرسطوطاليس عِنْد مَوته أَن يدْفن، ويبنى عَلَيْهِ بَيت مثمن، يكْتب فِي جملَة جهاته ثَمَان كَلِمَات جامعات لجَمِيع الْأُمُور الَّتِي بهَا مصلحَة النَّاس».

(2) في الأصل بدل هذه الكلمة بياض، وبعده: هم، والمثبت من «بدائع السلك» لابن الأزرق الغرناطي (229/1)؛ ووردت بصيغ أخرى في مصادر أخرى، فلعله سبب ترك البياض.

(3) ذكر هذه الكلمات غير واحد، منهم ابن خلدون رحمه الله في مقدمة تاريخه (51/1)؛ ثم قال: «فهذه ثمان كلمات حكميّة سياسيّة، ارتبط بعضها ببعض، وارتدّت أعجازها إلى صدورها».

وقيلَ لَه: مَا أَحسنُ الحيوانِ؟ قالَ: الإنسانُ المزَيَّنُ بالآدابِ[1].

وقالَ: أَعسرُ[2] الأشياءِ علَى الإنسانِ السكوتُ.

وقيلَ لَه: أَيُّ الأشياءِ يَنْبغِي أَنْ يَقْتنيَها العاقلُ؟ قالَ: الأشياءُ التِي إذَا غَرِقَتْ سَفِينَةٌ سَبَحَت مَعه؛ يعنِي العلمَ[3]].

فهؤلاءُ الخمسةُ سَادَةُ الحكماءِ.

انتهَى مَا قَيَّده صاحبُنا ـ رَحِمه الله ـ مِمَّا أَلْفَاهُ بِخَطِّ الأستاذِ المذكورِ، وَعَلَّقْتُه أَنا هُنا فِي هذَا البياضِ فِي عَقِبِ هذَا السِّفرِ[4] صونًا لَه، وعنايةً بهِ.

❊ ❊ ❊ ❊

(1) ذكره ابن دريد في «المجتنى» (ص53).

(2) في الأصل: أحسن؛ ولعله تصحيف، والمثبت من «المجتنى» لابن دريد (ص52)؛ وفي «ديوان المعاني» لأبي هلال العسكري (92/2): ما أشد الأشياء على الأحمق؟ قال: السكوت.

(3) ذكره ابن دريد في «المجتنى» (ص53).

(4) يعني عقب هذا السفر من كتاب الإحاطة لابن الخطيب الذي قام بنسخه.